

සමස්ත

الربيع والقضاء

الحمد لله الذي
الغياص

الحسامی

3:41 PM

القيمة الأولى



مركز حسن للخدمات القانونية

١٨١ تاريخ الأرقام - البرقة - ٨٥٠٠٠ - ٩١ - ٢٠٧

تأليف العلامة الشيخ محمد باقر بن محمد باقر



5017663

॥ वाचं धेनुमुपासीत ॥

Om Namo Bhagavate Vasudevaya

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تتضمن موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى
القرار الوزارى ، الصادر منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة ونفسا لآخر لتعديل وترتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلما
عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والادارية العليا

اعداد

عبد المنعم حسنى
المحلى



الجزء التاسع

موضوعات حرف (ت)

الطبعة الاولى - ١٩٨٨
 ١٩٨٨
 on of the Egyptian
 ٨٥٧.٩٦ - ٨٥٠٠٠.٢

اصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠.٢ - ٨٥٧.٩٦
 ٤٤٦ شارع الأهرام - الجيزة - مجمع نمر الدين الإدارى

تأمينات اجتماعية

القسم الأول : في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويعض التشريعات المنصلة به .

القسم الثانى : في قانون التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية .

القسم الثالث : في قانون التأمين الاجتماعى للمصابين المصريين في الخارج رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية .

القسم الرابع : في قانون انظمة التأمين الاجتماعى الخاصة البديلة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية .

القسم الخامس : في قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية .

القسم السادس : في قوانين الرعاية العلاجية التأمينية .

القسم السابع : في زيادة المعاشات وفى المعاشات والمكافآت الاستثنائية وفى استبدال المعاشات .

القسم الثامن : فى القرارات الوزارية المنفذة لقوانين التأمينات الاجتماعية .

القسم الاول

في قانون التأمين الاجتماعي وبعض التشريعات المتصلة به

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

باصدار قانون التأمين الاجتماعي (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

باسم الشعب

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي بأحكام القانون المرافق .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ — العدد ٣٥
» تلعب » .

(٢) صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته السابعة على
أن « يستبدل بالمعاريات الآتية اينما وردت في قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعاريات المقبلة لها فيما يلي :
» التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة » : « تأمين الشيخوخة
والعجز والوفاة » .

» التأمين ضد امساكيت العمل » : « تأمين امساكيت العمل » .
» التأمين ضد المرض » : « تأمين المرض » .
» التأمين ضد البطالة » : « تأمين البطالة » .
» فوائد ، وفوائد تأخير » : « ريع استثمار » .
المادة (٢٣) : المادة (٢٧) في الفقرة الاخرى من المادة (١٤٤) .

كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته السادسة على
أن « يستبدل بمعيرة » ريع الاستثمار والمبالغ الاشتراكية » وبمعيرة « ريع
الاستثمار » المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه حيثما وردت عبارة « المبلغ الاشتراكية » .

(المذعة الثانية)

يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية :

- ١ - الامر الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ بشأن المعاشات المدنية .
- ٢ - الامر الصادر في ١١ من يناير سنة ١٨٧١ بشأن المعاشات المدنية .
- ٣ - الامر الصادر في ٢١ من يونيو سنة ١٨٨٧ بشأن المعاشات المدنية .
- ٤ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات المدنية .
- ٥ - القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية .
- ٦ - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر .
- ٧ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها .
- ٨ - القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .
- ٩ - القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .
- ١٠ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين .
- ١١ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين

(١) التشريعات بالبند ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٢١ - العدد ١٣ مكرر (و)) .
وقد أعيد النص على اضافة التشريعات الثلاثة الأخيرة الى المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بموجب المادة التاسعة من القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٧ وقد يجب ذلك لبس في ترقيم تلك التشريعات .

والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش •

١٢ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية •

١٣ - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات الإدارة المحلية وهيئات العامة والمؤسسات العامة •

١٤ - لائحة صندوق المعاشات للمستخدمين الداخلين في هيئة العمال ببلدية الاسكندرية الصادرة سنة ١٩٣٠ •

١٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة أو المعاش •

١٦ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن المطامير المخطط •

١٧ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨/١/١٩٢٨ بشأن معاشات امراء دار فور •

١٨ - لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية •

١٩ - قرار وزير بوسعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن شهداء مدينة بورسعيد •

(المادة الثالثة) (١)

تتولى الجهات التي كانت تقوم بتطبيق التشريعات المشار اليها في المادة الثانية صرف الحقوق التي كانت مقررة بتلك التشريعات والحقوق التي يقررها القانون الموافق لاصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بتلك التشريعات قبل العمل بأحكامه •

(١) محللة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٧/٤/١٩٧٧ - العدد ١٧ مكررا) •

٨ تلخيص إجتماعية

وتلتزم تلك الجهات بالحقوق المشار إليها بالفقرة السابقة على حسب الخزنة العامة .

(المادة الرابعة)

يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة .

كما يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ أحكام التشريعات المشار إليها بالمادة الثانية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه .

(المادة الخامسة)

على وزير التأمينات اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة السادسة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للمعاملين بأحكامه .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٣٦٥ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٥) .

قانون التأمين الاجتماعي

الباب الاول

نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعاريف

مادة ١ - (١) يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية :

- ١ - تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة .
- ٢ - تأمين اصابات العمل .
- ٣ - تأمين المرض .
- ٤ - تأمين البطالة .
- ٥ - تأمين الرعاية الاجتماعية لاصحاب المعاشات .

مادة ٢ - (معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

- (أ) العاملون المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .
- (ب) العاملون الخاضعون لاحكام قانون العمل الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :

(١). نصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على استبدال العبارات الآتية لينصا وردت في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالعبارات المقابلة لها فيما يلي :

« التأمين ضد الشيخوخة والمعجز والوفاة » : « تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة » .

- « التأمين ضد اصابات العمل » : « تأمين اصابات العمل » .
- « التأمين ضد المرض » : « تأمين المرض » .
- « التأمين ضد البطالة » : « تأمين البطالة » .

١ - أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر •

٢ - أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ، ويصدر وزير التأمينات قرار تحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ^(١) ، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ •

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين لقانون العمل ، ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل •

(ج) المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات ^(٢) •

(١) صدر قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٧٦ - العدد ٢٦٢) ونص في مادته الأولى على أن « تعتبر علاقة العمل منتظمة إذا كان العمل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، أو كان يستغرق سنة أشهر على الأقل » .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد المشتغلين داخل المنازل الخاصة الذين لا تسرى عليهم أحكام قانون التأمين الاجتماعي (الوقائع المصرية في ١٦/٧/١٩٧٧ - العدد ١٦٥) ونص في مادته الأولى على أن « لا تسرى أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه على المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل الخاصة الذين يتوافر في شأنهم الشرطان الآتيان :

- ١ - أن يكون محل مزاوله العمل داخل منزل معد للسكن الخاص •
- ٢ - أن يكون العمل الذي يمارسه يدويا لتضام جلفت شخصية للمخدوم أو ذويه •

مادة ٣ - (الفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠)
استثناء من أحكام المادة (٢) تسرى أحكام هذا القانون على العاملين
الذين سبق التأمين عليهم وفقا لقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين
والمعاشات المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

كما تسرى أحكام تأمين اصابات العمل على العاملين الذين تقل
اعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المستغلين
في مشروعات التشغيل الصيفى والمكلفين بالخدمة العامة وفقا للقانون
رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى أنهى المراحل
التعليمية .

مادة ٤ - يكون التأمين وفقا لاحكام هذا القانون فى الهيئة
المختصة الزاميا ^(١) ، ولا يجوز تحميل المؤمن عليهم أى نصيب فى
نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص .

مادة ٥ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

- (أ) بالهيئة المختصة : الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال .
- (ب) بمجلس الادارة : مجلس ادارة الهيئة المسماة للتأمين
والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب
الاحوال .

(ج) بالمؤمن عليه : العامل الذى تسرى عليه أحكام هذا القانون
وصاحب المعاش المنتفع بالتأمين ضد المرض .

(١) قضت محكمة النقض بان الاشتراك الاجبارى لدى هيئة التأمينات
الاجتماعية لا يتعرض مع قيام عقود التأمين الجماعية فى حالة اتفاق الطرفين
على انشائها أو الاستمرار فيها وارتضاء كل منهما أداء الالتزامات الواردة
فيها . والمقدم نشأ صحيحا أصبح ملزما لطرفيه ، فلا يزول أو يوقف
اثره الا بملئقتهما (نقض، معنى ١٩٧١/٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء
٤ - غرة ١١٢) .

(د) بصاحب العمل : كل من يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين
لاحكام هذا القانون .

(هـ) باصابة العمل : الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول
رقم (١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء
تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد
أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط
والمقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق
مع وزير الصحة (١) .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة
ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب
أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انصراف عن الطريق
الطبيعى .

(و) بالمصاب : من أصيب باصابة عمل .

(ز) بالمرضى : من أصيب بمرض أو حادث غير اصابة عمل .

(ح) بالمعز المستقيم : كل عجز يؤدي بصفة مستديمة الى فقدان
المؤمن عليه لقدرته على العمل كليا أو جزئيا في مهنته الاصلية
أو قدرته على الكسب بوجه عام ، وحالات الامراض
المزمنة والمستعمية التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات
بالاتفاق مع وزير الصحة (٢) .

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن شروط
وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة
معمل .

(٢) الفقرة (ح) محذرة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وقد نصت
المادة الثانية عشرة منه على أن يعمل بحكم التعديل اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥
الجريدة الرسمية في ٢/٥/١٩٨٠ - العدد ٤٨ بكر) .

هذا وقد صدر قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٦
لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد الامراض المزمنة والمستعمية التي تعتبر في حكم
المعز الكليل .

(ط) بالاءر : ١ ، ٢ كل ما يءصل عليه المؤمن عليه من مءابل
نءدى من ءة عمله الاصلية لقاء عمله الاصلى ، ويشمل :

١ - الاءر الاساسى ويقصد به :

(١) الاءر المنصوص عليه فى الءءاول المرفقة بنظم المءوظف
بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البند (١) من
المادة (٢) .

(ب) الاءر المنصوص عليه بمقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات
مستبءا منه العناصر التى تعتبر ءزءا من الاءر
المءغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البءءين
(ب ، ء) من المادة (٢) مع مراعاة ألا يقل هذا الاءر
عن المء الاءنى للاءر المنصوص عليه فى الءءاول المشار
ليها فى البند (١) وألا يزيد على ٣٠٠٠ ءنيه سنويا .

واذا كان الاءر كله مصوبيا بالانءا ء أو بالمعمولة فىعتبر هذا
الاءر أءرا أساسيا ، وذلك فى ءءوء المء الاقصى المشار اليه .

٢ - الاءر المءغير : ويقصد به باقى ما يءصل عليه المؤمن عليه
وعلى الاءص :

(١) الصوافز .

(ب) الممولات .

(١) الفءرة (ط) معلة بالقءون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ (الجريءة
الرسمية فى ١٩٨٤/٣/٣١ - المءء ١٢ مكر و) والفءرة قبل الاءرة منها
مضائة بالقءون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ (الجريءة الرسمية - المءء ٣٠ مكر
فى ١٩٨٧/٧/٢٧) .

(٢) نصت المادة الثالثة عشرة من القءون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على
أن « يلفى كل ءكم منصوص عليه فى اى قءون آءر بشأن أءر الاشراك
يألف التعريف المنصوص عليه فى المادة ٥ (بند ط) من قءون التأئين
الاءنامى الصادر بالقءون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

- (ج) الوهبة^(١) .
- (د) البدلات . ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك^(٢) .
- (هـ) الاجور الاضافية .
- (و) التعويض عن جهود غير عادية .
- (ز) اعانة غلاء المعيشة .
- (ح) العلاوات الاجتماعية .
- (ط) العلاوة الاجتماعية الاضافية .
- (ي) المنح الجماعية .
- (ك) المكافأة الجماعية .

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الوهبة التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٨٤ - العدد ١٨٦) ونسبها إلى نصه :

مادة ١ - في تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه تعتبر الوهبة التي يحصل عليها العامل من قبيل الأجر إذا توافرت في ثلثها الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء .
- ٢ - أن يكون لها صندوق مشترك بالمنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال .
- (٣) أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بنوعها كيفية توزيعها عليهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به اعتباراً من تاريخ النحل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي .

(ل) نصيب المؤمن عليه في الأرباح .

(م) ما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي ^(١) .

ويعتبر في حكم العمل الأصلي بجهة العمل الأصلية العمل المنتدب اليه المؤمن عليه طول الوقت أو الممار اليه داخل البلاد .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد حساب عناصر هذا الأجر ^(٢) .

(ي) بالعجز عن الكسب - كل شخص مصاب بعجز يحصل كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠ ٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئا بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين ^(٣) .

الباب الثاني

إنشاء الصندوق وتمويلها وإدارتها

مادة ٦ - (الفقرة الأخيرة ملغاة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها في المادة (١) على الوجه الآتي ^(٤) :

١ - صندوق التأمينات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة .

(١) هذا البند أصبح ولا قيمة له بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ الذي بموجبه امتدت مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل جميع عناصر الأجر الممثل اليها بالبند (م) محل التطبيق .

(٢) صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المفسر في قانون التأمين الاجتماعي .

(٣) الفقرة (ي) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ٣٠/٤/١٩٧٧ - العدد ١٧ مكرر ١) .

(٤) انظر نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة

٢ - صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني والخاص .

مادة ٧ - (البندان ١ و ٢ معدلان بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
تتكون أموال كل من الصندوقين المشار اليهما بالمادة (٦) من
الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الاعمال عن العاملين لديهم
سواء الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التي يلتزم بها
المؤمن عليه وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة
والعجز والوفاة .

٣ - المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة ، أو صاحب العمل ،
أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في
التأمين .

٤ - الرسوم التي يؤديها أصحاب الاعمال أو المؤمن عليهم وفقا
لاحكام هذا القانون ^(١) .

٥ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

٦ - المبالغ الإضافية ^(٢) المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون .

٧ - الموارد الاخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

٨ - الاعلانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الادارة
قبولها .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن التفويض
لشركات ووحدات القطاع العام بلجراء المقتصة بين اشتراكات التأمينات
الاجتماعية والمبالغ التي تصرفها نيابة عن الهيئة .

(٢) صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونفس في مادته السابعة على

مادة ٨ - يفحص المركز المالي لكل من الصندوقين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذا القانون ، وذلك بمعرفة خبير اكتروارى أو أكثر .

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته ، التزمت الخزانة العامة بأدائه ، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد غير طر هذا المسل الى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الادارة ، وفي الاغراض الآتية :

١ - تسوية كل أو بعض العجز الذى سددهته الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة .

٢ - تكوين احتياطى عام واحتياطيات خاصة للاغراض المختلفة .

ان « يستبدل بالعبارات الآتية أينما وردت في قانون التالين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ العبارات المغلفة لها فيما يلى :

« التالين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة » : « تالين الشيخوخة والعجز والوفاة » .

« التالين ضد اصابات العمل » : « تالين اصابات العمل » .

« التالين ضد المرض » : « تالين المرض » .

« التالين ضد البطالة » : « تالين البطالة » .

« فوائد ، وفوائد تخلف » : « ريع استثمار » .

المادة (٢٣) : المادة (٢٧) في الفقرة الأخيرة من المادة (١٤٤) .

كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته السادسة على أن « يستبدل بعبارة « ريع الاستثمار والمبالغ الاضافية » وعبارة « ريع الاستثمار » المنصوص عليها في قانون التالين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه حيثما وردتا عبارة « المبالغ الاضافية » .

٣ - زيادة المعاشات على ضوء الاسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

مادة ٩ - (الفقرة الثالثة محولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤)
تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ادارة الصندوق المشار اليه
بالبند (١) من المادة (٦) ^(١) .

كما تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ادارة الصندوق
المشار اليه بالبند (٢) من المادة (٦) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٠ بشأن ضم الادارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (الجريدة الرسمية في ١٩/٣/١٩٧٠ - العدد ١٢) ونص على ما يلي :

» مادة ١ - تظم الادارة العامة للمعاشات بوزارة الخزانة الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ولوزير الخزانة بقرار منه نقل الاعتمادات الواردة في الميزانية والمخصصة لسرف معاشات ومكافآت وتويضات المعطلين بقوانين المعاشات التي تشرف الادارة العامة للمعاشات على تطبيقها الى ميزانية الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في حاسب خاص ، كما ان له وضع النظم المالي والمحاسبي للسرف من هذه الاعتمادات .

مادة ٢ - تباشر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الاختصاصات الموكولة للادارة العامة للمعاشات بمقتضى القوانين والقرارات المعمول بها .
ولوزير الخزانة اعادة تنظيم العمل بالهيئة المذكورة في ضوء احكام هذا القرار بناء على عرض رئيس مجلس ادارة الهيئة .

ويصدر قرار من وزير الخزانة بتحديد المعطلين بالادارة العامة للمعاشات الذين ينتقلون للعمل بالهيئة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٩٠ (١٤ مارس سنة ١٩٧٠) .

وءءءبر كل من الءهئءءن المءكورءءن هئءة قومفة لها الشءصفة الاعءبارفة ولها موازنفة ءاصة ءلءق بالموازنفة العامة للءولة وءسرى علفها القواعد والاعءكام الءاصة بالهئءاء القومفة وءءبع وزفر ءالأمفناء .

ءلءة ١٠ - فكون لكل من الءهئءءن المءار الءفما بالماءة (٩) مجلس اءارة فمءر بءشكفله وءعمفن رؤفسه وطرفقة اءءفار أءضاءه وءءءفء مكافأءهم قرار من رؤفس الءمهورفة (١) .

وفمءل العمال فف مجلس اءارة الهئءة العامة للءأمفناء الاءءماعفة بأرفعة أءضاء فءم ءرشفءهم من الاءءاء العام للعمال كما فمءل أصءاب الاعمال بالمجلس المءكور رؤفس اءءاء العرف ءءارفة ورؤفس اءءاء الصناعاء المءسرفة .

ءلءة ١١ - (البءء ١ مءل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) مجلس اءارة الهئءة المءءصة هو السلطة العلفا المءعمفة علف شءءونها وءصرف أمورها ، وله علف الاءص ما فاءى :

١ - اصءار القراءاء واللوائء الءاءلفة المءلقة بلشءون الملفة والاءارفة والفنفة للهئءة وشءون العاملفن وفلك ءون ءءفء بالقواعد والنظم الءكومفة .

٢ - ءراسة الءطط واقراء مشروع الموازنفة ءءططففة للهئءة .

٣ - ءراسة ءقارفر المءابمة وءقففم الاءاء ءءورفة واصءار القراءاء اللازمة لرفع مسءوى الاءاء .

(١) مءر قرار رؤفس مجلس الوزراء رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٥ بءشكفل مجلس اءارة الهئءة العامة للءابفن والمءشءل (ءرفءة الرسمفة ف ١٥/٨/١٩٨٥ - البءء ٣٣) .

كما مءر قرار رؤفس مجلس الوزراء رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٨٥ بءشكفل مجلس اءارة الهئءة العامة للءابفن الاءءماعفة (ءرفءة الرسمفة ف ١٥/٨/١٩٨٥ - البءء ٣٣) .

٢٠ تهيئة اجتماعية

٤ - اقرار ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية السنوية ، ومركزها
المالى .

٥ - دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى .

٦ - تعيين الخبراء الاكتواريين لفحص واعداد المركز المالى .

٧ - اقرار المسائل المالية والادارية والفنية التى تقضى القوانين
والقرارات واللوائح باختصاص المجلس بها .

ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعمد
اليها ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض رئيس مجلس الادارة
أو أحد مديري الهيئة فى بعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يعهد الى
أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية ،
لمعاونته فى أداء مهامه .

مادة ١٣ - ترفع قرارات مجلس الادارة الى الوزير لاعتمادها ،
وذلك فيما يتعلق بالبنود (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة (١١) .

مادة ١٤ - يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء وفى
صلاتها بالغير ، ويتولى الاختصاصات الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢ - ادارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته .

٣ - دراسة وقرار المسائل المالية والادارية والفنية التى تقضى
القوانين والقرارات واللوائح بخصائصه بها .

٤ - عرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية على مجلس
الادارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، مع تقرير عن
متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها .

شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه .

عن الهيئة •

• **مدير الهيئة**

الادارة في حالة غيابه أو خلو منصبه .

القانون مجلس الإدارة أو رئيسه (١) .

لهم - ديون غيرهم - حق التوقيع على الشيكات وأذن الصرف .

• في هذا القلنون •

(١١) صدر قرار وزعير للتأمينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن التحويل في تحديد أوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالف أحكام قانون التأمين الإجتماعي (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٨/٩ - العدد ١٨٥) ونس في مادته الأولى على أن « يعوض مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعارف والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كل منها يخصه - في تحديد أوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالف أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، وفق وضع القواعد والشروط التي يتم الصرف وفقاً لها » .

الباب الثالث

تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة^(١)

الفصل الاول

التعميم

مادة ١٧ - (البند رقم ٩ مضاف بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤)
يمول تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة مما يأتي :

١ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥ ٪ من اجور المؤمن عليهم لديه شهريا .

٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٥ ٪ من اجوره شهريا .

٣ - المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة بواقع ١ ٪ من الاجور الشهرية للمؤمن عليهم وتؤدي الى الهيئة المختصة في اول الشهر التالي لتاريخ الاستحقاق .

٤ - القيمة الرأسمالية للحقوق التي يؤديها الصندوق بالنيابة عن الصندوق الآخر أو الخزانة العامة .

٥ - المبالغ المستحقة لحساب مدة الاشتراك في قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات .

٦ - المبالغ المستحقة لحساب المدد السابقة على الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية أو التأمين والمعاشات وتشمل :

(١) الباب الثالث مستعمل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفصل الرابع من الباب الثالث مضاف بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ - بكره ٢) .

(أ) المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة عن المسدد السابقة

على تاريخ بدء العمل بأنظمة التأمين والمعاشات .

(ب) مكافآت نهاية الخدمة القانونية بالنسبة للمؤمن عليهم الذين

يخضعون لقوانين العمل ويؤديها صاحب العمل للهيئة المختصة

عند انتهاء خدمة المؤمن عليه وفقا لما يأتي :

١ - المكافآت المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على الاشتراك في

نظام التأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للفقرة الثانية من المادة (٢)

والمادة (٧٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون

العمل (١) .

(١) حلت المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون

العمل محل المواد المشار اليها بهذا النص ويجرى نص المادة (٣) المشار

اليها على النحو التالي :

» تصيب مكافأة نهاية الخدمة القانونية التي يلتزم صاحب العمل بإدائها

الى الهيئة التأمينية المختصة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا للقواعد الآتية :

١ - يتخذ أجر العمل الاخير محسوبا وفقا لاحكام القانون المرافق

اساسا لحساب هذه المكافأة .

٢ - تقدر المكافأة عن المدة قبل ١٩٥٩/٤/٧ تاريخ العمل بالقانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة للعمال بالمهامة غير الشهرية أجر نصف شهر عن كل

سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات

التالية بحيث لا تجاوز المكافأة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة ونصف .

(ب) بالنسبة للعمال بالمهامة غير الشهرية أجر عشرة أيام عن كل سنة

من السنوات الخمس الاولى وأجر خمسة عشر يوما عن كل من السنوات

التالية بحيث لا تجاوز المكافأة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة ونصف .

٣ - تقدر المكافأة عن المدة من ١٩٥٩/٤/٧ بواقع أجر نصف شهر

من كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات

التالية بدون حد أقصى .

٢ - الفرق بين المكافأة المستحقة مصوية على الوجه المبين بالبنود السابق وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في الهيئة المختصة ان وجد ، وذلك عن مدة الاشتراك حتى ١٩٦١/١٢/٣١ .

وتحسب المكافأة المشار اليها على أساس الاجر الاخير للمؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة .

وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين حولت أجورهم من اليومية الى الشهرية اعتباراً من ١٩٥٩/٤/٧ يراعى عند حساب المكافأة عن مدة العمل باليومية أن يقسم الاجر الشهري في تاريخ انتهاء الخدمة على عدد الايام التي تم على أساسها تحويل الاجر اليومي الى أجر شهري .

٧ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مسدد العمل السابقة أو حسابها .

٨ - المبالغ الاضافية لاموال هذا التأمين .

٩ - اشتراك يقتطع بواقع ٥ ٪ من أجر المؤمن عليه الاساسي (١) .

٤ - اذا نقل العامل من الشهرية الى غير الشهرية فمضوى مكافأة نهاية الخدمة باعتبار أن المدة كلها قد قضت في الشهرية .

٥ - اذا كان العامل قد نقل من مملك غير الشهرية قبل ١٩٥٩/٤/٧ فتقدر المكافأة على أساس أن مدة الخدمة كلها قد قضيت بالشهرية وإذا كان هذا التحويل اعتباراً من التاريخ المشار اليه فتقدر المكافأة من كل فترة على حدة حسب طبيعتها وعلى أساس الاجر الأخير » .

(١) صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الاشتراك في نظام المكافأة ونص في مادته الاولى على أن تكون نسبة الاشتراك التي يلتزم بإدائها المؤمن عليه ونسبة لنس البنود (٩) من المادة (١٧) من قانون التأمين الاجتماعي بواقع ٣ ٪ . كما نص في مادته الثانية على أن يتحمل صاحب العمل المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بنسبة ٢ ٪ من الاجر الاساسي للمؤمن عليه وتضاف هذه النسبة الى نسبة الاشتراك المشار اليها في المادة الاولى . (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ « تلخيص ») .

الفصل الثاني

المعاشات والعمومفصا

مادة ١٨ - (مسءءلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثانية مسءءلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) مسءءق المعاش فف الءالااء الآءفة :

١- انءءاء ءءمة المؤمن علفه لبلوغة سن القاعء المنصوم علفه بفظام القوظفف المعامل به أو لبلوغة سن السءفن بالنسبة للمؤمن علفهم المنصوم علفهم بالبنءفن (ب) و (ء) من المادة (٢) ، وذلك مءى كانت مءة اشءراكه فف القأمفن ١٢٠ شهرا على الأقل .

٢ - انءءاء ءءمة المؤمن علفه للفصل بقرار من رئفس ءءمهورفة أو بسبب الفاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن علفهم بالبء (١) من المادة (٢) وذلك مءى كانت مءة اشءراكه فف القأمفن ١٨٠ شهرا على الأقل .

٣ - انءءاء ءءمة المؤمن علفه للوفاة أو المعز الكلمل ، أو المعز ءءزئى المسءءفم مءى ءبء عءم وءوء عمل آءر له لءى صاأب العمل ، وذلك أفا كانت مءة اشءراكه فف القأمفن .

وئبء عءم وءوء عمل آءر بقرار من لءنة فمصءر بشكفلفا قراى من وزفر القأمفناء بالاءلاق مع الوزراء المءءفن^(١) ، وفكون من بفن أءضاؤها معئل عن القظفم الققابى أو المعاملفن فصأب الاأوال ومعئل عن الهفة المءءفة ، وفصءء القراى قواعء وأءراءاء عمل اللءنة .

(١) صءر قراى وزفر القأمفناء اءءءاءة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بفان لءان افبء عءم وءوء عمل آءر لءى صاأب العمل للمؤمن علفه صاأب المعز ءءزئى (انظر ما فلى) .

ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة (١) و (٢) .

٤ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته ويشترط عدم تجاوزه السن المخصوص عليها في البند (١) وعدم صرفه القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ، وذلك أياً كانت مدة اشتراكه في التأمين (٣) .

(١) و (٢) نصت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بتعريف المطلوب في شأته شرط المدة للانتفاع بحكم البندين (٣ و ٤) من المادة ١٨ اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٥ .

(٢) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد قواعد وإجراءات عمل اللجنة المشكلة لاثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب المعجز (الوقفح المصري في ٢٦/٩/١٩٧٧ - العدد ٢٢٢) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - يقدم طلب عرض المؤمن عليه لصاحب المعجز الجزئي على اللجنة المشكلة وفقاً للبند (٣) من المادة (١٨) من قانون التأمين الإجتماعي المشار اليه من الجهات الآتية وفي التاريخ المحدد لكل منها :

٢ - صاحب العمل اذا كان المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة أو الهيئات العلمية أو القطاع العام ، ويقدم الطلب خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول قرار اثبات عجز المؤمن عليه لصاحب العمل .

٣ - مكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية المختص اذا كان المؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص ، ويقدم الطلب خلال ثلاثة أيام من تاريخ وروده الى المكتب من صاحب العمل .

ويوجه الاخطار الى مدير مديرية التسوى العميلة أو مكتب ملاقات العمل المختص أو مكتب القوى العميلة ذات الأنشطة المتعددة التابع لأي مقر العمل ، وترفق به شهادة ثبوت العجز .

مادة ٢ - تعيد الطلبات المنصوص عليها بالمادة السابقة في مسجل لهذا الغرض ويعمل على الأخص البيئات الآتية :

١ - رقم وتاريخ ورود الطلب الى اللجنة .

- ٢ — صاحب العمل وعنوانه ورقمه .
- ٣ — نوع نشاط صاحب العمل والقطاع الذي يقبمه (حكومي — علم — خاص) .
- ٤ — اسم المؤمن عليه ومهنته وحالة العجز الجزئي الثابت في شأنه ويكون اللجنة مقررا غنيا وسكرتارية .
- مادة ٣ — يقوم رئيس اللجنة باخطار كل من صاحب العمل واللجنة النقابية او النقابة العامة المختصة بتاريخ انعقاد اللجنة ومقرها واسم المؤمن عليه وأية بيبائل أخرى يرى ضرورتها ، وذلك خلال سبعة أيام قبل تاريخ انعقاد اللجنة ، ويكون الاخطار بموجب كتاب موصى عليه بصلم الوصول ، ويجوز في حالة الضرورة أن يسلم الاخطار باليد .
- مادة ٤ — تتمتع اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ ورود الطلب اليها ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور جميع أعضائها ، على أنه اذا تخلف ممثل صاحب العمل عن الحضور في المواعيد المحددة يعتبر الانعقاد صحيحا ويعتبر ذلك اقترارا من صاحب العمل بوجود عمل آخر للمؤمن عليه لديه .
- مادة ٥ — يكون للجنة في سبيل اداء عملها أن تلجأ الى كافة الوسائل والطرق — بما في ذلك المعايينة — التي تكتفي من اثبات وجود عمل آخر لدى صاحب العمل من عنده ، وعلى صاحب العمل أن يقدم لها كافة المستندات والأوراق التي ترى اللجنة الاطلاع عليها لأداء عملها .
- مادة ٦ — تصدر اللجنة قرارها بالأغلبية خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ أول اجتماع لها ، ويوقع عليه من الاعضاء الحاضرين ، وتحدد اللجنة محضرا يشمل على الاخص البيبائل الواردة في المادة (٢) من هذا القرار .
- مادة ٧ — على اللجنة أن تخطر الجهة الواردة منها طلب للعرض بقرارها في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .
- مادة ٨ — لا يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المؤمن عليه صاحب العجز الجزئي الا بعد أن تثبت اللجنة عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل .
- مادة ٩ — يتقرر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصنف به من تاريخ نشره .
- هذا وقد أقر هذا القرار بصور قرار وزير التنبئات الاجتماعية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ (انظر ما يلي) .

٥ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود (١ ، ٢ ، ٣) متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

٦ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل بعد انقضاء سنة من تاريخ خدمته أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتحويل الدفعة الواحدة ، ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك في التأمين .

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين المبينتين في البندين ٣ و ٤ السابقتين أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ولا يسرى هذا الشرط في شأن الحالات الآتية :

(أ) المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة (٢) وكذلك المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (ب) من ذات المادة الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقا لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقات بناء على عرض الهيئة المختصة .

(ب) انتقال المؤمن عليه من العاملين المنصوص عليهم في البند السابق من هذه الفقرة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت في شأنه حالات الاستحقاق المنصوص عليها في البندين (٣ و ٤) .

(ج) ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة أصابة عمل (د) .

١٦- نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن يعمل بحكم الفقرة النقية من المادة ١٨ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

ويجوز تخفيض السن المنصوص عليها في البند (١) بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين في الاعمال المصعبة أو الخطرة التي تحدد بقرار من رئيس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتي :

- (أ) تحديد السن المذكورة بالنسبة لكل من تلك الاعمال .
- (ب) رفع النسب التي يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذي يعوض المؤمن عليه عن تخفيض السن .
- (ج) زيادة نسبة الاشتراكات لمواجهة الاعباء الناتجة عن المزايا التي تقرر للعاملين المشار اليهم وتحديد من يتحمل هذه الزيادة .

مادة ١٨ مكرراً — (مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يستحق المعاش عن الاجر المتغير أياً كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الاجر وذلك متى توافرت في شأنه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي .

ويشترط لصرف المعاش عن الاجر المتغير عند استحقاقه لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (١٨) ألا يقل سن المؤمن عليه عن خمسين سنة .

مادة ١٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يسوى معاش الاجر الاساسي في غير حالات المعجز والوفاة على أساس المتوسط الشهري لأجور المؤمن عليه التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين ان قلت عن ذلك .

وفي حالات طلب صرف المعاش عن الاجر المشار اليه للمعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

-- ويسوى معاش الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور
التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا
الأجر .

ويراعى في حساب المتوسط الشهري ما يأتى :

١ - يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهرا كاملا .
٢ - اذا تخللت فترة متوسط حساب المعاش عن الأجر الأساسى
مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط
على أساس كامل الأجر .

٣ - يزداد المتوسط الذى يحسب على أساسه معاش الأجر المتغير
بواقع ٢٪ عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا
الأجر بشرط ألا يزيد المتوسط بعد اضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى
لأجر الاشتراك المتغير .

٤ - (١) بالنسبة الى المؤمن عليهم ممن تنقضى مدة اشتراكهم في
التأمين وكانوا في هذا التاريخ من العاملين المنصوص عليهم في البندين
(ب و ج) من المادة (٢) يراعى عدم تجاوز متوسط الأجر الأساسى
الذى يربط على أساسه المعاش ١٤٠٪ من متوسط الأجور في الخمس
سنوات السابقة على مدة المتوسط واذا قلت المدة السابقة عن خمس
سنوات يراعى عدم تجاوز المتوسط الذى يربط على أساسه المعاش
متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨٪ عن كل سنة ، ويستثنى من
حكم هذا البند ما يأتى :

(١) المؤمن عليهم بجهات خاضعة للوائح توظيف صادرة بناء على
قانون أو حسدعت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى
اتفاقات جماعية أبرمت وفقا لقانون العمل متى وافق وزير
التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقات بناء على عرض الهيئة
المختصة .

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن
يصل بأحكام المادة ١٩ بند ٤ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

(ب) حالات طلب الصرف للمجزر أو الوفاة .

مادة ٢٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ والبند ٢ مستبدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ والفقرة الأخيرة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين .

ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من الاجر المشار اليه في الفقرة السابقة ، ويستثنى من هذا الحد الحالات الآتية :

١ - المعاشات التي تقل قيمتها عن خمسين جنيها شهريا فيكون حداها الأقصى ١٠٠٪ من أجر التسوية أو خمسين جنيها شهريا أيهما أقل .

٢ - المعاشات التي تنص القوانين أو القرارات الصادرة تنفيذا لها بتسويتها على غير الاجر المنصوص عليه في هذا القانون فيكون حداها الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير . وتتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد والحدود القصوى السابقة (١) .

٣ - المعاشات التي تربط وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) فيكون حداها الأقصى ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير .

ويراعى في حساب الاجر المنصوص عليه في البندين (٢ ، ٣) حكم البندين (٣ ، ٤) من الفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

وفي جميع الاحوال يضمن ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش على مائتي جنيه شهريا (٢) .

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن يعمل بحكم البند ٢ من المادة ٢٠ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

(٢) صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ونص في البند رقم (١) من المادة الثانية عشرة على أن « يكون الحد الأقصى للمعاش المستحق من الاجر المتفرج ٨٠ ٪ ولا تسرى في شأن هذا المعاش احكام الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه » .

مادة ٢١ - مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين هي (١) :

١ - المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون أو من تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو بقوانين التأمين الاجتماعية بحسب الأحوال ، والمحدد التي قررت تلك القوانين ضمنها لمدة الاشتراك .

٢ - المدد التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين بقاء على طلبه .

٣ - مدد البعثة العلمية الرسمية التي تلي التعليم الجامعي أو للمعالي الجائز حسابها ضمن مدة الخدمة أو التي روعيت في تقدير الاجر .

ويشترط لحساب المدد المشار إليها ألا يكون المؤمن عليه قد صرف عنها حقوقه التقاعدية أو التأمينية .

ويجبر كسر الشهر شهرا في مجموع حساب المدد المشار إليها ، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة في هذا المجموع اذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشا .

مادة ٢٢ - تضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق وفقا للبنتين (٤ و ٣) من المادة (١٨) مقدارها ثلاث

(١) صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحسب مدة خدمة العاملين التقنيين المستقيين في محطات القناة وسبناه مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة (انظر ما يلي) .

كما صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الخدمة الواحدة للعاملين التقنيين بالمعونة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحطات (انظر ما يلي) .

سنوات بشرط ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة المذكورة ، وإذا كان المعاش يقل بعد اضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الاجر الذى سوى على أساسه رفع الى هذا القدر .

ويزاد المعاش فى هذه الحالات بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الاقصى المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة (٢٠) .

وتسرى احكام هذه المدة فى حالة طلب صرف المعاش المستحق وفقا للحالتين رقمى (٢ ، ٥) من المادة (١٨) لثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الضممة بشرط ألا يكون المؤمن عليه قد بلغ السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة المذكورة فى تاريخ ثبوت العجز أو وقوع الوفاة ، وألا يكون قد صرف معاشه قبل ثبوت العجز أو وقوع الوفاة .

مادة ٢٣ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يخفض المعاش المستحق عن الاجر الأساسى لتوافر الحالة المنصوص عليها فى البند (٥) من المادة (١٨) بنسبة تقدر تبعاً لسن المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق الصرف وفقاً للجدول رقم (٨) المرافق .

ويخفض المعاش المستحق عن الاجر المتغير بنسبة ٥٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة فى هذه المدة الى سنة كاملة .

ولا يخفض المعاش فى حالة طلب صرفه للوفاة أو ثبوت العجز الكامل اذا لم يكن المؤمن عليه قد صرفه قبل ذلك .

مادة ٢٤ - (الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) اذا قل المعاش المستحق فى الحالات المنصوص عليها بالبندين (٢٠١) من

المادة (١٨) عن ٥٠٪ من الاجر الذى سوى على أساسه المعاش رفع الى هذا المقدر وذلك متى بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل •

ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه فى جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة (١٨) تسعة جنيهات شهريا بما فى ذلك اعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها بالمادة (١٦٥) (١) •

وترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون ونفقا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الى القدر المنصوص عليه بالفقرة السابقة وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة •

ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق فى حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الفناء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) عشرين جنيها شهريا •

(١) صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ونس فى البند رقم (٢) من المادة الثانية عشرة منه على أنه « لا تسرى فى شأن المعاش المستحق من الاجر المتفرع احكام الحد الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه » •

هذا ويلاحظ أنه بالنسبة للحد الأدنى للمعاش فقد كان فى تاريخ العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ستة جنيهات شهريا رفع الى تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ثم الى ١٢ جنيها شهريا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ وأضيف اليه اعانة الغلاء الاضغائية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٨٠/١/١ فاصبح المجموع ١٥ جنيها شهريا واعتبارا من ١٩٨١/٧/١ تم رفع الحد الأدنى الى ٢٠ جنيها شهريا واعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ اضيفت اعانة بمقدار ٤ جنيهات واعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ اضيفت زيادة بمقدار ٥ جنيهات فاصبح المجموع ٢٩ جنيها وونفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يضاف لمعاش الاجور المتفرع للمجموع المشار اليه •

مادة ٢٥ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق ، ويستحق المعاش لتراكم الحظالة المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (١٨) من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف ، وفي حالة عدم تقديم طلب الصرف حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة ، فيستحق هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها .

مادة ٢٦ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الصد الاقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر ، استحق المؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥٪ من الاجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة .

ويقصد بالاجر السنوي المتوسط الشهري للاجر الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين مضروباً في اثني عشر ، ويراعى في حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدد الآتية :

١ - المدة المنصوص عليها بالمادة (٢٢) .

٢ - المدد التي حسبت وفقاً للمادة (٣٤) .

٣ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن مدة المدد .

ويصرف هذا المبلغ في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرفه وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالبند (١٠) من المادة (٢٧) •

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض أو بجزء منه معاشاً يحسب بواقع $\frac{1}{4}$ عن كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) ^(١) •

مادة ٢٧ - ^(٢) مع عدم الإخلال بحكم البندين (٤ ، ٦) من المادة (١٨) إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة ويحسب بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين •

ويقصد بالأجر السنوي متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك مضروباً في اثني عشر ، ويراعى في حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (١٩) •

(١) صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ونص في البند رقم (٦) من المادة الثانية عشرة منه على أنه « لا تسري في شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير أحكام المبدأ (١٦) من قانون التبليغ الاجتماعي المشار إليه » •

(٢) الفترة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ والبند رقم ٦ مستبدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤. والبند رقم ١١ مضاف بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ والفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ •

ويصرف هذا التمويض في الحالات الآتية :

- ١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين .
 - ٢ - مغادرة الاجنبي للبلاد نهائيا ^(١) أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته .
 - ٣ - هجرة المؤمن عليه ^(١) .
 - ٤ - الحكم نهائيا على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر الحدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل .
 - ٥ - اذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل .
-
- (١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاجراءات التي تتبع في صرف تمويضات الدفعة الواحدة للذين يفادرون البلاد (الوقتح المصرية في ١٩٧٢/٤/٥ - العدد ٧٨) ونص على ما يأتي :
- « مادة ١ - يتم صرف تمويضات الدفعة الواحدة للمؤمن عليهم من مواطني جمهوريتي سوريا وليبيا الذين يرغبون في مغادرة جمهورية مصر العربية والاقلة نهائيا في اوطانهم الأصلية بناء على شهادة تثبت اتخاذهم الاجراءات اللازمة لهذا الغرض من السلطة المختصة لرعاية شؤون هؤلاء المؤمن عليهم في جمهورية مصر العربية على أن يصدق على تلك الشهادة من وزارة الخارجية المصرية .
- مادة ٢ - يعتد في صرف تمويضات الدفعة الواحدة للمؤمن عليهم التي تستحق بسبب الهجرة على البيقات التي ترد في جوازات سفرهم والتي تفيد استيفاء اجراءات هجرتهم واسم دولة المهجر . وترفق مع مستندات الصرف صورة فوتوغرافية من هذا البيان بعد مطبقته على الأصل .
- مادة ٣ - يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار .
- مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره » .
- تحريرا في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩١ (٢ فبراير سنة ١٩٧٢) .

٦ - انتهاء خدمة المؤمن عليه من المنصوص عليهم في البند (١)
من المادة (٢) لالغاء الوظيفة أو للفصل بقرار من رئيس الجمهورية .

٧ - انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .

٨ - التحاق المؤمن عليه بالعمل في احدى الجهات المستثناءه من
تطبيق احكام هذا القانون بالشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من
وزير التأمينات .

٩ - عجز المؤمن عليه عجزا كاملا .

١٠ - وفاة المؤمن عليه ، وفي هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة
بأكملها الى مستحقى المعاش عنه حكما موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم
في المعاش فاذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدبت اليه
هذه المبالغ بالكامل ، فاذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة
الشرعيين .

١١ - اذا كانت المؤمن عليها متروجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت
تبلغ سن الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف ، ولا يستحق
صرف التعويض في هذه الحالات الا مرة واحدة طوال مدة اشتراك
المؤمن عليها في التأمين .

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود (١ ، ٩ ، ١٠) يصرف مبلغ
التعويض مضافا اليه مبلغ مقداره ٦٪ من مبلغ التعويض عن عدد
السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف .

مادة ٢٨ - يجوز للمؤمن عليه في الحالات المنصوص عليها بالبندين
(٢ و ٣) من المادة (٢٧) أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة
الواحدة أو الحصول على المعاش وذلك متى كانت مدة اشتراكه في
التأمين تعطيه الحق في المعاش .

كما يجوز لصاحب المعاش في الحالات المشار اليها بالفقرة السابقة
التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن

يخصم منه قيمة ما صرفه من معاش ولا يجوز له ذلك الا مرة واحدة .

مادة ٢٩ - اذا عاد المهاجر للإقامة بالبلاد نهائيا والتحق بعمل يخضعه لاحكام هذا القانون خلال سنتين من تاريخ الهجرة التزم برد ما صرف اليه من تعويض الدفعة الواحدة وفقا لاحكام المادتين (٢٧ و ٢٨) اما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة أو بالتقسيط وفقا لاحكام المادة (١٤٤) وتحسب المدة التي صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون ميعاد رد المبالغ المذكورة ثلاث سنوات من هذا التاريخ .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) (١) يستحق المؤمن عليه مكافأة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

وتحسب المكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في نظام المكافأة ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الأساسي المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (١٩) .

(١) نصت المسلة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن يعمل بأحكام المادة ٣٠ اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ ، كما نصت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « يجوز للجهات الخاضعة لقانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تزيد من اشتراكها في نظم المكافأة المنصوص عليه في القانون المشار اليه . ويجوز لاية جهة أخرى أو رابطة أو نقابة أو جمعية أن تشترك في النظام المشار اليه .

ويجوز أن يكون الاشتراك كليا أو جزئيا مقابل أداء نصف الاشتراكات والحصول على نصف المكافأة .

ويصدر وزير التأمينات القواعد المنظمة للاشتراك المشار اليه والقواعد التي تتبع في حالات الانتقال من جهة لجهة أخرى وحالات الاستفادة من الحد الأدنى للمكافأة » .

٤٠ تـهـيـئـة اجـتـماعـية

ويكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور محسوباً وفقاً للفقرة السابقة • وذلك في الحالات الآتية :

- ١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت العجز الكامل أو الوفاة متى توافرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٨) •
- ٢ - انتهاء انتفاع المؤمن عليه بنظام المكافأة لبلوغه السن المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٨) متى كان خاضعاً لهذا النظام في ١/٤/١٩٨٤ وكانت مدة اشتراكه في نظام الادخار عشر سنوات على الأقل ، وإذا كانت هذه السن تقل عن السنتين تتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد والمكافأة المستحقة عن المدة الفعلية ويسرى هذا الحكم في شأن المادة الأولى من هذا القانون •

ولا ينتفع المؤمن عليه بالحد الأدنى للمكافأة الا مرة واحدة طوال مدة اشتراكه في التأمين •

ويراعى بالنسبة الى المدد المحسوبة في نظام المكافأة وفقاً للمادة (٣٤) ما يأتي :

- ١ - تحسب مكافأة عن هذه المدة وتضاف الى الحد الأدنى المشار اليه •

- ٢ - تقدر المكافأة المستحقة عن هذه المدة طبقاً للجدول رقم (٤) المرافق وعلى أساس سن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف وأجر حساب المكافأة المشار اليه وذلك في حالات استحقاق الصرف لغير بلوغ السن المشار اليه في البند (٢) من الفقرة الثانية أو الوفاة •

وفي حالة استحقاق المكافأة لوفاة المؤمن عليه تصرف وفقاً للقواعد المنصوص عليها في البند (١٠) من المادة (٢٧) •

مادة ٣٠ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ومضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) •

مادة ٣١ - (الفقرة الاولى محذرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والبند ثانياً مستبعد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) يسوى مجلس المؤمن

عليه الذى شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه وذلك وفقا للآتى :

أولا : يستحق الوزير معاشا مقداره ١٥٠ جنيها شهريا ونائب الوزير معاشا مقداره ١٢٠ جنيها شهريا فى الحالات الآتية :

١ - إذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل فى أحد المنصبين أو فيهما معا .

٢ - إذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متتلتين على الأقل فى أحد المنصبين أو فيهما معا .

٣ - إذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل فى أحد المنصبين أو فيهما معا .

ويستحق من لا تتوافر فيه المدد السابقة وكان قد قضى فى أحد المنصبين أو فيهما معا مدة ثلاث سنوات متصلة ثلثى المعاش المذكور . ويراعى فى حساب المدد المنصوص عليها فى هذا البند جبر كسر الشهر شهرا .

ثانيا : يسوى له المعاش عن مدة اشتراكه فى التأمين التى تريد عن الدد المنصوص عليها فى البند أولا ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على ألا يتجاوز مجموع المعاشين المدد الاقصى المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ .

ثالثا : اذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاه فى هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار اليه بالبند (أولا) استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين وعلى أساس آخر أجر تقاضاه فإذا قل المعاش عن ٢٥ جنيها شهريا خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

وتتضمن الخزانة العامة بالفرق بين المصائ الحساب وفقا لهذه المادة والمصائ الحساب وفقا للنصوص الاخرى .
واستثناء من المادتين (٢٣ و ٢٧) تصرف المصائ المستحقة وفقا لهذا النص دون تخفيض ، ويستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة فور انتهاء الخدمة في حالة اختياره (١) .

الفصل الثالث

قواعد حساب بعض مدد الاشتراك في التأمين

مادة ٢٢ - استثناء من المادتين (٢٠ و ٢٧) تصيب مدد الاشتراك الآتية بواقع $\frac{1}{٥}$ في حالة استحقاق المصائ وبواقع ٩ ٪ في حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك اذا لم يكن المؤمن عليه قد أدى عنها اشتراكا :

(١) نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ على ان « يسرى حكم المادة (٢١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه في شأن من انتهت خدمتهم قبل اول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ممن سبق ان شغلوا مناصب الوزراء او نواب الوزراء او المنصب الذى تقضى القوانين بمسئله شاغلها من حيث المصائ معللة الوزراء او نوابهم .

وصرف الفروق المالية المستحقة لهم للمستحقين منهم نتيجة اعادة التسوية وفقا لحكم الفقرة السابقة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .
ويشترط لتطبيق الاحكام السابقة في شأن من كانوا من العسكريين رد ما تم صرفه لهم من مكافأة عن مدة الخدمة المعينة دفعة واحدة نقدا او بطريق تحصيل المكافأة من الزيادة في المصائ الناتجة عن اعادة التسوية » .

ونص البند رقم ٤ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على ان « يجمع المؤمن عليه او صاحب المصائ بين المصائ المستحق عن الاجر الاساسى والمصائ المستحق عن الاجر المتغير بدون حدود وذلك باستثناء الحالات التى تكون تسوية المصائ فيها وفقا لنص المادة (٢١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه افضل للمؤمن عليه فيكون الجمع بين مصائ الاجر الاساسى ومصائ الاجر المتغير بما لا يجاوز مجموع هذين الاجرين » .

كما نص البند رقم ٧ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على ان « لا تسرى الاحكام المنصوص عليها في تواتين خاصة في شأن الحقيقي المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء في هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة (٢١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه كما لا تسرى الاحكام المشار اليها في شأن قواعد حساب المكافأة » .

١ - المدد السابقة على تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية التي قضت تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

٢ - (٧) المدد التي قضيت بلحدي الوظائف الدائمة أو المؤقتة أو على درجات شخصية أو باليومية أو بمكافأة أو بمرئوط ثابت أو خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المدرجة في الموازنة العامة للدولة أو في الموازنات التي كانت ملحقة بها أو في الجامعات أو الجامع الأزهر أو المعاهد الدينية أو وزارة الاوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الآتي بيانهم :

(أ) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف قبل الانتفاع بقلنون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين أو بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التاهين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها المدنيين بحسب الاحوال ، وإذا كان المؤمن عليه قد صرف عنها مكافأة فيتعين عليه ردها دفعة واحدة نقدا مضافا اليها المبالغ الاضافية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ الصرف حتى تاريخ الاداء ، وتلتزم الخزانة العامة بقيمة الحقوق الناتجة عن حساب هذه المدد .

(١) نصت المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « إذا كان صاحب المعاش قد توفي قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه حق الانتفاع بحكم البند (٢) من المادة (٢٢) .
ويقدم طلب الانتفاع بهذا الحكم خلال فترة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وتؤدي المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المذكورة » .

(ب) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف في ظل العمل بالقوانين المشار إليها بالبند (١) وردت لهم اشتراكات التأمين والمعاشات عن هذه المدة .

ويشترط لحساب هذه المدد أن يكون المؤمن عليه قد أعيد للخدمة بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام أو المؤسسات الصحفية وان يقدم المؤمن عليه طلبا لحسابها .

٣ - مدد الاعارة الخارجية والاجازات الاستثنائية والاجازات الدراسية بدون أجر التي قضيت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالنسبة لمن كانوا معاملين بقوانين التأمين والمعاشات المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

٤ - المدد التي قضاها المؤمن عليه الاجنبي باحدى الوظائف التي كانت تخضع لقوانين التأمين والمعاشات المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار ولم يكن معاملا خلالها بهذه القوانين .

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى من مدد الاشتراك المنصوص عليها في المادة (٣٢) بواقع النسب المنصوص عليها في المادتين (٢٠ و ٢٧) مقابل أداء مبلغ يقدر وفقا للجدول رقم (٤) المرافق (١) و (٢) .

(١) نصت المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن « يعاد حساب المبالغ التي ائتمت للاشتراك من مدة أو حسب مدة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادتين (٢٢ و ٢٤) كما يعاد حسب الحقوق التي تدرجت على حساب تلك المدد .

ويخير المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين أداء النرق أو الحول من طلب الاشتراك أو الصلح وعليه أن يبدى رغبته خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وفي حالة وفاته خلال الفترة المذكورة ينتقل هذا الحق الى المستحقين عنه .

مادة ٢٤ (١) - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات الكاملة التى قضاه فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه فى التأمين مقابل أداء مبلغ يصب وفقا للجداول رقم (٤) المرفق .

ويشترط فى المدة المطلوب حسابها ضمن مدة الاشتراك عن

ويكون لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١٩٧٥/٩/١ وحتى أول الشهر التالى لتاريخ نشر هذا القانون حق طلب الانتفاع بحكم الملتحقين (٣٣ و ٣٤) وتؤدى المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المنصوص عليها بالفترة السابقة وتستحق الزيادة فى المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبالغ المطلوبة .

كما نصت المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة عشرة يعتبر صحيحا ما تم قبل العمل بهذا القانون من صرف ، وتوزيع ورد لمعاش المستحقين ، بالخلفة للنصوص المعدلة وذلك فيما عدا الحالات التى عدلت فيها أنصبة المستحقين فى المعاش بالزيادة فتؤدى اليهم الأنصبة الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يؤدى الى المستحقين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال .

ولا يستحق للهيئة المختصة ريع استثمار أو اية مبالغ اضافية عن الاشتراكات أو المبالغ التى تستحق نتيجة تطبيق احكام هذا القانون الا اعتبارا من تاريخ العمل به .

(٢) قضت محكمة النقض بأن مدة الخدمة التى تحصل فى المعاش لا تنصرف الى مدة الاشتراك فى التأمين وحدها بل يدخل فى حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه فى التأمين والتى يستحق عنها مكافأة وفقا لاحكام قانون العمل ويشترط لاجراء هذا الضم أن يلجأ المؤمن عليه الى هيئة التأليفات الاجتماعية ليطلبه مع أداء المبالغ التى يصير حسابها عليه (نقض معنى ١٩٧٨/١/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٩٥٥) .

(١) نصت المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن " يعتبر صحيحا ما تم خلال الفترة من ١٩٨٤/٤/١ حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ من حساب المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه وفقا لاحكام المادة ٢٤ منه قبل تعديلها بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه " .

الاجر المتغير ألا يزيد مجموع مدد الاشتراك عن هذا الاجر على مدة الاشتراك عن الاجر الاساسى •

كما يجوز له أن يطلب أى عدد من السنوات ضمن مدة اشتراكه فى نظام المكافأة مقابل أداء مبلغ يحسب وفقا للجدول رقم (٤) المرفق وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين •

الفصل الرابع

قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين

كانوا من أفراد القوات المسلحة^(١)

مادة ٣٥ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك بالنسبة الى المنقولين الى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المتطوعين أو مجددى الخدمة ذوى الرواتب العالية •

وتسوى حقوق المؤمن عليه من المثار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء خدمته وفقا لأحكام هذا القانون مع مراعاة الآتى :

١ - إذا لم يكن قد اكتسب حقاً فى المعاش عن مدة خدمته العسكرية فتسوى حقوقه باعتبار مدته خدمته متصلة وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون •

٢ - إذا كان قد اكتسب حقاً فى المعاش عن مدة خدمته العسكرية

(١) مواد هذا الفصل مستحدثة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكرراً) •

يسوى معاشه الأساسى ومعاشه الاضافى عن مدة خدمته العسكرية على أساس آخر أجر مستقطع منه احتياطي المعاش لأى من المعاشين بواقع $\frac{1}{29}$ من هذا الأجر عن كل سنة من سنواتها ثم يضاف إلى كل من هذين المعاشين ما يستحقه عن معاش مناظر عن مدة اشتراكه المدنية إما كان مقدارها محسوبا وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو يسوى معاشه باعتبار مدة خدمته العسكرية متصلة بالمدة المدنية وفقا للأحكام المنصوص عليها بهذا القانون وبمراعاة اتصال كل من مدة الأجر الأساسى ومدة الأجر التمييز بالمدة المناظرة لها من المدة العسكرية ، ويربط له المعاش الأفضل .

وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتى :

(أ) تحسب مدة الخدمة العسكرية وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذى انتهت هذه الخدمة في ظله .

(ب) يكون الجمع بين المعاش المستحق عن المدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز $\frac{1}{80}$ من مجموع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى والتمييز المنصوص عليه في هذا القانون .

(ج) تتحمل الخزانة العامة بالحقوق الناتجة عن حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة الاشتراك في هذا القانون .

٣ - إذا كان قد قرر له معاش عن مدة خدمته العسكرية تسرى حقه وفقا لأحكام المادة (٣٩) .

مادة ٣١ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) إذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم في المسألة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لأحكام هذا القانون يطبق عليه ما يأتى

١ - إذا كان قد استحق مكافأة ومدفوعات عن مدة خدمته العسكرية

ولم يكن قد صرفها فتتصبب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين دون أداء أية مبلغ عنها •

وإذا كان قد صرفها ويرغب في حساب المدة المشار إليها ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين فيتمتع عليه رد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة دفعة واحدة نقداً خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون ، وبعد انتهاء هذه الفترة يكون له طلب حسابها مقابل أدائه المبالغ المستحقة عنها محسوبة وفقاً للمجدول رقم (٤) المرافق •

وعند انتهاء خدمته المدنية تسرى حقوقه عن المدة العسكرية التي حسبت ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين والمدة المدنية باعتبارهما وحدة واحدة وفقاً لأحكام هذا القانون •

٢ - إذا كان صاحب معاش عن مدة خدمته العسكرية وكان هذا المعاش يقل عن الحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقاً لأحكام هذا القانون ولم تتوافر في مدة الاشتراك المدنية الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش استحق عنهما تمويضا من دفعة واحدة يصرف فور انتهاء الخدمة •

وإذا توافرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك المدنية لغير العجز أو الوفاة يحسب المعاش عنها وفقاً للأحكام الخاصة بسبب استحقاقه ويربط له معاش بمجموع المعاشين •

وإذا توافرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك المدنية للعجز أو الوفاة يسوى المعاش وفقاً لقواعد تسوية معاش العجز أو الوفاة في هذا القانون عن مجموع مدتي اشتراكه المدنية والعسكرية باعتبارهما وحدة واحدة وعلى أساس متوسط أجرى تسوية المعاش لمجموع مدتي الاشتراك أو يسرى المعاش عن المدة الأخيرة وفقاً لقواعد تسوية معاش الشيخوخة في هذا القانون ويضاف الي المعاش العسكري ، ويربط له المعاش الأفضل •

وفي جميع حالات حساب المعاش المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتى :

(أ) - تصيب مدة الخدمة العسكرية وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذى انتهت الخدمة في ظله .

(ب) - عند حساب المعاش عن مدة الخدمة المدنية تستبعد منها المدة التى روعيت في تقرير المعاش العسكرى ويراعى سداد ما أدى من اشتراكات عن المدة المستبعدة الى الخزانة العامة .

(ج) - في حالة تسوية المعاش عن مدة الخدمة المدنية وإضافته الى المعاش العسكرى يراعى اضافة المعاش المستحق عن كل من مدة الاشتراك في الأجر الأساسى ومدة الاشتراك في الأجر المتغير الى المعاش العسكرى المناظر له .

(د) - في حالة تسوية المعاش عن مدتى للخدمة المدنية والعسكرية باعتبارهما وحدة واحدة فيراعى اضافة كل من مدة الاشتراك في الأجر الأساسى ومدة الاشتراك في الأجر المتغير الى المدة العسكرية المناظرة لها .

(هـ) - يكون الجمع بين المعاش المستحق عن مدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز ٨٠٪ من مجموع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى والمتغير وفقا لأحكام هذا القانون .

(و) - إذا استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة وفقا للمادة (٢٦) يخصم منه ما سبق صرفه من مكافأة عن المدة الزائدة على المدة التى استحق عنها المعاش وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ز) - تسرى في شأن المعاش المربوط وفقا لما سبق أحكام هذا القانون .

••••• تليفت اجبليية •••••

(ح) تتحمل الخزانة العامة بالحقوق الناتجة عن حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة الاشتراك في هذا القانون .

واستثناء من حكم هذا البند يجوز للمؤمن عليه الذي تسرى في شأنه أحكام هذه المادة ولم يبد الرغبة في ضم المدة العسكرية للمدة المدنية طلب الاحتفاظ بعدم الضم خلال فترة تنتهي في ١٩٨٩/٦/٣٠ ، وفي هذه الحالة لا يستحق عن المدة المدنية التي لم تدخل في حساب معاشه العسكري غير تعويض من دفعة واحدة مهما كان قدرها ومهما كان سبب الاستحقاق ويصرف هذا التعويض فور انتهاء الخدمة ، ولا تسرى في شأن معاش العسكري أحكام الزيادات المقررة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ، كما لا يجوز منحه زيادة استثنائية في المعاش .

٣ - إذا كان صاحب معاش عن مدة خدمته العسكرية وكان هذا المعاش يبلغ الحد الأقصى لمعاش الاجر الاساسي والاجر التغير وفقا لاحكام هذا القانون فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، ويصرف هذا التعويض فور انتهاء الخدمة .

مادة ٢٧ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) إذا انتهت الخدمة العسكرية للمؤمن عليه المجند أو المستبقى أو المستدعى بالخدمة العسكرية أو المكلف لوفاته بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو أهدى الحالات المذكورة بالمادة (٣١) من قانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كان للمستحقين عنه الحق الافضل من كل من الحقوق التأمينية المقررة بهذا القانون أو بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة (١) .

مادة ٢٨ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) تسرى في شأن المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها في المادة السابقة الذي

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ان يعمل بحكم المادة ٢٧ اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

استحق معاش العجز وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أحكام انتكاس الاصابة أو مضاعفتها المنصوص عليها بالباب الرابع من هذا القانون .

وعند انتهاء مدة الخدمة المدنية للمؤمن عليه المشمول فيه في الفقرة السابقة يسوى معاشه عن كامل مدة اشتراكه وفقا لأحكام هذا القانون طبقا لسبب استحقاق الصرف أو يسوى معاشه عن مدة اشتراكه المدنية التالية للمدة التي استحق عنها المعاش العسكري وفقا لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد أيضا كان سبب الاستحقاق ، ويضاف للمعاش العسكري ويربط له المعاش الأفضل .

وفي جميع الاحوال يراعى في حالة تسوية المعاش عن المدة المدنية التالية للمدة المستحق عنها المعاش العسكري اضافة معاش مدة الاشتراك عن الاجر الاساسي لمعاش المدة العسكرية الاساسي ويجمع بينها بم لا يجاوز الحد الأقصى للنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ويضاف معاش مدة الاشتراك عن الاجر المتغير لمعاش المدة العسكرية الاضافي ويجمع بينهما بما لا يجاوز ٨٠٪ من متوسط أجرى تسوية المعاش العسكري والمعاش المدني (١) .

الفصل الخامس

الاحكام العامة

مادة ٣٩ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الثالثة مضافة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤) يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه في حالة انتقاله من أحد القطاعات التابعة لأحد صندوقى التأمينات الى قطاع يتبع الصندوق الآخر ولو كان

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ان يعمل بأحكام المادة ٢٨ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

مصلحة حق في معاش عن المدة الأولى، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كما لو كانت مدة اشتراكه جميعها في صندوق واحد .

ويلتزم الصندوق الذي يتبعه في تأخير انتهاء خدمته بمستحقاته عن مدة اشتراكه في التأمين ويتحمل كل صندوق بتخصيمه في المعاش أو التعويض أو المكافأة بنسبة المدة التي قضاها المؤمن عليه فيه التي مدة الاشتراك الكلية ويؤدي للصندوق الأول إلى الآخر القيمة الواسعالية لنصيبه في المعاش مقفورة وفقا لجداول يصدر به قرار من وزير للتأمينات (١) .

وتدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد التي أدى المؤمن عليه عنها اشتراكا وفقا لقانون التأمين الاجتماعي على أصطب الاعمال ومن في حكمهم الصلح بللقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٣٦ أو وفقا: (٢) لقانون للتأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بللقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وكيفية حسابها في المعاش بقراو من رئيس الجمهورية بفاء على عرض وزير التأمينات (٣) .

مادة ٤٠ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) إذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا التأمين أو لاهدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقا لقانون ، يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧ بإصدار جداول تقدير القيمة الراسعالية للمعاش التي يؤديها احد صندوقى التأمينات الى الصندوق الآخر .

(٢) اشتراك - الجريدة الرسمية في ١٩/٤/١٩٨٤ - العدد ١٦ .

(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن التواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الأجنبية .

حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبنـد (٢) من المـدة (١٨) أيهما أسبق .

وإذا كان الأجر الذى سوى عليه المـلـش أو مجموع ما كان يتقاضاه من أجر فى نهاية مدة خدمته السابقة أيهما أكبر يجاوز الأجر المستحق له عن العمل المعد اليه يؤدى اليه من المـلـش الفرق بينهما على أن يخفض الجزء الذى يصرف من المـلـش بمقدار ما يحصل عليه من زيادات فى أجره .

وعند توافر احدى حالات الاستحقاق عن المـدة الاخيرة يسوى المـلـش وفقاً لـلكـتى :

١ - إذا كان سبب الاستحقاق عن هذه المـدة لغير العجز أو الوفاة يحسب عنها مـلـش أيـا كان مقدارها ويضاف الى المـلـش السابق .

٢ - إذا كان سبب الاستحقاق عن هذه المـدة العجز أو الوفاة ، فيسوى المـلـش باحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أفضل له :

(أ) يسوى المـلـش عن مدتى الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة

وعلى أساس متوسط أجرى تسوية المـلـش عن كل مدة

أو أجر تسوية المـلـش عن المـدة الاخيرة أيهما أفضل له .

(ب) يحسب المـلـش للخاص بعدة الخدمة الاخيرة وفقاً لقواعد

حساب المـلـش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف الى

المـلـش الاول .

وفى جميع حالات التسوية عن مدتى الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة

تـراعى أحكام المـلـد الاقصى للمـلـش عن كل من الأجر الاساسى

والتنـمـير ، وفى حالات التسوية عن المـدة الاخيرة واضافته الى مـلـش

المـدة الاولى يراعى عدم تجاوز مجموع المـلـشين عن الأجر الاساسى

المـلـد الاقصى المنصوص عليه فى الفقرة الاخيرة من المادة (٢٠)

والا يجاوز مجموع المـلـشين عن الأجر التنـمـير $\frac{1}{10}$ من متوسط أجرى

تسوية المـلـش .

.. وإذا كان المعاش المستحق عن مدة الخدمة الأولى مربوطا وفقا لأحد القوانين المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الإصدار يسوى المعاش وفقا لما سبق أو يسوى له معاش عن مدة الخدمة الجديدة وفقا لقرارد تسوية المعاش لبلوغ سن التقاعد ، ويضاف الى المعاش الأول ويربط للمؤمن عليه معاش بمجموعهما بمراعاة عدم تجاوز مجموع معاش الاجر الاساسى والاجر المتغير ٨٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لاجر الاشتراك الاساسى والمتغير وفقا لهذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تعد خدمته - بقرار من السلطة المختصة - من المؤمن عليهم المشار اليهم في البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد (٣١ و ١٦٣ و ١٦٤) ، ويصرف المعاش في هذه الحالة من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة فيما عدا حالات المسادة (١٦٣) فيصرف فيها المعاش اعتبارا من أول الشهر الذى استكمل فيه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

مادة ٤١ - (مستبدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة السابقة أو الاشتراك عن مدة وفقا لاحدى الطرق الآتية :

١ - دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب أو الاشتراك بما لا يتجاوز تاريخ انتهاء الخدمة .

٢ - وفقا للفقرة الرابعة من المادة (١٤٤) .

٣ - وفقا للفقرة الخامسة من المادة (١٤٤) متى كانت سن المؤمن عليه تجاوز خمسين سنة في ١/٤/١٩٨٤ ، وكلنت المدة المطلوب حسابها بالاضافة الى مدة اشتراكه في التأمين تعطى الحق في المعاش .

وفي حالة أداء المبالغ المطلوبة وفقا للبندين (٢ و ٣) لا يعتبر المؤمن عليه مشتركا الا اذا تم سداد أول قسط للهيئة المختصة قبيل تاريخ انتهاء الخدمة .

تبينات إجتماعية ٥٥

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه بعد انتهاء خدمته ولو كان قد تجاوز سن الستين ابداء الرغبة في حساب مسدد سابقة على مدة اشتراكه الأخيرة وبمراعاة أحكام المادة (٣٤) وذلك في حدود المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش ، وتؤدى المبالغ المستحقة عنها دفعة واحدة ، ويستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لاداء هذه المبالغ .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه بعد ابداء الرغبة في الاشتراك عن مدة أو حساب مدة وقبل اداء المبالغ المطلوبة منه دفعة واحدة أو قبل استحقاق القسط الاول منها جاز للمستحقين عنه اداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة نقدا خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة .

ولا يترتب على الاشتراك عن أية مدة أو حساب أية مدة استحقاق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً عنها الا بعد انتهاء المدة التى تقدم خلالها طلب الاشتراك أو الحساب .

ولا يجوز لاي سبب من الاسباب العدول عن طلب حساب 'المسدد أو الاشتراك عنها .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش العدول عن طلب حساب المسدد أو الاشتراك عنها اذا صحت قوانين أو أحكام قضائية نهائية تضيف مدداً لمدة اشتراك المؤمن عليه ، ويجب أن يقدم طلب العدول خلال ثلاثة سنوات من تاريخ العمل بتلك القوانين أو صدور تلك الاحكام ، وفى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش خلال الفترة المشار إليها قبل طلب العدول يكون هذا الحق للمستحقين عنه .

وفى حالة العدول ترد المبالغ السابق أداؤها لصاحب الشأن ، وتتحمل الجهات المترتبة باداء تكلفة المدة المضافة بما أدته الهيئة المختصة من الترامات مقابل حساب المدة أو الاشتراك عنها .

مادة ٤٢ - في حالات الفصل بالطريق التأديبي ، اذا أُلغى أو سحب قرار فصل المؤمن عليه من العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (أ) من المادة (٢) فيتبع ما يلى :

١ - بالنسبة لمن صرف اليه تعويض الدفعة الواحدة تحسب له المدة التى صرف عنها التعويض ومدة الفصل ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ويلتزم المؤمن عليه برد التعويض •

٢ - بالنسبة لصاحب المعاش يكون له الخيار بين رد المعاشات التى صرفت اليه لحساب مدة الفصل ضمن مدة الاشتراك فى التأمين أو عدم رد المعاشات مقابل عدم حساب مدة الفصل •

٣ - يلتزم صاحب العمل بالاشتراكات المستحقة عن مدة الفصل فى حالة حسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين •

وتسرى الاحكام المتقدمة فى شأن المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالفقرة (ب) من المادة (٢) اذا ثبت أن الفصل كان تصفياً وأعيد المؤمن عليه للعمل بحكم قضائى •

مادة ٤٣ - اذا فصل المؤمن عليه بغير الطريق التأديبي وكان من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالبند (أ) من المادة (٢) ثم أعيد الى العمل بحكم قضائى أو بحكم القانون أو بسبب سحب قرار فصله يتبع فى شأنه ما يأتى :

١ - يدخل فى حساب مدة الاشتراك فى التأمين مدة الفصل التى لم يخفص خلالها لنظام التأمين الاجتماعى ، وتتحمل الخزانة العامة بالاشتراكات المستحقة عنها •

٢ - بالنسبة لمن صرف اليه تعويض الدفعة الواحدة يغير بين رد التعويض وصائب المدة السابقة أو عدم رده وعدم حساب المدة المشار اليها •

٤٧ **تأمينات إجتماعية**

٣ - بالنسبة لمصاحب المعاش تؤدي الخزانة العامة للصندوق قيمة المعاشات التي تم صرفها .

مادة ٤٤ - لا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة كلياً أو جزئياً لأي سبب من الأسباب .

مادة ٤٥ - في حالة عدم تنفيذ صاحب العمل لقرار اللجنة المشورة إليها بالبند (٣) من المادة (١٨) يكون ملزماً بأداء الاجر المستحق حتى تاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل آخر ، ويتمين لإفادة المؤمن عليه من هذه الاحكام تنفيذ الشروط للنصوص عليها بالبندين (٥ و ٦) من المادة (٩٢) ، ويسقط حق المؤمن عليه في الاجر اذا رفض الالتحاق بالعمل المناسب .

ويمكن قمار الهيئة المختصة باستحقاق المؤمن عليه الاجر في هذه الحالة بمثابة سند تنفيذي .

الباب الرابع

في تأمين اصابتك العمل (٢٠٤٤)

الفصل الاول

في التصويل

مادة ٤٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧) يموله تأمين اصابتك للعمل مما يأتي :

(١) نصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على ان يعتبر الاصابة التي تسبب للعاملين المنتسبين إلى من توائين التأمين والمطاعين أو الناميات الاجتماعية بمنسب للاعتداءات العسكرية اصابة عمل في تطبيق احكام هذه القوانين . كما نصت المادة الثانية على ان يعمل به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية في ٢٧/٦/١٩٧٤ - العدد ٤٣٣ .

١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسب الآتية :

= (٢) صدر قرار وزير الشؤون والتلويحات الاجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد أصابات العمل .

(٣) قضت محكمة النقض بأنه لما كان تحديد سن الستين كحد أدنى لسن تقاعد العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على واقعة الدعوى لا يحول دون منح صاحب العمل وتشغيل العمال أو استبقاء من يراه صالحا من عمله للاستمرار في العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما يمنع من التلبيح على أصابات العمل طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي على العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل إذا تم تشغيلهم بعد سن الستين . ولا يفر من هذا النظر النص في المادة ٥١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه على حساب معاش أصابة العامل بنسبة معينة من الأجر الذي يحسب على أساسه معاش الشيخوخة والعجز بما لا يزيد أو يقل من الحدين الأقصى والأدنى المنصوص عليهما في المادتين ٢٠ ، ٢٤ أو زيادة هذا المعاش زيادة نسبية ، إذ لا يتأدى منه سريان أحكام انتهاء تأهيل الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأيين أصابات العمل ولا يعنى إلا أن المشرع رأى حساب معاش تمويض أصابة العامل بنسبة معينة من الأجر الذي سددت على أساسه اشتراكات التأمين بدلا من الأجر الفطري الذي جرى القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التلويحات الاجتماعية على اتخاذه أساسا لحساب هذا المعاش ، وإن الزيادة النسبية في المعاش لا تعدو أن تكون إحدى صور الرعاية الخاصة للمصلين بأصابة عمل أو المستحقين عنهم حتى بلوغ سن الستين حقيقة أو حكما ولا محل للتحدى في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التلويحات الاجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد أصابة العامل من أنه لا يستحق تعويض الأجر إذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به ويصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، إذ أن حكما مقصور على المصلين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو سن آخر للتقاعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالحاقية المطعون ضده الأول الذي التحق بالعمل لدى المطعون ضده الثاني لأول مرة بعد بلوغه سن الستين لمعاش الإصلية والتعويض عن الأجر حتى ثبوت العجز فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويشجى النهر عليه بهذا السبب في غير محله (نقض مخي ١٩٨٤/١/٢٠ - جودتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ١٩٢٦) .

(أ) ١/ من أآور المؤن عليم العاملن بالآهاز الادرى للولة والهلآات العامة والمؤنسات العامة •

(ب) ٢/ من أآور المؤن عليم العاملن بالوحدات الاآآآآآآ الآآآة للآهل المشار اللىا بالبنء السابق وبآلرلها من الووآات الاآآآآآآ للآآاع العام •

وتلآرم الآهل المشار اللىا فى البنءن السابقن بأءاء آموىض الاجر ومصارلف الآنآقال المنصوص علفلها بلىا بالباب •

(ج) ٣/ من الاجر بالنسبة لباقى المؤن عليم المشار اللىهم بالماءة (٢) والفقرة الاولى من الماءة (٣) •

وتآفص نسلب الاآآراكاآ المقررة بالبنءن (أ) و (ب) بواقع النسلف كما آفص النسبة المقررة بالبنء (ج) بواقع الآآ وذلك بالنسبة لاصآاب الاعمال الآلن ىآولون علاج النسلب لآلهم ورعائلته طبللا وفقا لآكم الفقرة الآآلرة من الماءة (٤٨) ، وآفصم قلمة هآا الآففىض من المبالآ اللى تلآرم بأءائلها الهلئة المآآصة وفقا للبنء (أ) من الماءة (٨٣) •

كما آفص نسبة الاآآراك المقرر بالبنء (ج) بواقع الآآ آلى رآص وزير الآملنات لصلآب العمل بآآمل قلمة آموىض الاجر ومصارلف الآنآقال^(١) •

٢ - المبالآ الاضافللة للاآآراكاآ المشار اللىا •

وعللف أصآاب الاعمال من آءاء الاآآراكاآ عن المؤن عليم المشار اللىهم بالفقرة الآآللة من الماءة (٣) اذا آانوا لا ىآآاضون آآرا •

(١) مآر قرار وزلرة الآآون والآملنات الاآآآآآة رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ فى آآن القواء والشروط اللازمة لآففىض نسبة اآآراكاآ الآآلن

الفصل الثاني

في العلاج والرعاية الطبية

مادة ٤٧ - يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

١ - الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام .

مادة ١ - ضد اصلات العمل من ٢٪ الى ٢٪ وفقا لحكم المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعي (اللوائح المصرية في ١٩/٩/١٩٧٦ - العدد ٢١٨) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يرخس لأصحاب الأعمال في القطاعين الخاص والتعاوني بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المستحقة وفقا لأحكام التأمين ضد اصلات العمل ، مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣٪ من أجور المؤمن عليهم الى ٢٪ من تلك الأجور ، وذلك حتى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل عشرين عملا فكثر ، ولا يدخل في هذا العدد المؤمن عليهم المشار اليهم بالفقرة الثابتة من المادة (٣) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢ - أن يكون صاحب العمل منتظبا في سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية حتى تاريخ تقديم طلب الترخيص بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال وفقا لحكم المادة (٤٦) المشار اليها .

٣ - أن يكون صاحب العمل قد علم بإداء التزاماته طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه حتى تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢ - يفوض رئيس مجلس إدارة الهيئة في منح الترخيص المنصوص عليه بالمادة الأولى .

مادة ٣ - يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بالإجراءات التي تتبع في تقديم طلب الترخيص ، والتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها بالمادة الأولى ، واصفاً قرار الترخيص والتخفيض وقواعد الفاعله .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في ١١ رمضان سنة ١٣٩٦ (٥ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

١٨ تهيئة إيجابية

٢ - الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصين بما في ذلك أخصائي
الاسنان .

٣ - الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

٤ - العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص .

٥ - العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم .

٦ - الفحص بالاشعة والبحوث المعملية « المخبرية » اللازمة
وغيرها من الفحوص الطبية وما في حكمها .

٧ - صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المتسارعة فيما
تقدم .

٨ - توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الاطراف والأجهزة الصناعية
والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير
الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (١) .

مادة ٤٨ - (الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبية وفقاً لأحكام
القلب السادس .

ويجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى من الدرجة التأمينية على
أن يتحمل فروق التكاليف أو يتصلها صاحب العمل إذا وجد اتفاق
بذلك .

ويجوز لصاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبعاً حتى مرحلة ٤
الهيئة العامة للتأمين الصحي بذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها
بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (٢) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط
وأوضاع توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الاطراف والأجهزة الصناعية .
(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن الشروط
والأوضاع الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الأعمال بتوفير الخدمات
الطبية للمؤمن عليهم في حالتها الأصلية والمرضى .

الفصل الثالث

في الحقوق المالية

مادة ٤٩ - اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التعويض للمصاب في مواعيد صرف الاجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر، وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم .

ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة عجز المصاب من أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة .

وتعتبر في حكم الاصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .

ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الاصابة أيا كان وقت وقوعها ويقدر التعويض اليومي على أساس الاجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقبوماً على ثلاثين .

مادة ٥٠ - يلتزم صاحب العمل عند حدوث الاصابة بنقل المصاب الى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر بأداء مصاريف انتقال المصاب بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبأداء مصاريف الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية .

ويتسبح في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه به القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة (١) .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تعويض مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه المصاب أو المريض .

مادة ٥١ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الاجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه بالفقرة الاخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الادنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكما اذا كان العجز أو الوفاة سببا في انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وتعتبر كل زيادة جزءا من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية .

مادة ٥٢ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) .

واذا أدى هذا العجز الى انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقا للقواعد المنصوص عليها بالبند (٣) من المادة (١٨) يزداد معاشه وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة السابقة .

مادة ٥٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة (١٨) اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضا يقدر بنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة (٥١) وذلك عن أربع سنوات ، ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة .

مادة ٥٤ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة

(١٩٨١) يكون معاش المعجز الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى لجيرا من الفئات المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٣) عشرة جنيهات شهريا (٥) .

ويسرى في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الثانية من المادة (٥١) .
مادة ٥٥ - تقدر نسبة المعجز الجزئي المستديم وفقا للقواعد الآتية :
 ١ - إذا كان المعجز مبيتا بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون روعيتم النسب المثوية من درجة المعجز الكلي المبيته به .

٢ - إذا لم يكن المعجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .

٣ - إذا كان للمعجز المتخلف تأثير خلص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة المعجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

ولوزير التأمينات زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو إضافة حالات جديدة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ومجلس القرار تاريخ العمل به .

مادة ٥٦ - (مستبدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧) إذا كان المصاب سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيتم في تعويضه القواعد الآتية :

(١) نصت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على عدم سريان حكم المادة الرابعة المشار إليها على حالات استحقاق المعاش وفقا لنص المادة ٥٤ من قانون التبليغ الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

١ - اذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الاصابة الحالية والاصابة السابقة اقل من ٣٥ ٪ ، عوض المصاب عن اصابته الاخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والاجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز الاخير .

٢ - اذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الاصابة الحالية والاصابات السابقة تساوى ٣٥ ٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتى :

(أ) اذا كان المصاب قد عوض عن اصابته السابقة تعويضا من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة الاخيرة .

(ب) اذا كان المصاب مستحقا لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز عن الاصابة الاخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الاصابة السابقة .

مادة ٥٧ - لا يستحق تعويض الاجر وتعويض الاصابة في الحالات الآتية :

(أ) اذا تعدد المؤمن عليه اصابة نفسه .

(ب) اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك :

١ - كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

٢ - كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستقيم تزيد نسبته عن ٢٥ ٪ من العجز الكامل .

ولا يجوز التمسك بلحدى الحالتين (أ و ب) الا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجرى في هذا الشأن وفقا لحكم المادتين (٦٣ و ٦٤) من هذا القانون .

مادة ٥٨ - يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة المختصة طلب اعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الاولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ولا يجوز اعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز .

مادة ٥٩ - (الفقرة رقم (٢) من البند (ب) مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يراعى في حالة تعديل نسبة العجز عند اعادة الفحص الطبي وفقا لحكم المادة (٥٨) القواعد الآتية :

(أ) اذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يمدل معاش العجز اعتبارا من أول الشهر التالي لثبوت درجة العجز الاخيرة أو يوقف تبعا لما يتضح من اعادة الفحص الطبي وذلك وفقا لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصا واذا نقصت درجة العجز عن ٣٥ ٪ أوقف صرف المعاش نهائيا ويمنح المصاب تعويضا من دفعة واحدة وفقا لاحكام المادة (٥٣) .

(ب) اذا كان المؤمن عليه قد سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أولا تعويضا من دفعة واحدة يراعى ما يلي :

١ - اذا كانت درجة العجز المقدرة عند اعادة الفحص تزيد عن الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٣٥ ٪ ، استحق المصاب تعويضا محسوبا على أسس النسبة الاخيرة والاجر عند ثبوت العجز في المرة

الاولى مخصصا منه التعويض السابق صرفه له ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقدرة من قبل أية آثار .

٢ - اذا كانت درجة العجز المقدرة عند اعادة الفحص تبلغ ٣٥ ٪ أو أكثر استحق المصاب معاش العجز محسوبا وفقا لاحكام المادة (٥٢) على أساس الاجر عند ثبوت العجز في المرة الاولى ويصرف اليه هذا المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز الاخيرة مخصصا منه الفرق بين التعويض السابق صرفه اليه وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الاولى وذلك في الحدود المشار اليها بالمادة (١٤٤) .

مادة ٦٠ - يوقف صرف معاش العجز اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ المحدد لاعادة الفحص الطبى وذلك اذا لم يتقدم صاحبه لاعادة الفحص الذى تطلبه جهة العلاج أو الهيئة المختصة فى الموعد الذى تخطره به .

ويستمر وقف صرف المعاش الى أن يتقدم صاحبه لاعادة الفحص ، فاذا أسفرت اعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة أساسا للتسوية اعتبارا من التاريخ الذى كان محدد لاعادة الفحص الطبى .

ويجوز للهيئة المختصة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن اعادة الفحص اذا قدم أسبابا مقبولة .

ويتبع فى صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة اعادة الفحص الطبى .

الفصل الرابع

التحكيم الطبى

مادة ٦١ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب اعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ اخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل ، أو بعدم أصابته بمرض مهنى ، وخلال شهر من تاريخ اخطاره بعدم ثبوت المعجز ، أو بتقدير نسبه .

ويقدم الطلب الى الهيئة المختصة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء مائة قرش كرسوم تحكيم .

مادة ٦٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) على الهيئة المختصة إحالة الطلب الى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة (١) .

وعلى الهيئة المختصة اخطار المصاب بقرار التحكيم الطبى بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ وصول الاخطار اليها ويكون القرار ملزما لطرفى النزاع ، وعليها تنفيذ ما يقرتب عليه من الترامات .

الفصل الخامس

احكام عامة

مادة ٦٣ - يلتزم صاحب العمل أو المشرف على العمل بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لاحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تنحيه عن العمل ويكون البلاغ مشتملا على اسم

(١) صدر قرار وزير التلبينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبى وتنظيم عملها .

المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل اليها المصاب لمعالجه .

ويكتفى بمحضر تحقيق ادارى يجرى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار اليها بالبند (١) من المادة (٢) .

مادة ٦٤ - تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقا من صورتين في كل بلاغ ، ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود ان وجدوا كما يوضح بصفة خاصة ما اذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فالحش ومقصود من جانب المصاب طبقا لاحكام المسادة (٥٧) وتبين فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو مندوبه وأقوال المصاب اذا سمحت حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة موافاة الهيئة المختصة بصورة من التحقيق ولهذه الهيئة طلب استكمال التحقيق اذا رأت محلا لذلك .

مادة ٦٥ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) على صاحب العمل أن يقدم الاسعافات الاولى للمصاب ولو لم تمنعه الاصابة من مباشرة عمله .

وعلى صاحب العمل الذى يستخدم أحد المؤمن عليهم بالبندين (ب ، ج) من المادة (٢) أو المشرف على العمل اخطار الهيئة المختصة على النموذج الذى تعده لهذا الغرض على كل اصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وأن يسلم المصاب عند نقله لكان العلاج أو المرافقة صورة من هذا الاخطار .

مادة ٦٦ - تلترم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة ونفسا لاحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر

٧٠ تالينيات اجتماعية

خلاف صاحب العمل دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول (١) .

مادة ٦٧ - تلترزم الجهة المختصة بالحقوق التي يكتفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك اذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلالها ، سواء أكلن بلا عمل أو كان يعمل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

مادة ٦٨ - لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق عن الاصابة طبقا لاي قانون آخر (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٦٦ من قانون التأمين الإجتماعي - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في البلب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل ، لا يحول دون المؤمن له ومطالبة الشخص المسئول بحقوقه فيجوز للمصاب أو ورثته بالإضافة الى الحصول على حقوقه المقررة بقانون التأمين الاجتماعي ، ان يرجع على المسئول عن الاصابة طبقا لاحكام المسؤولية التقصيرية لتعويض الضرر الذي أصابه . واذا نص المشرع في المادة ١/١٧٤ من القانون المدني على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تادية وظيفته أو بسببها » ، فقد دل على أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ليست مسؤولية ذاتية بل هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكيل المتضامن كغالة مصدرها القانون وبالتالي فلا جدوى من التمسك بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأن مجال تطبيقها هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية (نقض مخني ١٩٨١/٢/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني - مقرة ٩١٣) . وفي نفس المعنى : نقض مخني ١٩٨٢/١/٥ - المرجع السابق - مقرة ٩٢٣ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية - بشأن اصابة العمل - يمنعه من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقا لاحكام القانون المدني الا اذا وقع الحادث بسبب خطئه =

كما لا آآوز لهم ذلك أأضا بالنسبة لصالآ العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن آطأ من آانبه .

مادة ٦٩ - لا آآآآ المؤمن عأله بأآكام العلاج والرعاية الطأبية وآعويض الأآر طوال مدة اعارآه أو انآآابه آارج البلاد .

مادة ٧٠ - لوزآر التأمآنات بآرار يصآره بناء عألى اقآراح مجلس الاآارة آعآل آآآول رقم (١) المرافق بأضافة آالات آآآآة عأله ، وآسرى آذا الآآل عألى الوقائع المسابآة لآآوره مع عآم صرف فروق مالية عن الفآرة المسابآة عألى الآآل .

مادة ٧١ (١) - (مسآآآة بالآانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفآرتان

=

آآسآم (نآض مآنى ١٩٧٦/١٢/١٦ - موصوعنا الذهبية - الآرة)
فآرة (١٩٦٩) .

وقآض أأضا بأن آصول المؤمن عأله عألى آقوقه الآى آآلها له آانون التالآنات الاآآاعية الصاآر بالآانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا آآول آون مطالآته رب العمل بالآعويض الآبر لسا آآاق به من آآر اسآآاآا الى المسآولية الآآصآرية ، اذ آظل آآق بهذه المطالآة آآلها وفعأ لأآكام الآانون الآنى اذا كان سآب الآر هو الآطأ الآآصآرى مآى كان آسآها ، عألى ما نصآ عأله المسآة ٤٢ من آانون التالآنات الاآآاعية - الأمر الآى لم آآعرض له الآكم المطعون فآه بالآآ - الا ان ذلك مشروط بأن براعى القاضى عآآ آآآآر الآعويض آصم الآقوق التالآنية من آآلة الآعوض الآى آسآآق لأن الفالآة من الآزام رب العمل بالآعويض هى آبر الآر آبرا مآآآلنا معه وآمر زائآ عأله ، لأن كل زآآة آآآر اآراء عألى آساب الآمر آون سآب ، واذا كان الآكم المطعون فآه آآ آآر مآلآ الآعويض الآضى به للبطعون آآها الاولى بصفآها آبل رب العمل - الطاعن - بالآ آآبه وآمر بآان ما اذا كان الآآآ آآ آصل نآآآة آطأ من الطاعن آسآم ، وآون أن آآشف فى قضاآه عبا اذا كان آآ راعى فى آآآآر آذا الآعويض آآبة المآلآ الآى أآم الآآة العامة للتالآنات الاآآاعية بآآة لها بما بآآن معه آآا لم آآصل عألى آقوق أآآ ما آآق بها من اضرار ، فآآه آكون مشآوبا بالآصور (نآض مآنى ١٩٧٨/٥/١٣ - المآآع السابآ - فآرة ١٩٣) .

(١) نصآ المسآة ١٧ من الآانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ عألى أن آعمل بأآكام البآآآن ٣ و ٤ من المسآة ٧١ اعآلأا من ١/٤/١٩٨٤ .

٣ و ٤ مستبدلتان بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ والفقرة الأخيرة محذوفة بذات القانون (يجمع المؤمن عليه أو أصحاب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة في تأمين اصلايات العمل وبين الاجر أو بين الحقوق الاخرى المقررة بهذا القانون وفقا لما يأتي :

١ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وبين أجره بدون حدود .

٢ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وتعويض البطالة عند توافر شروط استحقاقه بدون حدود .

٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الاصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يتجاوز أجر تسوية المعاش أو الاجر الاكبر الذي سوى على أساسه أى المعاشين محسوباً وفقاً لاحكام هذا القانون بحسب الاحوال وبما لا يتجاوز الحد الاقصى المنصوص عليه في المادة (٢٠) بالنسبة الى مجموع المعاشين عن الاجر الاساسى ، وبالنسبة الى معاش الاجر المتغير يتعين ألا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى النسبى لمعاش أقصى أجر اشتراك متغير وذلك مع عدم الاختلال بحكم الفقرة الخامسة من المادة (٤٠) (١) .

٤ - يجمع صاحب المعاش وفقاً لقوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بين معاشه الاساسى والاضافى وفقاً لهذه القوانين وبين معاش الاصابة عن الاجر الاساسى والاجر المتغير المشار اليه في البند السابق بما لا يتجاوز الحد الاقصى للجمع بين معاش الاجر الاساسى والاجر المتغير وفقاً لاحكام هذا القانون .

(١) نص البند رقم (٢) من المادة الثنية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاشات المستحقة من الاجر المتغير بدون حدود وذلك مع مراعاة حكم المادة (٧١) من قانون التلبين الاجتماعى المشار اليه » .

الباب الخامس تأمين المرض الفصل الاول التمويل ومجال التطبيق

مادة ٧٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يمول تأمين المرض مما يأتى :

١ - الاشتراكات الشهرية وتشمل :

(١) حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى :

١ - ٣ ٪ من أجور المؤمن عليهم بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات والوحدات الاقتصادية الاخرى بالقطاع العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها في هذا الباب .

٢ - ٤ ٪ من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين (ب) و (ج) من المادة (٢) توزع على الوجه الآتى :

٣ - ٣ ٪ للعلاج والرعاية الطبية .

١ - ١ ٪ لاداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال ، ويجوز لوزير التأمينات أن يمدى صاحب العمل من أداء هذا الاشتراك مقابل التزامه بأداء الحقوق المذكور^(١) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن امفاء صاحب العمل في القطاع الخاص من أداء نسبة ١ ٪ من حصته في اشتراكات تأمين المرض المخصصة لاداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال .

(ب) حصة المؤمن عليهم وتقدر على النحو الآتى :

١ - ١٪ من الاجور بالنسبة للعاملين .

٢ - ١٪ من المعاش بالنسبة لاصحاب المعاشات الذين يطلبون

الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا

الباب .

ويجوز لاصحاب العمل علاج المريض ورعايته طبيا وفقا لاحكام هذا الباب بتصريح من الهيئة العامة للتأمين الصحى وفقا للشروط والاولضاع التى يتضمنها القرار المنصوص عليه بالمادة ٤٨ وذلك مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية الى ١ ٪ من أجور المؤمن عليهم ، وفى هذه الحالة تكون الاشتراكات المنصوص عليها فى (١) من البند (٢) من المادة (٨٣) بهذا القدر .

مادة ٧٣ - تسرى أحكام هذا الباب تدريجيا على العاملين لدى أصحاب الاعمال الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة ^(١) وذلك دون الاخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بالتأمين الصحى وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن سريان احكام تأمين المرض على العاملين بـمـنشآت القطاعين العلم والخاص التى يعمل بها من (٥ - ٤٩٩) عملا بجمع محافظات الجمهورية .

كما صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن سريان احكام تأمين المرض على عمال المخازن البلدية والشالبية من القطاع الخاص بجميع محافظات الجمهورية .

مادة ٧٤ - (١) تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في هذا الباب على أصحاب المعاشات إذا طلبوا الانتفاع بها في تاريخ تقديم طلب صرف المعاش .

والأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ حق ابداء الرغبة في الانتفاع بأحكام تأمين المرض خلال سنة تبدأ من التاريخ المشار اليه ، ويسرى هذا الحكم على من تتوافر في شأنهم احدى حالات استحقاق المعاش من المؤمن عليهم خلال ستة أشهر من التاريخ المشار اليه .

ولا يجوز في جميع الاحوال لصاحب المعاش الذي طلب الانتفاع بالاحكام المشار اليها أن يعجل عن طلبه .

مادة ٧٥ - () مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التأمينات - وبعد الاتفاق مع وزير الصحة أن يصدر قرارا بـسريان أحكام هذا التأمين على زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومن يعولهم من أولاد ، ويبين هذا القرار شروط واوضاع الانتفاع بهذا التأمين وتحديد نسبة الاشتراك (٢) .

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن انتفاع المرأة بحق العلاج والرعاية الطبية .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن انتفاع اسر المؤمن عليهم واصحاب المعاشات من مواطني محافظة الاسكندرية بحق العلاج والرعاية الطبية .

كما صدر قرار وزير التلبينات الاجتماعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات طلب انتفاع صاحب المعاش بأحكام العلاج والرعاية الطبية عند تقديم طلب صرف المعاش .

مادة ٧٦ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
يشترط لانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الاخيران متصلين ، ويدخل في حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا العلاج التي يقدمها صاحب العمل على نفقته .

ولا يسرى الشرط المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم والعاملين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام كما لا يسرى في شأن أصحاب المعاشات .

مادة ٧٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال المحدد الآتية :

- ١ - مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لهذا التأمين .
- ٢ - مدة التجنيد الاكراهي والاستبقاء والاستدعاء للقوات المسلحة .
- ٣ - مدد الاجازات الخلصة والاعارات والاجازات الدراسية والبعثات العلمية ، التي يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد .

الفصل الثاني

الحقوق المالية للمريض

مادة ٧٨ - (الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) اذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضاً يعادل $\frac{70}{100}$ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوماً وتزاد بعدها الى ما يعادل $\frac{80}{100}$ من الاجر المذكور . ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الاحوال عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للاجر .

ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت المعجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الاحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الامراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا .

وتحدد الامراض المزمنة المشار اليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة (١) .

ويجوز للجهة المترمة بتعويض الاجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج (٢) .

وعلى وحدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تنفيذ هذا النص دون حاجة الى صدور قرار وزير الصحة المشار اليه في المادة (٧٣) .

مادة ٧٩ - تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضا عن الاجر يعادل ٧٥٪ من الاجر المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة (٧٨) تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر وذلك عن مدة اجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الاحوال بشرط ألا تقل مدة اشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد الامراض المزمنة التي يمنح عنها المريض اجازة استثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته .

(٢) نص البند رقم (٦) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على انه « لا يبرى الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٧٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على تعويض الاجر المستحق عن الاجر المنقصر » .

مادة ٨٠ - تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبوسائل الانتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح باستعماله ووسائل الانتقال العادية .

وتتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة^(١) .

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ٨١ - لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو للمريض من حقوق مقرررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الاجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين .

مادة ٨٢ - يصدر وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات القرارات المخففة لاحكام هذا الباب ، الا فيما ورد فيه نص خاص^(٢) .

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تحديد مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه المصاب أو المريض .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تصديق الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمة الطبية التليينية .

كما صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ ، بشأن الشروط والأوضاع الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الاعمال بتقديم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم في حالات الإصابة والمرض .

كما صدر قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن قواعد تنفيذ تأمين المرض والإصابة والاضطراب بقتناء العلاج والعجز المتخلف ونسبته وبين أن أيام التخلف عن العلاج في حالات الإصابة والمرض .

الباب السادس

في إنشاء صندوق لعلاج الامراض واصابات العمل وتمويـلة وادارته واختصاصاته

مادة ٨٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) ينشأ صندوق لعلاج الامراض واصابات العمل وتتكون أمواله من الموارد الآتية :
١ - الاشتراكات التي تؤديها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين اصابات العمل بالنسب الآتية :

(أ) $\frac{1}{4}$ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة •

(ب) $\frac{1}{4}$ من أجور باقى المؤمن عليهم الخاضعين للتأمين المذكور •

٢ - الاشتراكات التي تؤديها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين المرض بواقع النسب الآتية :

(أ) $\frac{1}{4}$ من أجور المؤمن عليهم •

(ب) $\frac{1}{4}$ من معاشات أصحاب المعاشات •

٣ - رسم يؤديه المريض لا يجاوز مائتى مليم تحدد قيمته وحالات استحقاقه وقواعد الاعفاء منه بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (١) •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد قيمة الرسم الذى يؤديه المريض المنتفع بتأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى عند طلب الخدمة الطبية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/١ - المجلد ١٧٨) ونص فى مادته الاولى والثانية على ما يلى :

» مادة ١ - تكون الرسوم التى يؤديها المنتفع بنظم تأمين المرض عند طلب الخدمة الطبية على النحو التالى :

- ٤ - حصيلة استثمار أموال الصندوق *
- ٥ - الموارد الاخرى الناتجة عن نشاط الصندوق *
- ٦ - الاعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس ادارة الصندوق قبولها *

وفي حالة وجود فائض في أموال هذا الصندوق يرسل الى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي وفي الاعراض الآتية :

- ١ - تحسين مستوى العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم *
- ٢ - التوسع في تطبيق نظام تأمين المرض المنصوص عليه بهذا القانون *
- ٣ - تمويل البرامج الانشائية والاستثمارية وبرامج التدريب والبحوث المتعلقة بنشاط الهيئة *

مادة ٨٤ - (المقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
تتولى ادارة الصندوق هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحي ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الصحة ، وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويصدر بتشكيل مجلس ادارتها وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات ^(١) .

- ٣٠ ملهى رسم العرض على الطبيب الممارس العلم .
- ٢٠٠ ملهى رسم الزيارة المنزلية .

مادة ٢ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي تنفيذ هذا القرار .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وغروها للمعلمين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .
كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ باعادة

بشكل مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٧ - العدد ٣٠) ونص على ما ياتى :
 « مادة ١ - يعاد تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى على النحو التالى :

رئيس	رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى
	مدير عام الهيئة العامة للتأمين الصحى
	مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
	مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
	وكيل وزارة الصحة
	وكيل وزارة المسالية
	وكيل وزارة القوى العاملة
	وكيل الوزارة رئيس قطاع التخطيط والبحوث بالهيئة العامة للتأمين الصحى
	وكيل الوزارة رئيس قطاع الشؤون الادارية والمالية بالهيئة العامة للتأمين الصحى
	مستشار الدولة لادارة الفتوى لوزارة الصحة
اعضاء	مدير عام أحد فروع الهيئة العامة للتأمين الصحى
	ويختاره رئيس مجلس الادارة
	ممثل لنقابة اطباء البشريين
	ممثل لنقابة اطباء الاسنان
	ممثل لنقابة الصيادلة
	اربعة اعضاء يمثلون العمال يرشحهم الاتحاد العام لعمال نقابات مصر (اثنان يمثلان المنتسبين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، واثنان يمثلان المنتسبين بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥)
	ويصدر بتحديد وكلاء الوزارات اعضاء المجلس قرار من الوزير المختص

مادة ٢ - يمارس المجلس سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .
 مادة ٣ - يمنح اعضاء المجلس الوارد ذكرهم في المادة الاولى من هذا القرار مكافأة عن حضور الجلسات بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة بحد أقصى مائة وخمسون جنيها في السنة .
 مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وتسرى أحكام المواد (١٣٥) و (١٣٧) و (١٥٠) في شأن الهيئة المشار إليها.

مادة ٨٥ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا الى أن يشفى أو يثبت عجزه وللهيئة المختصة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حيثما يجرى علاجه .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما هو منصوص عليه بالمادة (٤٧) وكذلك الرعاية الطبية والملاج للمؤمن عليهم أثناء الحمل والولادة .

مادة ٨٦ - مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة (٤٨) يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة العامة للتأمين الصحي ، ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجري ذلك العلاج أو تقحم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة الا بمقتضى اتفاقات خاصة تمقد لهذا الغرض ، ويحدد في هذه الاتفاقات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها ، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (١) .

مادة ٨٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) تلترم الهيئة العامة للتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الامراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك مقابل تحصيلها رسما مقداره ٥٠٠ لليم عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالامراض المذكورة ويتصل به صاحب العمل (٢) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمة الطبية التأهيلية .

(٢) كتبت الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون التأمين الاجتماعي (قبل استبدالها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) تنص على أن « يصدر »

مادة ٨٨ - تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته للمريض أن يطلب إعادة النظر في تقرير انتهاء العلاج أو تخلف المعجز وفقا لاحكام التحكيم الطبى المنصوص عليها في الباب الرابع .

كما تلتزم جهة العلاج بإخطار المشغل اليه في الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة المختصة مع بيان أيام التخلف عن العلاج ان وجدت وذلك كله وفقا للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (١) .

ويكون قرار جهة العلاج بمدة الاجازة المرضية ملزما لصاحب العمل .

مادة ٨٩ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠)
تثبت حالات المعجز المنصوص عليها في هذا القانون بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى يعين بياناتها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الادارة .

ويكون للهيئة العامة للتأمين الصحى أن تفوض المجالس الطبية في اثبات حالات المعجز المشار اليها .

وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة قرارا بشروط واوزاع اجراء الفحص الدورى . وقد صدر تنفيذا لحكم هذه الفقرة قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط واوزاع اجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للاصابة بحد الامراض المهنية .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد الاخطار بانتهاء العلاج والمعجز والتخلف ونسبته وبيان أيام التخلف عن العلاج في حالتى الاصابة والمرض ثم صدر قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥ الذى حل محل هذا القرار .

الباب السابع

في تأمين البطالة

الفصل الأول

في التمويل ومجال التطبيق

مادة ٩٠ — يمول التأمين ضد البطالة مما يأتي :

١ — الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢٪ من أجور المؤمن عليهم .

٢ — المبالغ الإضافية لهذه الاشتراكات .

مادة ٩١ — (البند رقم (٤) مضاف بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ومستبدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) تسرى أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

١ — العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العاملة .

٢ — أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم .

٣ — العاملون الذين يبلغون سن الستين .

٤ — العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجور بالنسبة اليهم .

الفصل الثاني

في التعويضات

مادة ٩٢ - (البند رقم (٢) مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي :

١ - ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة •

٢ - ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي
في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو بالأمانة أو الآداب العامة ، وذلك
مع مراعاة حكم المادة (٩٥) •

٣ - أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في هذا التأمين لمدة ستة أشهر
على الأقل منها الثلاثة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة •

٤ - أن يكون المؤمن عليه قادراً على العمل وراغباً فيه •

٥ - أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب
القوى العاملة المختص •

٦ - أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه
اسمه في المواعيد التي تحددها بقرار من وزير القوى العاملة (١) •

مادة ٩٣ - يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ
انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال •

ويستمر صرف التعويض الى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن
عليه بعمل أو لمدة ١٦ أسبوعاً أيهما أسبق ، وتمتد هذه المدة الى ٢٨
أسبوعاً اذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تجاوز ٢٤ شهراً •

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٩ لسنة ١٩٧٦
بشأن مواعيد تردد المؤمن عليهم المتعطلين على مكتب القوى العاملة •

كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها مكتب القوى العاملة •

مادة ٩٤ - يقدر تعويض البطالة بنسبة ٦٠٪ من الاجر الاخير للمؤمن عليه •

مادة ٩٥ - استثناء من حكم المادة (٩٤) يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠٪ من الاجر الاخير الذي سددت على أساسه الاشتراكات اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لاسباب الآتية :

١ - انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة •

٢ - اذا كان المؤمن عليه معينا تحت الاختبار •

٣ - ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل ، أبلغ عنه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه •

٤ - عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر •

٥ - غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل يصب الاحوال •

٦ - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية •

٧ - افشاءؤه الاسرار الخاصة بالعمل •

٨ - وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثرا بما تماطاه من مادة مخررة •

٩ - اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول ، وكذلك اعتدائه اعتداء جسيما على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه •

مادة ٩٦ - (البند رقم ٤) مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)
يسقط الحق في صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :

١ - اذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له ويعتبر العمل مناسباً اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون أجره يعادل على الأقل ٧٥٪ من الاجر الذى يؤدى على أساسه تعويض البطالة .

(ب) أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية والبدنية .

(ج) أن يكون العمل المرشح له في دائرة المحافظة التى كان يعمل بها وقت تعطله .

٢ - اذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص .

٣ - اذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يساوى قيمة التعويض أو يزيد عليه .

٤ - اذا استحق المؤمن عليه معاشاً يساوى قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه وذلك مع عدم الاخلال بحكم البند (٢) من المادة (٧١) .

٥ - اذا هاجر المؤمن عليه أو غادر البلاد نهائياً .

٦ - اذا بلغ المؤمن عليه سن الستين .

مادة ٩٧ - يوقف صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :

١ - اذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذى قيد اسمه فيه متعطلاً في المواعيد المحددة ما لم يكن ذلك لاسباب مقبولة .

٢ - اذا رفض المؤمن عليه التدريب الذى يقرره مكتب القوى العاملة المختص .

ويعود الحق في صرف التعويض في الحالتين السابقتين بزوال سبب الايقاف وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق *

٣ - اذا جند المؤمن عليه ويعود اليه الحق في صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد ، ولا تصب هذه المدة ضمن مدة استحقاق التعويض *

٤ - اذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يقل عن قيمة تعويض البطالة *

٥ - اذا استحق المؤمن عليه المتعطل معاشا يقل عن قيمة تعويض البطالة *

ويصرف في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٤ و ٥) ما يعادل الفرق بين قيمة تعويض البطالة المستحق والاجر أو المعاش وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق *

مادة ٩٨ - اذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة يصرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠ ٪ من الاجر الاخير لمدة أسبوعين بيدي خلالها مكتب علاقات العمل المختص رأيه في النزاع وفقا للاجراءات التي يبينها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة (١) *

ويصرف التعويض في ضوء النتيجة التي ينتهي اليها المكتب المذكور من ظواهر الاوراق ، متى توافرت باقى الشروط المنصوص عليها في هذا الباب *

(١) صدر قرار وزير التالينيك رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن اجراءات بحث النزاع على سبب انتهاء الخدمة .

كما صدر قرار وزيرة الشؤون والتالينيك الاجتماعية رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ بالاحكام الخاصة بالتالينيك ضد البطالة .

الباب الثامن

في تأمين الرعاية الاجتماعية لاصحاب المعاشات

مادة ٩٩ - تتكون موارد هذا التأمين مما يأتي :

١ - المبالغ التي تخصصها الخزنة العامة سنويا لدور الرعاية الاجتماعية •

٢ - ما يخص لهذا التأمين سنويا في ميزانية كل من الهيئتين المختصتين •

٣ - التبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس ادارة الهيئة المختصة •

٤ - صافي ايرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التي تقام لصالح هذه الدور •

٥ - الاشتراكات التي يؤديها المنتفعون بأحكام هذا الباب وفقا لحكم البند (٤) من المادة (١٠٢) •

٦ - الموارد الاخرى الناتجة عن نشط دور الرعاية الاجتماعية •

مادة ١٠٠ - تلتزم كل من الهيئتين المختصتين بأن تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالبدء في انشاء دور لرعاية اصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا القانون اما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية لاصحاب المعاشات المشار اليهم في ظروف ميسرة وخاصة في حالة عدم وجود عائلات لهم •

وتشمل الرعاية الاجتماعية ما يلي :

١ - الاقامة الكاملة بما فيها من مسكن وماكل ومشرب •

٢ - توفير المكتبات الثقافية والنوادي المزودة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمنتفعين •

٩٠ تاليلت اءءءاءة

٣ - ءوففر الءبراء والمشرففن اللازمفن لاءارة هءه الءور ممن ءءوافر ففهم صفاء ءاصءة ءءلاءم وظروف المنءفعفن .

٤ - ءوففر الوسائل المءرفففة كالرحلاء ومساءءة عروض المسارء والاقلاءة فف المسالف والمساءف وزفارة الءءائق العلاءة .

ومفءوز الاسءماءة بءبراء وقءراء المنءفعفن بالرعاة الاءءاءة فف أءمال مناسبة لءالة كل منهم فف مقابل مكافاء رءزة ءؤءى الفهم بشرط أن ءرءبط الاءمال الءف ءسءد الفهم بأءمالهم الاصلفة الءف كانوا فؤءونها قبل انءءاء ءءءءهم .

ءاءة ١٠١ - فراعف فف انشاء ءور الرعاة الاءءاءة ءقسفمها الى ءرءاء ءءمءى وأنواع المنءفعفن وءالءهم المصءة والمساءى المعفشى والاسرى والءءاف الذى كانوا فمعشون ففه قبل انءءاء الءءمة .

ءاءة ١٠٢ - فءءء وزفر الءأمففاء بقرار منه الشروط والاءواء اللازمة لءنففء أءام هءا الباب ^(١) وءاصة ما فاءى :

١. - كففة قبول المنءفعفن فف ءور الرعاة الاءءاءة .

٢ - ءشكل مءالس اءارة ءور الرعاة الاءءاءة وءءءفء اءءصاصاءها بشرط مراعاة ءمففل المنءفعفن فف مءالس الاءارة بنسبة الءلل على الاءسل .

٣ - وضع اللاءعة الاءءلفة لءور الرعاة الاءءاءة ءون الءءفء بالقواعد والنظم المالة والوظففة المءمول بها فف الءهاز الاءارى للءولة أو الهفئلاء العامة أو المؤسساء العامة أو الوءءاء الاءءصاءفة الءابعة لأى منها .

(١) سءر قرار وزفر الءالفلء رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ بفرفء ١٩/٢/١٩٧٧ بشأن ءشكل اللءفة الءائمة للرففة الاءءاءة لاصءب المءفلاء .

- ٤ - تصديد قيمة الاشتراك الذى يؤديه كل منتفع •
- ٥ - تصديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية •
- ٦ - تبادل الزيارات والاقامة فى دور الرعاية بين المصريين والاجانب فى البلاد الاخرى •

مادة ١٠٣ - يجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام هذا القانون تيسيرات خاصة ينص عليها فى هذا القرار ^(١)، وعلى الاخص ما يأتى :

- ١ - تخفيض نسبى فى تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن •
 - ٢ - تخفيض فى أسعار الدخول للنوادر والمتاحف ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة •
 - ٣ - تخفيض نفقات الإقامة فى دور العلاج التابعة للجهاز الادارى للدولة •
 - ٤ - تخفيض نفقات الرحلات التى ينظمها الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها داخل الجمهورية وخارجها •
- ويكون التخفيض فى جميع الاحوال بما لا يجاوز ٧٥٪ من القيمة الرسمية •

مادة ١٠٣ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) يستحق صاحب معاش المجزء الكامل المستديم اعانة عجز تقدر بـ ٢٠٪ شهريا

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١ بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات •

من قيمة ما يستحقه من معاش اذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي أنه يحتاج الى المعالونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

ويقف صرف هذه الاعانة في حالة الالتحاق بعمل أو زوال الحالة وفقا لما تقرره الهيئة المشار اليها أو وفاته (١) .

الباب التاسع

في المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة ١٠٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجداول رقم (٣) المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالمستحقين الارملة والمطلقة والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية (٣) .

(١) نص البند رقم (٥) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادة ١٠٣ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه لا يسرى في شأن المعاش المستحق عن الاجر المنقير احكام الزيادات والاعلتات التي تضاف الى المعاش » .
كما صدر قرار وزير التـلـبـيـنـات اـجـتـمـاعـيـة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠ في شأن قواعد واجراءات صرف اعانة العجز لصاحب معاش العجز الكامل المستديم .

(٢) قضت بحكمة النقص بأنه لما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بانصدار قانون التأمين الاجتماعي — الذي يحكم واقعة الدعوى — تنص على انه « اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش ، وفقا للأنظمة والاحكام المقررة

ويكون الحد الأدنى لمعاش المستحق وفقاً لما يأتي :

١ - أربعة جنيهاً ونصف شهرياً بالنسبة للأرملة أو المطلقة ،
على ألا يقل نصيب للواحدة منهن عن جنيهين شهرياً ، ويسرى هذا
الحكم على المعاشات الحالية وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة في
هذه المعاشات •

٢ - جنيهين شهرياً بالنسبة لكل من باقى المستحقين •

==
بالتجدول رقم (٢) المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصد
بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة
والأخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية ... » وكان الجدول
رقم ٢ الملحق بهذا القانون قد أورد في البند العاشر بيانياً بالنسبة للمستحقين
في المعاش في حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج
مستحق أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش
وأورد البند الثاني عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بيانياً بالنسبة
المستحقين في المعاش في حالة وجود والد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر
مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان
نصف المعاش بينما يستحق الأخوة والأخوات أيهم أو كلهم ربعه ، ونصت
الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار
إليه على أن يسرى حكم البند الثاني عشر المضاف على الحالات التي وقعت
قبل تاريخ نشر القانون في ١٩٨٠/٥/٢ على أن يكون الصرف طبقاً له اعتباراً
من هذا التاريخ . ومفاد ذلك أنه إذا توفى المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو
زوجاً أو أولاداً يكون نصيب الوالد أو والديه في المعاش النصف بينما يكون
نصيب الأخوة أو الأخوات الربع على ألا يصرف نصيب الأخوة أو الأخوات
لهم إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٢ . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد
بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للبطلان ضدها الأول
والرابعة (والدى المتوفى) وللتصر المشمولين بولاية البطلان ضده الأول
والمطون ضدها الثانية والثالثة (أخوة وأخوات المتوفى في حالة عدم
وجود أرملة أو زوج أو أولاد للمتوفى) بكامل المعاش والزم الطاعنة بصرف
معاش لأخوته وأخواته اعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ . فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد
الثالث - فقرة ١٤٨) .

وفي جميع الاحوال يراعى ألا يجاوز الحد الأدنى لمجموع معاشات المستحقين اثني عشر جنيها •

وتدخل الاعانة المنصوص عليها بالمادة (١٦٥) في قيمة المد الأدنى للمعاش •

مادة ١٠٥ (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الاولى مستبدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤) يشترط لاستحقاق الارملة أو المطلقة أن يكون الزواج موثقاً وثابتاً بحكم قضائي نهائي بذاء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ولوزير التأمينات بقرار يصدره تحديد مستندات أخرى لاثبات الزواج في بعض الحالات التي يتمخذه فيها الاثبات بالوسائل سالفة الذكر •

كما يشترط بالنسبة للارملة أن يكون عقد الزواج أو التصديق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - حالة الارملة التي كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغ سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن •

٢ - حالة الزواج التي يكون فيها سن الزوجة أربعين سنة على الأقل وقت الزواج ، بشرط ألا يكون للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة مستحقة طلقها رغم ارادتها بمدد بلوغه سن الستين وكانت لا تزال على قيد الحياة •

٣ - حالات الزواج التي تمت قبل العمل بهذا القانون •
ويشترط بالنسبة للمطلقة ما يأتي :

١ - أن يكون قد طلقها رغم ارادتها •

٢ - أن يكون زواجها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة •

٣ - ألا تكون بعد طلاقها من المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تزوجت من غيره (١) .

٤ - ألا يكون لديها دخل من أى نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه فإذا كان الدخل يقل عما تستحقه من معاش يربط لها معاش بمقدار الفرق ، على أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن ثلاثين جنيها فيربط لها من المعاش بالقدر الذي لا يجاوز معه قيمة الدخل والمعاش معا هذا الصدد ، وفي جميع الأحوال يرد الباقي على المرأة في حالة وجودها وإذا لم توجد فيرد على الأولاد .

مادة ١٠٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :

١ - أن يكون عقد الزواج موثقاً .

٢ - أن يكون عاجزاً عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

٣ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين .

مادة ١٠٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يشترط لاستحقاق الإبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن الحادية والعشرين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - العاجز عن الكسب .

٢ - الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول

(١) نص البند رقم (١) من المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ٣٠/٤/١٩٧٧ - العدد ١٧ مكرراً) على أن يصل بحكم الفقرة (٣) من المادة ١٠٥ اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٥ .

٩٦ تليفت اجتماعية

على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه
من السادسة والعشرين وأن يكون متفرغا للدراسة •

٣ - من حصل على مؤهل نهائى لا يجاوز المرحلة المشار اليها
بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاوّل مهنة ولم يكن قد بلغ سن
السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس
ومن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الاقل •

مادة ١٠٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يشترط
لاستحقاق البنت ألا تكون متروجة •

مادة ١٠٩ - يشترط لاستحقاق الاخوة والاخوات - بالاضافة الى
شروط استحقاق الابناء - أن يثبت اعالة المورث اياهم بشهادة ادارية •

مادة ١١٠ - (مستبدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤) اذا توافرت في
أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من
الصندوقين أو من احدهما أو منهما معا ومن الخزانة العامة فلا يستحق
منها الا معاشا واحدا وتكون أولوية الاستحقاق وفقا للترتيب
الآتى :

١ - المعاش المستحق عن نفسه •

٢ - المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة •

٣ - المعاش المستحق عن الوالدين •

٤ - المعاش المستحق عن الاولاد •

٥ - المعاش المستحق عن الاخوة والاخوات •

وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات
من فئة واحدة فيستحق المعاش الاسبق فى الاستحقاق •

إذا نقص المعاش المستحق وفقا لما تقدم عن المعاش الاخر أدى
اليه الفرق من هذا المعاش •

مادة ١١١ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤)
يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صاف يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف اليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافي مجموع ما حصل عليه العامل مخصوماً منه حصته في اشتراكات التأمين الاجتماعى والضرائب في تاريخ التحاقه بالعمل ثم في يناير من كل سنة .

٢ - مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاوله هذه المهنة اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .

مادة ١١٢ - (البندين ١ ، ٢ مستبدلان بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها بالمادتين (١١٠ و ١١١) يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية :

١ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود خمسين جنيهاً شهرياً وذلك مع عدم الاخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد على الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١٩٧٥/٩/١ وكان للمستحق هذا الحق ^(١) .

٢ - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود خمسين جنيهاً شهرياً ويكمل المعاش الى هذا القدر بالترتيب المشار اليه في المادة (١١٠) ^(١) .

(١) نص البند رقم (١٠) من المادة الثاقبة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « تعتبر المعاشات المستحقة عن الأجر الاساسى والأجر المتفرقة وحدة واحدة في تحديد الحقوق المنصوص عليها في المادة ١١٢ (بندى ٢ ، ١) » .

٣ - يجمع الاولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود .

٤ - تجمع الارملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .

٥ - مع مراعاة المادة (٧١) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

مادة ١١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والبنديان ٢ ، ٤ مستبدلان بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق .

٢ - زواج الارملة أو المطلقة أو البنت أو الاخت ، وتمنح البنت أو الاخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها عن مدة سنة بعد أدنى مقداره خمسون جنيها ولا تصرف هذه المنحة الامرة واحدة^(١) و^(٢) .

(١) نص البند رقم (١٠) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على ان « تعتبر المعاشات المستحقة عن الاجر الاساسي والاجر المتفر وحدة واحدة في تحديد الحقوق المنصوص عليها في البند رقم (٢) من المادة ١١٢ » .

(٢) نصت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على ان : « تمنح الارملة السابق حرمتها من المعاش بسبب تلم الزواج بعد الاحالة للمعاش أو بلوغ سن الستين أو بسبب وجود دخل لديها ، ما كان يستحق لها من معاش وذلك في حدود الجزء الذي لم يوزع من معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما قطع من معاش يلقى المستحقين بما لا يجوز التصيب المحدد لها بالجدول رقم (٣) ، كما تمنح مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذي توفي قبل العمل بهذا القانون ما كان يستحق لها بفترض استحقاقها وقت وفاة مطلقها دون مساس بحقوق يلقى المستحقين » .

٣ - بلوغ الابن أو الاخ سن الحادية والعشرين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذى يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .

(ج) الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة ، أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الاقل أى التاريخين أقرب .

٤ - توافر شروط استحقاق معاش آخر مع مراعاة أحكام المادتين (١١٠ ، ١١٢) .

مادة ١١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) اذا طلقت أو تزلمت البنت أو الاخت ، أو عجز الابن أو الاخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

كما يعود حق الارملة فى المعاش اذا طلقت أو تزلمت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الاخير .

واذا كان المعاش الذى سيعود الحق فيه قد سبق رده كله أو بعضه على باقى المستحقين فيخفض معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .

ويمنح الابن أو الاخ الذى لم يكن يتوافر فيه شروط استحقاق

المعاش في تاريخ وفاة المورث والتحقق بأحد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ سن السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور ، ويماد توزيع معاش بلقي المستحقين على هذا الأساس ويمد قطع معاشه يرد على من استنزل هذا المعاش من نصيبهم .

ويمنح كل من الأبناء والبنات والوالدين والاخوات والاخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين التأمين والمعاشات أو قوانين التأمينات الاجتماعية ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق بلقي المستحقين وذلك متى توافرت في شأنه شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذا القانون .

مادة ١١٥ - في حالة وقف أو قطع معاش المستحق يؤدي المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل .
وفي حالة رد معاش المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

وإذا كان المستحق قد توفي قبل صرف معاش شهر الوفاة يقطع معاشه اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وفي حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتبارا من هذا التاريخ .

واستثناء من الفقرة الأولى من هذه المادة ، يستمر صرف المعاش في حالات عجز المستحق عن الشهر الذي تحدد لتوقيع الكشف الطبي عليه والشهر التالي له .

مادة ١١٦ - إذا كان المعاش المستحق للولد أو الاخ لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة إيقاف صرف أجره أثناء فترة التجنيد الانزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين .

مادة ١١٦ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧)
تسرى أحكام هذا الباب على المستحقين عن المطلعين بقوانين معاشات خاصة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

الباب المائش

في الحقوق الاضافية

الفصل الاول

في التعويض الاضافي

مادة ١١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧) يستحق مبلغ التعويض الاضافي في الحالات الآتية :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه للمجز الكامل ، أو الجزئي متى أدى ذلك لاستحقاقه معاشا .

(ب) انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة .

(ج) وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقين للمعاش .

(د) ثبوت المجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة اصابة عمل بعد انتهاء الخدمة .

ويؤدى مبلغ التعويض الاضافي في حالات استحقاقه للوفاة الى من حددده المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته وفي حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الاضافي أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة (١) .

ولا يسرى هذا الشرط في الحالات الآتية :

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ان يعمل باحكام الفقرة الثالثة من المادة ١١٧ اعقبوا من ١٩٨٤/٤/١ .

(أ) المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (٧) من المادة (٢) وكذلك المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (ب) من ذات المادة الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقا لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح والاتفاقات بناء على عرض الهيئة المختصة .

(ب) انتقال المؤمن عليه من العاملين المنصوص عليهم في البند السابق من هذه الفقرة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت في شأنه حالة الاستحقاق المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (١٨) .

(ج) ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة إصابة عمل .
كما يشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الاضافي للمؤمن عليه الذي كان من العسكريين ضم مدة خدمته العسكرية للمدة المدنية (١) .

مادة ١١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الاولى معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) يكون مبلغ التعويض الاضافي معادلا لنسبة من الاجر السنوي تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ تحقيق واقعة الاستحقاق ووفقا للجدول رقم (٥) المرافق .
ويقصد بالاجر السنوي متوسط الاجر الشهري الذي حصب على اساسه المعاش الذي يتحمل به المستحق مضروبا في اثني عشر .
وبالنسبة لحالات العجز الجزئي يؤدي نصف المبلغ المشار اليه بالفقرة الاولى .

(١) نص البند رقم (ب) من الفقرة رقم (٢) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بتصرف المطلوب في شأنهم شرط المدة للائتناع بحكم المادة ١١٧ اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ .

وفي جميع الاحوال يزداد مبلغ التعويض الاضافي بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن اصابة عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الاضافي في حالة استحقاقه لانتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ولم يوجد مستحقون للمعاش .

مادة ١١٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) اذا انتهت خدمة المؤمن عليه للمعز واستحق تعويضاً اضافياً ثم عاد للخدمة وانتهت خدمته للمرة الثانية بسبب المعز ، خصم من التعويض الذي يستحق له عن المعز الاخير ما سبق أن حصل عليه من تعويض اضافي عن المعز الاول .

الفصل الثاني

في المنحبة

مادة ١٢٠ - عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تمتنع منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالاضافة الى الاجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وتقدر المنحة بالاجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الاجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الاحوال .

ويخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار اليها بالبند (١) من المادة (٢) على البند الذي كُن يتحمل بالاجر .

مادة ١٢١ - (مستبدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرتان ١ و ٣ مستبدلتان بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) تستحق المبالغ المخصوص عليها بالمنحة السابقة ان يحدهه المؤمن عليه أو صاحب المعاش فاذا لم يجدد اجدد تستحق للابناء والبنات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش المخصوص عليها في الملتين (١٠٧ و ١٠٨) .

ويراعى في حالة ما اذا كان للمؤمن عليه أو صاحب الممتلكات أرمل وأولاد تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة من غير هذا الأرمل تقسم المبلغ السالف ذكرها بحسب عدد الأزواج .

وأذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لاختوته وأخواته الذين تتوافر في شأنهم الشروط المشار إليها في المادة (١٠٩) .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الاولاد والاخوة والاخوات غير المتزوجات تصرف لتولي شؤونهم الذي تثبت صفته بشهادة ادارية .

العمل الثالث

في مصارف الجفارة

مادة ١٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) عند وفاة صاحب الماش تلتزم الجهة التي كانت تصرف الماش بأداء نفقات جنازة بواقع مائتين وخمسين مائة جنيه مقداره مائة جنيه تصرف للارمل فاذا لم يوجد صرفت لارشد الاولاد أو الى أى شخص يثبت قيامه ^(١) بصرف نفقات الحيازة (٣) .

ويرجى أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

(١) استدراك - الجريدة الرسمية في ١٩/٤/١٩٨٤ العدد ١٦ .

{٢} نص البند رقم (١٠) من المسودة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « تعتبر المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسي والأجر المتغير وحدة واحدة في تحديد الحقوق المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، (بندي ٢٤١ ، ١١٣ (بندي ٢٤٠ ، ١٢٢ (مقرة أولي) ، » .

التفصيل الرابع

في استبدال المعاش (١)

مادة ١٢٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرتان الثانية والثالثة مستبدلتان بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ والفقرة السادسة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يجوز للهيئة المختصة أن تستبدل نقودا بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة للمعاملين بأحكام هذا القانون أو أية قوانين أخرى للمعاشات الحكومية ويحدد رأس مال المعاش المستبدل طبقا للجدول رقم (٧) المرافق ومن المستبدل في تاريخ توقيع الكشف الطبي وحالته الصحية .

وتستبدل المعاشات في وجود ثلث قيمتها .

ويشترط ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى الرقمي للمعاش .

ولا يجوز اجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر استبدال ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز لأسباب مبررة انقاص هذه المدة الى سنة واحدة بقرار من وزير التأمينات (٢) .

ويعتبر الاستبدال قائما من تاريخ تقدير رأس المال المستبدل ويقطع القسط مقدما من الاجر أو المعاش .

ويغرض رسم مقداره جنيه واحد عن كل استبدال يتم ويؤدي هذا الرسم الى الهيئة المختصة خصما من رأس مال الاستبدال ، ويقيد في حساب خاص ويرحل وصيد هذا الحساب من سنة الى أخرى .

(١) صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط النظر في انقاص المدة بين الاستبدالات الى سنة واحدة .

وتسقط أقساط الاستبدال بوجبة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ،
كما يجوز للمستبدل في أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال مقابل
أداء مبالغ للصندوق يحددها القرار المنصوص عليه في الفقرة التالية •

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقعود وشروط الاستبدال والمبالغ
المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ^(١) ، والاوجه التي يصرف
فيها الرسم المنصوص عليه بالفقرة السادسة •

الفصل الخامس

في حقوق المقودين

مادة ١٢٤ - في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف
للمستحقين عنه المنصوص عليهم في المادة (١٠٤) اعانة شهرية تعادل
ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول
الشهر الذي فقد فيه الى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكما •

واذا كان فقد المؤمن عليه أثناء عمله فتعبر الاعانة بما يعادل
المعاش المقرر في تأمين اصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة
أو العجز أو الوفاة وذلك في الحدود المنصوص عليها بالمادة (٧١) •
ويحدد وزير التأمينات بقرار منه الاجراءات الواجب اتخاذها
لائبات حالة الفقد •

وبعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة
أو حكما يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير جميع
الحقوق المعاشية وتؤدى وفقا للآتى :

(أ) يستمر صرف الاعانة التي ربطت وفقا للفقرة الاولى
باعتبارها معاشا •

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد
وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل
بالاستبدال •

(ب) يصرف مبلغ التعويض الاضافى للورثة الشرعيين الموجودين فى تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية الا اذا كان المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين قبل فقده فيصرف اليهم •

(ج) تصرف المنحة للمستحقين المنصوص عليهم بالمادة (١٢١) الموجودين على قيد الحياة فى تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية •

وتسرى أحكام هذه المادة على المفقودين قبل العمل بأحكام هذا القانون •

الباب الحادى عشر

فى الأحكام العامة

الفصل الاول

فى قواعد حساب الاشتراكات

مادة ١٢٥ - (١) تصيب الاشتراكات التى يؤدبها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر •

ويراعى فى حساب الاجر تحديد عدد أيام العمل فى الشهر بثلاثين يوما بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة •

ولا تؤدى أية اشتراكات عن المدد التى لا يستحق عنها أجرا أو تعويضا عنه •

(١) المادة ١٢٥ مستبذلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الرابعة بلغاة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الأخيرة مخطئة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ •

ومع عدم الاخلال بالحد الأدنى لاجر الاشتراك الاساسى يكون
لوزير التالينيات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة أن
يحدد آجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم ^(١) وطريقة
حساب هذا الاجر وطريقة حساب الاشتراكات وتاريخ بدء انتفاعهم
بنظام المكافأة .

(١) صدر قرار وزير التالينيات رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الاجر
الذى تؤدى على اساسه الاشتراكات بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين
لاحكام قانون العمل (الموقّع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٧٥ - العدد ٢٤٠)
ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم
الخاضعين لاحكام قانون العمل العاملين بالتطاع الخالص ، وذلك التى
تنتفع من اجورهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتفاوضونه من الاجور
فى شهر يناير من كل سنة .

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير يختص
اشتراكهم على اساس آجر الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى
يناير التالى ، ثم يعاملون بعد ذلك على اساس المدين بالفترة السابقة » .

وصدر قرار وزير التالينيات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن التالين على
العاملين بنشاط النقل البحرى لدى اصحاب الاعمال فى القطاع الخاص .

وصدر قرار وزير التالينيات الاجتماعية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٠ فى شأن
القواعد والاجراءات الخاصة بالتالين على العاملين فى صناعة الطوب .

وصدر قرار وزيرة التالينيات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن التالين على
عمال المخازن فى القطاع الخاص .

وصدر قرار وزيرة التالينيات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ ، بشأن
التالين على عمال المقلولات .

وقد قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٢٥ من قانون التالين
الاجتماعى ان اشتراكات التالينيات تحسب على اساس الاجور الفعلية
للعامل ، وانه لا يجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير
العمل طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ او من وزير التالينيات طبقا
لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة
المطمون عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد فى قضائه

مادة ١٣٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
والبندان ٢ و ٥ مستبدلان بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) تستحق
الاشتراكات عن المدة الآتية وذلك وفقا للقواعد والاحكام المبينة قرين
كل منها :

١ - مدد الاعارات الخارجية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة
للمعمل بالخارج :

يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات
وتؤدى باحدى العملات الاجنبية (١) .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قرارا^(٢) بتحديد
نوع العملات الاجنبية ، ويسمر التصويل ، وكيفية ومواعيد أداء
الاشتراكات ، والمبالغ الاضافية التي تستحق في حالة التأخير في السداد
وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة في المادتين (١٢٩ و ١٣٠) .

على الحساب الذي اجرتة اللجنة الفنية الدائمة التي شكلها وزير العمل
بتقدير أجور عمال مصانع الطوب في اليوم الواحد بمبلغ ٢٥ ج في اشهر مايو
ويونية ويولية وأغسطس ، ٢٥ ج في اشهر مارس وأبريل وسبتمبر وأكتوبر
دون اعتداد بالأجور الفعلية لعمال مصنع الطاعن وكان هذا الحساب ينطوي
على تعديل في طريقة تقدير الأجور التي تتخذ اساسا لربط اشتراكات التأمينات
دون ان يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص ، مما يستوجب نقضه
لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (نقض مدني ١١/٢٣/١٩٨١ -
محونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٩٥٢) .

(١) نصت الفقرة رقم ٣ من المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٧ على انه « لا يلتزم المؤمن عليه بمسداد الاشتراكات بالعمل
الاجنبية طبقا للبند (١) من المادة (١٢٦) من قانون التأمين الاجتماعي
المصدر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المحملة بهذا القانون الا عن المدة التي
يقضيها بالخارج اعتبارا من اول الشهر التالي لصدور القرار المنصوص
عليه في البند المذكور » .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥
بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنقد الاجنبي ويسمر
التحويل ومواعيد الأداء وأجر الاشتراك عن مدد الاعارة الخارجية بدون
أجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج .

٢ - مدد الاجازات الخاصة بدون أجر : يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وذلك اذا رغب في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين ، وتحدد مواعيد ابداء الرغبة وأداء الاشتراكات بقرار من وزير التأمينات •

٣ - مدد الاجازات الدراسية بدون أجر في الداخل : يلتزم صاحب العمل بحصته في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته ويؤديها على النحو المشار اليه بالبند (٢) •

٤ - مدد البعثات العلمية بدون أجر : تلتزم الجهة الموفدة للبعثة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية •

٥ - مدد الاعارة الداخلية : تلتزم الجهة المار اليها بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ويلتزم المؤمن عليه بحصته ، وتؤدي للجهة الممار منها في المواعيد المحددة لسدادها للهيئة المختصة في المواعيد الدورية •

ويسرى حكم هذا البند في شأن حالات النذب طول الوقت وذلك بالنسبة الى أجر اشتراك المؤمن عليه المتغير (١) •

مادة ١٢٧ - تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال مدد الاستدعاء والاستبقاء بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ، كما تلتزم هذه الجهة بخضم حصة المؤمن عليه من أجره ، وتؤدي الحصتان للهيئة المختصة في المواعيد الدورية •

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ان يعمل بحكم البند ٥ من المادة ١٢٦ اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ •

تأمينات اجتماعية ١١١.

غادة ١٢٨ - (١) يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص (٢) بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات للعاملين وأجورهم وأشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٥١) .

(١) الفترتان الرابعة والتاسعة من المادة ١٢٨ مستبدلتان بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ والفترة الخامسة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ والفترة الثامنة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن إلزام العامل باخطار مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالتحاكم بالعمل (الوقائع المصرية في ٢٨/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٤٢) ونص في ملحقه الأولى على ما يأتي :

« على العامل عند التحاكم بأى عمل بالقطاع الخاص اخطار مكتب الهيئة المختص خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ التعلق بالاستشارة رقم (ا ع) المرفق نموذجها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن المؤمن عليهم الموجودين بالخدمة ويتم الاخطار المثلر اليه خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .»

وقد سبق أن صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن موافاة الوحدات النقابية بصورة من الاستشارة رقم ٢ (تأمينات اجتماعية) بناء على طلبها (الوقائع المصرية في ٨/٤/١٩٧٣ - العدد ١٧٤) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ان توافي الوحدات النقابية بصورة من الاستشارة رقم ٢ (تأمينات اجتماعية) التي يقدمها اصحاب الأعمال من القطاع الخاص عند بدء الاشتراك من عملهم لدى الهيئة أو التي يلتزمون بتقديمها بصفة دورية بعد ذلك في شهر يناير من كل سنة .

مادة ٢ - يتم الاتفاق بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والنقابات العامة على تحديد الوحدات النقابية التي يتعين موافاتها بالاستشارة المثلر اليها وعلى مكتب الهيئة المختص ان يوافق تلك الوحدات بصورة الاستشارة خلال اسبوع من تاريخ ورودها الى المكتب .

وتحسب الاشتراكات على أسس البيانات الواردة في هذه النماذج ،
 فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى
 حسب الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه
 للهيئة وذلك الى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود السجلات
 والمستندات المخار إليها بالمادة (١٥١) ، يكون حساب الاشتراكات
 المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة في تحديد حجم الالتزام
 وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على
 اقتراح مجلس الإدارة .

وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات
 المحسوبة وفقا للفقرة السابقة وكذلك بالمبالغ الاخرى المستحقة للهيئة
 بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى
 عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الاخطار
 مع أداء مبلغ مقداره خمسة جنيهات رسم اعتراض يرحل الى الحساب
 المنصوص عليه في المادة (١٦٠) .

مادة ٣ - في حالة تقديم صاحب العمل للاستشارة رقم ٢ (تاليفات
 اجتماعية) من السنة الجارية ، فتخطر الوحدة التقابلية بذلك ولا يخل
 اخطار الوحدة بها يتعين على مكتب الهيئة المختص اتخاذ من اجراءات وفقا
 لآحكام القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٤ - يراعى ان توقع صورة الاستشارة رقم ٢ (تاليفات اجتماعية)
 من مدير مكتب الهيئة المختص أو من يقوم مكانه ويتمم بشعار الجمهورية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
 نشره .

تحريرا في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (٢١ مايو سنة ١٩٧٣) . «

وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها في المادة (١٥٧) .
وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات وفقا لهذا القرار .

وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعد الطعن دون حدوثه أو صدور قرار اللجنة أو برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل أو عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض .

ولصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة (١)

(١) قضت محكمة النقض بأن اللجان التي استحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التلبيات الاجتماعى ، وهى اللجان التى صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير التلبيات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ولئن كانت بحكم تشكيلها لجانا إدارية إلا أن المشرع لم يعهد اليها مهمة الفصل فى النزاع بين الطرفين وإنما قصد من انشائها محاولة تسوية النزاع بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء بشأته الى القضاء فلا تعتبر اللجان - فى قيامها بمهمة التسوية الودية - هيئات ذات اختصاص قضائى .
ولما كان ذلك ، وكان قرار لجنة فحص المنازعات اذ يصدر فى نطاق العلاقة التلبينية فيها بين الهيئة الصلبة للتأمينات الاجتماعية واصحاب الأعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، فإنه لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التى تفصح بها جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين يكون مكملا وجازا ابتداء تحقيق مصلحة عملة ، وبما يقتضاه ان جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر الطعون التى يرفعها اصحاب الاعمال فى هذه القرارات . (نقض مذى ١٩٨٢/٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثمانى - فترة ٩٨٨) . وقضت ايضا بأنه لما

=

(م ٨ - موسوعة مصر ج ٩)

خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ، ويصبح الحساب نهائيا في حالة فوات ميعاد الطعن دون حدوثه (١) .

=

كلت الفترتان الخامسة والثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، تقضيان بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية والطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فإن الطعون التي يرفعها أصحاب الاموال في قرارات لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، تكون بمثابة عن اختصاص محاكم مجلس الدولة لأنها ليست من قبيل القرارات الإدارية ولايتها لا تصدر من لجان ذات اختصاص قضائي ، وتكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة . (نقض مدني ١٨٢/٥/٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٩٩٥) .

(١) قضت محكمة النقض بأن ملغى نص المادتين ١٢٨ و ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي أنه لا يجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعته على اللجان المشار اليها في المادتين المذكورتين ، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التلبيكات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١/٩/١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان (نقض مدني ١٨٢/١٢/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ٩٨٤ ، ويسري هذا الحكم سواء اكلت المنازعة في حساب الاشتراكات أم في خضوع العمال لأحكام التلبيكات الاجتماعية) (نقض مدني ١٩٨٤/٢/٦ - المرجع السابق - فقرة ٩٩٧) . وقضت أيضا بأن يؤدي نص المادة ١٢ من قانون التلبيكات أن الحساب الذي تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه لا يعتبر نهائيا ويجعل بالتالي الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة الا في حالة صدور قرار الهيئة المريح أو الضمني برفض اعتراض صاحب العمل على هذا الحساب وتعامسه عن رفع دعواه تلك خلال الأجل الذي لفصحت منه المادة ١٣ المشار اليها . أما اذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول ذلك الاعتراض ثم اتخذت إجراءات الحجز اقتضاء مبلغ الحساب موضوعه فإن المبدأ الذي حددته هذه المادة بالاتجاه الى القضاء ينحصر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لرفع تلك الإجراءات التي تخضع للقواعد العامة في رفع الدعوى في قانون المرافعات (نقض مدني ١٩٧٧/٢/١٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٢٩٩١) .

مادة ١٢٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتى بيانها في المواعيد المحددة قرين كل منها ^(١) .

١ - الاشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل الحصة التى يلتزم بها والحصة التى يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك فى أول الشهر التالى لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسى ، وفى أول الشهر التالى للشهر التالى لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر المتغيرة .

٢ - الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم وذلك فى أول الشهر التالى لشهر الاستحقاق .

٣ - مكافأة نهاية الخدمة أو فروقها المنصوص عليها بالبند (٦) من المادة (١٧) وذلك فى أول الشهر التالى لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

٤ - الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة عليه وذلك فى تاريخ استحقاقها .

ويلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى أداء المبالغ المشار إليها بأداء مبلغ اضافى بنسبة ١ ٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى نهاية شهر السداد .

(١) قضت محكمة النقض أن اشتراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقادم بخمس سنوات ، وأن الغرامات والفوائد التأخيرية تستقط معها بقتضاء هذه المدة باعتبارها من ملحقاتها ، والتقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع فى أساسه الى تجنب الدين غيب اثبات الوفاء بها تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطلية تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له وفقا لهذا النص ان يتسك بالتقادم بقتضاء هذه المدة ولو بعد اقراره بوجود الدين فى نفسه (نقض مدنى ١٩٧٨/٤/١٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٩١١) .

ويعنى صاحب العمل من المبلغ الاضافى اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء .

وفى جميع الحالات تكون مصاريف ارسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة الى الهيئة المختصة على صاحب العمل ، ويجوز للهيئة المختصة أن تقوم بالحصول مقابل رسم مقداره واحد فى الالف من قيمة المبالغ المحصلة بحد أدنى قدره عشرون قرشا ويحد أقصى خمسة جنيهات ويرحل هذا الرسم الى الحساب المنصوص عليه فى المادة (١٦٠) .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بالمواعيد والشروط والاوزاع الاخرى الى تنجح فى تحصيل الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة المختصة طبقا لاحكام هذا القانون (١) .

واستثناء من أحكام الفقرات السابقة يجوز أن يتضمن القرار المشار اليه فى حالات معينة بناء على اقتراح مجلس الادارة ما يلى :

١ - تحديد طريقة حساب وتحصيل الاشتراكات ويجوز أن يكون التحصيل عن طريق طوابع رسمية للتأمين الاجتماعى ويتضمن القرار الشروط والاحكام الخاصة باستعمالها وحفظها وابطالها (٢) .

٢ - تحديد المبالغ الاضافية التى تستحق فى حالة التأخير أو التخلف وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة فى هذه المادة والمادة (١٣٠) وتمديد الجهة التى تلتزم بأدائها .

مادة ١٣٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) مع عدم الاخلال

(١) صدر قرار وزير التليفات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها .

(٢) صدر قرار وزيرة التليفات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الاحكام والشروط الخاصة بطوابع التليفات الاجتماعى .

بحكم الفقرة الثانية من المادة (١٢٩) يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الإضافية الآتية :

١ - ٥٠ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها نتيجة عدم اشتراكه عن كل أو بعض عماله أو أدائه الاشتراكات على أساس أجور غير حقيقية .

٢ - ٥٠ ٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤديها عن كل سنة مالية على حدة .

ويجوز الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في هذه المادة إذا كانت هناك أعذار مقبولة طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات ، ويتم الاعفاء بقرار من الوزير أو من يفوضه (١) .

الفصل الثاني

أحكام خاصة باشتراكات المؤمن عليهم بالقطاع الخاص (١)

مادة ١٢١ - استثناء من أحكام المادة ١٢٥ تصيب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الخاص وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم في شهر يناير من كل سنة .

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى ، الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ١/١١/١٩٨٧ . كما صدر القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ في شأن التفويض في الاعفاء من المبالغ الإضافية المذكورة ، الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ١/١١/١٩٨٧ .

(٢) الفصل الثنى مستبدل بالمادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، الجريدة الرسمية في ٣٠/٤/١٩٧٧ - العدد ١٧ مكرر (١) .

مادة ١٣٢ - تصب الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليهم المشار اليهم بالمادة السابقة الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير على أساس أجر الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالى ثم يعاملون بمعد ذلك على الاساس المبين فى المادة السابقة •

وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة تصب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذى يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالى ثم يعاملون بعد ذلك على الاساس المبين فى المادة السابقة •

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذى تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذى تنتهى فيه •

مادة ١٣٣ - استثناء من الفقرة الثالثة من المادة (١٣٥) ومع عدم الاخلال بالمادة (١٣٦) يؤدى صاحب العمل فى القطاع الخاص الاشتراكات كاملة اذا كان عقد العمل موقوتا أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفى لذلك ، وتعتبر المبالغ التى يؤدبها صاحب العمل عن المؤمن عليهم فى حكم القرض ، ويكون الوفاء بها طبقا للاحكام التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات •

ويطى العامل وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامى •

الفصل الثالث

فى الاعضاء من الضرائب والرسوم

مادة ١٣٤ - تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقا لاجكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها •

كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة •

مادة ١٣٥ - تعطى أموال الهيئة المختصة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والفوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة أخرى في الجمهورية .

كما تعطى العمليات التي تباشرها الهيئة المختصة من الخضوع لاحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين .

وتسرى على معاملات الهيئة المختصة في الاوراق المالية مع المتعاملين معها في هذه الاوراق جميع الأحكام الخاصة بفرض رسوم الدفعة على معاملات الافراد فيما بينهم .

مادة ١٣٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرتان الاولى والثانية مستبدلتان بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) (١) تعطى المعاشات وما يضاف اليها من اعانات وزيادات والتعويضات والمكافآت والتعويض الاضافي والمنح ورؤوس أموال الاستبدال التي تستحق طبقا لاحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها .

كما يسرى هذا الاعفاء على متجمد المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة عند صرفه للورثة الشرعيين .

ولا تسرى على الاجر المستحق عن ايام العمل خلال شهر الوفاة احكام ضريبة التركات ورسم الايلولة .

مادة ١٣٧ - تعطى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لاحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللمحكمة في جميع الاحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة .

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على ان يعمل بلحكم الفقرتان الاولى والثانية من المسادة ١٣٦ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

الفصل الرابع

مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة

مادة ١٣٨ - تقدر الحقوق المقررة وفقاً لهذا القانون على أساس البيانات والمستندات الواردة في الملف المنصوص عليه بالبند (١) من المادة (١٥١) دون الرجوع الى ملف الخدمة .

مادة ١٣٩ - يحدد بقرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الادارة المختص الشروط والاوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال (١) .

مادة ١٤٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٦٨٧) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لاحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة ببقية المبالغ المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً اذا تقدم احدهم بطلب فى الموعد المحدد .

وأذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار اليه يقتصر الصرف على المعاش وحده ، ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب فى

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاحكام التى تتبع فى صرف المزايى التلبنية .

الميعاد المشار اليه اذا قامت أسباب تبرر ذلك • وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق •

ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن •

مادة ١٤١ - على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعميمات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة •

ويحدد وزير التأمينات بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه والمستفيدين وصاحب العمل في كل حالة •

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن ، بدفعها مضافا اليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقت وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم (١) •

(١) جرى قضاء محكمة النقض على انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا لخروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التلبينات الاجتماعية ، تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فان هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعنى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت لمحكمة التزام الهيئة به ، لانه طالما ان حق المؤمن عليه أساسه القانون ، وكانت الهيئة قد خولت اخذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر ان هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق

وترجع الهيئة المختصة على المتسبب فى تأخير الصرف بقيمة المبالغ الاضافية المشار اليها التى التزمت بها ، ما لم يثبت لمجلس الادارة أن التأخير راجع لخطأ مرفقى .

ولا تستحق المبالغ الاضافية المشار اليها فى حالات المنازعات الا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، كما لا تستحق هذه المبالغ فى الحالات التى نص فيها هذا القانون على اعادة تسوية مستحقات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بالقوانين التى حل محلها وفقا لاحكامه .

مادة ١٤٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المادتين (٥٦ و ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بمعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون

==

التالينية لأربلها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم ، ولهذا فقد ألزم الهيئة بإداء التعويض الاضافى الذى يوقع عليها بناء على طلب صاحب الشأن جزاء مالى أن هى تراخت فى الصرف بمعد استيفائها المستندات المطلوبة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بلحقية الطامن لسرف تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التالينات الاجتماعية ، وقبت بمحونكات الحكم أن الطامن استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب الصرف ، ومع ذلك لم تقم بدفع مستحقته اليه بدعوى احتيال مودته للعمل بشركة أخرى ، ومن ثم فانه يحق له تقاضى التعويض الاضافى بواقع ١٪ من قيمة المستحق وذلك فى نطاق سريان احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفائه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخالص بقلنيين الاجتماعى الذى عمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، واتى اوجب المادة ١٤١ منه ألا يتجاوز قيمة التعويض الاضافى اصل مستحقات المؤمن عليه ، واذا رفض الحكم المطعون فيه القضاء بقيمة التعويض الاضافى على اساس أن منازعة الطمون ضددا فى استحقاق الطامن لتعويض الدفعة الواحدة تقسم بالجنسية لاحتيال التصفاه بمعدل آخر ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مبنى ١٩٨١/٥/١٠ - محونكا الذهبية - المعد الثلى - مقرة ١٩٢١) .

أو حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية (١) .

كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة في حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين المشار اليهم بالبند (١) من المادة (٢) يترتب عليها خفض الاجور أو المدد التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق .

الفصل الخامس

١٤٣ - ضمانات التحصيل (٢)

مادة ١٤٣ - يكون للمبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى أحكام

(١) تفت محكمة النقض بأن مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار اليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق باستثناء الحالات المنصوص عليها فيه ، وأنصح المشرع في نصوص القانون المتقدم من قصده الى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها باعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا في نظام التأمين الاجتماعى يزمته من مد يد العون العاجل الى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجنبهم اختلاف الراى مع الهيئة العلية للتلبينات الاجتماعية على نحو يبعاد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بينهم . واذا اوجب بالمادة ١٤٢ سلفة الذكر على قوى الشأن اقلية الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به في خلال مدة محددة بستين تبدأ من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة المذكورة ، بما مؤداه سقوط الحق في اقلية الدعوى بعد انقضاء المدة المتوه عنها ، ولازم ذلك أن مدة السنتين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكورة تتلبي بحسب طبيعتها ومقصود المشرع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقت المقررة للتعاقد . (نقض محنى ١٩٨٦/١٠/٢٧ - الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق) .

(٢) صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الاولى على أن

هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية^(١) ، وللهيئة المختصة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري ، ويجوز لها تقسيط المبالغ المستحقة على

=

« تعلق الفئات الآتية مما لم يؤد من اشتراكات التلبينات الاجتماعية والمبالغ الأخرى المنصوص عليها في القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ : ١ - أصحاب مراكب الصيد في القطاع الخاص والمعلمين لديهم ٢ - أصحاب المخازن البلدية في القطاع الخاص والعاملين لديهم وذلك حتى ١٩٨٠/٧/٦ » (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٤ - العدد ٢٣) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الامتياز وعلى ما جرى به نص المادة ١١٣٠ من القانون المدني هو « أولوية يقرها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته » كما أن المادة ١١٣١ من ذات القانون تنص على أن « مرتبة الامتياز يحددها القانون » فالقانون وحده هو الذي يعين الحقوق الممتازة وهو وحده الذي يحدد مرتبة الامتياز بحيث لا يجوز وضع ترتيبه تلقائيا أو قضاء ، وقد نصت المادة ١١٣٢ من القانون المدني على أن ترد حقوق الامتياز العالقة على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقار معين ، ومن ثم فإن صاحب حق الامتياز العلم يثير إجراءات التنفيذ على أي مال للمدين فيستوفى حقه الممتاز من هذا المال مقدما على جميع دائئي المدين العاديين ، لما كان ذلك وكنت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتلبينات الاجتماعية والمادة ١٠٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى والتي تغلغلها نص على أن المبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون التلبينات الاجتماعية يكون لها امتياز على أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية بما يجعل مرتبة امتياز حقوق الهيئة الطاعنة في أعلى الدرجات بعد المصروفات القضائية ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أهدر حق الامتياز المقرر لديون الهيئة الطاعنة على جميع أموال مدينها باعتباره من حقوق الامتياز العالقة المقررة بالقانون وبغير تفرق بين مال وآخر ثم عاد فجعل مجله ميزانية المنشأة دون ذكر لأسباب هذا التخصيص المخالف لما ورد من الأحكام العالقة من القانون المدني ومن الأحكام الخاصة في قانون التلبينات الاجتماعية ، فله يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص . (نقض مدني ١٩٧١/٤/٧ - موسوعةنا الذهبية - الجزء ٤ - مقرة ١٨٧) .

صاحب العمل وذلك بالشروط والالواضع التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات^(١) .

مادة ١٤٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والفقرة السابعة مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها لسداد الحقوق الآتية :

١ - النفقات .

٢ - ما تجمد للهيئة المختصة من مبالغ على صاحب الشأن .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات يكون الحجز للوفاء بالمبالغ الموضحة بالبندين السابقين بما لا يجاوز الربع ، وعند التراحم يبدأ بخصم دين النفقة فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه مضموماً منه الثمن للوفاء بدين الهيئة المختصة .

٣ - اقتساط قروض بنك ناصر الاجتماعى .

٤ - الاقساط المستحقة للهيئة المختصة .

والهيئة المختصة حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستفيدين فى حدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم .

ويجوز للهيئة المختصة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الشروط والالواضع الخاصة بتقسيط المبالغ المستحقة للهيئة المختصة على صاحب العمل .

عليه أو صاحب المعاش وفقا للجدول رقم (٦) المرافق ، ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز »

كما يجوز للهيئة المختصة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات بطريق الاستبدال وفقا للجدول رقم (٧) المرافق مع الاعفاء من الكشف الطبي دون التقيد بأحكام الفقرات ، ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة (١٢٣) وتحصل أقساط الاستبدال ابتداء من أجر أو معاش الشهر التالي لقبول الرغبة في إجراء الاستبدال .

ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجرا أو تعويضا عن الأجر بما في ذلك أقساط الاستبدال ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزاد مدة التقسيط بقدر السدة التي أوقف فيها سداد الأقساط .

وفي حالة صرف تعويض الدفعة الواحدة مع عدم استحقاق معاش تخضع القيمة الحالية للأقساط المستحقة على المؤمن عليه من التعويض والمكافآت (١) .

ويجوز للهيئة المختصة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المستفيدين على خمس سنوات .

كما يكون للهيئة المختصة الحجز على أجر المؤمن عليه لسداد متجمد الاشتراكات ومتجمد المبالغ المستحقة لها وذلك مع مراعاة الحدود والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية (٢) .

مادة ١٤٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) على

(١) نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن يعمل بأحكام الفقرة السابعة من المادة ١٤٤ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

(٢) نص البند (و) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بنص المادة ١٤٤ اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

صاحب العمل في القطاع الخاص أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار من وزير التأمينات (٩) .

وعلى الهيئة المختصة اعطاء أصحاب الاعمال تلك الشهادات مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج رسمي .

كما يتعين عليها كذلك اعطاء المؤمن عليه البطاقة الدالة على اشتراكه في الهيئة .

وعلى الجهات الحكومية والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية في القطاع العام أن تعلق التعامل مع أصحاب الاعمال أو المؤمن عليهم على تقديمهم للشهادات أو البطاقات الدالة على اشتراكهم بالهيئة ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين القواعد والاجراءات المتعلقة بتطبيق هذا الحكم .

مادة ١٤٦ - تضمن المنشأة في أي يد كانت كافة مستحقات الهيئة المختصة . ويكون الخلف مسؤولا بالتضامن مع أصحاب الاعمال السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة المختصة .

على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو الادماج أو الوصية أو الارث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسؤولية الخلف في حدود قيمة ما آل اليه .

الفصل السادس

في التزامات الخزانة العامة

مادة ١٤٧ - اذا قلت حصيلة استثمار أموال كل من الصندوقين في أي سنة عن مئة٪/ التزمت الخزانة العمامة بأداء الفروق في عائد

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن شهادات التأمين .

الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية التالية لاعتماد الحسابات الختامية للهيئة المختصة .

مادة ١٤٨ - الحقوق التي تقرر طبقا لاحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها الصندوقان ، فاذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة وتؤدي وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد الاتفاق مع وزير المالية (١) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي استحققت للهيئة المختصة بالزيادة عن الحقوق المقررة بالقوانين المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار ولم تسدد اليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٤٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) تلتزم الخزانة العامة بالقيمة الرأسمالية لحقوق المؤمن عليهم الذين كانوا ماملين بقوانين التأمين والمعاشات المشار اليها في المادة الثانية من قانون الاصدار - عدا الماملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعصائلها الخنيين - والمؤمن عليهم الاجانب الذين كانوا يعملون باحدى جهات الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بالنسبة الى مدة خدمتهم السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

وتؤدي المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة وفقا للاحكام المنصوص عليها في المادة ٣٩ .

(١) صدر قرار وزيرة التليينات رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ بصدار قواعد وجداول القيمة الراسمالية للزيادة في المعاشات التي تلتزم بدائها الخزانة العامة لصندوقى التليين الاجتماعى وقواعد ادائها .

الفصل السابع

احكام متنوعة

مادة ١٥٠ - يلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقيم صاحب العمل بالاشتراك عنه في الهيئة المختصة ، وتقدر الحقوق وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

واذا لم تثبت الهيئة المختصة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الاجر ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر في حالة عدم امكان التثبيت من قيمة الاجر .

ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون والمبالغ الاضافية وكذلك المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١٣٠) المستحقة عنها .

مادة ١٥١ - (الفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) يصدر وزير التأمينات بناء على اقتراح الهيئة المختصة قرارا يتضمن الآتى (١) :

١ - بيان السجلات والدفاتر التى يلتزم بحفظها صاحب العمل ، وكذلك الملفات التى ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التى تودع بها .

٢ - البيانات والنماذج التى يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة المختصة عن العاملين وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاحكام التى تتبع فى صرف المزايا القلبيئية .

ويلتزم صاحب العمل بهوافاة الهيئة ببيان أسماء العاملين لديه الذين تنتهى خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

ويلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص عن كل شهر يتأخر فيه عن إخطار الهيئة المختصة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بأداء مبلغ إضافى بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة الاشتراك المستحق عن الأجر الأساسى عن الشهر الأخير من مدة اشتراك المؤمن عليه وذلك فى الحالات وبالشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات (١) .

مادة ١٥٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يكون لمن تتدبه الهيئة من العاملين بها الحق فى دخول محال العمل فى مواعيد العمل المعتادة لأجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون . ويحدد وزير المحلل بالاتفاق مع وزير التأمينات العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية فى تطبيق أحكام هذا القانون (٢) .

(١) صدر قرار وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الشروط والقواعد الخاصة بالترام صاحب العمل فى القطاع الخاص بأداء مبلغ إضافى فى حالات التأخير فى الإخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل بعض العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صفة ملبورى الضبط القضائى (الوثائق المصرية فى ١٩٧٧/١/٢٠ - المجلد ٢٦) ونص فى ملحقته الأولى على أن « يحول موظفو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الآتى بيدهم - كل فى دائرة اختصاصه - صفة ملبورى الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، والقرارات الصادرة تنفيذا له :

١ - مديرو منطلق ومكتب التأمينات الاجتماعية .

٢ - رؤساء وأعضاء أقسام التحقيق .

وعلى الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة المختصة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

ويجب على من يعمد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وميلانيته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل . ويكون مسند الأعمال متكاملاً مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاطار (١) .

٣ - المراجعون والمنوبون بالتسلم التنفيذ الإداري بالمركز الرئيسي ومنطلق ومكتب التالينيات الإجتماعية .

٤ - المديرون والمراجعون بإدارات المراقبة الداخلية » .

كما صدر قرار وزير العدل رقم ٥٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ بتحويل بعض العاملين بالهيئة العامة للتالين والمعاملات صفة بالمورى الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٨٥ - العدد ١٥) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ و ١٠ و ١٢ و ١٧ من قانون التالينيات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بإداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم الا أولئك الذين يستخدون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقضاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكلفت المادة ١٨ من قانون التالينيات الإجتماعية قد نصت على أنه : « اذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل اخطار هيئة التالينيات الإجتماعية باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة ايام على الأقل ... » فإن بناءً على ذلك ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان هذه المادة لم تلتزم بتعريف لصاحب العمل بإخطار ما نصت عليه المادة الأولى من قانون العمل وأن المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات بالنسبة للعامل الذين استخدوهم لتنفيذ العمل باعتباره هو صاحب العمل الحقيقي دون مالك البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وفي حالة عدم قيام هذا الأخير بإخطار الهيئة العامة باسم المقاول وعنوانه كان لها مطلبته بالتعويض ان كان له مقتضى . ولما كان الأصل في نطق الحقوق الشخصية هو براءة الذمة وإنشغالها عارض ويقع عبء الإثبات على عاتق من يخالف

مادة ١٥٣ - يلتزم الذين يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج ومكتب السجل المدني كل فيما يخصه اخطار الهيئة المختصة بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاشات وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة ويجب أن يتم الاخطار في الحالين فوراً وأن يشمل الاخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهة الصرف التي كان يصرف منها معاشه ورقم ربط المعاش .

مادة ١٥٤ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) على وحدات الجهاز الاداري للدولة والمؤسسات والهيئات والجمعيات وشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش ممن يحصلون على المعاشات وفقاً لاحكام هذا القانون أن يخطروا الهيئة المختصة باسم من يستخدمونه منهم

=

التبث أصلاً بدمياً أو مدمى عليه ، وكان قول المطعون ضده أنه لم يستخدم في اقلية البناء عمالاً تربطه بهم علاقة عمل لا تجعل منه بدمياً بخلاف الظاهر فلا ينتقل اليه عبء اثبات أن علاقته بين عهد اليهم بتشديد البناء علاقة مقاوله وليست علاقة عمل . ويؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث في قانون التلبينات الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حكماً مغايراً لنص المادة ١٨ المشار اليها أورده في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ منه - المضاعفة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والتي يعمل بها من تاريخ سريان القانون الأول - ونص فيها على أنه : « يجب على من يعهد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ويكون مسند الأعمال متضمناً مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقاً لاحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاخطار .. » وهو ما يؤيد بتحول في السلسلة التشريعية إذ فرض المشرع المسؤولية التضامنية على مسند الأعمال مع المقاول الذي أسند اليه هذه الأعمال إذا تظف عن الاخطار في الميعاد المحدد . ولازم ذلك أنه بهذه المسؤولية التضامنية المقررة تقوينا أعنى المشرع الهيئة المسندة للتأمينات الاجتماعية من اثبات أن الأعمال انما تمت عن طريق عمل استخدمهم صاحب العمل وليست بعمل المقاول (نقض بحسب ١٩٨٢/١/٢ - محتفظاً بالذهبية - العدد الثاني نفرة ٨٩٥ ، وأيضاً نفرة ٨٩٧) .

وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه ورقم ريب المعاش ، وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه •

وعلى صاحب المعاش والمستحق أو من يصرف باسمه المعاش ابلاغ الهيئة المختصة بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي الى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير •

مادة ١٥٥ - مع عدم الاخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم أيضا بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتيب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ •

ولا يسرى التقادم في مواجهة الهيئة المختصة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم الا من تاريخ علم الهيئة بالتطاعهم لديه •

مادة ١٥٦ - تسقط حقوق الهيئة المختصة على أى الاحوال قبل أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق •

مادة ١٥٧ - تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص (١) •

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات .
وقضت محكمة النقض بأن لجان فحص المنازعات الناشئة من تطبيق قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لجان إدارية لصوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد اليها باختصاص قضائى ، فلا تعد القرارات التي

وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى

تصدرها من قبيل القرارات الادارية مما مفاده اختصاص القضاء العادى بهذه المنازعات . (نقض مدنى ١٩٨٣/٢/٢ - مدونتنا الذهبية - العدد النقي فترة ٢٩٩٢ .

وقضت ايضا بأن المسادة ١٥٧ من قانون التلبين الاجتماعى قد نصت على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لمحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكفآت اعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل الاجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية .. » الا أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه نصت على أن « يستمر العمل بالقرارات والوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية - ومنها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى - فيها لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه .. » ، بما مؤداه عدم اعمال احكام المسادة ١٥٧ المشار اليها الا بعد صدور قرار وزير التلبينات الاجتماعية بتشكيل واجراءات عمل لجان لمحص المنازعات ومن تاريخ العمل به ، واذا صدر قرار وزير التلبينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ١٢/٢٨/١٩٧٦ وعمل به اعتباراً من ١٩٧٧/١/٩ فأن الحظر على رفع الدعوى الى المحكمة قبل اللجوء الى اللجنة المشكلة بوجبه لا يمسى الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه فى ١٩٧٧/١/٩ ، واذا كان ذلك وكان البين من الأوراق ان الدعوى اقيمت أمام محكمة الدرجة الاولى بصيغتها المودعة ظم الكتاب فى ١٩٧٦/٦/١٦ قبل صدور القرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل واجراءات عمل تلك اللجان ، فان للطاعن أن يلجأ بدعواه الى المحكمة طالما أن قرار انشاء هذه اللجان وبين اجراءات عملها قد تراخى الى ما بعد رفع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرغمها قبل تقديم طلب الى الهيئة المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان المشار اليها ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٣/٤/٤ - المرجع السابق - فترة ٩٩٤ .

الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويت بالطرق الودية»

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (١٢٨) لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

مادة ١٥٨ - على صاحب العمل بناء على طلب الهيئة المختصة أن يخصص من أجر المؤمن عليه - في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها - المبالغ التي صرفت له دون وجه حق وأن يوردها للهيئة المختصة شعريا في مواعيد سداد الاشتراكات .

مادة ١٥٩ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) تعرض مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين الاجتماعي التي تعدها الحكومة على وزارة التأمينات (١) .

كما تختص وزارة التأمينات دون غيرها بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .

مادة ١٦٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والمقررات ٤ و ٥ و ٦ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يحدد وزير

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة دائمة بوزارة التأمينات (الواقع المصرية في ١٩٨١/٢/٢٤ - العدد ٤٦) ونس على ما يلي :

» مادة ١ - تشكل بوزارة التأمينات لجنة دائمة على الوجه الآتي :

وزير التأمينات	رئيسا
رئيس بنك ناصر الاجتماعي	عضوا
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	عضوا
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	عضوا
وكيل أول وزارة التأمينات	عضوا
المستشار القانوني للوزير	عضوا

مادة ٢ - تختص اللجنة المشار اليها بالنظر فيما يلي :

١ - مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي .

التأمينات بعد أخذ رأى مجلس الادارة نظلم ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها ^(١) .

وتلترم البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعى وهيئة البريد بصرف المعاشات التى تحيلها اليها الهيئة المختصة .

ويجوز لوزير التأمينات أن يعهد لمصاحب العمل بالتسوية المبدئية وصرف المعاشات وغيرها من الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون والقوانين المكمله .

ومع مراعاة حكم الفقرة السادسة من المادة (١٢٣) يفرض بقوار من وزير التأمينات رسم يتحمله صاحب المعاش أو المستحق بحد أقصى مقداره ٥٠ قرشا ، مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة وفقا لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى والقوانين المكمله لها ، وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم السذى يتحملونه على الحد الاقصى المشار اليه ، ويحدد القرار الصالح فى هذا الشأن حالات الاعفاء من أداء هذا الرسم .

- = ٢ - مشروعات القرارات المنفذة لقوانين التأمين الاجتماعى .
 ٣ - المنشورات والكتب الدورية والتعليمات التى تعدها كل من وزارة التأمينات وهيئتي التأمين الاجتماعى قبل اصدارها .
 ٤ - التنسيق بين المبادئ التى استقر عليها الرأى فى تفسير قوانين التأمين الاجتماعى بكل من هيئتي التأمين .
 ٥ - الموضوعات التى ترى وزارة التأمينات أو هيئتي التأمين الاجتماعى عرضها على قسم الفتوى بمجلس الدولة .
 ٦ - مايرى وزير التأمينات عرضه عليها من موضوعات أخرى .
 مادة ٣ - يكون للجنة ائمة فنية تشكل برئاسة احد وكلاء وزارة التأمينات وعضوية عدد من العاملين بهيئتي التأمين الاجتماعى يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات .

- مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .
 مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
 صدر فى ٥ ربيع الأول سنة ١٤٠١ (١١ يناير سنة ١٩٨١) .
 (١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظلم ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها .

ويرحل الرسم المشار اليه الى حساب خاص بالجهات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاصدار أو المادة (٦) بحسب الاحوال ويخصص لحساب العاملين القائمين بتنفيذ قوانين التأمين الاجتماعي ، ويصدر الوزير التابعة له الجهة المرحل بها الرسم قراراً بتحديد أوجه وقواعد الصرف منه ويجوز أن يتضمن هذا القرار مد الخدمات التي يقررها الى أصحاب المعاشات من العاملين المشار اليهم .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يؤدي ٧٥ ٪ من الرسم المشار اليه بما لا يجاوز ٢٠ قرشاً عن كل حالة الى البنوك وبنك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد اذا تم الصرف عن طريقها ، ويصرف نصف هذه النسبة الى العاملين القائمين بصرف المعاشات بتلك الجهات .

مادة ١٦٠ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ومستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يجبر كسر القرش الى قرش في جميع الحقوق التي يقررها هذا القانون وفي كل ما يضاف اليها من زيادات واعانات وكل ما يستقطع منها وفي اجمالي كل من المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بدائها .

وعند صرف أى من الحقوق المقررة بهذا القانون لا يصرف الى صاحب المعاش أو المستحق كسر الخمسة قروش وترحل حصيلة هذه الكسور الى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٦٠) .

مادة ١٦١ - تنتقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وحقوق والتزامات الخزانة العامة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بقوانين المعاشات المدنية ولوائح المعاشات الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وتنتقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الى

الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

كما تنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين الصحي المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحي للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين لصحي .

مادة ١٦٢ - (الفقرتان الثانية والرابعة مستبدلتان بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لاحكام الباب الثالث من هذا القانون المؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لاحكام قوانين العمل لا تقابل من التزامات صاحب العمل في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لاحكام قانون العمل .

ويلتزم أصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكلفات أو ادخار أفضل بأداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكلفات نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين الذين كانوا موجودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك في هذا التأمين وتصرف هذه الزيادة للمؤمن عليه وفي حالة وفاته تصرف بأكملها وفقاً للبند (١٠) من المادة (٢٧) .

ويجوز لأصحاب الاعمال طبقاً للقواعد والأوضاع التي يحددها وزير القوى العاملة بقرار منه ^(١) استخدام أرصدة المبالغ التي

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١/١ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وأوضاع منح القروض لإنشاء مسكن للمؤمن عليهم وفقاً للمادة ١٦٢ من قانون التأمين الإجتماعي .

يحتفظون بها لمواجهة التزاماتهم المنصوص عليها بالفقرة الثانية لمنح القروض للمؤمن عليهم أصحاب الحق في الزيادة المشار إليها لإنشاء مسكن لهم في حدود مستحقاتهم في هذه الارصدة عن طريق جمعيات تعاونية للسكان ، على أن تخصص قيمة القروض من مبالغ الزيادة التي تستحق للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم عند انتهاء خدمة المؤمن عليه ولا يجوز للمؤمن عليهم التصرف في تلك المسكن بالبيع أو الرهن أو غير ذلك من التصرفات إلا بعد استحقاقهم هذه الزيادة أو بعد سداد هذه القروض .

واستثناء مما تقدم تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الزيادة المنصوص عليها بالفقرة الثانية بالنسبة لمن انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لاحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بالمادة الثانية من قانون الاصدار مضافا اليها ريع استثمار مقداره ٤٪ سنوياً من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق صرف المعاش أو التعويض ، ويجوز لهؤلاء المؤمن عليهم طلب استخدام هذه المبالغ أو جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة منهم لحساب المحدد السابقة أو الاشتراك عن مدد وفقاً للمادتين (٣٣ و ٣٤) .

مادة ١٦٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعدا منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا تعطيه الحق في معاش ، وتكون تسوية المعاش في حالة توافر شروط استحقاقه على أساس مدة الاشتراك في التأمين .

واستثناء من حكم الفقرة الاولى يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي الى الهيئة المختصة

الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيفوخة والمعجز والوفاء وفقاً لحكم المادة (١٧) وذلك لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين عن تلك السنوات ويكون تطبيق حكم هذه الفقرة في شأن العمال المؤقتين والموسمين حتى انتهاء المقد أو انتهاء الموسم بحسب الأحوال .

مادة ١٦٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) استثناء من المادتين الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل باللبنود أرقام (١ و ٢ و ٤) من المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم وبالمادة (٦) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٦٥ - (انظر نص المادة السادسة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨) .

مادة ١٦٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) (١) يمنح من انتهت

(١) نعت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على ما يلي :

« تصف ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية للجهات المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .
وبعداً بمعد تقديم الطلب المنصوص عليه بالمادة المشار اليها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ويتم الصرف اعتباراً من هذا التاريخ .
ويرفع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بالمادة المشار اليها الى القدر المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل به » .
كما نص البند رقم (١) من المادة التسعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكر ٩) على ان يعمل بحكم هذه المادة اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٥ .

خدمته من مستخدمى الدولة وعملها الدائمى المدرجة أجورهم فى الموازنة العامة للدولة أو فى الموازنات التى كانت ملحقة بها أو فى الجامع الأزهر أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديرىات قبل ١/٥/١٩٦٠ معاشا مقداره ٥٠٪ من آخر أجر استحققه بعد أحنى مقداره تسعة جنيهات شهريا ، وذلك متى كان انتهاء الخدمة لاحد الاسباب الآتية :

١ - بلوغ سن التقاعد متى كانت مدة خدمته ١٨٠ شهرا على الأقل .

٢ - المجز أو الوفاة أيا كانت مدة الخدمة .

٣ - لغير الاسباب السابقة متى كانت مدة خدمته ٢٤٠ شهرا على الأقل .

وفى حالة وفاة المستخدم أو العامل قبل تاريخ العمل بأحكام هذه المادة يؤدى هذا المعاش الى من تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش طبقا لأحكام هذا القانون فى التاريخ المذكور وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (١١٤) .

ومع مراعاة الأحكام السابقة تسرى فى شأن هذا المعاش الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويشترط للانتفاع بالأحكام المتقدمة تقديم طلب الى الجهة الأخيرة التى كان يعمل بها المستخدم أو العامل خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتلتزم هذه الجهة بصرف المعاش على حساب الخزانة العامة ، وفى حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد يستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم الطلب .

ويمنح من سبق منحه معاشا استثنائيا من المنتفعين بأحكام هذه المادة المعاش المقرر وفقا لهذه الأحكام أو المعاش الاستثنائى أيهما أكبر .

ويعنى هؤلاء المنتفعون من رد ما سبق صرفه لهم من مكلفات ،

١٤٤ تاليفات اجتماعية

كما يتجاوز اعتبارا من تاريخ العمل بهذه المادة عن استرداد ما تبقى من مبالغ المكافآت لمن منح معاشا استثنائيا منهم •

وتسرى الاحكام المنصوص عليها بهذه المادة في شأن من انتهت خدمته للمجز أو الوفاة من العاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولم يستحق معاشا وفقا لاحكامه •

مادة ١٦٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية وقوانين التأمين والمعاشات التي حل محلها هذا القانون والمبينة فيما يلي :

١ - المبالغ التي صرفت بالمخالفة لحظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك في الحدود التي أجاز فيها هذا القانون الجمع بين معاشين أو بين المعاش والدخل •

٢ - المبالغ التي صرفت كمعاش بالمخالفة للبند (٢) من المادة (١١٣) وذلك في حدود النحة المنصوص عليها بالبند المذكور •

٣ - المبالغ التي صرفت كمصاريف جنازة بالنسبة للعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش •

كما يتجاوز عن تحصيل ما تبقى من الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليهم عن مدد البعثة الرسمية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ١٦٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبند ١٢ مضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) يجوز لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الاحوال طلب الانتفاع بما يأتي :

أولا : اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضي وذلك بمراعاة الاجكام الآتية

١ - الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) لن انتهت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٢/٣/١٩٧٤ إلى ٩/١/١٩٧٥ (١).

- ٢ - الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) .
- ٣ - الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) والفقرة الأولى من المادة (٢٤) .
- ٤ - الاستثناء الوارد على البند (٣) من الفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

٥ - المادة (٣٠) .

٦ - المادة (٤٤) ، على أنه بالنسبة للمستحقين فيشترط لصرف الجزء السابق الحرمان منه تقديم ما يثبت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

٧ - الفقرة الأولى من المادة (٥١) متى توافر في الحالة تعريف إصابة العمل المنصوص عليها في هذا القانون .

٨ - الفقرة الثانية من المادة (٥١) .

٩ - المادة (٧١) .

١٠ - الجدول رقم (٣) المرافق ، على أنه لا يجوز تعديل نسب المعاش إذا كان سيترتب على هذا التعديل الانتقاص من نصيب أحد المستحقين ، وفي حالة قطع أو وقف أحد الأوصية أو جزء منه فيؤدي الجزء المقطوع أو الموقوف لن كان التعديل سيؤدي إلى زيادة نصيبه .

١١ - الجدول رقم (٨) المرافق ، وتحدد النسبة المنصوص عليها

(١) نصت الفقرة ٢ بند ب من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن تصرف الفروق المالية الناتجة عن إعادة تسوية المعاشات وفقاً لأحكام البند (١) من المادة ١٦٨ ، اعتباراً من ٩/١/١٩٧٥ .

يلجئ المالك المذكور في هذه الحالة على أساس السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش وفقاً للقانون الذي كان معاملاً به المؤمن عليه في تاريخ انتهاء خدمته^(١).

١٢ - إعادة توزيع المعاش بالكامل في حدود الانصبب المنصوص عليها بهذا القانون وبالأحكام الواردة به بالنسبة للجزء الذي لم يتم توزيعه وذلك للمستحقين الذين كانت القوانين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تقضى بتحديد أنصبتهم من جزء من المعاش وليس من المعاش بالكامل .

ثانياً^(٢) : طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة (٢٦) ويصرف هذا التعويض على عدد السنوات الكاملة للمدة التي استحق عنها ، وتؤدي الدفعة الأولى في شهر سبتمبر التالي لتاريخ العمل بهذا البند ثم في سبتمبر من كل سنة بعد ذلك وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل العمل بهذا القانون يؤدي مبلغ التعويض إلى مستحق المعاش في التاريخ المذكور ، أما في حالة وفاة صاحب المعاش بعد تاريخ العمل بهذا القانون فيؤدي التعويض أو ما تبقى منه لمستحق المعاش في تاريخ وفاة صاحب المعاش ويوزع مبلغ التعويض كاملاً أو ما تبقى منه بحسب الأحوال بين المستحقين بنسب أنصبتهم في المعاش وإذا انفرد أحدهم أدى إليه كله أو الباقي منه بحسب الأحوال ويستمر صرف الدفعات إلى المستحق في حالة إيقاف معاشه أما إذا قطع معاشه خلال فترة صرف الدفعات فيرد نصيبه أو ما تبقى منه على من يراد عليه معاشه . ولا يصرف التعويض أو ما تبقى منه في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش .

ويجب تقديم طلب الانتفاع بالأحكام السابقة خلال ثلاث سنوات

(١) نص البند رقم (١) من المادة التسعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٢٠ - العدد ١٧ مكرر ١) على أن يعمل بحكم هذا البند اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٥ .

من تاريخ العمل بهذا القانون (١) ، وإذا طلب إعادة تسوية المعاش بعد هذا الميعاد تصرف للفروق المستحقة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .

وللهيئة المختصة أن تعيد تسوية المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة إلى تقديم طلب .
ويراعى في إعادة التسوية ما يأتى :

- (أ) الاجر الذى سبق تسوية المعاش على أساسه .
 - (ب) عدم تعديل اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لمصاحب المعاش أو المستحق .
 - (ج) يخصم من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من معاشات بصفة استثنائية .
- مادة ١٦٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) (٢) يعتبر صحيحاً ما تم تحويله من مبالغ الاحتياطى الى كل من الصندوقين .
- ومع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثالثة (٣) من البند (١) من

(١) نصت المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بمواعيد ابداء الرغبة المنصوص عليها في المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى والتى انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ .

(٢) نص البند رقم (١) من المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكر ١) على أن يعمل بحكم هذه المادة اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٥ .

(٣) استبدال عبارة « الفقرة الثالثة من البند (١) بعبارة الفقرة الأخيرة من البند (ب) » بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ يسرى اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ على نصوص المادة الفلكية عشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ .

المادة (٣٩) تعيب للمؤمن عليه المدة التي حسب على أساسها المبلغ المحول أو المدة التي حسبت بالمبلغ المذكور أيهما أكبر .

ويتجاوز عن تحصيل باقى أقساط المبالغ التي التزم بأداؤها المؤمن عليه أو صاحب المعاش مقلبل استكمال باقى المدة المحول عنها الاحتياطى .

مادة ١٧٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) يجوز لن انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون طلب الانتفاع بالاحكام الآتية :

أولا : بالنسبة لاصحاب المعاشات :

١ - أحكام المادتين (٣٤ و ٣٣) ، وتستحق الزيادة فى المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المطلوب .

ويسرى حكم تاريخ بدء استحقاق المعاش أو الزيادة فيه نتيجة ضم المدة فى شأن الحالات التي أجازت فيها القوانين السابقة ضم مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لاستحقاق معاش أو زيادة فيه ، مع التجاوز عن استرداد ما صرف على خلاف ذلك .

٢ - زيادة المعاش المستحق له متى أدى مبالغ تحدد وفقا للجدول رقم (٨) المرافق .

وتستحق هذه الزيادة اعتبارا من تاريخ وفاة صاحب المعاش أو بلوغه سن الستين أيهما أقرب ، واعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المطلوب فى حالة أدائه بمعد بلوغه السن المذكورة .

٣ - البند (٢) من المادة (٣٣) .

ثانيا : بالنسبة لاصحاب المكلفات وتعويض الدفعة الواحدة :

يكون لاصحاب المكلفات حق ضم مدة وفقا لأحكام المادة (٣٤) لمدة

خدمته التي صرف عنها المكافأة اذا كان مجموع المدتين يعطيه الحق في معاش وفق القانون الذي انتهت خدمته في ظله ، ويلتزم في هذه الحالة بأداء المبالغ المنصوص عليها بالمادة المذكورة ورد المكافأة ، ويستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لإداء المبالغ المطلوبة منه وفي حالة الاداء بالتقسيط تعتبر المبالغ أديت اعتبارا من تاريخ سداد أول قسط .

كما يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون بإحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وكان معاملا بأحد قوانين التأمين والمعاشات الحنية وصرف مكافأته لانتهاء خدمته نتيجة نقله أو تعيينه بأحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التي صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه ويسرى هذا الحكم في شأن من كان معاملا بقانون التأمينات الاجتماعية وصرف له تعويض الدفعة الواحدة لخروجه من نطاق تطبيق القانون بسبب التحاقه بأحدى الجهات التي كانت تخضع لاحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وفي جميع الأحوال يقدم طلب الانتفاع بالاحكام المتقدمة خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتؤدي المبالغ المطلوبة وفق الآتي :

- (أ) بالنسبة للحالتين (١ و ٢) من البند (أولا) ، دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات وتعصل الاقتسط ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة .
- (ب) بالنسبة للحالة (٣) من البند (أولا) ولحالات البند (ثانيا)

دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة ، أو بالتقسيط لمدة سنة (١) .

مادة ١٧١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) مع مراعاة أحكام المادة (١٦٨) تعاد تسوية معاشات من انتهت خدمته قبيل ١٩٧١/٩/٩ على أساس الاجر الاخير مضافا اليه علاوة أو أول مربوط الدرجة أو الفئة التالية أيهما أكبر وذلك متى توافرت في شأنه الشروط الآتية :

١ - إذا كان قد قضى خمس عشرة سنة في درجة أو فئة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة في درجتين أو فئتين متتاليتين أو سبع وعشرين سنة في ثلاث درجات أو فئات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات أو فئات متتالية أو اثنتين وثلاثين سنة في خمس درجات أو فئات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة ، وتراعى في حساب

(١) نصت المادة السبعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بمواعيد ابداء الرغبة المنصوص عليها في المادة ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي التي انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ .

كما نصت على أن « يسرى حكم المادة (١٧٠) المشار إليها في شأن أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يكون لأصحاب المعاشات الذين تنتهى خدمتهم حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ طلب الانتفاع بحكم الفترتين الثنية والثالثة من المادة ٣٤ في موعد لا يتجاوز ١٩٨٢/١٢/٣١ .

ويتعين لاعتبار المؤمن عليه مشتركا من المدة التي أبدى الرغبة في الاشتراك منها أو حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين ونفسا للفترتين السابقتين أداء المبالغ المطلوبة دفعة واحدة أو ابداء الرغبة في التقسيط خلال فترة اتصاها ستة أشهر تبدأ من تاريخ اخطاره بقبية المبلغ المطلوب ، وتستحق الزيادة في المعاش الناتجة عن ضم المدة أو الاشتراك عنها اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبالغ أو ابداء الرغبة في التقسيط بحسب الأحوال » .

هذه الحد المدة التي أضيفت بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتصديق سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم .

٢ - أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثالثة ، وبالنسبة للعاملين بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثامنة ، وبالنسبة لمن انتهت خدمتهم في ظل الانظمة السابقة على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام يشترط أن تكون الخدمة قد انتهت قبيل أن يحصل على الدرجة أو الفئة الثانية أو الدرجة أو الفئة السابعة بحسب الأحوال .

وإذا كان صاحب المعاش قد حصل على الدرجات المشار إليها في البند (٢) وتتوافر فيه الشروط المنصوص عليها بالبند (١) أعيد تسوية معاشه على أساس المرتب الأخير مضاعفا اليه علاوة .

وعند حساب الاجر الاخير يراعى ما تم اضافته من علاوات بمقتضى قوانين أو قرارات .

ومع مراعاة أحكام الفقرتين السابقتين تراد المعاشات المستحقة وفقا لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنهج معاشات للموظفين والستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش بمقدار ٣٠٪ من المعاش المستحق في تاريخ الحل بهذا القانون ولا يسرى هذا الحكم في شأن معاشات الوفاة والعجز المقررة بنسبة من الاجر .

ولا يتوجب على الزيادة المستحقة وفقا للاحكام المتقدمة أى تعديل في اعطية علاء المعيشة التي كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .

وتلتزم الخزانة الصلابة بالفروق الناتجة عن تطبيق الاحكام
السبائية .

مادة ١٧٢ - مع مراعاة أحكام المادة (١٧١) تتراد المعاشات
المستحقة لمن انتهت خدمتهم قبل ١/٧/١٩٦٥ المعاملين بأحكام القوانين
أرقام : ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ و ٥٠ لسنة
١٩٦٣ و ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار
والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات الاستثنائية وكذلك المستحقين
عنهم بنسبة ١٠٪ من المعاش دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل
في اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم .

مادة ١٧٣ - تسرى أحكام المواد الآتية من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها
وعملها المدنيين على الفئلت الموضحة قرين كل منها وذلك عن الفترة
من ١/٦/١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

١ - المادة (٣) من القانون المذكور تسرى في شأن أصحاب
المعاشات المعالدين للخدمة بأحدى الوظائف التي تسرى في شأنها أحكامه
من المعاملين بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والمعاملين بالقوانين
أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها
بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

٢ - المادة (١٠) من القانون المذكور تسرى في شأن المعالدين
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية الذين فصلوا من
الخدمة بغير الطريق التأديبي وأعيدوا اليها قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٧٤ - يستبدل بعبارة « قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » الواردة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣
بسرمان بمفص أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الاعمال

والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بإشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بمقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية ، عبارة « قانون التأمين الاجتماعي » .

مادة ١٧٥ - يستبدل بمعبارة « قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ » وعبارة « قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » الوارحتين بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظام الاذخار للعاملين عبارة « قانون التأمين الاجتماعي » .

ويستبدل بملاحظات الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بالفقرة السابقة الملاحظات التالية وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ :

١ - يقدر المعامل الذى يصب على أساسه المبلغ المدخر وفقا للمدة المنصوص عليها بالبند (ب) من المادة (٥) .

٢ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/٧/١٩٦٥ حتى ٣١/٧/١٩٦٧ بواقع نصف المعامل .

٣ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/٨/١٩٦٧ حتى ٣١/١٠/١٩٧٣ بواقع ثلاثة أرباع المعامل .

٤ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/١١/١٩٧٣ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ بواقع كامل المعامل فيما عدا من لم تسر في شأنهم أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فتحسب بالنسبة لهم بواقع ثلاثة أرباع المعامل .

وتراعى الاحكام التالية في تطبيق القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه :

١ - يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من اشتراك الاذخار وما تم

صرفه من مبالغ مدخرة لن انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ٣١/٥/١٩٧٥ .

٢ - تمفى المبالغ التى حصلت خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٥ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٥ بالزيادة عن قيمة اشتراك الادخلار المنصوص عليه بالقانون المذكور من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها .

مادة ١٧٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١١/٣/١٩٦٣ ، يكون لاصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل هذا التاريخ وللمستحقين عنهم طلب تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ^(١) بخطاب موسى عليه مصحوب بعمل الوصول وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب وجميع المستندات المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة المختصة خلال أسبوعين على الاكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر فى كل وزارة للنظر فى الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالى :

١ - مستشار من محاكم الاستئناف أو من مجلس الدولة رئيسا

٢ - رئيس محكمة أو مستشار مساعد بمجلس الدولة . .

٣ - أحد ثساغلى وظائف الإدارة العليا بالوزارة أو
باحدى الجهات التابعة لها ينسحبه الوزير المختص

(١) نصت المادة السابعة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بمواعيد ابداء الرغبة المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى التى انتهت قبل العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ حتى ١٢/٣/١٩٨٠ .

وتحصل اللجنة في الطلبات بمدة الاطلاع على ملف الخدمة وما قدم اليها من أوراق ومستندات متعلقة بقرار انتهاء الخدمة والاسباب التي بنى عليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ احالة الطلبات اليها .

وتعتبر اسباب الفصل غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بصاحب المعاش عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي .

وللجنة سماع أقوال الطالب أو الجهة التي كان يعمل بها عند انتهاء خدمته أو غيرها من الجهات ، وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية ونافذة ، وتبلغ قرارات اللجنة الى الوزير المختص لتبليغها خلال اسبوع على الاكثر الى الجهة المختصة بتسوية المعاش والى الطالب بكتاب موسى عليه مضمون يعلم الوصول .

ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الادارى في قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها .

وتلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش باعادة تسويته وفقا للقواعد الآتية :

١ - من بلغ سن التقاعد قبل تاريخ العمل بهذا القانون أو توفي قبل بلوغه هذه السن فتعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي كان سيمثل اليها نتيجة حساب مدة الفصل حتى تاريخ العمل بهذا القانون مضافا اليه العلاوات الدورية والحادة حتى تاريخ بلوغه سن التقاعد .

٢ - بالنسبة لمن تلقى قوانين توظفهم بالاحالة الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمته وفق قانونه فيما لو لم يفصل بغير الطريق التأديبي ،

ومن ترقى منهم قبل وصوله الى هذه الرتبة وقبل تاريخ العمل بهذا القانون تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كان يصل اليها في تاريخ الوفاة .

وينتفع بالاحكام المتقدمة كل من سبق فصله بغير الطريق التأديبي وكانت مدة خدمته لا تعطيه الحق في معاش اذا ما ترقب على حساب مدة الفصل استحقاقه معاشا وكذلك الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في الفترة من ١١/٣/١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ولم تصدر بشأنهم قوانين تجيز اعادة النظر في قرارات فصلهم .

ويعنى من رد المكافأة أو تعويض الدفعة الواحدة من يكون قد تناضها من تسرى في شأنهم الاحكام السابقة .

ويتحمل الخزانة العامة المبالغ المستحقة نتيجة تسوية أو اعادة تسوية المعاشات طبقا للاحكام السابقة ، وتخضع الاشتراكات التي تكون قد أدت لأحد الصندوقين خلال مدة الفصل من المبالغ المطلوبة من الخزانة العامة .

مادة ١٧٧ - تسرى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك من تاريخ العمل به .

الباب الثالث عشر

في العقوبات

مادة ١٧٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار اليها فيها .

مادة ١٧٨ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) .

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من منع العاملين بالهيئة المختصة من لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والاوراق التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون أو أعطى بيانات غير صحيحة أو امتنع عن اعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له .

مادة ١٧٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن اعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له اذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة المختصة بغير حق .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تعمد عن طريق اعطاء بيانات خاطئة عدم الوفاء بمستحققات الهيئة المختصة كاملة .

مادة ١٨٠ - يعاقب صاحب العمل بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش في أى الحالات الآتية :

(١) عدم نقل المصاب الى مكان العلاج بالمخالفة لحكم المادة (٥٠) .

(ب) عدم ابلاغ الشرطة بأى حادث يعجز أحد عماله عن العمل وذلك بالمخالفة لحكم المادة (٦٣) .

(ج) عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة المختصة بالمخالفة لاحكام المسدتين (١٢٨ و ١٥١) .

(د) مخالفة أحكام المادة (١٥١) أو القرارات المنفذة لها .

(هـ) عدم قيامه - بناء على طلب الهيئة المختصة - بخصم المبالغ التي صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق ، أو عدم قيامه بتوريد هذه المبالغ للهيئة المختصة في مواعيد سداد الاشتراكات ، وذلك بالمخالفة لحكم المادة (١٥٨) .

مادة ١٨١ - يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل في القطاع الخاص لم يقيم بالاشتراك في الهيئة المختصة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون .

ويعاقب بالمعقوبة ذاتها كل صاحب عمل يحمل المؤمن عليهم أى نصيب في نفقات التأمين لم ينص عليها في هذا القانون وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بالزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للمؤمن عليهم قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين .

وفي جميع الأحوال تتحدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه في المرة الواحدة .

مادة ١٨٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفى قرش كل صاحب عمل يخالف أحكام المادة (١٦٢) .

وتتحدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه في المرة الواحدة .

فلذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة أضعافها .

وتقتضى المحكمة من تلقاء نفسها بما يكون مستحقا للمؤمن عليه أو المستحقين عنه .

مادة ١٨٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ويفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أغشى من موظفى الهيئة المختصة سرا من أسرار الصناعة أو المهنة أو العمل أو غير ذلك من أساليب العمل التى يكون قد اطلع عليها بحكم المادة (١٥٢) •

مادة ١٨٤ - تؤول الى الهيئة المختصة جميع المبالغ المحكوم بها على مخالفة احكام هذا القانون ويكون الصرف منها فى الاوجه التى يحددها قرار من وزير التأمينات^(١) •

(١) صدر قرار وزير التلبينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن التفويض فى تحديد اوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالفة احكام قانون التلبين الاجتماعى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/٩ - العدد ١٨٥) ونص فى مادته الاولى على أن « يفوض مجلس ادارة كل من الهيئة العامة للتلبين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كل فيما يخصه - فى تحديد اوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالفة احكام قانون التلبين الاجتماعى المشار اليه ، وفى وضع القواعد والشروط التى يتم الصرف وفقاً لها » •

جدول رقم (١) (١)
جدول أمراض المهنة

نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
١ التسمم بالرصاص ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه • ويشمل ذلك :</p> <p>تداول الخامات المحتوية على الرصاص • صب الرصاص القديم والزنك القديم (الفردة) في سبائك • العمل في صناعة الأدوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (الفردة) العمل في صناعة مركبات الرصاص • صهر الرصاص • تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على رصاص • التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المطبوية على الرصاص • تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ٠٠٠ الخ • وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته و المواد المحتوية عليه •</p>
٢ التسمم بالزئبق ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه •</p>

(١) البندان ٢٠ ، ٢٤ مـجدلان بقرار وزير التليفات رقم ١٦٧ لسنة

١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ٢٧/١١/١٩٨٢ - العدد ٢٦٩) .

العملفاء أو الاءعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	
<p>وئشمل ذلك :</p> <p>العمل فى صناعة مركباء الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقفة وءءصفر الماءة الخام فى صناعة القبعاء وعملفاء الءءهب واسبءءفراء الذهب وصناعة المفرقماء الزئبقفة .» الخ .</p> <p>أى عمل فسءءءى اسءعمال أو ءءاول الزئرفخ أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه وكذا أى عمل فسءءءى ءءعرض لفبار أو أبفءة الزئرفخ أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه .</p> <p>وئشمل ذلك :</p> <p>العملفاء الءى فءولء ففها الزئرفخ أو مركبائه وكذا العمل فى انءءاء أو صناعة الزئرفخ أو مركبائه .</p> <p>أى عمل فسءءءى اسءعمال أو ءءاول الانءفمفون أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه وكذا أى عمل فسءءءى ءءعرض لفبار أو أبفءة الانءفمفون أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه .</p> <p>أى عمل فسءءءى اسءعمال أو ءءاول الفسفور أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه وكذا أى عمل فسءءءى ءءعرض لفبار أو أبفءة الفسفور أو مركبائه أو المواء المءءوءة علفه .</p>	<p>الءسمم بالزئرفخ ومضاعفائه</p> <p>الءسمم بالانءفمفون ومضاعفائه</p> <p>الءسمم بالفسفور ومضاعفائه</p>	<p>٣</p> <p>٤</p> <p>٥</p>

المعطيات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٢٦٠
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعي التعرض لابخرتها أو غبارها •	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأروتية أو مشتقاتها ومضاعفاته ذلك التسمم	٦
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه • وكذا كل عمل يستدعي التعرض لابخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه • ويشمل ذلك :	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	٧
العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها • الخ •	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	٨
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعي التعرض لابخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه • ويشمل ذلك :		
التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت • الخ •		

المعطيات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	١
كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها •	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	٩
كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته • ويشمل ذلك : التعرض لغير كرومات النيكل •	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	١٠
كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون • ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراحات وقمائن الطوب والجير ١٠٠% الخ •	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	١١
كل عمل يستدعى تغيير استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أتربتها أو المواد المحتوية عليها •	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	١٢

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	١
كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لابخرتها أو غبارها .	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباتها	١٣
كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد ، صلبة كانت أو سائلة أو غازية .	التسمم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	١٤
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلوروفورم أو رابع كلورور الكربون وكذا أى عمل يستدعى التعرض لابخرتها أو الابخرة المحتوية عليها .	التسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون	١٥
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لابخرتها أو الابخرة المحتوية عليها .	التسمم برابع كلورور الاثنى وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الاخرى للمركبات الايدروكربونية من المجموعة الالهياتية	١٦

المعطيات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	سلسل
أى عمل يستدعى التعرض للراديووم أو أية مادة أخرى ذات نشاط اشعاعى أو أشعة اكس •	الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديووم أو المواد ذات النشاط الاشعاعى أو أشعة اكس	١٧
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات هذه المواد وكذا التعرض الأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية •	سرطان الجلد الاولى والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	١٨
أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للموهج أو الاشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو الممادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى الى تلف بالعين أو ضعف بالابصار •	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات	١٩

المعلّيات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٢٠
<p>أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولّد لمادة السليكا أو المواد التى تحتوى على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥٪ كالعمل فى المناجم والمحاجز أو نحت الاحجار أو صحنها أو فى صناعة المسنّنات الحجرية أو تطميع الميادن بالرمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الاسبستوس وغبار القطن وغبار الكتان ويودرة النّكك لدرجة ينشأ عنها هذا التعرض •</p>	<p>أهراض الغبار الرئوى (توموكونيوزس) التي تنشأ عن : ١- غبار السليكا (سليكوزس) ٢- غبار الاسبستوس (الاسبستوزس) ٣- غبار القطن وغبار الكتان (يسينوزس) • ٤- غبار بودرة التبّك (تلكوزس) •</p>	٢٠
<p>كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رملها أو أجزاء منها ومنتجاتها الخام أو متخلفاتها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر وكذلك العمل فى شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها •</p>	<p>الجمرة الخبيثة (انثراكس) •</p>	٢١

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٢٢
كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رملها أو أجزاء منها .	السقاوة	٢٢
العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذا المرض .	مرض الدرن	٢٣
العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذه الحميات ، والمخالطة بـكم العمل لحالات الامراض الحية ، والعمل في المعامل أو مراكز الابحاث المختصة بهذه النوعية من الامراض .	امراض الحميات المعجية .	٢٤
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .	التسمم بالبريليوم	٢٥
وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغازه أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .	التسمم بالسيليكيوم	٢٦
كل عمل يستدعى التعرض المفاجيء أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلف المفاجيء في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .	الاعراض والامراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى .	٢٧

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٢٨
كل عمل يستدعي التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية •	الاعراض والامراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها •	٢٩
العمل في الصناعات أو الاعمال التي يتعرض فيها العمال لتأثير الضوضاء أو الحقائقير والكماليات التي تؤثر على السمع •	الصمم المهني	

جدول رقم (٢)

أولا : بتقدير درجات المعجز في حالات الفقد المضوى

النسبة المئوية لدرجة المعجز	المعجز المتخلف	رقم
٨٠٪	بتر الذراع الايمن الى الكتف	١
٧٥٪	بتر الذراع الايمن الى ما فوق الكوع	٢
٦٥٪	بتر الذراع الايمن تحت الكوع	٣
٧٠٪	بتر الذراع الايسر الى الكتف	٤
٦٥٪	بتر الذراع الايسر الى ما فوق الكوع	٥
٥٥٪	بتر الذراع الايسر تحت الكوع	٦
٦٥٪	الساق فوق الركبة	٧
٥٥٪	الساق تحت الركبة	٨
٥٥٪	الصمم الكامل	٩
٣٥٪	فقد العين الواحدة	١٠
أيسر		
٢٥٪	بتر الابهام	١١
١٨٪	بتر السلامية الطرفية للابهام	١٢
١٢٪	بتر السبابة	
٦٪	بتر السلامية الطرفية للسبابة	
١٠٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة	١٣
٨٪	بتر الوسطى	
١٠٪	بتر السلامية الطرفية الوسطى	
٥٪	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية	
٨٪		

رقم	العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١٤	بتر أصبع بخلاف السبابة والابهام الوسطى .. بتر السلامية والظرفية بتر السلاميتين الطرفيتين	$\frac{5}{6}$.. $\frac{2}{3}$.. $\frac{4}{5}$..
١٥	بتر اليد اليمنى عند المعصم	$\frac{60}{100}$..
١٦	بتر اليد اليسرى عند المعصم	$\frac{50}{100}$..
١٧	بتر القدم مع عظام الكاقل	$\frac{45}{100}$..
١٨	بتر القدم دون عظام الكاقل	$\frac{35}{100}$..
١٩	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها	$\frac{30}{100}$..
٢٥	بتر الاصبع المشطية الخامسة للقدم	$\frac{10}{100}$..
٢١	بتر ابهام القدم وعظمة مشطه	$\frac{10}{100}$..
٢٢	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة	$\frac{5}{100}$..
٢٣	بتر السلامية الطرفية لابهام القدم	$\frac{4}{100}$..
٢٤	بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم	$\frac{3}{100}$..
٢٥	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والابهام	$\frac{3}{100}$..

ويراعى في تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوى

ما يأتى :

١ - أن تكون الجراحة قد التأت النتأما كاملا دون تخلف أية مضاعفات أو موعات لحركات المفاصل المتبقية ، كالتندبات ، أو التليفات ، أو التكتسات ، أو الالتهابات ، أو المضاعفات الصمية أو غيرها وتراد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .

٢ - في حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات في الشهادة الطبية كما تحدد درجات الاعاقة في كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .

٣ - في حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها •

٤ - إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن •

٥ - إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم الميمنة أعلاه عجزا كليا مستديما عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئيا قدرت نسبته تبعا لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته •

٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في البند ٣ من المادة (٥٥) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم الميمنة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعداها •

ثانيا : في حالات فقد الإبصار

درجة عجز العين المصابة	نسبة فقد الإبصار (٣)	نسبة قوة الإبصار (٢)	درجة الإبصار (١)
—	—	١٠٠.٠	٦/٦
٢٩.٠	٨٥	٩١.٥	٦/٦
٥٧.٤	٦٦.٤	٨٢.٦	١٢/٦
١٠٥.٢	٢٠.٠	٦٩.٩	١٨/٦
١٤٥.٢	٤١.٥	٥٨.٥	٢٤/٦
٢٤٠.٠	٦٠.٠	٤٠.٠	٣٦/٦
٢٨٠.٠	٨٠.٠	٢٠.٠	٦٠/٦
٣٠١.٠	٨٦.٠	١٤.٠	٦٠/٥
٣٢١.٣	٩١.٠	٨.٢	٦٠/٤
٣٤٢.٦	٩٧.٩	٢.١	٦٠/٣
٣٤٧.٩	٩٩.٤	٠.٦	٦٠/٢
٣٥٠.٠	١٠٠.٠	—	٦٠/١

ويراعى في تقدير العجز المتخلف عن فقد الابصار ما يأتى :

١ - أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف ابصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الابصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة ابصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤) .

٢ - وفي حالة عدم وجود سجل بحالة الابصار قبل الإصابة يعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦ .

٣ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة فقد الابصار بها على اعتبار أن الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠ ٪ (عمود ٣) .

٤ - في حالة فقد ابصار العين الوحيدة يعتبر عجزا كاملا .

٥ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة الإصابة بكتنا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة ابصار كل منهما أى باعتبار أن الابصار لكل عين ٥٠ ٪ (عمود ٣) .

ثانيا - في حالة فقد السمع

(أ) يعتبر السمع سليما إذا كان ضعف السمع لا يتجاوز ١٥ ديسبل لكل من الاذنين .

(ب) تحسب نسبة فقد السمع للاذن الواحدة بواقع درجة ونصف درجة مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على ١٥ ديسبل .

(ج) تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠ ٪ إذا كان متوسط الضعف في القدرة السمعية للاذنين يصل الى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف في هذه الحالة ٥٥ ٪ من العجز الكلى .

ويراعى في تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يأتى :

١ - أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للاصوات التي يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠ سيكل ثانية • مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع الكهربائي لاماكان الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من المذبذبات التي لايسهل عملها بالشوكة الرنانة •

٢ - أن تقدر درجة المعجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الاصابة ويعدها اذا كن هنالك سجل يوضح تلك الدرجة •

٣ - في حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليما ١٠٠٪ تبعا لمن العامل المصاب أى يضاف ١/٣ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ •

٤ - مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى في حالة اصابة الاذن الوحيدة أن تقدر درجة المعجز طبقا لنسبة السمع لتلك الاذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠ ٪ من السمع الكامل •

٥ - مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى في حالة اصابة الاذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعا للنظام الآتى :

(٢) النسبة المئوية لفقد السمع بالاذنين معا •

$$\frac{\text{نسبة فقد السمع في الاذن الاقوى} \times ٥ + \text{نسبة فقد السمع في الاذن الاضعف}}{٦}$$

(ب) تصيب درجة المعجز المتخفف على أساس أن نسبة ١٠٠ ٪ من فقد السمع تعادل ٥٥ ٪ من المعجز الكامل •

ويشترط في جميع ما تقدم أن تكون حالة المعجز قد استقرت استقرارا تاما •

(تابع) جدول رقم (٢)

(مضاف بقرار وزير التأمينات ١٣٧ لسنة ١٩٧٨)

النسبة المئوية لدرجة العجز		المعجز المتخلف
أيسر	أيمن	
		الطرف الطوى
		أنكيلوز المفصل
		الابهام :
٦ ٪	٨ ٪	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى فى حالة بسيط كامل
٨ ٪	١٠ ٪	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى فى حالة ثنى كامل
٨ ٪	١٠ ٪	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى فى حالة ثنى أو بسيط كامل
٦ ٪	٨ ٪	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى فى حالة نصف ثنى
١٢ ٪	١٥ ٪	أنكيلوز المفصلين المشطى السلامى والسلامى للابهام فى حالة ثنى جزئى
١٥ ٪	١٨ ٪	أنكيلوز المفصلين المشطى السلامى والسلامى السلامى فى حالة بسيط كامل أو ثنى كامل
١٢ ٪	١٥ ٪	أنكيلوز المفصل بين مشطية الابهام وعظام الرسنخ
٤ ٪	٥ ٪	خلع بالمفصل السلامى السلامى للابهام
١٥ ٪	١٥ ٪	خلع بالمفصل المشطى السلامى
١٦ ٪	٢٥ ٪	تقريب جبرى للابهام نتيجة أثره التثام أو فقد عمل العضلة الماعدة

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المتخلف
أيسر	أيمن	
		المسجاية :
٤ %	٦ %	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الاول فى حالة ثنى أو بسيط
١ %	٢ %	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسيط
٥ %	٨ %	أنكيلوز المفصلين السلامى الاول والثانى فى حالة بسيط أو ثنى
٦ %	٨ %	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى فى حالة ثنى أو بسيط
١٠ %	١٢ %	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى والسلامى السلامى الاول والثانى فى حالة بسيط كامل أو ثنى كامل
		الوسطى :
٤ %	٦ %	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الاول فى حالة ثنى أو بسيط
١ %	٢ %	أنكيلوز المفصل السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسيط
٥ %	٨ %	أنكيلوز المفصلين السلامى الاول والثانى فى حالة ثنى أو بسيط
٤ %	٨ %	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى
٨ %	١٠ %	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى والسلامى السلامى الاول والثانى فى حالة ثنى أو بسيط
		البصر أو الخصر :
٣ %	٤ %	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الاول فى حالة ثنى أو بسيط

النسبة المئوية لدرجة المعجز		المعجز المختلف
أيسر	أيمن	
١/٥	٢/٥	أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حاله ثنى أو بسط
٣/٥	٤/٥	أنكيلوز المفصل المشطى السلامى
٤/٥	٦/٥	أنكيلوز المفاصل المشطى السلامى والسلامى الاول والثانى فى حالة بسط أو ثنى
		أنكيلوز اليد :
٥٠/١٠٠	٦٠/١٠٠	أنكيلوز جميع مفاصل اليد والاصابع
٣٥/١٠٠	٤٥/١٠٠	أنكيلوز جميع مفاصل اليد والاصابع فيما عدا الابهام
		قطع الاوتار
		(١) قطع الوتر الباسط عند قاعدة الاصبع (الاصبع فى حالة ثنى كامل) :
١٠/١٠٠	١٢/١٠٠	الابهام
١٠/١٠٠	١٢/١٠٠	السبابة
٨/١٠٠	١٠/١٠٠	الوسطى
٦/١٠٠	٨/١٠٠	البنصر أو الخنصر
		قطع الوتر الباسط قبل اندماجه فى السلامية الثانية (السلاميتين الاخيرتين فى حالة ثنى كامل) :
٤/١٠٠	٦/١٠٠	الابهام
٣/١٠٠	٤/١٠٠	السبابة
٢/١٠٠	٣/١٠٠	البنصر أو الخنصر

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف
أيسر	أيمن	
		قطع الوتر الباسط قبل اندماغه في السلامية الآخيرة مباشرة (والسلامية الآخيرة في حالة ثنى كامل) :
٪ ٤	٪ ٦	الابهام
٪ ١	٪ ٢	السبابة
٪ ٥	٪ ١	الوسطى أو البنصر أو الخنصر
		(ب) قطع الوتر القابض عند المفصل المشطى السلامى والسلامى السلامى الاول (الاصبع في حالة بسط كامل) :
٪ ١٦	٪ ٢٠	الابهام
٪ ١٥	٪ ١٢	السبابة
٪ ٥	٪ ٦	البنصر أو الخنصر
٪ ٨	٪ ١٠	الوسطى
		(ج) قطع الوتر القابض عند المفصل السلامى السلامى الثانى (السلامية الآخيرة في حالة بسط كامل) :
٪ ٦	٪ ٨	الابهام
٪ ٢	٪ ٣	السبابة
٪ ١	٪ ٢	الوسطى
٪ ١	٪ ١٥	البنصر أو الخنصر
		(د) العضد والساعد :
٪ ٢٥	٪ ٣٠	تعود الخلع بالكثف
٪ ٣٠	٪ ٤٠	أنكيلوز تام بالكثف

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المتخلف
أيسر	أيمن	
٪٢٥	٪٣٠	أنكيلوز جزئي بالكف
٪٢٠	٪٢٥	نقص في حركة رفع الذراع لموازاة الكتف
٪١٠	٪١٥	نقص في حركة رفع الذراع الى أعلى بمقدار ٣٠ درجة
٪٣٥	٪٤٠	أثرة النشام مقيدة لحركة العضد والعضد ملتصق بالجسم
٪٤٠	٪٥٠	كسر غير ملتحم بالعضد
٪١٠	٪١٥	كسر غير ملتحم بالنشوة المرفقى
٪٤٠	٪٥٠	أنكيلوز المرفق في بسط كامل في درجة ١٨٠ درجة
٪٣٥	٪٤٠	أنكيلوز المرفق في زاوية ١٥٠ درجة
٪٢٥	٪٣٠	أنكيلوز المرفق في زاوية ٩٠ درجة
		أثرة النشام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٤٥ درجة أو أقل (الساعد في حالة ثنى لزاوية حادة)
٪٣٥	٪٤٠	أثرة النشام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٩٠ درجة
٪١٥	٪٢٠	أثرة النشام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ١٣٥ درجة
٪١٢	٪١٥	كسر بالساعد مع اعاقة تامة في حركتى الكب والبطح
٪٤٠	٪٥٠	أثرة النشام مقيدة لحركة الكب بين درجتى ٩٠ و ١٠٠
٪٢٥	٪٣٠	أثرة النشام مقيدة لحركة الكب بين درجتى ٤٥ و ٩٠
٪١٥	٪٢٠	كسر بالنشام معيب بمعظام الساعد عائق لحركات مفصل الرسغ
٪١٠	٪١٥	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المتخلف
أيسر	أيمن	
٪٢٠	٪٢٥	أنكيلوز تام بالرسغ
٪١٢	٪١٥	أنكيلوز جزئى بالرسغ
٪٢٠	٪٢٥	أنكيلوز الرسغ مع بسط اليد والكب كامل
		العضلات والاعصاب والاعوية الدموية
		بالطرف العلوى :
		١ - ضمور العضلات :
٪٢٥	٪٣٠	ضمور العضلة ذات الرأسين العضوية
٪٢٠	٪٣٥	ضمور العضلة الدالية
		٢ - شلل الاعصاب :
٪٢٥	٪٣٠	شلل العصب الزندي والاصابة عند المرفق
٪١٥	٪٢٠	شلل العصب الزندي والاصابة عند اليد
		شلل العصب الكعبرى أعلا الفرع للعضلة المثلثة
		الرؤوس
٪٤٠	٪٥٠	شلل العصب الكعبرى
٪٣٠	٪٤٠	شلل العصب المتوسط
٪٣٥	٪٣٥	شلل العصب تحت اللوح
٪ ٨	٪١٠	شلل العصب الدائرى
٪١٥	٪٢٠	شلل العصب الزندي والكعبرى
٪٥٠	٪٦٠	شلل العصب أزندي والمتوسط
٪٥٠	٪٦٠	شلل العصب الزندي والكعبرى والمتوسط
٪٦٥	٪٧٥	٣ - الاوعية الدموية :
		انسداد بالشرايين نتجت عنه غرغرينا
		انسداد بالاوردة نتجت عنه أوزيما مزمنة
		تعامل الحالة معاملة البتر
		من ٪١٥ الى ٪٣٠

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
ثالثا - الطرف السفلى	
كسر بالفخذ مع قصر ٦ سم والمفاصل جيدة مع ضعف متوسط بالعضلات	٣٠ %
كسر بالفخذ مع قصر ٤ سم	١٢ %
كسر بالفخذ مع قصر ٣ سم	٨ %
كسر غير ملتحم بالرضعة مع ضعف بالفخذ	٢٠ %
كسر غير ملتحم بالرضعة مع ضعف شديد بالفخذ	٣٠ %
كسر بعظمى الساق ملتحم بشكل معيب	٢٠ %
كسر غير ملتحم بالساق	٥٠ %
أنكيلوز المفصل الحرقني في وضع مناسب	٥٠ %
أنكيلوز بالركبة في درجة ١٠٠ درجة	٥٠ %
أنكيلوز بالركبة متحرك بين درجتى ١٢٠ درجة	
..... درجة ١٧٠	٢٥ %
أنكيلوز بالركبة متحرك بين درجتى ٩٠ درجة	
..... درجة ١٨٠	١٥ %
أثره التثام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط	
لغاية ٩٠ درجة أو أقل	من ٦٠ % الى ٥٠ %
أثره التثام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط	
لغاية ١٣٥	من ٥٠ % الى ٣٠ %
أثره التثام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط	
لغاية ١٧٠	من ٣٠ % الى ١٠ %
التهاب مفصل تشوى بالركبة	٢٥ %
أنكيلوز بكامل القدم مع رفع القدم لاعلى زاوية	
أكثر من ١٥٠ درجة	٥٠ %

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
٣٥ ٪	أنكيلوز بكامل القدم في زاوية ١٠٠ درجة
٢٠ ٪	أنكيلوز بكامل القدم في زاوية ٩٠ (أحسن وضع)
١٥ ٪	أنكيلوز ابهام القدم في وضع بسبب تعطيل حركة المشي
١٥ ٪	أنكيلوز في جميع أصابع القدم في وضع جيد
١٥ ٪	تفريط انقزم نتيجة كسر العظام
العضلات والاعصاب بالطرف السفلى	
٢٠ ٪	١ - ضمور عضلات الجزء الامامي للفخذ :
٣٥ ٪	ضمور عضلات الفخذ كليا
٤٠ ٪	ضمور عضلات الطرف السفلى
٣٠ ٪	ضمور عضلات الساق جميعها
١٠ ٪	ضمور عضلات الجزء الامامي للساق
من ١٠ ٪ الى ٨٠ ٪	ضمور العضلات المطرد
٥٠ ٪	صك تام (جنو فالجم) مع ضعف شديد بالعضلات
٢ - شلل اعصاب الطرف السفلى :	
٥٠ ٪	شلل تام بالعصب الوركي
٥٠ ٪	شلل تام بالعصب الفخذي
٣٠ ٪	شلل العصب المأبضي الوحشي
٣٠ ٪	شلل العصب المأبضي الأمامي
٤٠ ٪	شلل العصب المأبضي والانسى والوحشى
٦٠ ٪	شلل العصب المأبضي الانسى والوحشى مصحوب بالسم

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
شلل العصب الشظوي	٢٠٪
٣ - الاوعية الدموية :	
انسداد الشرايين نتجت عنه غرغرينا	يعامل معاملة البتر
انسداد وريدى نتجت عنه أوزيما مزمنة	من ١٠٪ الى ٣٠٪
انسداد وريدى نتجت عنه أوزيما بالطرفين السفليين مع قرحة مزمنة تؤثر على المشى والوقوف	من ٢٠٪ الى ٥٠٪
الدوالي التي لا يمكن شفاؤها بالتدخل الجراحي ويسبب عنها قرحة مزمنة	من ٢٠٪ الى ٣٠٪
اصابات الراس والجهاز العصبى المركزى	
فقد شعر فروة الرأس	من ٥ ٪ الى ١٠٪
اصابة بالرأس نتجت عنها فقد عظمى بالصفحة الخارجية والداخلية (حسب مساحة الجزء المفقود)	من ١٠٪ الى ٤٠٪
اصابة بالرأس مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر الجمجمة ومصحوبة أو غير مصحوبة بارتجاج بالمخ ونتجت عنها دوخة أو ارتعاشات أو لثمة فى الكلام أو نقص فى القوى العقلية حسب شدة الحالة	من ٢٠٪ الى ٧٠٪
اصابة بالرأس نتجت عنها اضطراب عقلى	١٠٠٪
نزيف بالمخ مصحوب بشلل نصفى غير قابل للشفاء	١٠٠٪
شلل نصفى غير تام مع افازيا	١٠٠٪
شلل نصفى أيمن غير تام	من ٢٪ الى ٣٠٪

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
شكل نصفى أيسر غير تام	من ٢٠٪ الى ٤٠٪
شكل نصفى تام مصحوب بتوتر العضلات	من ٧٠٪ الى ١٠٠٪
شكل تام بالطرف العلوى اليمين	٨٠٪
شكل تام بالطرف العلوى الايسر	٧٠٪
شكل غير تام بالطرف العلوى اليمين	من ٢٠٪ الى ٤٠٪
شكل غير تام بالطرف العلوى الايسر	من ١٥٪ الى ٣٠٪
أفازيا بسيطة	من ١٠٪ الى ٣٠٪
أفازيا واضحة	من ٣٠٪ الى ٦٠٪
نوبات صرعية قليلة أو نادرة	من ٢٠٪ الى ٣٠٪
نوبات صرعية متعددة	من ٣٠٪ الى ٨٠٪
شكل الطرفين السفليين	١٠٠٪
شكل الطرف السفلى مع القدرة على المشى	من ٢٠٪ الى ٤٠٪
شكل الطرفين السفليين غير كامل أو المشى غير ممكن	٧٠٪
شكل الطرفين السفليين والمشى ممكن بحداد أو بعضا	من ٣٠٪ الى ٧٠٪
تكيف الحبل الشوكى	من ٤٠٪ الى ٧٠٪
تليف الجهاز العصبى المركزى المنتثر	من ٥٠٪ الى ٧٠٪
العصب الاول	
فقد حاسة الشم	٥٪
العصب الثانى :	
ضمور تام بالعصب البصرى لعين واحدة	٣٥٪
ضمور تام مزدوج بالعصب البصرى	١٠٠٪
العصب الثالث والرابع والسادس	
شكل بالعضلات الداخلية. بالحدى العينين	من ٥٪ الى ١٠٪

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
شلل بالعضلات الداخلية بالعينين	من ١٠٪ الى ٢٠٪
شلل بالعضلات الخارجية بالعينين بدون ازدواج البصر	من ١٠٪ الى ١٥٪
شلل بالعضلات الخارجية مع ازدواج البصر ..	٢٥٪
العصب الخامس :	
التهاب بأطراف العصب الخامس مع تقلص عضلات نصف الوجه مصحوب بالعمى	من ١٥٪ الى ٢٠٪
شلل بالعصب الخامس مصحوب بفقد الحسية بنصف الوجه	من ١٠٪ الى ٢٠٪
العصب السابع :	
شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق جفني العين	من ١٠٪ الى ٢٠٪
شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق العينين مما	من ٣٠٪ الى ٥٠٪
(خامسا) العنق	
انثناء العنق للامام نتيجة تقلص العضلات أو آثرة التآلم ملتصقة	من ١٠٪ الى ٣٠٪
انثناء العنق التشنجي	من ٣٠٪ الى ٤٠٪
(سادسا) العمود الفقري	
سوكليوز أو لوردوز أو كيبوز مع تمديد في الحركة	من ٢٠٪ الى ٤٠٪
بروز أو انخساف مصحوبا بالآلام وتمديد في الحركة	من ١٠٪ الى ٣٠٪

النسبة المئوية لدرجة العجز

العجز المتخالف

من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات
من ١٠٪ إلى ٨٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات وصعوبة التنفس
من ٣٠٪ إلى ٦٠٪	التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	مرض بوت غير مصحوب بخراج درني
من ٥٠٪ إلى ٧٠٪	مرض بوت مصحوب بخراج درني
	(سلباً) الانف
من ٥ ٪ إلى ٢٥ ٪	ضيق بالانف بدون فقد ولا يمكن علاج الضيق
١٥ ٪	كسر معظم الانف مصحوب بضيق الخياشيم ..
١٥ ٪	فقد أرنبة الانف
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	فقد جزئي بالانف بدون ضيق الخياشيم
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	فقد الانف بدون ضيق الخياشيم
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	فقد الانف مصحوب بضيق الخياشيم
	المن
	الجفون والممالك الدمية :
من ٥ ٪ إلى ١٠٪	انحراف حافة الجفن للداخل أو الخارج أو التصاق الملتحمة الجفنية بملتحمة المقلة
١٥ ٪	ناسور دمعي مزمن غير قابل للشفاء من ناحية واحدة
٣٠ ٪	ناسور دمعي مزمن غير قابل للشفاء من الناحيتين
من ١٥٪ إلى ٢٥٪	تلف الحجاج

المقالة - الكتاركتا الاصابية :


(أ) عند وجود كتاركتا بالعين تسبب ضعف بالابصار قد يصل الى درجة الفقد التام تقدر نسبة العاهة بهذه العين بنسبة الابصار المبينة بالفقرة (٤) من الجدول الخاص بطايات فقد الابصار المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ اذا كانت عملية ازالة الكتاركتا لا تجدى في اصلاح درجة الابصار .

(ب) اذا علمت عملية ازالة كتاركتا اصابية تقدر العاهة حسب درجة الابصار بعد عملية ازالة الكتاركتا باستعمال النظرة التي تعتبر جزءا تكميليا للجراحة ويزاد ١٠٪ مقابل عدم اندماج الصورتين في حالة ازالة كتاركتا في عين واحدة وبحيث لا تتمدى العاهة في العين المجرى بها عملية ازالة كتاركتا عن ٣٥٪ .

المعز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة المعز
الاذن	
فقد أو تشويه بصوان الاذن الخارجية	٥ ٪
فقد أو تشويه بصوان الاذنين	١٠ ٪
الفك العلوى	
المضغ ممكن	من ١٠٪ الى ٢٠٪
المضغ غير ممكن	من ٣٠٪ الى ٤٠٪
فقد بسقف الحلق متصل أو غير متصل بالحفرة	
الانفية وبجيب الهواء الفكى	من ١٠٪ الى ٣٠٪
اصابة بالفك العلوى مع تشوه الانف والوجه ..	من ٤٠٪ الى ٦٠٪

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف
	الفك السفلى
من ٥٪ إلى ١٠٪	المضغ ممكن
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	المضغ غير ممكن
	خلع بالمفصل الفكى الصدغى يمكن أو لا يمكن
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	رده
	ضيق بالفم بسبب انكيلوز الفكين يسمح بتناول
٢٥٪	السوائل
	فقد الفك السفلى بأكمله أو ببقاء الفرع المساعد
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	مع تشوه الوجه
	الاسنان
من ١٪ إلى ٥٪	فقد لثاية خمس أسنان
	فقد نصف الاسنان مع امكان تركيب طقم
من ٥٪ إلى ١٠٪	صناعى
	فقد نصف الاسنان مع عدم تركيب طقم
٢٥٪	صناعى
	فقد الاسنان جميعها مع امكان تركيب طقم
١٥٪	صناعى
	فقد الاسنان جميعها مع عدم امكان تركيب
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	طقم صناعى
	اللسان
	بتر اللسان حسب أقصاعه والاتصالات وحالة
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	الكلام
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ناسور لعابى لم يتحسن بالعلاج الجراحى

النسبة المئوية لدرجة المعجز	المعجز المختلف
	البلعوم الاتقى
من ١٥٪ إلى ٤٠٪	ضيق بالبلعوم الاتقى ناتج عن التصاق الحلق
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	بالجدار الخلفى للبلعوم
	ضيق بالبلعوم مصحوب بصمم
	البلعوم السفلى
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالبلعوم يعيق البلع
	الحنجرة
٢٠٪	درن الحنجرة
من ٥٪ إلى ٢٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب به في الصوت
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب به في الصوت مع ضيق التنفس
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب عنه ضيق بالتنفس
	يستدعى وضع أنبوبة حنجرية
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب عنه انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية
	المريء
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالمريء يعيق البلع
	المسبدة
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	قرحة مزمنة
	قرحة مزمنة مع التصاقات مؤلمة أو ضيق فتحة
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	البواب مع تمدد المعدة ونخافة
من ٥٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور معدى لم يشف بالمعالجة الجراحية
	الامعاء الدقيقة
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور بالامعاء في وضع مرتفع بالمطن

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ناسور بالامعاء في وضع منخفض بالبطن فقد بالامعاء
	الامعاء الغلاظ
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ناسور لم يشف بالعلاج الجراحي ويسمح بخروج الغازات والسوائل مع بعض مواد البراز والتبرز عادي
	الشرج
	ناسور حسب موضعه خارج أو داخل العضة الماصرة :
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور مع عدم القدرة على حجز البراز أو احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة العضة الماصرة ومصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج أو التهاب مملوى أو التهاب بريتوني
	الكبد
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور مرارى أو صغدى
	الطحال
٢٠٪	استئصال الطحال السليم
١٠٪	استئصال الطحال المتضخم
	استئصال الطحال المتضخم المصحوب باستسقاء بالبطن
صفر	 جدار البطن
	فتق أربي أيمن أو أيسر أو فتق شري
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	أو فخذى

النسبة المئوية لدرجة العجز	المعجز المتخلف
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	فتق أربي مزدوج
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	فتق بجدار البطن أو فتق جراحي
من ٥٪ إلى ١٠٪	شلل جزئي لمضلات البطن نتيجة تأثير عصب بجدار البطن
	المسالك البولية
	الكلى والحالب :
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	التهاب باحدي الكليتين
	التهاب باحدي الكليتين مع التهاب بحوض الكلية
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	التهاب كلوي يسبب عدوى أو تسمم
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	التهاب بحوض الكليتين
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	استئصال الكلية والاخرى سليمة (حسب حالة الكلية المتأصلة)
من صفر إلى ١٥٪	استئصال الكلية والاخرى متكيسة
٥٠٪	كلية متحركة
من ٥٪ إلى ١٠٪	درن بكلية واحدة
٥٠٪	درن بالكليتين
من ٥٠٪ إلى ٨٠٪	ناسور بالحالب
٥٠٪	ناسور بطني بولي
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	الثانة
	التصاق جدار المثانة بالارتفاق العاني بسبب كسر
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور بولي بالعامية أو المعجان
٥٠٪	ناسور مثاني معوي
٧٥٪	ناسور مثاني شرجي
من ٥٠٪ إلى ٧٠٪	

النسبة المئوية لدرجة المعجز	المعجز المختلف
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	التهاب مثنائي مزمن أصابى أو جرح بالمثانة
٥٠٪	استدعى تثبيت قسطرة
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	التهاب مثنائي مع التهاب بحوض كلية واحدة
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	التهاب مثنائي مع التهاب بحوض الكليتين
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	درن بالمثانة مع سلامة الكليتين
٤٠٪	انحباس كلى بالبول نتيجة إصابة بالنخاع
٢٠٪	الشوكى
من ٩٠٪ إلى ١٠٠٪	انحباس جزئى بالبول
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	انحباس جزئى بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كليتين
٧٠٪	عدم القدرة على حبس البول
٥٠٪	قناة مجرى البول الخلفية
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق كامل نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق جزئى نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق يمكن توسيعه بالمعملية الجراحية
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقنبة مجرى البول
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	قناة مجرى البول الامامية
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق يمكن توسيعه
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق يصعب توسيعه
٣٠٪	ناسور بولى
٥٠٪	انعدام قناة مجرى البول الامامى مع فتحة بالمعجان
٤٠٪	انعدام قناة مجرى البول الامامى مع فتحة ما بين السرة والمعجان

العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
(عاشر) القفص الصغرى	
كسر عظم القفص غير مصحوب باصابة حشوية	من ١٠٪ الى ٢٠٪
كسر ضلع حسب المضاعفات	من صفر الى ٢٠٪
الرئتان	
التهاب شعبي مزمن خفيف	من ٥ ٪ الى ٢٠٪
التهاب شعبي مزمن شديد	من ٢٠٪ الى ٥٠٪
التهاب شعبي مزمن مضاعف بانفزيما أو تمدد شعبي أو ريبو أو هبوط بالقلب	من ٥٠٪ الى ١٠٠٪
انسكاب بللورى اصابى	من ٥ ٪ الى ٣٠٪
انسكاب دموى بللورى	من ١٠٪ الى ٤٠٪
انسكاب صديدي بللورى	من ٢٠٪ الى ٧٠٪
اصابة درنية تخلف عنها تلفيات بسيطة	من ٥ ٪ الى ١٠٪
اصابة درنية تخلف عنها تلفيات متوسطة	من ١٠٪ الى ٤٠٪
اصابة درنية تخلف عنها تلفيات شديدة	من ٤٠٪ الى ٧٠٪
اصابة درنية متقدمة غير قابلة للشفاء	من ٧٠٪ الى ١٠٠٪
سليكويز مصحوب بتليف بسيط بالرئتين	من ١٠٪ الى ٣٠٪
سليكويز مصحوب بتليف متوسط بالرئتين	من ٣٠٪ الى ٦٠٪
سليكويز مصحوب بتليف شديد بالرئتين	من ٦٠٪ الى ٩٠٪
سليكويز مصحوب بحدوث بالرئتين	١٠٠٪
اسبستوزس مصحوب بتليف بسيط بالرئتين	من ١٠٪ الى ٢٠٪
اسبستوزس مصحوب بتليف متوسط بالرئتين	من ٢٠٪ الى ٤٠٪
اسبستوزس مصحوب بتليف شديد بالرئتين	من ٤٠٪ الى ٨٠٪
اسبستوزس مصحوب بحدوث بالرئتين	١٠٠٪

النسبة المئوية لدرجة العجز	المعجز المختلف
تقدر نسبة المأهولة بنسبة النقص في الطاقة التنفسية	بسيمنوزس (ريو القطن أو الكتان) وغير مصحوب بتغيرات في أشعة الرنتين بسيمنوزس مصحوب بنزلة شعبية مزمنة وربو شعبي
من ١٠٪ إلى ٥٠٪	بسيمنوزس مصحوب بأنفريما
من ٥٠٪ إلى ٩٠٪	أمفريما نتيجة استنشاق أبخرة
من ١٠٪ إلى ٩٠٪	أمفريما نتيجة النفخ في الآلات
من ١٠٪ إلى ٩٠٪	أورام خبيثة نتيجة استنشاق أبخرة أو أثرية ..
١٠٠٪	القلب والأورطى
	التصاق بغشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو التهاب بعضلات القلب أو تلف بعضلات القلب نتيجة جلطة بالشرابين القاحية والقلب متكافئ
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	مع بعض أعراض ظاهرة
من ٢٠٪ إلى ٦٠٪	مع عدم تكافؤ القلب
٨٠٪	تأثر القلب والكيتين نتيجة حدوث عدوى أو تسمم
من ٣٠٪ إلى ٩٠٪	أنيورزم الأورطى أو جدار القلب
من ٣٠٪ إلى ٨٠٪	حادى عشر - أعضاء التناسل
صفر	أثره التام بالقضيب لا تمنع الانتصاب
٢٥٪	فقد نغمة القضيب
٣٠٪	انعدام جزئى بالجسم الاسفنجى
٦٥٪	فقد القضيب
٧٠٪	فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول

النسبة المئوية لدرجة المعجز	المعجز المختلف
$\frac{90}{100}$	فقد للتضيق مع الخصيتين
$\frac{30}{100}$	فقد خصية قبل البلوغ
$\frac{20}{100}$	فقد خصية من سن البلوغ لغاية ٤٠ سنة
$\frac{10}{100}$	فقد خصية بعد سن الأربعين
$\frac{60}{100}$	فقد خصيتين قبل سن البلوغ
$\frac{40}{100}$	فقد خصيتين من سن البلوغ لغاية سن الأربعين
$\frac{30}{100}$	فقد خصيتين بعد سن الأربعين
من حنفر إلى $\frac{10}{100}$	قيله مائتي حسب الحجم والمضاعفات
من $\frac{10}{100}$ إلى $\frac{10}{100}$	قيله دموية أصابية
من $\frac{10}{100}$ إلى $\frac{10}{100}$	درن البربخ والخصية من ناحية واحدة
من $\frac{20}{100}$ إلى $\frac{40}{100}$	درن البربخ والخصية من الناحيتين
من $\frac{40}{100}$ إلى $\frac{50}{100}$	درن البربخ والبروستاتا والحويلة المنوية ..
الاثنا	
من $\frac{40}{100}$ إلى $\frac{60}{100}$	فقد الرحم والمبايض قبل سن البلوغ
$\frac{40}{100}$	فقد الرحم قبل الإنجاب
$\frac{30}{100}$	فقد الرحم بعد الإنجاب
$\frac{30}{100}$	فقد مبيض واحد قبل أو بعد سن البلوغ
من $\frac{0}{100}$ إلى $\frac{10}{100}$	سقوط الرحم أو المهبل
الغدد الدرقية	
من $\frac{0}{100}$ إلى $\frac{20}{100}$	غدد درقية
من $\frac{20}{100}$ إلى $\frac{20}{100}$	غدد درقية، متقشرة مصحوبة بنواسير
من $\frac{20}{100}$ إلى $\frac{100}{100}$	سرطان الغدد

المعجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة المعجز
الاورام الخبيثة	
تقـدـر نـسـبـة المعـجـز حـسـب فـقـد العـضـو لـو ظـيـفـتـه أو انتكاس الحالة أو عدم إمكان إجراء عملية	من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪
بعض الأمراض	
الزهري كمرض مهني	٥٠٪
ناسور معاود واحد أو متعدد وحسب الموضع ..	من ٢٠٪ إلى ٤٠٪
سرطان الدم	من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪

جدول رقم (٢) (١)

جدول توزيع المعاش على المستحقين

رقم المستحق في المعاش	الانصبة المستحقة في المعاش			
	الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدين	الأخوة والأخوات
١	أرملة أو زوج وولد واحد أو أكثر .	$\frac{2}{3}$ أو $\frac{1}{3}$ بالتساوي في حالة التعدد	—	—
٢	أرملة أو زوج وولد أو والدين .	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لهما أو كليهما بالتساوي	—
٣	أرملة أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر .	$\frac{2}{4}$	—	$\frac{1}{4}$ لهما أو لهم جميعا بالتساوي
٤	أرملة أو زوج فقط .	$\frac{2}{4}$	—	—
٥	أرملة أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدين .	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$ لهما أو كليهما بالتساوي	—
٦	ولد واحد .	$\frac{2}{3}$	—	—
٧	أكثر من ولد .	كل المعاش ويوزع بالتساوي	—	—

(١) الجدول رقم (٢) . مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والحالة رقم (١٢) مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

رقم	المستحق في المالك	الانصبة المستحقة في المالك		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدين والأخوة والأخوات
٨	ولد واحد ووالد أو والدين .	—	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لآيهما أو كليهما بالتساوي
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدين .	—	$\frac{5}{6}$	$\frac{1}{6}$ لآيهما أو كليهما بالتساوي
١٠	والد واحد أو والدين .	—	—	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما بالتساوي
١١	أخ أو أخت أو أكثر .	—	—	$\frac{1}{2}$ لآيهم أو لهم جميعاً ويوزع بينهم بالتساوي
١٢	والد واحد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر .	—	—	$\frac{1}{4}$ لآيهم أو كليهما بالتساوي أو لهم جميعاً بالتساوي

ملاحظات الجدول رقم (٢) (١) :

- ١ - تعتبر المطلقة والزوج المستحق في حكم الارملة .
- ٢ - في حالة ايقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق ، وفى حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الاخرى فاذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد رد الباقي على الفئة التالية وذلك كله بمراعاة الترتيب الموضح في الجدول التالى :

فئة المستحق الموقوف او المفتوع معاشه	فئة المستحق الذى يرد عليه المعاش
الارملة	١ - الاولاد . ٢ - الوالدان . ٣ - الاخوة والاختوات .
الاولاد	١ - الارملة . ٢ - الوالدان .
الوالدان	١ - الارملة . ٢ - الوالدان . ٣ - الاخوة والاختوات .

(١) ملاحظات الجدول رقم (٢) مستبدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وقد نص في المادة الحالية عشرة منه على ان « تسرى الاحكام المستحدثة في ملاحظات الجدول رقم (٢) المرفقة على الحالات التى وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون الصرف اعتبارا من هذا التاريخ وذلك بمراعاة الا يقل نصيب اى من المستحقين نتيجة تطبيق هذه الاحكام عما كان يتقاضاه من قبل والا يزيد مجموع الانصبة في المعاش على الواحد الصحيح » .

ويراعى قبل تنفيذ قاعدة أولوية المعاش أو رده خصم ما يكون قد استحق من معاش دون المساس بمعاشات بقى المستحقين .

٣ - فى حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لاحد المستحقين يمسد توزيع المعاش بين جميع المستحقين فى تاريخ زوال السبب .

٤ - يتحدد نصيب المستحق الذى يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الاقصى للنصيب المحدد بالجدول (١) .

٥ - لا يرد المعاش الذى منحه بالزيادة عن معاش المورث فى حالة إيقافه أو قطعه .

٦ - فى حالة قطع معاش الوالدين فى الصلابة رقم (٢) يؤول الباقي من نصيبهما بعد الرد على فئة الارامل الى الاخوة والاخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ ، وذلك فى حدود الربع .

وفى حالة قطع معاش فئة الارامل فى الحالة المشار اليها بالفقرة السابقة يؤول ربع معاش المورث الى الاخوة والاخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ (٣) .

(١) نص الملاحظة (٤) معدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

(٢) نص الملاحظة (٦) مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالفترة الاولى من هذه الملاحظة اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

جدول رقم (٤) (١)

بتحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة من الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري			المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة من الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري		
السن	مليم	جنيه	السن	مليم	جنيه
حتى سن ٥٠	٢٠٠	٢	حتى سن ٤٠	٨٠٠	١
٥١	٢٦٠	٢	٤١	٨٣٠	١
٥٢	٣٣٠	٢	٤٢	٨٦٠	١
٥٣	٤٠٠	٢	٤٣	٩٠٠	١
٥٤	٥٠٠	٢	٤٤	٩٣٠	١
٥٥	٦٠٠	٢	٤٥	٩٦٠	١
٥٦	٧٠٠	٢	٤٦	١٠٠٠	٢
٥٧	٨٠٠	٢	٤٧	١٠٥٠	٢
٥٨	٩٠٠	٢	٤٨	١١٠٠	٢
٥٩ وأكثر	١٠٠٠	٣	٤٩	١١٥٠	٢

ملاحظات (م) :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة بواقع ٣٠٪ من المعامل الوارد في هذا الجدول وعلى أساس الأجر والسن في تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٣ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الأجر الاساسي على أساس السن والأجر في تاريخ تقديم طلب الحساب .

(١) الجدول رقم ٤ مستبدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ . الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ بكرة «و» .
(٢) نصوص الملاحظات أرقام ٢ و ٣ و ٤ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، والملاحظة رقم ٥ مضافة بذات القانون .

٤ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الاجر المتغير على أساس السن في تاريخ تقديم الطلب والمتوسط الشهري للاجور التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال المدة حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب .

٥ - تقدر المبالغ المطلوبة وفقا للمادة ٣٣ بواقع ٤٠ ٪ من المعامل الوارد بهذا الجدول وعلى أساس السن والاجر في تاريخ تقديم طلب الاشتراك .

جدول رقم (٥)
بيان نسبة مبلغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن
٪ ١٤٠	٤٤	٪ ٢٦٧	٢٥ حتى سن
٪ ١٣٣	٤٥	٪ ٢٦٠	٢٦
٪ ١٢٧	٤٦	٪ ٢٥٣	٢٧
٪ ١٢٠	٤٧	٪ ٢٤٧	٢٨
٪ ١١٣	٤٨	٪ ٢٤٠	٢٩
٪ ١٠٧	٤٩	٪ ٢٣٣	٣٠
٪ ١٠٠	٥٠	٪ ٢٢٧	٣١
٪ ٩٣	٥١	٪ ٢٢٠	٣٢
٪ ٨٧	٥٢	٪ ٢١٣	٣٣
٪ ٨٠	٥٣	٪ ٢٠٧	٣٤
٪ ٧٣	٥٤	٪ ٢٠٠	٣٥
٪ ٦٧	٥٥	٪ ١٩٣	٣٦
٪ ٦٠	٥٦	٪ ١٨٧	٣٧
٪ ٥٣	٥٧	٪ ١٨٠	٣٨
٪ ٤٧	٥٨	٪ ١٧٣	٣٩
٪ ٤٠	٥٩	٪ ١٦٧	٤٠
٪ ٣٣	٦٠	٪ ١٦٠	٤١
٪ ٢٥	٦٢ حتى سن	٪ ١٥٣	٤٢
٪ ٢٠	أكثر من سن ٦٢ (١)	٪ ١٤٧	٤٣

ملاحظة ٢

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(١) استقبلت عبارة أكثر من سن ٦٢ بعبارة حتى سن ٦٥ وذلك بنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكرر ١) .

جدول رقم (٦) (١)

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه
لاداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السن في تاريخ بدء ادائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء ادائها	مجموع الأقساط المفروض السن في تاريخ بدء ادائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	مليم	جنيه
١٧٩	٩٠٠	٤١	٢٧٤	١٠٠
١٧٥	٧٠٠	٤٢	٢٦٩	٥٠٠
١٧١	٦٠٠	٤٣	٢٦٤	٩٠٠
١٦٧	٥٠٠	٤٤	٢٦٠	٣٠٠
١٦٣	٤٠٠	٤٥	٢٥٥	٧٠٠
١٥٩	٣٠٠	٤٦	٢٥١	١٠٠
١٥٥	٢٠٠	٤٧	٢٤٦	٦٠٠
١٥١	٢٠٠	٤٨	٢٤٢	—
١٤٧	٤٠٠	٤٩	٢٣٧	٤٠٠
١٤٣	٥٠٠	٥٠	٢٣٢	٩٠٠
١٣٩	٥٠٠	٥١	٢٢٨	٣٠٠
١٣٥	٤٠٠	٥٢	٢٢٣	٧٠٠
١٣١	٣٠٠	٥٣	٢١٩	٢٠٠
١٢٧	١٠٠	٥٤	٢١٤	٧٠٠
١٢٣	٨٠٠	٥٥	٢١٠	٢٠٠
١١٨	٤٠٠	٥٦	٢٠٥	٨٠٠
١١٣	٩٠٠	٥٧	٢٠١	٤٠٠
١٠٩	٣٠٠	٥٨	١٩٧	—
١٠٤	٦٠٠	٥٩	١٩٢	٦٠٠
١٠٠	—	٦٠	١٨٨	٣٠٠
			١٨٤	١٠٠

(١) الجدول رقم ٦ مستبدل بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وقد نصت المادة السابعة منه على أنه : « في تطبيق الأحكام

الخاصة بإداء المبالغ المستحقة على المؤمن أو صاحب المعاش للهيئة المختصة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يكون تقسيط هذه المبالغ وفقا للجدول رقم (٦) المرافق .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وفقا للجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه متى كان سنه يجاوز خمسين سنة فى تاريخ العمل بهذا القانون وبمراعاة الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة (١٤٤) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، ولا يسرى هذا الاستثناء فى شأن المبالغ المستحقة عن المدة المطلوب خصمها فى نظام المكافأة .

كما صدر قرار وزير التالينيات رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن القيمة الحالية التى يتعين على المؤمن عليه اناؤها لوقت انقضاء المبالغ المستحقة عليه للهيئة المختصة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٨/١٢ - العدد ١٨٦) ونص على ما يلى :

مادة ١ - يجوز للمؤمن عليه ان يطلب فى أى وقت وقف الاتساض التى يؤدبها وفقا للجدول رقم (٦) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بمقتضى ادائه مبلغ للهيئة المختصة يحدد وفقا للجدول المرافق .

ويجب تحصيل الاتساض اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ اداء المبلغ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٤/٧/١٥ .

الهيئة الحالية لاتساض سنوية قدرها ١ جنيه
سبق تقسيطها حتى سن الستين

السن	المدة المتبقية لبلوغ سن	القيمة الحاقية تقسط سنوي قدره ١ ج يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	السن	المدة المتبقية لبلوغ سن	القيمة الحاقية تقسط سنوي قدره ١ ج يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين
سنة	سنة	مليم جنيه	سنة	سنة	مليم جنيه
٢٠	٤٠	٢٦٧	٢٠	٤٠	١٤
٢١	٤١	٩٥٥	٢١	٤١	١٤
٢٢	٤٢	٦٣١	٢٢	٤٢	١٤
٢٣	٤٣	٢٨٤	٢٣	٤٣	١٤
٢٤	٤٤	٩٢٢	٢٤	٤٤	١٤
٢٥	٤٥	٥٣٤	٢٥	٤٥	١٤
٢٦	٤٦	١٢٩	٢٦	٤٦	١٤
٢٧	٤٧	٦٩٧	٢٧	٤٧	١٤
٢٨	٤٨	٢٤٤	٢٨	٤٨	١٣
٢٩	٤٩	٧٦١	٢٩	٤٩	١٣
٣٠	٥٠	٢٥٢	٣٠	٥٠	١٣
٣١	٥١	٧١١	٣١	٥١	١٣
٣٢	٥٢	١٤٠	٣٢	٥٢	١٣
٣٣	٥٣	٥٣٢	٣٣	٥٣	١٣
٣٤	٥٤	٨٨٩	٣٤	٥٤	١٢
٣٥	٥٥	٢٠٣	٣٥	٥٥	١٢
٣٦	٥٦	٤٧٣	٣٦	٥٦	١٢
٣٧	٥٧	٦٩٣	٣٧	٥٧	١٢
٣٨	٥٨	٨٥٨	٣٨	٥٨	١١
٣٩	٥٩	٦٦٣	٣٩	٥٩	١١

ملاحظات :

(أ) في حالة حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ب) لحساب القسط الشهري تقسم مجموع الاقساط المتروضة
أداؤها على عدد الاشهر الكاملة بين تاريخ بدء لسداد وتاريخ بلوغ سن
الستين .

(ج) تجبر قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول الى
أقرب قرش .

جدول رقم (٧)

رأس المال المقتبل لمعاش مستقبل قعره جنيه واحد

السن عند الاستبدال		لدة ٥ سنوات		لدة ١٠ سنوات		لدة ١٥ سنة	
		بليم	جنيه	بليم	جنيه	بليم	جنيه
حتى سن ٤٠		٣٠٠	٥٣	٨٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٦
٤١		٢٥٠	٥٣	٦٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٦
٤٢		٢٠٠	٥٣	٤٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٥
٤٣		١٥٠	٥٣	٢٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٥
٤٤		١٠٠	٥٣	—	٩٤	٦٠٠	١٢٤
٤٥		٥٠	٥٣	٧٠٠	٩٣	١٠٠	١٢٤
٤٦		٦٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٣	٥٠٠	١٢٣
٤٧		٨٥٠	٥٢	١٠٠	٩٣	٧٠٠	١٢٢
٤٨		٧٥٠	٥٢	٨٠٠	٩٢	٩٠٠	١٢١
٤٩		٦٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٢	—	١٢١
٥٠		٥٥٠	٥٢	٩٠٠	٩١	—	١٢٠
٥١		٤٥٠	٥٢	٤٠٠	٩١	٩٠٠	١١٨
٥٢		٣٠٠	٥٢	٨٠٠	٩٠	٧٠٠	١١٧
٥٣		١٥٠	٥٢	٢٠٠	٩٠	٤٠٠	١١٦
٥٤		—	٥٢	٥٠٠	٨٩	٩٠٠	١١٤
٥٥		٨٠٠	٥١	٨٠٠	٨٨	٣٠٠	١١٣
٥٦		٦٠٠	٥١	—	٨٨	٦٠٠	١١١
٥٧		٣٥٠	٥١	١٠٠	٨٧	٨٠٠	١٠٩
٥٨		١٠٠	٥١	١٠٠	٨٦	٩٠٠	١٠٧
٥٩		٨٠٠	٥٠	١٠٠	٨٥	٨٠٠	١٠٥
٦٠		٥٠٠	٥٠	—	٨٤	٦٠٠	١٠٣
٦١		١٥٠	٥٠	٨٠٠	٨٢	—	—
٦٢		٨٠٠	٤٩	٤٠٠	٨١	—	—
٦٣		٣٥٠	٤٩	٩٠٠	٧٩	—	—
٦٤		٩٠٠	٤٨	٣٠٠	٧٨	—	—
٦٥		٤٠٠	٤٨	٧٠٠	٧٦	—	—

ملاحظات :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - يراعى في حساب السن الاضافة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة ، وفقا للحالة الصحية لطلاب الاستبدال ، وتظل نتيجة الكشف الطبى صالحة لاتمام اجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .
- ٣ - لا يجوز الاستبدال لمن تقرر الهيئة الطبية المختصة أن صحته من نوع ردى .
- ٤ - لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز من الخامسة والستين وذلك بمراعاة ما جاء بالبند (٢) .

جدول رقم (٨)

نسب خفض المائات

النسبة المئوية	السن في تاريخ استحقاق الصرف ^(١)
١٥ ٪	أقل من ٥ سنة
١٠ ٪	٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٥ ٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

ملاحظة : (٣)

يجوز إلغاء أو تخفيض النسب المشار إليها في هذا الجدول بالنسبة للمعاملين بالأعمال الصعبة أو الخطرة وذلك طبقاً للقواعد التي يتضمنها القرار المشار إليه في الفقرة الثانية من البند (١) من المادة (١٨) .

جدول رقم (٩)

تحديد المائات الشهرى المقابل لكل ١٠٠ جنيه

(١) استبدلت عبارة « السن في تاريخ استحقاق الصرف » بعبارة « السن عند تقديم طلب الصرف » وذلك بنص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ - العدد ١٧ مكرر ١) .

(٢) الملاحظة مضاهة بالمادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) الجدول رقم ٩ مضاهة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦

بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات

القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصغرناه :

مادة ١ - تصيب مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى التى قضوها بمحافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير ، وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للعمل في احدى هذه المحافظات بقرار صدر في حينه من الجهة المختصة .

مادة ٢ - يسرى حكم المادة السابقة على من انتهت خدمته من العاملين المشار اليهم قبل العمل بهذا القانون وتعاد تسوية مستحقته أو مستحقات وراثته على هذا الأساس مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - تتحمل الخزانة العامة بالمبالغ المستحقة تنفيذا لهذا القانون .

تأمينات اجتماعية ٢٠٩

مادة ٤ - يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد وإجراءات حاسب مدة خدمة العاملين الخدميين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المبالغ وتعويض الخدمة الواحدة .

قرار وزير التأمينات

رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٧

في شأن قواعد وإجراءات حساب مدة خدمة العاملين
المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة
عند تقدير المعاش وتمويض الدفعة الواحدة^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعي للعاملين المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين
المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو
المكافأة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن قواعد
وإجراءات حساب مدة خدمة العاملين المستقبين في محافظات القناة وسيناء
مضاعفة عند تقدير المعاش وتمويض الدفعة الواحدة ؛
وعلى مذكرة وكيل أول الوزارة ؛

قررت :

مادة ١ - تقوم كل جهة إدارية بإعداد كشوف حصر بالمستقبين
في محافظات القناة وسيناء من الفترة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء
التهجير من واقع الكشوف المعتمدة من الحاكم العسكري للمحافظة أو
السلطة المختصة حسب الأحوال مع إيضاح قرار استبقاء العامل وجهة
صدوره ومدد الاستبقاء ورقم البطاقة الدائمة .

(١) الوقائع المصرية في ٢ يناير سنة ١٩٧٨ - العدد ٢ .

وترسل نسخة من الكشوف المشار إليها الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال .

مادة ٢ - في حالة فقد بطاقة الإقامة الدائمة يمكن الاسترشاد على الاستبقاء من المستندات والمراجع الآتية على أن يوضح بالكشوف المستند الذي تم الرجوع اليه :

١ - الاستثمارات الأصلية التي كانت تستخرج بناء عليها بطاقات الإقامة من مكتب الطكم العسكري .

٢ - كشوف صرف مقابل التهجير الذي كان يصرف بفئات مميزة عن المستقبين دون المهجرين .

٣ - البيانات الصادرة من المصالح الحكومية أو وحدات القطاع العام عن المستقبين من العاطلين بها .

وبالنسبة للعاملين الدنيين الذين ما زالوا بالأجزاء المحصلة من سيناء فيرجع لهيئة الصليب الأحمر لاستيفاء النموذج المرفق بهذا القرار وذلك بمعرفة محافظة سيناء .

مادة ٢ - يقوم كل صاحب عمل باعداد بيان طبقا للنموذج المرفق عن كل مؤمن عليه مستقبى ويودع هذا البيان في ملف المعاش الخاص به .

مادة ٤ - بالنسبة للمؤمن عليه الذي انتهت خدمته قبل العمل بهذا القرار يرسل البيان المشار اليه في المادة السابقة للهيئة المختصة ويصاد تصوية مستحقتة أو مستحققات ورثته مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٧٦ .

مادة ٥ - يعتبر ١٩٧٥/٦/٥ تاريخا لانتها التهجير بالنسبة للعاملين بمحافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،،

تحريرا في ٤ المحرم سنة ١٣٩٨ (١٤١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

نموذج

بيان مدد الاستبقاء طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦
بحسب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقيين في محافظات
القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو تعويض
الدفعة الواحدة

اسم المؤمن عليه : _____

تاريخ ميلاده : _____

رقم تأمينه : _____

جهة العمل : _____ محافظة : _____

تاريخ القرار الصادر بالاستبقاء ووجه صدوره : _____

رقم بطاقة الإقامة الدائمة أو المستند الذي تم الرجوع اليه
لأثبات الاستبقاء : _____

مدة الاستبقاء من : _____ الى : _____

هذه البيانات صحيحة ومستخرجة من السجلات الرسمية
ومطابقة للكشوف المعتمدة من الحاكم العسكري أو السلطة
المختصة .

مدير شئون العاملين

يعتمد “

رئيس المصلحة

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨

في شأن إضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش
أو تعويض الدفعة الواحدة للمعلمين المدنيين بالدولة
والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية
في بعض المحافظات (١، ٢) .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصحراه :

مادة ١ - تضاف الى مدة خدمة العامل بالوحدات الاقتصادية للقطاع
العام المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مدة خدمة اعتبارية قدرها ربع مدة خدمته
الفعلية التي يقضيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور في محافظات
سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد
وسيناء .

(١) الجريدة الرسمية في أول يونية سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢ « تابع » .
(٢) صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة الاعترافية
المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للمعلمين المدنيين
بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع
العام ونص في مادته الأولى على أن يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على
عرض وزير التأمينات تعديل المناطق التي تسرى عليها أحكام القانون رقم
٢٠ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٦/٣ - العدد ٢٢) .

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن
سريان أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ على المعلمين بالوحدات البحرية
ومنطقة وادى النطرون (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١٢/٢٠ - العدد
٢٨٩) .

مادة ٢ - يسرى حكم المادة السابقة في شأن المملطين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة بمحافظة سيناء ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو المكافأة لموظفى العولة وعمالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد .

مادة ٣ - لا يلتزم العامل بأداء أية اشتراكات لحساب صندوقى التأمينات عن مدد الخدمة الاعتبارية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤ - يعمل العامل بالقانون الأصلح له اذا كان يفيد من المواد السابقة ومن قانون آخر يقضى باضافة مدة خدمة اعتبارية لمدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن مدة خدمته النطية ذاتها .

مادة ٥ - تتحمل الخزانة العامة أو الهيئة العامة أو الوحدة الاقتصادية للقطاع العام بحسب الأحوال بما يزيد في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة المستحق للعامل بها نتيجة اضافة مدد الخدمة الاعتبارية المنصوص عليها في هذا القانون .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد قواعد وجداول حساب هذه الزيادة وشروط أدائها الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال (١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جادى الآخرة سنة ١٣٩٨ ٢٨ مايو
سنة ١٩٧٨ .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن قواعد حساب الزيادة في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة نتيجة اضافة مدد الخدمة الاعتبارية المقررة بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ .

قرار وزير التأمينات

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

في شأن قواعد حساب الزيادة في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة

نتيجة اضافة مدد الخدمة الاعتبارية المقررة بالقانون رقم ٢٠

لسنة ١٩٧٨ (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات ؛ وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تتحمل الخزانة العامة أو الهيئة العامة أو الوحدة الاقتصادية للقطاع العام بحسب الأحوال بما يزيد في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة المستحق في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة نتيجة اضافة مدد الخدمة الاعتبارية وذلك وفقا للقواعد المبينة في المادة التالية •

مادة ٢ - تحسب الزيادة في حالة انتهاء مدة اشتراك المؤمن عليه مع استحقاق معاش على أساس نسبة المدة الاعتبارية الى المدة الكلية المحسوبة في المعاش مضروبة في القيمة الكلية للمعاش المستحق •

وتحول الزيادة المشار إليها في الفقرة السابقة الى قيمة رأسمالية تحسب وفقا للجداول المرافقة طبقا لنوع المعاش وسن المؤمن عليه في تاريخ الاستحقاق •

مادة ٣ - تحسب الزيادة في حالة انتهاء مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مع استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة على اساس نسبة المدة الاعتبارية الى المدة الكلية المسوية في تعويض الدفعة الواحدة مضروبة في القيمة الكلية للتعويض المستحق •

مادة ٤ - يحسب عبء المدة الاعتبارية في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه ولم يستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا للجداول رقم (٤) المرفق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اساس أجر اشتراك المؤمن عليه وسنة في تاريخ انتهاء الخدمة المضاف اليها المدة الاعتبارية •

مادة ٥ - يلتزم صاحب العمل بسداد المبالغ المشار اليها في المواد السابقة الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال في المواعيد المقررة لأداء الاشتراكات الشهرية المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه •

ويتم تحديد المبلغ المستحق للهيئة المختصة بموجب النموذج المرفق ، ويعتبر هذا النموذج أحد مستندات ملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه •

مادة ٦ - يلتزم صاحب العمل في حالة تأخره في أداء المبالغ المشار اليها في المواعيد المقررة بأداء ريع الاستمطر والمبالغ الإضافية المنصوص عليهما في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي على تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية •

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة (٥) تؤدي المبالغ المستحقة على صاحب العمل عن المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة

من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حتى تاريخ نشر هذا القرار دفعة واحدة خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ نشر هذا القرار ، أو على أقساط سنوية متساوية القيمة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات تبدأ من التاريخ المشار اليه ويتحمل صاحب العمل في حالة التقسيط بأداء ريع الاستثمار والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادة السابقة .

٨- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية»

صدر في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ هـ ٨ مايو سنة ١٩٨٠ .

تفسير

أعباء المدة الاعتبارية في المحفوظات الثابتة

طبقاً للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨

أولاً : بيانات أساسية :

اسم المؤمن عليه : تاريخ الميلاد : ١٩ / /

رقم التأمين :

المحافظة أو المحافظات التي عمل بها : محافظة : محافظة : محافظة :

تاريخ انتهاء الخدمة في المحافظة : ١٩ / / تاريخ انتهاء الخدمة في المحافظة : ١٩ / / تاريخ انتهاء الخدمة في المحافظة : ١٩ / /

تاريخ بداية الخدمة في المحافظة : ١٩ / / تاريخ بداية الخدمة في المحافظة : ١٩ / / تاريخ بداية الخدمة في المحافظة : ١٩ / /

مدة العمل بالمحافظة :

ثانياً : تقدير أعباء المدة الاعتبارية :

في حالة انتهاء الخدمة مع استحقاق معاش	في حالة انتهاء الخدمة مع استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة	في حالة انتهاء الخدمة مع عدم استحقاق الصرف
يوم شهر سنة	يوم شهر سنة	يوم شهر سنة
مدة العمل :	مدة العمل :	مدة العمل :
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
القيمة الرأسمالية	قيمة تعويض	المبلغ المقابل لكل سنة
للجنيه الواحد :	الدفعة الواحدة	المناظر لسن المؤمن عليه
القيمة الرأسمالية	المستحق :	في تاريخ ترك الخدمة من
للمعاش :	تسددت بالشيك رقم	الجدول رقم (٤) المرفق
تسددت بالشيك رقم		بالتقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥
بتاريخ ١٩ / / بمليم جنيه	بتاريخ ١٩ / / بمليم جنيه	الأجر في تاريخ انتهاء الخدمة
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
على بنك	على بنك	على بنك
فرع	فرع	فرع
الى	الى	الى
الى	الى	الى

مدير جهاز التأمينات

تحريراً في ١٩ / /

جدول رقم (١)

القيمة الرأسمالية للمعاش شهري قدره جنيه واحد يستحق في غير حالات
استحقاق المعاش للمعز والوفاة

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق المعاش
جنيه		جنيه	
١٨٧	٥١	٢٢٢	٢٥
١٨٥	٥٢	٢٢٠	٢٦
١٨٢	٥٣	٢١٨	٢٧
١٧٩	٥٤	٢١٦	٢٨
١٧٦	٥٥	٢١٤	٢٩
١٧٣	٥٦	٢١٢	٣٠
١٧٠	٥٧	٢١٠	٣١
١٦٨	٥٨	٢٠٨	٣٢
١٦٦	٥٩	٢٠٥	٣٣
١٦٣	٦٠	٢٠٣	٣٤
١٦٠	٦١	٢٠١	٣٥
١٥٧	٦٢	١٩٩	٣٦
١٥٤	٦٣	١٩٧	٣٧
١٥١	٦٤	١٩٥	٣٨
١٤٨	٦٥	١٩٢	٣٩
		١٨٩	٤٠

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)

القيمة الراسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه مستحق في حالة
استحقاق معاش لثبوت المعجز

السن في تاريخ استحقاق المعاش	القيمة الراسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق المعاش	القيمة الراسمالية للمعاش
حتى ٢٥	٢١١	٢٦	٢١٠
٢٦	٢٠٩	٢٧	٢٠٨
٢٧	٢٠٧	٢٨	٢٠٦
٢٨	٢٠٤	٢٩	٢٠٢
٢٩	٢٠١	٣٠	٢٠٠
٣٠	١٩٩	٣١	١٩٧
٣١	١٩٥	٣٢	١٩٤
٣٢	١٩٣	٣٣	١٩٢
٣٣	١٩٠	٣٤	١٨٨
٣٤	١٨٦	٣٥	١٨٤
٣٥	١٨٢		

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٣)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه مستحق في حالة
استحقاق المعاش للوفاء

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق المعاش
جنيه		جنيه	حتى ٢٥
١٧٤	٤٦	٢٠٠	٢٦
١٧٢	٤٧	١٩٩	٢٧
١٧٠	٤٨	١٩٨	٢٨
١٦٨	٤٩	١٩٧	٢٩
١٦٦	٥٠	١٩٦	٣٠
١٦٤	٥١	١٩٥	٣١
١٦٢	٥٢	١٩٤	٣٢
١٦٠	٥٣	١٩٣	٣٣
١٥٨	٥٤	١٩٢	٣٤
١٥٦	٥٥	١٩١	٣٥
١٥٣	٥٦	١٩٠	٣٦
١٥٠	٥٧	١٨٩	٣٧
١٤٨	٥٨	١٨٨	٣٨
١٤٦	٥٩	١٨٧	٣٩
١٤٤	٦٠	١٨٦	٤٠
١٤١	٦١	١٨٥	٤١
١٣٩	٦٢	١٨٣	٤٢
١٣٧	٦٣	١٨١	٤٣
١٣٥	٦٤	١٧٩	٤٤
١٣٣	٦٥	١٧٧	٤٥
		١٧٦	

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

ويمصر وزير التأمينات قراراً بمستندات وإجراءات صرف المعاش
المشار إليه^(١) .

وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف المعاشات المستحقة
وفقاً لأحكام هذه المادة وتتحمل بها الخزانة العامة » .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد
وإجراءات صرف المعاشات المقررة للعاملين السابقين بمنشآت القطاع الخاص
التي آلت للدولة .

تقرير معاشات للعاملين السابقين بمنشآت

القطاع الخاص التي ألت الدولة

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي

نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على ما يأتي :

« مع عدم المساس بالحقوق التي ربطت قبل تاريخ العمل بهذا القانون يمنح من لم يربط له معاش من انتهت خدمته قبل ١/٤/١٩٦٤ من العاملين في منشآت القطاع الخاص التي ألت للدولة معاش يقدر بواقع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه شاملا الاعانة الإضافية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون »

ويشترط لاستحقاق هذا المعاش ما يلي :

- ١ - بلوغ سن التقاعد متى كانت مدة الخدمة ١٨٠ شهرا على الأقل .
- ٢ - المجز أو الوفاة أثناء الخدمة متى كانت للمؤمن عليه مدة خدمة لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

وفي حالة وفاة العامل قبل تاريخ نشر هذا القانون يؤدي المعاش المشار اليه الى ان توافرت فيه شروط الاستحقاق وقت العمل به .

وتسرى في شأن هذا المعاش الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

ويمنح من سبق منحه معاشا استثنائيا من المنقذين بأحكام هذه المادة المعاش المقررة وفقا لهذه الأحكام أو المعاش الاستثنائي أيهما أكبر .

قرار وزير التأمينات

رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠

بشأن قواعد واجراءات صرف المعاشات المقررة للعاملين السابقين
بمؤسسات القطاع الخاص التي آلت للدولة (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات
الاجتماعية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات الاستثنائية ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب
المعاشات والمستحقين .

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن اعانة الغلاء الاضافية
لأصحاب المعاشات والمستحقين ؛

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاحكام
التي تتبع فى صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا والمؤرخة فى ١٠/٥/١٩٨٠ ؛

تفسير :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام المدة التاسعة من القانون رقم ٩٣ لسنة
١٩٨٠ المشار اليه يربط معاش مقداره اثنتى عشر جنيها شهريا لكل من

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٥ .

انتهت خدمته من العاملين بمشآت القطاع الخاص التي آلت للدولة بأى صورة ذلك متى توافرت فى شأنه إحدى الحالات الآتية :

١ - انتهاء الخدمة قبل ١/١/١٩٦٢ لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليها بلوائح المنشأة أو ببلوغ سن الستين بحسب الأحوال متى كانت مدة الخدمة ١٨٠ شهرا على الأقل *

ولا تنس الأحكام السابقة بالمعاشات السابق ربطها وفقا لقوانين التأمينات الاجتماعية المشار اليها *

مادة ٢ - تسرى أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن المعاش المشار اليه مع مراعاة تحديد المستحقين للمعاش فى حالة وفاة المنتفع قبل ٣/٥/١٩٨٠ ممن تتوافر فى شأنهم شروط الاستحقاق فى ٤/٥/١٩٨٠ *

مادة ٣ - يربط المعاش للمستحقين بحد أدنى مقداره كالاتى :

سنة جنيهاً شهرياً للارملة أو المطلقة وفى حالة التعدد يقسم بينهما بالتساوى على ألا يقل نصيب الواحدة منهن عن جنيهن *

جنيهان لكل من باقى المستحقين *

وإذا ترقب على رفع معاش أى من المستحقين الى الحد الأدنى المشار اليه أن زاد مجموع معاشاتهم على خمسة عشر جنيهاً شهرياً خصمت الزيادة من رفع معاشه الى الحد الأدنى بنسبة القدر الذى رفع به معاشه الى مجموع ما رفعت به معاشات مجموع المستحقين *

مادة ٤ - لا تسرى فى شأن المعاشات المشار اليها أحكام كل من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن اعانة الغلاء الإضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين *

٢٢٦ تليفات اجتماعية

مادة ٥ - يمنح من سبق منحه معاشاً من المنتفعين بالمعاشات المشار إليها أى المعاشين أكبر .

مادة ٦ - تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف المعاشات المشار إليها على حساب الخزانة العامة .

ويختص مكتب الهيئة الذى تقع فى دائرته محل إقامة المنتفع أو المستحقين عنه بحسب الأحوال بتسوية وصرف المعاشات المشار إليها .

مادة ٧ - مع مراعاة المستندات المطلوبة لصرف الحقوق التأمينية المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يرفق مع طلب الصرف المستندات الآتية :

(أ) المستند المثبت لتاريخ ميلاد المنتفع .

(ب) شهادة معتمدة من المنشأة التى كان يعمل بها المنتفع مبينة فيها تاريخ التحاقه بالعمل ونوع العمل أو المهنة التى كان يزاولها وتاريخ وسبب انتهاء الخدمة .

وتعفى من تقديم هذه الشهادة الحالات التى توجد فيها البيانات المطلوبة بملف اشتراك المنتفع بالهيئة .

وفى حالة تعذر الحصول على الشهادة المشار إليها أو عدم وجود البيانات المطلوبة يمكن اثبات وجود علاقة العمل بين المنشأة والمنتفع بأى مستند آخر تحمده الهيئة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

صدر فى ٢٥ جادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٠ مايو سنة ١٩٨٠) .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤

بشأن تحديد قواعد حساب مبالغ الادخار والمدة التى تحسب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة الاشتراك المستحق عنها المكافأة (١)

وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بنظام الادخار للماملين ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بنظام الادخار للمعلمين ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادخار للماملين ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ويزيادة المعاشات ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ١/٤/١٩٨٤ ؛

قرر :

مادة ١ - تصيب مستحقات المؤمن عليهم فى نظام الادخار وفقاً للمجدول رقم (١) المرفق وبمراعاة الأسس الآتية :

١ - المتوسط الشهري لأجور المؤمن عليه التى أدت على أساسها اشتراكات الادخار خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه فى نظام الادخار أو خلال مدة اشتراكه فى هذا النظام ان قلت عن ذلك .

ويراعى فى حساب هذا المتوسط أحكام البنود ١ ، ٢ ، ٣ من الفقرة الرابعة من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٢ — مدة الاشتراك فى نظام الادخار .

وفى حساب هذه المدة يجبر كسر الشهر شهرا .

مادة ٢ — يقصد بمدة الاشتراك فى نظام الادخار مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين اعتبارا من تاريخ انتفاعه بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ أو بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ أو بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها بحسب الاحوال حتى تاريخ انتهاء مدة خدمة المؤمن عليه أو حتى ٣١/٣/١٩٨٤ أى التاريخين أسبق وذلك فيما عدا الندد الآتية :

(أ) مدد الاجازات والاعاقات التى لم يؤد المؤمن عليه عنها اشتراكا .

(ب) المدد الاعتبارية والاضافية والافتراضية ومدد الضمانات .

(ج) المدد التى لم يستحق المؤمن عليه عنها أجرا اذا جاوزت كل منها شهرا ، ولا يدخل فى هذه المدد مدد التجنيد الاكزامى والمدد التى استحق عنها المؤمن عليه تعويضا عن الأجر وأدى عنها الاشتراك فى نظام الادخار .

(د) المدد التى صرف عنها المؤمن عليه مستحقته فى نظام الادخار وفقا للمادة (٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(هـ) المدد التى صرف عنها المؤمن عليه مستحقته فى نظام الادخار لانتهاء خدمته .

مادة ٣ — اذا كان المؤمن عليه من العاملين فى الجهاز الادارى للنقابة أو الهيئات العمالية أو وحدات القطاع العام أو بجهات حددت أجور

العاملين فيها وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية وافقت الهيئة المختصة على قواعد تصديدها وكان ممن يتقاضون أجورهم بالمدة أو بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة أو للبدل فيحسب المبلغ المدخر على أساس مدة الاشتراك عن كل عنصر من هذه العناصر قائما بذاته .

مادة ٤ - إذا كان للمؤمن عليه أكثر من مدة اشتراك في نظام الادخار ولم يكن قد صرف مستحقته عنها فتحسب المبالغ المدخرة على أساس أنها مدة متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له .

مادة ٥ - إذا كان المؤمن عليه من ذوى الأجور الثابتة فيزداد المبلغ المدخر المحسوب وفقا للأسس المتقدمة بنسبة تقدر طبقا للجدول رقم (٢) المرفق .

مادة ٦ - تحسب للمؤمن عليه بالمبالغ المدخرة المحسوبة وفقا لما سبق مدة ضمن مدة اشتراكه المستحق عنها المكافأة ، وتقدر هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ويمرعاة الأسس الآتية :

١ - سن المؤمن عليه فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

٢ - أجر المؤمن عليه الأساسى فى التاريخ المشار اليه واذا كان المؤمن عليه غير موجود بالخدمة فى هذا التاريخ فتحسب المدة على أساس أجره فى تاريخ النحاقه بالخدمة ، واذا لم يلتحق المؤمن عليه بالخدمة حتى تاريخ استحقاق صرف مستحقته التأمينية فتحسب المدة على أساس الأجر الاخير الذى سددت على أساسه اشتراكات الادخار .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة (٢) تدخل المدد المنصوص عليها فى البند (د) ضمن مدة الاشتراك فى نظام الادخار المطلوبة لاستحقاق الحد

٢٢٠ تبينات اجتماعية

الأدنى للمكلفة ، ويخصم من قيمة مبلغ المكفأة المستحق للمؤمن عليه
الفرق بين مبلغ الادخار المستحق له والمبلغ الذي كان سيستحق له بافتراض
عدم صرفه مستحقته في المبلغ المخفزة محسوبا وفقا للجدول رقم
(١) المرفق .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من ١٩٨٤/٤/١ .

وزيرة التأمينات الاجتماعية

والدولة للشئون الاجتماعية

دكتورة / آمال عثمان

جدول رقم (١)
بتحديد المبالغ المستحقة وفقاً لنظام الاندثار

المعامل الذي يشرب في المتوسط الشهري للأجور	مدة الاشتراك بالسنوات	المعامل الذي يشرب في المتوسط الشهري للأجور	مدة الاشتراك بالسنوات
٢٨١	٢١	١٨	٣
٤٠١	٢٢	٣٦	٤
٤٢٢	٢٣	٥٤	٥
٤٤٣	٢٤	٧٢	٦
٤٦٤	٢٥	٩٠	٧
٤٨٦	٢٦	١٠٨	٨
٥٠٨	٢٧	١٢٦	٩
٥٣٠	٢٨	١٤٤	١٠
٥٥٢	٢٩	١٦٢	١١
٥٧٤	٣٠	١٨٠	١٢
٥٩٨	٣١	١٩٨	١٣
٦٢٢	٣٢	٢١٦	١٤
٦٤٧	٣٣	٢٣٤	١٥
٦٧٢	٣٤	٢٥٢	١٦
٦٩٨	٣٥	٢٧٠	١٧
٧٢٤	٣٦	٢٨٨	١٨
٧٥١	٣٧	٣٠٦	١٩
٧٨٠	٣٨	٣٢٤	٢٠
٨٠٩	٣٩	٣٤٢	
٨٣٨	٤٠	٣٦١	

ملحوظة :

في حالة مدة الاندثار التي تتضمن سنوات كاملة وأشهر تتبع طريقة النسبة
والفلسف .

جدول رقم (٢)

بتحديد نسبة الزيادة في المبالغ المستحقة طبقاً للجدول
رقم (١) في حالة المرتبب التالية

النسبة المئوية للزيادة في المبالغ المستحقة	مدة الاشتراك في نظام الإخلاء بالسنوات التي يظل فيها المرتبب ثابتاً حتى نهاية الخدمة أو حتى ١٩٨٤/٣/٣١ بحسب الأحوال
٢ر٣	٢
٤ر٦	٣
٧ر٠	٤
٩ر٤	٥
١١ر٩	٦
١٤ر٦	٧
١٧ر٣	٨
٢٠ر٥	٩
٢٢ر٩	١٠
٢٥ر٨	١١
٢٨ر٩	١٢
٣٢ر٠	١٣
٣٥ر٢	١٤
٣٨ر٦	١٥
٤٢ر٠	١٦
٤٥ر٥	١٧
٤٩ر٢	١٨
٥٣ر٠	١٩
٥٦ر٩	٢٠

ملحوظة :

في حالة المسد التي تتضمن سنوات كلفة وأشهر تتبع طريقة النسبة
والتناسب .

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

والدولة للتأمين الاجتماعي رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤
بتحديد قواعد حساب احتياطي المعاش من الأجر المدفوع
بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات والمدة
التي تحسب مقابل هذا الاحتياطي ضمن مدة الاشتراك
من الأجر المتغير^(١)

وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للتأمين الاجتماعي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعي الصلح القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المعاشات ؛
وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦ ؛

قرر

مادة ١ - يحول الى الحساب المنصوص عليه في المادة الأولى من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه احتياطي المعاش عن الأجور
المحسوبة بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات وذلك بالنسبة
للمؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو
وحدات القطاع العام أو الجهات الخاضعة في تحديد أجور العاملين فيها
لاتفاق جماعي أبرم وفقا لقانون العمل ووافقت الهيئة المختصة على قواعد
تحديدها الذين يتقاضون أجرا محسوبا بالمدة وأجرا آخر محسوبا بأحد
العناصر المشار إليها .

(١) الموقع المبرم في ١٢/٨/١٩٨٤ - العدد ١٨٦ .

مادة ٢ - يقدر مبلغ الاحتياطي الذي يحول عن كل عنصر من عناصر الأجر المنصوص عليها في المادة السابقة وفقاً للأسس الآتية :

- ١ - التعامل المناظر لسن المؤمن عليه في ١/٤/١٩٨٤ المنصوص عليه في الجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .
- ٢ - المدة التي أدى عنها اشتراك عن كل عنصر من العناصر المشار إليها .

٣ - المتوسط الشهري للعنصر الذي أدت على أساسه الاشتراكات خلال السنتين السابقتين على ١/٤/١٩٨٤ أو على تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا العنصر بحسب الأحوال .

وإذا قلت مدة الاشتراك لعنصر الأجر عن مدة المتوسط المشار إليها حسب المتوسط على أساس كامل مدة الاشتراك .

ويجوز لصاحب الشأن طلب حساب مبلغ الاحتياطي على أساس متوسط الأجور التي أدت عنها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك في التأمين عن عنصر الأجر إذا كان ذلك يحقق له ميزة أفضل .

مادة ٣ - (البنودان ٤ ، ٥ مضافان بقرار وزير التأمينات رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥) يدخل في حساب المدد التي يحول عنها الاحتياطي المدد الآتية :

- ١ - مدة التجنيد الإلزامي التي قضيت بعد التعيين .
- ٢ - المدد التي استحق عنها المؤمن عليه اعتباراً من ١/٥/١٩٨٠ تعويض أجر عن العنصر المحول عنه الاحتياطي .
- ٣ - المدد التي طلب المؤمن عليه حسابها ضمن مدة حوافز الانتاج وأدى عنها المبالغ المطلوبة .

٤ - مدد الضمان والمدة الإضافية .

٥ - المدد التي طلب المؤمن عليه حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين وتم حساب تكلفتها على أساس أجر اشتراك شامل لعنصر الأجر المتغير الذي يتم تحويل احتياطية .

مادة ٤ - (الفقرة الثانية معدلة بقرار وزير التأمينات رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥) تكون المدة المحول عنها الاحتياطي عن الأجر المحسوب بالانتاج أو بالعمولة أو بالهبة عن كامل مدة الاشتراك في التأمين عن الأجر المحسوب بالمدة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم من الماعطين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الذين كلت لهم مدة اشتراك عن هذه الأجر لا تقل عن خمس عشرة سنة في ١٢/٣١/١٩٨٠ .
ولا يدخل في حساب المدة المطلوبة للانتفاع بالحكم المشار اليه المدد التي أدى المؤمن عليه عنها مبالغ وفقا للمادة (٣٤) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه لحسابها ضمن مدة الاشتراك عن حوافز الانتاج بعد ١٢/٣١/١٩٨٠ ومدد الضمان والمدة الإضافية .

مادة ٥ - (البند رقم ٢ معدل بقرار وزير التأمينات رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥) تحسب للمؤمن عليه بمجموع مبالغ احتياطي المعاش المحسوبة وفقا للقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة مدة ضمن مدة اشتراكه في التأمين عن الأجر المتغير .

وتقدر المدة التي تصب بالمبلغ المحول وفقا للأسس الآتية :

- ١ - العامل المناظر لسن المؤمن عليه في ١/٤/١٩٨٤ المنصوص عليه وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .
- ٢ - المتوسط الشهري لأجر المؤمن عليه المتغير الذي سددت على أساسه الاشتراكات لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٨٤ أو مدة اشتراكه في الأجر المتغير ان قلت عن ذلك وذلك مع مراعاة الآتي :

(أ) بالنسبة للمؤمن عليهم انوجودين في الخدمة في ١/٤/١٩٨٤
فيعامى في متوسط أجر الاشتراك المتغير عن الفترة من
١/٧/١٩٨٤ حتى ٣١/٣/١٩٨٥ ألا يقل عن ثلاثة أرباع ما
يستحقه المؤمن عليه من هذا الأجر خلال السنة المالية
١٩٨٤/٨٤ •

(ب) اذا كان المؤمن عليه غير موجود في الخدمة في ١/٤/١٩٨٤
أو لم يكن يتقاضى أجرا متغيرا في هذا التاريخ فتحسب المدة
على أساس المتوسط الشهري للأجر المتغير الذى تسدد عنه
الاشتراكات لمدة سنة تبدأ اعتبارا من تاريخ التحلقه بالخدمة
أو من تاريخ استحقاق الأجر المتغير بحسب الأحوال أو مدة
اشتراكه عن الأجر المتغير ان قلت عن ذلك واذا لم يلتحق
المؤمن عليه بعمل أو لم يستحق أجرا متغيرا حتى تاريخ
استحقاقه صرف مستحقاته التأمينية فتحدد مدة اشتراكه في
الأجر المتغير على أساس مجموع المتوسطات التى حسب على
أساسها مبلغ الاحتياطى •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية •

صدر في ٢٦/٦/١٩٨٤ •

وزيرة التأمينات الاجتماعية
والدولة للشئون الاجتماعية

مكتوبة / آمال عثمان

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات (١ و ٢)

رئيس الجمهورية

باسم الشعب

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (البند ٥ مستبدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧)
ينشأ في كل من الصندوقين المنصوص عليهما في المادة (٦) من قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص
تكون أمواله من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات المستحقة عن الاجور المتغيرة المنصوص عليها في
البند (ط) من المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢ - المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيفرخة
والمعجز والوفاة عن الاجور المتغيرة .

(١) الجريدة الرسمية في ٢١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكر و .

(٢) نصت المدة الثانية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على
أن « الاشتراكات المستحقة وفقا للتعديلات التي أدخلت على قانون التأمين
الاجتماعي بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤. المشار اليها التي لم تؤد الى الهيئة
المختصة حتى تاريخ العمل بهذا القانون يتم تحصيلها بالتقسيم على فترة
لا تتجاوز خمس سنوات من التاريخ المشار اليه .

وتعني بمبالغ تلك الاشتراكات من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في
المقتعين ١٢٩ ، ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه » .

٣ - الاشتراك المنصوص عليه في البند (٩) من المادة (١٧) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٤ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل اضافة مدة لمدة الاشتراك عن الاجور المتغيرة أو لمدة الاشتراك في نظام المكافأة .

٥ - احتياطي حوافز الانتاج والعمولة والوهبة والبدلات ، ويحدد هذا الاحتياطي بنسبة ٤٠ ٪ من احتياطيات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة لدى بنك الاستثمار القومي في تاريخ العمل بهذا القانون وبنسبة ٣٠ ٪ من احتياطيات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المودعة لدى البنك المذكور في التاريخ ذاته (١) .

٦ - رصيد مبالغ الادخار لدى وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي وبيع استثمار هذه المبالغ .

٧ - المبالغ الاضافية المستحقة على صاحب العمل عن أموال هذا الحساب وفقا لاحكام المواد ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٨ - بيع استثمار أموال الحساب .

ويخصص المركز المالي لهذا الحساب في تاريخ فحص المركز المالي للصندوقين المشار اليهما وتسرى في هذا الشأن احكام المادة (٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

مادة ٢ - تتحدد نسبة ربيع الاستثمار التي يلتزم بفك الاستثمار القومي بأدائها عن أموال الحساب المنصوص عليه في المادة السابقة بالاتفاق بين البنك ووزير التأمينات وبما لا يقل عن النسبة التي روعيت اكتواريا في تحديد أموال هذا الحساب .

(١) يعمل باحكام البند ٥ من المدة الاولى اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

مادة ٣ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) يقدّر احتياطي المعاش عن الاجور المحسوبة بالانتاج أو بالعمولة أو الوهبة وعن البدلات وذلك بالنسبة الى المؤمن عليهم الذين يتقاضون أجرا محسوباً بالمدة وأجراً آخراً محسوباً بأحد هذه العناصر أو أكثر في تاريخ العمل بهذا القانون أو كانت لهم مدة اشتراك عن هذه الاجور انتهت قبل هذا التاريخ وتحسب بهذا الاحتياطي مدة ضمن اشتراك المؤمن عليه في الاجر المتغير (١) .

ويصدر وزير التأمينات قراراً (٢) بتحديد قواعد حساب الاحتياطي

(١) يعمل بالحكم الفقرة الاولى اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .
(٢) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد حساب احتياطي المعاش عن الاجر المحسوب بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات والمدة التي تحسب مقابل هذا الاحتياطي ضمن مدة الاشتراك عن الاجر المتغير (انظر ما يلي) .

كما صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٤ بتحديد المدة التي تراعى في مبلغ احتياطي عن بدلات السكن والملابس والمراسلة بالنسبة لأعضاء هيئة الشرطة (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٨٤ - العدد ١٨٦) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - يعتد بكامل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن الاجر بالمدة والمدة يفترض استمراره بالخدمة حتى تاريخ بلوغه سن الستين وذلك في تحديد مبلغ احتياطي المعاش الذي يحول الى الحساب المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه من بدلات السكن والملابس والمراسلة بالنسبة لأعضاء هيئة الشرطة .

مادة ٢ - تتحمل الخزانة العامة بالفرق بين احتياطي المعاش المحسوب وفقاً للادة السابقة والاحتياطي المحسوب وفقاً لقرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه » .

كما صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مبلغ احتياطي المعاش الواجب تحويله من الحد التي قضيت في أحد المنصب التي تسرى في شأنها الحكم المادة ٣١ من

المشير اليه والمحدد. التي تحسب للمؤمن عليه مقابل مبلغ الاحتياطي المحول مع مراعاة أن تكون المدة المحول عنها الاحتياطي عن الاجور المصوية بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة اعتباراً من بدء مدة الاشتراك الفعلية عن الاجر المحسوب بالمدة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الذين كانت لهم مدة اشتراك عن هذه الاجور لا نقل عن خمسة عشرة سنة في ١٩٨٨/١١/٣١ .

مادة ٤ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧) اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لا تسرى أحكام نظام الادخار للعاملين الصادر بلقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ على المؤمن عليهم وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتحسب مستحقاتهم في نظام الادخار بافتراض انتهاء خدمتهم في التاريخ المشار اليه (١) .

فقانون التأمين الاجتماعي (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٨٤ - العدد ١٨٦) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - يراعى في حساب مبلغ احتياطي المعاش المحول عن البدلات الى الحساب المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه عن المدة التي قضيت في أحد المناصب المنصوص عليها في المادة (٢١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ كليل بدل التثيل .

مادة ٢ - يسرى حكم المادة السابقة في شأن مبلغ احتياطي المعاش المحول عن المدة التي قضيت في أحد المناصب التي تنص القوانين على معاملة شاغليها معاملة الوزراء ونواب الوزراء .

مادة ٣ - تتحمل الخزانة العامة بالفريق بين احتياطي المعاش المحسوب وفقاً للوائح السابقة والاحتياطي المحسوب وفقاً للمادة (٢) من قرار وزير التامينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه » .

(١) يعمل بأحكام الفقرة الاولى اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

وتحسب لكل مؤمن عليه بمبلغه المحضّر مدة ضمن مدة اشتراكه في نظام المكافأة .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد قواعد حساب المدة التي تصب مقابل المبلغ المحضّر (١) .

مادة ٥ - (أنظر تحديلات القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) .

مادة ٦ - يستبدل بعبارة « ريع الاستثمار والمبالغ الاضافية » وعبارة « ريع الاستثمار » المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه حيثما وردت عبارة « المبالغ الاضافية » .

ويستبدل بالجدولين رقمي (٤ ، ٦) وبملاحظات الجدول رقم (٣) المرفقة بالقانون المشار اليه الجدولان والملاحظات المرفقة بهذا القانون .

مادة ٧ - في تطبيق الاحكام الخاصة بأداء المبالغ المستحقة على المؤمن عليه أو صاحب المعاش للهيئة المختصة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يكون تقسيط هذه المبالغ وفقا للجدول رقم (٦) المرافق .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وفقا للجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه متى كان سنه يجاوز خمسين سنة في تاريخ العمل بهذا القانون وبمراعاة الاحكام المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة (١٤٤) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، ولا يسرى هذا الاستثناء في شأن المبالغ المستحقة عن المدة المطلوب حسابها في نظام المكافأة .

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد قواعد حساب مبالغ الانقار والمدة التي تصب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة الاشتراك المستحق عنها المكافأة .

مادة ٨ - (أنظر تعديلات القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) •

مادة ٩ - (أنظر تعديلات القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) •

مادة ١٠ - (أنظر تعديلات القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) •

مادة ١١ - تسرى الاحكام المستحدثة في ملاحظات الجدول رقم (٣) المرفقة على الحالات التي وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون الصرف اعتبارا من هذا التاريخ وذلك بمراعاة ألا يقل نصيب أى من المستحقين نتيجة تطبيق هذه الاحكام عما كان يتقاضاه من قبل وألا يزيد مجموع الانصبة في المعاش على الواحد الصحيح •

مادة ١٢ - (الفقرة الثانية من البند ٧ وكذا البند ١١ مضافان بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) (١) تحسب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الآتى :

١ - يكون الحد الاقصى للمعاش المستحق عن الاجر المتغير $\frac{1}{80}$ ولا تسرى في شأن هذا المعاش احكام الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الاخيرة من المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه •

٢ - لا تسرى في شأن المعاش المستحق عن الاجر المتغير احكام الصدد الأدنى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه •

٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاشات المستحقة عن الاجر المتغير بدون حدود وذلك مع مراعاة حكم المادة (٧١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه •

٤ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير بدون حدود وذلك باستثناء الحالات التى تكون تسوية المعاش فيها وفقا لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه أفضل للمؤمن عليه فيكون الجمع بين معاش الاجر الاساسى ومعاش الاجر المتغير بما لا يجاوز مجموع هذين الآجرين .

٥ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٠٣ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه لا يسرى فى شأن المعاش المستحق عن الاجر المتغير أحكام الزيادات والاعانات التى تضاف الى المعاش .

٦ - لا تسرى فى شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير أحكام المادة (٢٦) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٧ - لا تسرى الاحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء فى هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه كما لا تسرى الاحكام المشار اليها فى شأن قواعد حساب المكافأة .

وفى تطبيق المادة المشار اليها يراعى ما يأتى :

(١) يحسب المعاش عن كل من الآجرين الاساسى والمتغير معا وفقا للمادة المشار اليها أو وفقا للقواعد العامة أيهما أفضل .

(ب) يستحق المعاش عن الاجر المتغير بالقدر المنصوص عليه فى البند أولا من المادة المشار اليها طالما توافرت شروط تطبيق هذا البند فى شأن معاش الاجر الاساسى وذلك أيا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن الاجر المتغير .

(ج) لا تدخل المدة التي تحسب وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ضمن المدة المستحق عنها المعاش المنصوص عليه فى البند أولاً من المادة المشار اليها .

٨ - لا تسرى فى شأن المعاش المستحق عن الاجر المتغير أحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٩ - لا يسرى الحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة (٧٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه على تمويض الاجر المستحق عن الاجر المتغير .

١٠ - تعتبر المعاشات المستحقة عن الاجر الاساسى والاجر المتغير وحدة واحدة فى تحديد الحقوق المنصوص عليها فى المواد ١١٢ (بندى ٢، ٤، ١١٣، ١٣٢ (بند ٢) (فقرة أولى) .

١١ - تتحدد قواعد حساب معاش اجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الاجر وتاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق .

مادة ١٢ - يلغى كل حكم منصوص عليه فى أى قانون آخر بشأن اجر الاشتراك يخالف التعريف المنصوص عليه فى المادة ٥ (بند ط) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ١٤ - يجوز للجهات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تريد من اشترائها فى نظام المكافاة المنصوص عليه فى القانون المشار اليه .

ويجوز لاية جهة أخرى أو رابطة أو نقابة أو جمعية أن تشترك فى النظام المشار اليه .

ويجوز أن يكون الاشتراك كلياً ، أو جزئياً مقابل أداء نصف الاشتراكات والحصول على نصف المكافأة .

ويصدر وزير التأمينات القواعد المنظمة للاشتراك المشار اليه والقواعد التي تتبع في حالات الانتقال من جهة لجهة أخرى وحالات الاستفادة من الحد الأدنى للمكافأة .

مادة ١٥ - (أنظر تعديلات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) .

مادة ١٦ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة قبل التاريخ المذكور وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك المعاشات الاستثنائية المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تكون نسبة الزيادة ٢٠٪ لمن انتهت خدمتهم حتى ١٢/٣١/١٩٧٤ من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ويستحق صرف نصف نسبتي الزيادة المشار إليهما اعتباراً من ١/٧/١٩٨٤ ويستحق صرف النصف الثاني اعتباراً من ١/٧/١٩٨٥ .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين من معاشات وإعانات وزيادات في تاريخ استحقاق الصرف .

ولا يدخل في المجموع المشار إليه أعانة العجز الكامل وإعانة التقاعد .

٢ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .

٣ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود القصوى للمعاش .
ولا تستحق الزيادة في الحالات الآتية :

(أ) معاش المعز الجزئي غير المنهي للخدمة وذلك حتى تاريخ استحقاق صرف المستحقات وفقا لتأمين الشيخوخة والمعز والوفاة .

(ب) المعاشات اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ وفقا للجدول رقم (٩)
المرفق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(ج) المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لغير حالات بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الغاء الوظيفة أو المعز أو الوفاة .

وتعتبر في حكم حالات بلوغ سن الشيخوخة المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام المادة (٩٥) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتقويض بعض الوزراء في قبول بعض طلبات الاحالة الى المعاش .

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة المشار اليها .

مادة ١٧ - يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جبادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (٢٩ مارس سنة ١٩٨٤) .

كسني مبارك

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع إلى هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن يكون المؤمن عليه مشتركا عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمرا في الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

(ب) أن تكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدراها ٢٤٠ شهرا على الأقل .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يحسب معاش عن المدة المحسوبة في مدة الاشتراك عن الأجر المتغير وفقا للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ويضاف إلى المعاش المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

(١) الجريدة الرسمية - المجلد ٣٠ مكرن في ٢٧/٧/١٩٨٧ .

(المادة الثانية)

يكون الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير ٢٠٪ من مجموع المعاش والزيادات المستحقة عن الأجر الأساسي بالنسبة الى المؤمن عليه الموجود بالخدمة في ١٩٨٧/٧/١ وتوافرت في شأنه احدى حالات استحقاق المعاش بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو لالغاء الوظيفة أو للمجز أو للوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه خلال فترة تنقضى حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ .

وفي تطبيق هذه المادة تعتبر في حكم حالات بلوغ سن الشيخوخة المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لاحكام المادة ٩٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتتحمل الخزانة العامة بالزيادة في المعاش الناتجة عن ذلك .

(المادة الثالثة)

يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق عن الاجر الاساسي في حالة بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه خمسة وثلاثين جنيها شهريا شاملة كافة الزيادات والاعانات .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المعاش المستحق لصاحب معاش المجز الجزئي الناتج عن اصابة عمل وذلك متى توافرت احدى الحالات المشار اليها في الفقرة السابقة دون توافر شروط استحقاق المعاش وفقا لاحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (١) .

وتتصل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد وبين المعاش المستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

(١) انظر فيها بعد نص المادة ١٤ من هذا القانون .

(المادة الرابعة)

مع عدم الاخلال بنسبة ريع الاستثمار التى يلتزم بنك الاستثمار القومى بأدائها عن أموال الحساب المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، تتحدد نسبة ريع الاستثمار التى يلتزم البنك بأدائها عن باقى احتياطات كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة لديه بواقع ٧٪ سنويا .

(المادة الخامسة)

يستبدل بنصوص المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٨ مكررا فقرة ثانية و ١٩ و ٢٠ بند ٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤١ و ٧١ بندى ٣ و ٤ و ١١٧ فقرة ثالثة و ١٢١ فقرة أولى وثالثة و ١٢٣ فقرة سادسة و ١٢٦ بندى ٢ و ٥ و ١٢٨ فقرة خامسة و ١٢٩ فقرة رابعة و ١٣٠ فقرة أخيرة و ١٣٦ فقرة أولى وثانية و ١٤٠ و ١٤٤ فقرة سابعة و ١٦٠ فقرة رابعة وخامسة و ١٦٥ مكررا و ١٦٣ فقرة أولى من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه النصوص الآتية :

(انظر تعديلات نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥)

(المادة السادسة)

تضاف الى البند (ط) من المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه فقرة قبل الاخيرة والى المادة ٧٨ فقرة أخيرة كما تضاف مادة جديدة برقم ١١٦ مكررا ، والى المادة ١٥٩ من ذات القانون فقرة أخيرة ، نصوصها الآتية :

(انظر تعديلات نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥)

(المادة السابعة)

أولاً - يحذف من نص الملاحظة (٤) من الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه عبارتاً « وفقاً للحالة في تاريخ الرد » و « وفقاً للحالات السابقة » .

ثانياً - تضاف الى ملاحظات الجدول المشار اليه ملاحظة جديدة برقم (٦) ، نصها كالآتي :

(انظر نص الملاحظة (٦) عن الجدول رقم (٣))

(المادة الثامنة)

أولاً - يستبدل بنص كل من الملاحظات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) من الجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، النصوص الآتية :

(انظر تعديلات الملاحظات ٢ ، ٣ ، ٤ من الجدول رقم ٤)

ثانياً - يضاف الى ملاحظات الجدول المشار اليه ملاحظة برقم (٥) نصها كالآتي :

(انظر الملاحظة رقم ٥ من الجدول رقم ٤)

(المادة التاسعة)

يستبدل بنصوص المادة الأولى بند (٥) والمادة الثالثة فقرة أولى والمادة الرابعة فقرة أولى والمادة التاسعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، النصوص الآتية :

(انظر تعديلات نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤)

(المادة العاشرة)

يضاف الى نص البند (٧) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فقرة ثانية ويضاف الى ذات المادة بند جديد برقم (١١) ، نصوصها الآتية :

(انظر تعديلات نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤)

(المادة العاشية عشرة)

يستبدل بنص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه وبأحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعلنة لأصحاب المعاشات والمستحقين و ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار اليها بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، النص الآتى :

تراد المعاشات التى تستحق اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ فى احدى الحالات الآتية :

١ - بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٢ - الحالة المنصوص عليها فى البند (٥) من المادة (١٨) المشار اليها متى كانت سن المؤمن عليه فى تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .

٣ - استحقاق معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة عمل غير منه للخدمة متى توافرت احدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها فى البندين السابقين .

وتحدد الزيادات وفقا للآتى :

١٠ . / بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠ . / بحد أقصى ٦ جنيهات وبحد أدنى ٣ جنيهات شهريا .

٩ جنيهات .

وتسرى فى شأن هذه الزيادات الاحكام الآتية :

- ١ - تحسب على أساس معاش المؤمن عليه عن الاجر الاساسى .
- ٢ - تستحق بالاضافة للحدود القصوى للمعاشات بما لا يجاوز مجموع معاش الحد الاقصى لمجموع معاش الاجرين الاساسى والمتغير ، ولا يسرى هذا الاستثناء فى شأن المعاشات المستحقة وفقا للمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .
- ٣ - عدم تكرار استحقاق أى من هذه الزيادات .
- ٤ - تعتبر هذه الزيادات جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع احكامه وتحمل الخزانة العامة بقيمتها .

(المادة الثانية عشرة)

الاشتراكات المستحقة وفقا للتعديلات التى ادخلت على قانون التأمين الاجتماعى بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليها التى لم تؤد الى الهيئة المختصة حتى تاريخ العمل بهذا القانون يتم تحصيلها بالتقسيم على فترة لا تتجاوز خمس سنوات من التاريخ المشار اليه .
وتعفى مبالغ تلك الاشتراكات من المبالغ الاضافية المنصوص عليها فى المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

(المادة الثالثة عشرة)

يعتبر صحيحا ما تم خلال الفترة من ١/٤/١٩٨٤ حتى ٣١/١٢/١٩٨٤ من حساب البالغ المطلوبة لصاحب مدة ضمن مدة الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه وفقا لاحكام المادة ٣٤ منه قبل تحويلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

(المادة الرابعة عشرة)

يسرى حكم الفقرة الثانية من المسادة الثالثة من هذا القانون فى شأن من انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ .

وتسرى في شأن من انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون :

١ - البند (٢) من المادة (٣٨) وذلك بالنسبة الى الحالات التي توافرت في شأنها احدى حالات استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة قبل العمل بهذا القانون ولم يتم فيها الصرف حتى التاريخ المذكور .

٢ - الفقرة الثالثة من المادة (٤٠) .

وتصرف الحقوق الناتجة عن تطبيق الفقرتين السابقتين اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الخامسة عشرة)

تحذف الفقرة الأخيرة من المادة (٧١) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

(المادة السادسة عشرة)

يكون لاصحاب المعاشات من المملطين بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ممن انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب الانتفاع بحق العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في القانون المشار اليه خلال فترة تنتهي في ٣١/١٢/١٩٨٧ .

(المادة السابعة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ويعمل بتحويله للنصوص المبينة فيما يأتي اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ :

١ - المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٩ بند ٤ و ٢٠ بند ٢ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٨ و ٧١ بندي ٣ و ٤ و ١١٧ فقرة ثالثة و ١٢٦ بند ٥ و ١٣٦ فقرة أولى وثانية و ١٤٤ فقرة سابعة من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢ - الملاحظة (٤) من الجدول (٣) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه والفقرة الاولى من الملاحظة رقم (٦) من الجدول المشار اليه وملاحظات الجدول رقم (٤) المرافق للقانون المشار اليه .

٣ - المواد الاولى بند (٥) والثالثة فقرة أولى والرابعة فقرة أولى والثانية عشرة بند (٧) فقرة ثانية وبند (١١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٤٠٧ (٢٧ يولييه سنة ١٩٨٧) .

حسنى مبارك

التقسم الثاني

في التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال
ومن في حكمهم

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦
في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال
ومن في حكمهم^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن التأمين الاجتماعي على
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا
القانون ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦١
سنة ١٩٧٣ بصريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب
الأعمال الى حين صدور اللائحة المذكورة^(٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ — العدد ٣٧ « تابع » .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٢ لسنة

١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين

الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

(المادة الثالثة)

يحل هذا القانون محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بمرمان بعض
أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول
الشهر التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٩٦ (٤ سبتمبر سنة
١٩٧٦) .

قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم

الباب الأول

في التعاريف ونظام التأمين ومجال تطبيقه

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

(ب) بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون •

(ج) بالسن : من الخامسة والستين •

(د) بدخل الاشتراك : الدخل الشهري الافتراضي الذي يختاره المؤمن عليه ويحسب على أساسه الاشتراك الذي يؤديه للهيئة شهرياً •

(هـ) بمتوسط دخول الاشتراك : حاصل ضرب كل مدة اشتراك في دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع النتائج السابق على جملة مدد الاشتراك ، وذلك في حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك واحد •

(و) بالمعز الكامل : كل عجز من شأنه أن يصول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوولته أية مهنة أو نشاطا
يكتسب منه •

مادة ٢ - يشمل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى هذا القانون التأمين ضد الشيخوخة والمعز والوقاة •

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الأخرى

(م ١٧ - موسوعة مصر ج ١)

المصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بالشروط والاوزاع التي يحدد بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية ، وفي حدود المواد المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على الفئات الآتية :

١ - الافراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زاريا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم .

٢ - الشركاء المتضامنون في شركات الاشخاص .

٣ - المشتغلون بالمهن الحرة ، ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة من هذه المهن بأحكام هذا التأمين بقرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

٤ - الاعضاء المنتخبون في الجمعيات التعاونية الانتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم .

٥ - حائزو الاراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر .

٦ - حائزو الاراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر ، سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالاجرة أو بالزراعة أو هما معا .

٧ - ملاك العقارات المبنية التي يبلغ نصيب كل منهم ٢٥٠ جنيها فأكثر سنويا من قيمتها الاجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية .

٨ - أصحاب وسائل النقل الآلية للاشخاص أو البضائع .

- ٩ - المأخوذون الشرعيون ، والموثقون المنتدبون من غير الرهبان .
- ١٠ - الأدياء والفنانون .
- ١١ - العمدة والمشيخ .
- ١٢ - المرشدون والأدلاء السياحيون .
- ١٣ - الوكلاء التجاريون .
- ١٤ - القساوسة والشمامسة المكرسون (١) .
- ١٥ - الشركاء المتضامنون في شركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسم (١) .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية - إضافة بعض الفئات الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يستثنى من الخضوع لأحكام هذا القانون الفئات الآتية :
(أ) أصحاب المصانع المنزلية والبيئية والريفية والأسرية .

(ب) أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري الذين لا يستخدمون عمالا .
(ج) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم .

ويصدر بقواعد تحديد هذه الفئات قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

مادة ٥ - يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين وألا تجاوز سن الستين ويكون التأمين في الهيئة وفقا أحكام هذا القانون الزاميا .

(١) الفئات المنصوص عليها بالبندين ١٤ ، ١٥ إضافة بقرار الجمهوري رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٩/٢٨ - العدد ٣٩) .

• ويجوز لمن جاوز من الستين أن يطلب الانتفاع بأحكامه .
ويتم الاشتراك في التأمين وفقا للإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٦ - إذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن يبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا استمر خضوعه لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو توقف نشاطه .

مادة ٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المؤمن عليهم المنتظمين بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ، كما لا تسرى على أصحاب المعاشات المستحقين وفقا لأحكام القوانين المشار إليها .

• ويجوز لصاحب المعاش أن يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون متى توافرت فيه شروط تطبيقه ، ويكون له في هذه الحالة طلب تحويل احتياطي معاشه وفقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون .

• وللمؤمن عليه في حالة عدم تحويل احتياطي معاشه أن يجمع بين المعاش المشار إليه وبين دخله من نشاطه الخاص لهذا القانون .

الباب الثاني

في إنشاء الحساب الخاص بالتأمين وتمويله

مادة ٨ - يخصص في صندوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه في هذا القانون تتكون أمواله من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات لشهرية التي يؤديها المؤمن عليه لصاحب هذا التأمين بواقع ١٥ ٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الجدول الواردة بالجدول رقم (١) المرافق .

٢ - الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣
بموجب بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الاعمال .

٣ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدد
السابقة .

٤ - احتياطات المعاشات التي تصل لحساب الخاضعين لاحكام
هذا القانون عن مدد اشتراكهم في نظم معاشات أخرى .

٥ - المبالغ الاضائية وريع الاستثمار المستحق وفقا لاحكام هذا
القانون .

٦ - ريع استثمار أموال هذا التأمين .

٧ - أية مبالغ تساهم بها الدولة .

٨ - الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس
ادارة الهيئة قبولها .

مادة ٩ - يفحص المركز المالي لحساب هذا التأمين طبقا للقواعد
الواردة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعي .

الباب الثالث

في الاشتراكات

مادة ١٠ - يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل
الاشتراك الذي يختاره من بين الدخوله الواردة بالجدول رقم (١)
المرفق .

ويراعى في تحديد الاشتراك الا يقل عن متوسط الاجور الشهرية

التي تسدد على أساسها اشتراكات العاملين لدى المؤمن عليه إذا كان يستخدم عمالا خاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛ أما بالنسبة لمن سبق التأمين عليه وفقا للقانون المشار اليه فيجب ألا يقل دخل اشتراكه عن ٦٠٪ من أجره الأخير الذى كان يؤدي على أساسه الاشتراك .

ويحدد وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بقرار يصدره ، الشروط والاوزاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لهذا القانون .

مادة ١١ - (مستحقة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤) يجوز للمؤمن عليه طلب تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الاعلى التالي بشرط أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الاقل مدة لا تقل عن سنة وألا يكون سنة قد جاوز ٥٥ سنة في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

كما يجوز له تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الاقل مباشرة .

ويسرى تعديل دخل الاشتراك اعتبارا من أول يناير لتاريخ تقديم طلب التعديل .

ويجوز للمؤمن عليه في أى وقت تعديل دخل بدء اشتراكه في النظام الى أى دخل أعلى ، ويلتزم في هذه الحالة بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ اضافى بنسبة ٦٪ سنويا من اجمالي هذه الفروق وذلك اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ الاداء .

الباب الرابع

في الحقوق التأمينية (١)

الفصل الأول - في المعاشات (٢)

مادة ١٢ - يستحق المعاش في الحالات الآتية :

١ - بلوغ المؤمن عليه السن متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

٢ - ثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته أثناء استمرار النشاط .

٣ - ثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته خلال سنة من تاريخ انتهاء نشاطه ولم يكن قد بلغ السن ومع عدم صرفه القيمة النقدية التعويضية الدفعية الواحدة .

٤ - بلوغ المؤمن عليه السن بعد انتهاء نشاطه أو ثبوت عجزه بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو وفاته بعد أكثر من سنة من التاريخ المذكور متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعية الواحدة .

٥ - انتهاء نشاط المؤمن عليه لسبب الأسباب المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

(١) احكم الفصل الأول والثاني من الباب الرابع مستبدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ « الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٢١ - العدد ١٢ مكرر ز) وقد نصت المادة السابعة من هذا القانون على أن « يجع صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاش المستحق وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي في شأن أصحاب الاعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والزيادات والاملافت التي تضاف الى المعاش بما لا يجاوز مائتي وتسعة جنبها شهريا » .

(٢) صدر قرار وزير التليفات ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظم ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها :

ويشترط في الحالتين المنصوص عليهما في البتتين (٢ ، ٣) أن يكون المؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

وإذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٢ شهرا وكان نشاطه ما زال قائما استمر خضوعه لاحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو انتهاء نشاطه أى التاريخين أقرب .

ويجبر كسر السنة الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش .

مادة ١٢ - يجوز للمؤمن عليه في حالة بلوغ السن أو تجاوزها دون توافر المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش أن يطلب صاحب مدة وفقا للمادة (٢٨) لاستكمال المدة المشار اليها ، وتؤدى المبالغ المطلوبة دفعة واحدة ويستحق المعاش في هذه الحالة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ أداء هذه المبالغ .

مادة ١٤ - يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك بحسب الاحوال عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ، ويربط المعاش بعد أقصى مقداره ٨٠٪ من الدخل الذى تمت التسوية على أساسه .

ويربط المعاش في حالة استحقاقه لتوافر الصالة رقم (١) من المادة (١٢) بعد أدنى مقداره ٥٠٪ من دخل التسوية اذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

مادة ١٥ - يخفض المعاش المستحق عند توافر الحالة رقم (٥) من المادة (١٢) بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ انتهاء نشاطه ووفقا للصحول رقم (٢) المرفق .

والمؤمن عليه طلب الانتفاع بنسبية تخفيض أقل على أن يصرف المعاش في هذه الحالة اعتباراً من أول الشهر الذي بلغ فيه المؤمن عليه السن الذي تحسب على أساسه نسبة التخفيض .

مادة ١٦ - يقدر معاش الوفاة أو المعجز بمقدار ٩٥٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيفرصة مصوباً على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها مدة خمس سنوات أي المعاشين أكبر ، ولا يجوز أن تزيد المدة المضافة على المدة الباقية بلوغ المؤمن عليه السن .

وفي حالة استحقاق المعاش للمعجز أو للوفاة نتيجة إصابة عمل يربط المعاش بواقع ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع التي يتعين توافرها لاعتبار المعجز أو الوفاة نتيجة إصابة عمل .

مادة ١٧ - يربط المعاش بحد أدنى مقداره عشرون جنيها شهرياً في حالة استحقاقه لتوافر إحدى الحالات المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣، ٤) من المدة (١٢) .

الفصل الثاني - في التعويضات

مادة ١٨ - إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة استحق المؤمن عليه أو المستحقون بحسب الأحوال تعويضاً من دفعة واحدة بواقع ١٠٨٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك عن كل سنة من السنوات الزائدة وذلك فيما عدا المدد الآتية :

- ١ - المدة المضافة وفقاً لنص المادة (١٦) .
- ٢ - المدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك وفقاً للمادة (٢٨) .

ويصرف هذا المبلغ في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرفه وفقا للقواعد المنصوص عليها في البند (٨) من المادة (١٩) •

مادة ١٩ - إذا انتهى نشاط المؤمن عليه ولم تتوافر في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش استحق تعويضا من دفعة واحدة يصرف متى توافرت إحدى الحالات الآتية :

١ - هجرة المؤمن عليه •

٢ - مغادرة الاجنبي للبلاد نهائيا أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته •

٣ - إذا كانت المؤمن عليها متروجة أو مطلقة أو أرملة وكانت تبلغ سن السابعة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف • ولا يستحق صرف التعويض في هذه الحالات الا مرة واحدة طوال مدة اشتراك المؤمن عليها في التأمين •

٤ - انتظام المؤمن عليه في سلك الرعيبة •

٥ - التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناء من تطبيق أحكام قوانين التأمين وذلك اذا كان النظام المشار اليه يجيز استخدام التعويض في أداء تكاليف ضم المسدد السابقة لمدة الاشتراك فيه •

٦ - الحكم نهائيا على المؤمن عليه بالسجن مدة عشرة سنوات فأكثر أو يقدر المحدة الباقية لبلوغه السن أيهما أقل •

٧ - عجز المؤمن عليه •

٨ - وفاة المؤمن عليه ، وفي هذه الحال تصرف المبالغ بأكملها الى مستحق المعاش عنه حكما موزعة بنسبة الانصبة في المعاش ، فاذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش صرفت له هذه المبالغ

بالكامل وإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت هذه المبالغ للورثة الشرعيين.

٩ - بلوغ المؤمن عليه السن .

ويسمى التعويض بواقع ١٤٤٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال وذلك عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين وفي الحالات المنصوص عليها بالبنود (٧ ، ٨ ، ٩) يصرف مبلغ التعويض مضافاً إليه مبلغ إضافي مقداره ٩٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء النشاط حتى تاريخ استحقاق الصرف .

مادة ٢٠ - يجوز للمؤمن عليه في الحالات المنصوص عليها في البندين (١ ، ٢) من المادة (١٩) أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على معاش متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في صرف المعاش .

كما يجوز لصاحب المعاش في هذه الحالات التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخضع منه قيمة ما صرفه من معاش ولا يجوز له ذلك إلا مرة واحدة .

الفصل الثالث

في الحقوق الامتالية

مادة ٢١ - { المقرتان الثانية والثالثة مستبدلتان بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ } يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً إضافياً في الحالات الآتية :

١ - يجوز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .

٢ - وفاة المؤمن عليه .

٣ - وفاة صاحب المائش دون وجود مستحقين للمائش في تاريخ وفاته .

ويؤدى مبلغ التعويض الإضافي في حالات استحقاقه للوفاة الى من حدده المؤمن عليه أو صاحب المائش قبل وفاته وفي حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة للشرعين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الإضافي أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة اشهر متصلة أو ستة اشهر متقطعة وان يكون انتهاء النشاط للمجزز الكامل أو الوفاة .

مادة ٢٢ - يحدد مبلغ التعويض الإضافي على أساس نسبة من متوسط دخل الاشتراك الذي يحسب على أساسه مائش الشيخوخة مضروباً في ١٢ تبساً لمن المؤمن عليه وطبقاً للجداول رقم (٣) المرفق .

وتراد النسبة المبينة بالفقرة السابقة بواقع ٥٠٪ من قيمتها اذا كان المجز أو الوفاة ناتجاً عن اصابة عمل .

ويضاف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه وفقاً للبند (٢) من المادة (٢١) اذا لم يوجد مستحقون للمائش في تاريخ وفاة المؤمن عليه .

مادة ٢٣ - عند وفاة صاحب المائش تستحق ضحاه تصالح قيمة مائش شهر الوفاة والمبشرين التاليين .

وتؤدى المنحة لمن يحدده صاحب المائش ، فاذا لم يحدد أحداً فتستحق للأرمل وفي حالة عدم وجوده تستحق للأولاد القصر ، وللمعجزين عن الكسب ، والبنت غير المتزوجات .

ويراعى في حالة ما إذا كان لصاحب المثلث أرمل وأولاد من غير الأرمل تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقسم المنحة بحسب عدد الأزواج .

وإذا لم يوجد أحد من سبق فكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما ، وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من لغواته القصر ، والعاجزين عن الكسب ، والاخوات غير المتزوجات ، وتثبت الاعانة باقرار من المستحق أو متولى شؤونه مؤيدة بشهادة ادارية .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الاولاد والاخوة والاخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شؤنهم الذى تثبت صفته بشهادة ادارية .

مادة ٢٤ - (الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤)
عند وفاة صاحب المثلث يصرف للأرمل نفقات جنازة بولقع مصاش شهرين بعد أدنى مقداره مائة جنيه .

فإذا لم يوجد أرمل صرفت لارشد أولاده أو الى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

الباب الخامس

في حاسب مدة الاشتراك السليقة في المدة المصروفة في التأمين

مادة ٢٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤) تدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدة التى أدى عنها المؤمن عليه اشتراكا وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى أو وفقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للمواطنين المصريين في الخارج .

وتحدد قواعدهم لمدد المشار اليها وكيفية حسابها في المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

مادة ٢٦ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٢٧ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٢٨ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حسابه أى عدد من السنوات الكاملة من المدد غير المضمومة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضى بها في العمل أو نشاط بعد من العشرين ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين .

وتحدد المبالغ المطلوبة لحساب هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) المرفق وعلى أساس السن وحمل الاشتراك في تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢٩ - إذا عاد المهاجر للاقامة بالبلاد نهائيا وازال نشاطا يخضعه لأحكام هذا القانون التزم برد ما صرف اليه من تمويض للدفعة الواحدة طبقا لأحكام المادتين (١٥ ، ١٧) أما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ مزاولته للنشاط أو بالتقسيم وفقا لأحكام هذا القانون .
وتحسب المدة التي صرف عنها التمويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين بذات حمل اشتراكه السابق .

مادة ٣٠ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٣١ - قد يكون المؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة السابقة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بإمبار قانون التأمين الاجتماعي .

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا عن المدد السابقة التي يطلب حسابها في المعاش إلا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب بشرط أن يرسد للهيئة بموجب خطاب مسجل بطم وصول ويستحق القسط الأول اعتبارا من التاريخ المذكور .

ولا يجوز الحصول عن طلب حساب المدة السابقة ، بعد الترخيص المشار إليه بالفقرة السابقة .

الباب السادس في الاحكام الخاصة

مادة ٢٢ - اذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانصبة والاحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويقصد بالمستحقين الازمة أو الارامل والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٢٣ - تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيما كان نوعها .

كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والمقود والمخالفات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفنة .

مادة ٢٤ - تعفى المعاشات والتعويضات والتعويض الإضافي والمنح ونفقات الجنائز وغيرها من المبالغ التي تؤدي وفقا لاحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها .

كما يسرى هذا الاعفاء على متجمد المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢٥ - تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي

الدعوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لاحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستمجال ، وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

مادة ٣٦ - تعتبر أموال المصناب المنصوص عليه بالمادة (٨) من أموال الهيئة ، وتسرى عليها جميع أحكامها ، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٧ - يحدد وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بقرار منه بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وضرب الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

مادة ٣٨ - على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعميمات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة .

يحدد وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بقرار منه بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه والمستحقين في كل حالة .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة له التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن ، بدفعها مضاعفا إليها (١/١) من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استقضاء المؤمن عليه أو المستحقين المستندات المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة على المتسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المتأخرة إليها التي التزمت بها .

ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية .

مادة ٣٩ - لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد القضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي ، وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب بالزيادة أو النقصان عند تسوية أو توزيع أو تعديل المستحقات .

مادة ٤٠ - لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الاخلال بالحقوق المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم النقابات والجمعيات والروابط وما في حكمها ، ويجوز الجمع بين الزايات التي تقررها والمزايا المقررة في هذا القانون .

مادة ٤١ - يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري .

ويجوز لها تقسيط المبالغ التي يتأخر المؤمن عليه في سدادها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

مادة ٤٢ - على الهيئة اعطاء المؤمن عليه الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة وذلك مقابل مائة مئيم عن كل شهادة أو مستخرج رسمي منها . وعليه أن يقدم هذه الشهادة الى مفتش الهيئة عند طلبها .
وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تتضمنها هذه الشهادة .
وعلى الجهات الحكومية وغيرها من الجهات التي تختص بمصرف

تراخيص أو شهادات مينة للمؤمن عليهم أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تلك الشهادات وتجديدها على قيام طالبا بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج رسمي منها .

مادة ٤٣ - تضمن المنشأة أو الاراضى أو العقارات أو المنقولات التى تكون محلا لنشاط المؤمن عليه فى أى يد كانت كافة مستحقات الهيئة .

ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع المالكين أو المستأجرين السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم .

على أنه فى حالة انتقال أحد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو بالادماج أو بالوصية أو بالارث أو بالنزول أو بغير ذلك من تصرفات ، فتكون مسئولية الخلف فى حدود قيمة ما آل اليه .

مادة ٤٤ - على الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة بجميع البيئنت التى تطلبها فى مجال تطبيق احكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بشأن أى نزاع ينشأ عن تطبيق احكام هذا القانون تقديم طلب الى الهيئة بعرض النزاع على اللجان المنصوص عليها بالمادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (١٢٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه بالفقرة السابقة .

مادة ٤٦ - تثبت حالات المجز المنصوص عليها فى هذا القانون بموجب شهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى يصدر بتحديد نموذجها

والرسم المقرر لها قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، على ألا تجاوز قيمة الرسم جنيها واحدا .

مادة ٤٧ - للمؤمن عليه أو المستحق طلب التحكيم الطبي بالنسبة للعجز ، وذلك وفقا لأحكام المادتين (٦١ ، ٦٣) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ، مقابل رسم يحد قيمته وطريقة توزيعه قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية ، على ألا تجاوز قيمة الرسم ثلاثة جنيها ت .

مادة ٤٨ - تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة وفقا لأحكام هذا القانون بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم المؤمن عليه بالاشتراك في الهيئة .

وتؤدي المستحقات في هذا الحالة على أساس أدنى دخول الاشتراك الواردة بالجدول رقم (١) المرافق .

ويكون للهيئة حق الرجوع على المؤمن عليه أو على ورثته بجميع الاشتراكات المقررة وبيع الاستثمار والمبالغ الإضافية دون أخلا ببحقها في استيفاء هذه الحقوق في الحدود الجائز الحجز عليها وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٤٩ - تسرى على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

الباب السابع احكام انتقالية

مادة ٥٠ - تنقل حقوق والتزامات الهيئة المقررة بموجب القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريين بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الاعمال الى الحساب المنصوص عليه بالمادة (٨) .

ويحدد مجلس ادارة الهيئة قواعد تحديد الاموال التى تنقل الى الحساب المشار اليه وطرق نقلها .

مادة ٥١ - يجوز لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الاحوال الانتفاع بالاحكام الاتية .

١ - الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة (١٣) .

٢ - الحد الادنى المنصوص عليه فى المادة (١٤) والفقرة الثانية من المادة (١٨) .

٣ - الأحكام الخاصة بتوزيع المعاش على المستحقين وفقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بلصدار قانون التأمين الاجتماعى .

٤ - الجدول رقم (٢) المرافق .

ويشترط تقديم طلب بذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وتصرف الفروق المستحقة اعتبارا من هذا التاريخ ، فاذا قدم الطلب بعد هذا اليماد تصرف الفروق المستحقة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم الطلب .

مادة ٥٢ - استثناء من أحكام المادة (٣) تسرى أحكام هذا

القانون على أصحاب الاعمال الذين سبق خضوعهم لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب اعمال »

مادة ٥٢ - يرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن سبق له الاشتراك فى التأمين طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الاعمال الى اقرب دخل بالجدول المذكور يغطى دخل اشتراكه السابق ، اذا كان قد اختار أحد دخول الاشتراك التى لم ترد بالجدول رقم (١) المرافق .

ويجوز له طلب تعديل دخل اشتراكه السابق من بدء الاشتراك الى دخل أعلى ، على أن يؤدى فى هذه الحالة الفروق المستحقة اما دفعة واحدة أو على أقساط وفقا لاحكام هذا القانون ، اذا قدم طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل به .

الباب الثامن

فى العقوبات

مادة ٥٤ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية عن الجرائم المشار اليها فيها .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن اعطاء البيانات المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له اذا ترقب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق .

ويعاقب بذات العقوبة كل من تمعد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة

٢٧٨ تالينات إجتماعية

وفقا لاحكام هذا القانون عن طريق اعطاء بيانات خاطئة أو اخفاء بيانات .

مادة ٥٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها كل من لم يشترك في التأمين من المزمين بالاشتراك فيه طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٥٧ - يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل مؤمن عليه لا يقدم الشهادة المنصوص عليها في المادة (٤٢) الى مفتش الهيئة عند طلبها .

مادة ٥٨ - تؤول الى الصلب المشار اليه بالمادة (٨) جميع المبالغ المحكوم بها على من يخالف أحكام هذا القانون ، ويكون الصرف منها في الأوجه التي يحددها قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

جدول رقم (١)
بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات
وقيمة الاشتراكات الشهرية (١)

رقم دخل الاشتراك		قيمة الاشتراك	
الشهرية		الشهرية بنسبة ١٥ ٪	
جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	٤٠	٦	٥٥٥
٢	٥٠	٧	٥٥٥
٣	٦٠	٩	٥٥٥
٤	٧٠	١٠	٥٥٥
٥	٨٠	١٢	٥٥٥
٦	٩٠	١٣	٥٥٥
٧	١٠٠	١٥	٥٥٥
٨	١٢٥	١٨	٧٥٠
٩	١٥٠	٢٢	٥٥٥
١٠	٢٠٠	٣٠	٥٥٥
١١	٢٥٠	٣٧	٥٥٥
١٢	٣٠٠	٤٥	٥٥٥
١٣	٣٥٠	٥٢	٥٥٥
١٤	٤٠٠	٦٠	—
١٥	٤٥٠	٦٧	٥٥٥
١٦	٥٠٠	٧٥	٥٥٥
١٧	٥٥٠	٨٢	٥٥٥
١٨	٦٠٠	٩٠	٥٥٥

(١) الجدول رقم ١ مستعمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ — العدد ١٣ مكرر ز) . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن « يرفع اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً بقيمة دخل يقل عن أربعين جنيهاً إلى هذه القيمة » .

جدول رقم (٢)
نسب خفض المعاشات

نسبة الخفض في المعاش	السن عند تقديم الطلب
٢٠٪	أقل من ٤٥ سنة
١٥٪	٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
١٠٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة
٥٪	٥٥ سنة وأقل من ٦٠ سنة

جلول رقم (٢)
بيان نسبة مبالغ القعويض الاضافى

نسبة مبلغ النعريض الاضافى	السن	نسبة مبلغ النعريض الاضافى	السن
٪١٤٠	٤٤	٪٢٦٧	حتى سن ٢٥
٪١٣٣	٤٥	٪٢٦٠	٢٦
٪١٢٧	٤٦	٪٢٥٣	٢٧
٪١٢٠	٤٧	٪٢٤٧	٢٨
٪١١٣	٤٨	٪٢٤٠	٢٩
٪١٠٧	٤٩	٪٢٣٣	٣٠
٪١٠٠	٥٠	٪٢٢٧	٣١
٪ ٩٣	٥١	٪٢٢٠	٣٢
٪ ٨٧	٥٢	٪٢١٣	٣٣
٪ ٨٠	٥٣	٪٢٠٧	٣٤
٪ ٧٣	٥٤	٪٢٠٠	٣٥
٪ ٦٧	٥٥	٪١٩٣	٣٦
٪٦٠	٥٦	٪١٨٧	٣٧
٪ ٥٣	٥٧	٪١٨٠	٣٨
٪ ٤٧	٥٨	٪١٧٣	٣٩
٪ ٤٠	٥٩	٪١٦٧	٤٠
٪ ٣٣	٦٠	٪١٦٠	٤١
٪ ٢٥	٦٢٠٦١	٪١٥٣	٤٢
٪ ٢٠	٦٥٠٦٤٠٦٣ ملكر	٪١٤٧	٤٣

ملاحظة : فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٤)

بتحديد المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة
المطلوب ضمه

المبلغ المقابل لكل سنة من مدة الخدمة المطلوب ضمه في المعاش لكل جنيه واحد من دخل الاشتراك الشهري		المسن
مليم	جنيه	
١	١٠٠	٤٠ سنة نقل
١	٢٠٠	٤١
١	٢٥٠	٤٢
١	٣٠٠	٤٣
١	٣٥٠	٤٤
١	٤٠٠	٤٥
١	٤٥٠	٤٦
١	٥٠٠	٤٧
١	٥٥٠	٤٨
١	٦٠٠	٤٩
١	٦٥٠	٥٠
١	٧٠٠	٥١
١	٧٥٠	٥٢
١	٨٠٠	٥٣
١	٨٧٠	٥٤
١	٩٤٠	٥٥

تابع جدول (٤)

المبلغ المقابل لكل سنة من مدة الخدمة المطلوب ضمها في المعاش لكل جنيه واحد من دخل الاشتراك الشهري		السن
مليم	جنيه	
١٠٠	٢	٥٦
٨٠	٢	٥٧
٦٠	٢	٥٨
٤٥	٢	٥٩
٣٥	٢	٦٠
٠٠٠	٢	أكثر من ٦٠ سنة (١)

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٥)

القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط مبلغ ١٠٠ جنيه
عن مدة الخدمة المطلوب ضمها^(١)

- (١) مضاعفة بالقتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٦٨٤/٢/٣١ - العدد ١٢ مكرز) .
- (٢) الجدول رقم ٥ ألفى بالقتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٦٨٤/٢/٣١ - العدد ١٢ مكرز) .

قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم ^(١)

وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بمقود شخصية في الخارج في نظام التأمين الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للوفاء المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن الشروط والاوزاع الخاصة بتقسيط المبالغ المستحقة للهيئة على صاحب العمل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات تحصيل الاشتراكات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية ؛

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ يناير سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٦ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تشكيل لجنة التحكيم الطبى وتنظيم عملها ؛

وعلى موافقة وزير الصحة على نموذج شهادة اثبات حالات العجز والرسم المقرر لهما ؛

وعلى موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قررت :

الباب الأول

في التصاريح

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

١ - بالقانون : قانون التأمين على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ •

٢ - بالمكتب المختص : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذى يقع فى دائرته محل نشاط المؤمن عليه •

٣ - النشاط : ما يزاوله المؤمن عليه من عمل أو نشاط يخضع بمقتضاه لاحكام القانون •

الباب الثاني

في شروط انتفاع بعض الفئات بأحكام القانون

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣) تسرى أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ على الفئات الآتية :

(أ) أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية

وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملا أو أكثر .

(ب) أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري

والبحري وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملا أو أكثر .

(ج) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم إذا كان المنتفع يستخدم

عاملا أو أكثر أو كان يباشر العمل في محل عمل ثابت له

سجل تجارى أو تتوافر في شأنه شروط القيد في السجل

التجارى أو أن يكون محل النشاط خاضعا لنظام الترخيص

من جانب أى من الأجهزة المعنية .

الباب الثالث

إجراءات الاشتراك وتحديد دخل الاشتراك

مادة ٢ - يلتزم المؤمن عليه بالاشتراك في التأمين اعتبارا من أول

أكتوبر سنة ١٩٧٦ أو أول الشهر الذى يبدأ فيه ممارسة نشاطه أى

التاريخين الحق .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يعتبر اشتراك المؤمن عليه الذى

سبق اشتراكه وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بسريان بعض

أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الاعمال قائما دون حاجة الى اتفاد اجراءات اشتراك جديدة .

أما من كان خاضعا لأحكام القانون المذكور ولم يشترك في التأمين فيكون اشتراكه اعتبارا من التاريخ الذي يصدره القانون سالف الذكر .

وتحدد الهيئة المستندات المطلوبة لاثبات النشاط وتاريخ بدء ممارسته .

مادة ٤ - يتقدم المؤمن عليه بلخاار للاشتراك لدى الهيئة على النموذج رقم (٥٥) الموافق ^(١) من أصل وصورتين مرفقا به المستند المثبت لبدء النشاط ومستند الميلاد .

ويقصد بمستند الميلاد شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجل المواليد أو من حكم قضائي أو البطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر ، أو صورة فوتوغرافية من هذا المستند يوقع عليها من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة على الأصل .

وعلى المؤمن عليه أن يتقدم بالمستندات المشار إليها الى مكتب الهيئة المختص خلال شهر على الاكثر من تاريخ بدء سريان القانون عليه .

مادة ٥ - اذا رغب المؤمن عليه تعديل دخل اشتراكه يقدم طلب التحديل الى المكتب المختص على النموذج رقم (٥٧) المرافق ^(٢) .

(١) لم ينشر النموذج اكناء بنشره في الوقف المصرية .

(٢) لم ينشر النموذج اكناء بنشره في الوقف المصرية .

الباب الرابع اجراءات سداد الاشتراكات

مادة ٦ - تسدد الاشتراكات الى المكتب المختص وفقا للقواعد والاجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

ويراعى في حالة التخلف عن الاشتراك أو التأخير عن سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة في مواعييدها تحصيل ريع الاستثمار والمبالغ الاضافية المنصوص عليها في المادتين (١٢٩ و ١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

الباب الخامس اجراءات الاشتراك عن المدة السابقة

مادة ٧ - اذا رغب المؤمن عليه في تحويل احتياطي المعاش المستحق عن مدة اشتراكه وفقا لاحكام القوانين ارقام ٧٤ لسنة ١٩٧٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها ، يقدم طلب تحويل الاحتياطي الى المكتب المختص على النموذج رقم (٢٥) المرافق (١) .

مادة ٨ - اذا رغب المؤمن عليه حساب أى عدد من السنرات الكاملة التى قضاها في أى عمل أو نشاط ضمن مدة اشتراكه وفقا لاحكام القانون ، يقدم طلبا بذلك الى المكتب المختص على النموذج رقم (٥٨) المرافق (٢) ، موضحا فيه رغبته في أداء الاعباء دفعة واحدة أو بالتقسيط .

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره في الرقاع المصرية .

(٢) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره في الرقاع المصرية .

ويتبع في تصميم أقساط المبالغ المنصوص عليها بالفقرة السابقة القواعد المتبعة بالنسبة للمؤمن عليهم المشتركين عن هذه المدة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

الباب السادس في صرف الحقوق التأمينية

مادة ٩ - يستحق المؤمن عليه صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا لنص البند ٤ من المادة (١٥) من القانون طالما توافرت في شأنه الشروط والاوضاع المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

مادة ١٠ - يعتبر المعجز الكامل أو الوفاة التي تقع للمؤمن عليه ناتجة عن اصابة عمل في الحالات الآتية :

١ - اذا نشأ المعجز الكامل أو الوفاة نتيجة حادث أو مؤثر خارجي مفاجيء وقع له أثناء وبسبب تأدية نشاطه ، أو خلال فترة ذهابه لمباشرة نشاطه أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

ويشترط ضرورة ابلاغ الشرطة بالحادث خلال ٢٤ ساعة على الاكثر من وقت وقوعه بموجب صورة الاخطار المشار اليه بالمادة (١١) لتتولى اجراء التحقيق اللازم ، الذي يتعين أن يوضح فيه ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود وأقوال المصاب اذا سمعت حالته بذلك .

٢ - اذا كان المعجز أو الوفاة نتيجة الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا المرض مرتبطا بالنشاط الذي يقوم به صاحب العمل وأن (م ١٩ - موسوعة مصر ج ٩)

يكون هذا النشاط من الاسباب المنصوص عليها بالجدول المذكور وذلك وفقا لما هو موضح في الاستثمارات المقدمة منه للمكتب المختص .

مادة ١١ - على المؤمن عليه أو المستحقين عنه - حسب الاحوال - اخطار المكتب المختص فور وقوع الإصابة ويكون الاخطار على النموذج المعمول به في حالات اصابات العمل وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويسلم الاصل الى المكتب المختص وترسل الصورة الثانية الى قسم الشرطة المختص ويحتفظ لدى المؤمن عليه بباقي الصور .

مادة ١٢ - تثبت حالات العجز المنصوص عليها في القانون وفقا للنموذج رقم (١٠٢) ، وذلك مقابل رسم قدره جنيه واحد يؤديه المؤمن عليه الى الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ١٣ - يتبع في صرف الحقوق المقررة وفقا لاحكام القانون الاحكام المنصوص عليها في قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

الباب السابع

التحكيم الطبي

مادة ١٤ - تتولى لجنة التحكيم الطبي المشكلة وفقا لقرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، حالات التحكيم الطبي بالنسبة للمؤمن عليهم بالشروط والقواعد المنصوص عليها بالقرار المذكور ، مقابل رسم قدره ثلاثة جنيهات يؤديها المؤمن عليه للمكتب المختص نقدا أو بحوالة بريدية عند تقديمه لطلب التحكيم .

ويقسم الرسم المذكور بالتساوي على رئيس وأعضاء لجنة التحكيم بعد صدور قرار اللجنة واخطار المكتب المختص به .

الباب الثامن احكام عامة

مادة ١٥ - تصدر بيانات الشهادة الدالة على سداد اشتراك المؤمن عليه للهيئة والمنصوص عليها في المادة (٤٢) من القانون وفقاً للنموذج رقم (٥٦) المرفق^(١) .

مادة ١٦ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تقسيط المبالغ التي يتأخر في سدادها ويتبع في هذا الشأن الشروط والاضاع المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صدر في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩٧ (١٦ نوفمبر ١٩٧٧) .

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

القسم الثالث

في التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨

بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج (١)

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الاولى)

يكون للعاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالتأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم حق طلب الانتفاع بأحكام القانون المرافق طالما توافرت في شأنهم الشروط التي يحددها .

(المادة الثانية)

يصدر وزير التأمينات اللائحة التنفيذية لهذا القانون (٢) ، ويستمر العمل بالقرارات الصادرة لتنفيذ أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بإشتراك المصريين الذين يعملون بمعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية فيما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون لحين

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ يولية سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٩ تابع «د» .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية

لقانون التامين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج .

يصدر اللائحة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

يحل هذا القانون محل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بمعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية ، ويخضع المشتركون طبقا للاحكام الواردة في القانون المرفق اعتبارا من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

يصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قرارا بنقل حقوق والتزامات الهيئة المقررة بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بمعقود شخصية في الخارج من نظام التأمينات الاجتماعية الى الحساب المنصوص عليه في المادة (٦) في القانون المرافق ويحدد هذا القرار قواعد تحديد الاموال التي تنتقل الى الحساب المشار اليه .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

قانون التأمين الاجتماعي للمواطنين المصريين في الخارج الباب الأول

في التعريف ونظام التأمين وشروط الانتفاع

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

(ب) بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون •

(ج) بالسن : سن الستين •

(د) بدخل الاشتراك : الدخل الشهري الافتراضي الذي يختاره المؤمن عليه ويحسب على أساسه الاشتراك الذي يؤديه للهيئة شهريا •

(هـ) بمقتوسط دخول الاشتراك : حاصل ضرب مدة اشتراك في دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع الناتج على مدد الاشتراك ، وذلك في حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك واحد •

(و) بالمعز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية أو بصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أى مهنة أو عمل أو نشاط يكتسب منه •

مادة ٢ - يشهل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى هذا القانون تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة •

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الاجتماعي الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار

من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات وفي حجب المواد المنصوص عليها في القانون المشار اليه .

مادة ٣ - يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة وألا تجاوز سن الستين .

مادة ٤ - اذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨ شهرا كان له حق طلب الاستمرار في الاشتراك وفقا لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو انتهاء عمله بالخارج أيهما أقرب .

مادة ٥ - يقف انتفاع المؤمن عليه بأحكام هذا النظام اذا توقف عن أداء الاشتراكات لمدة ستة اشهر متصلة .

وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزا كاملا خلال المدة المشار اليها في الفقرة السابقة تستقطع الاشتراكات المستحقة عن مدة التوقف من المزايا التي تستحق للمؤمن عليه أو المستحقين أو المستفيدين عنه .

الباب الثاني

في انشاء الصاب الخاص بالتأمين وتمويله ونخصه

وكيفية استثماره

مادة ٦ - يخصص في صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي حساب خاص للتأمين المنصوص عليه في هذا القانون تتكون أمواله من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه لصاحب هذا التأمين بواقع ٢٢٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الدخول الواردة في الجدول رقم (١) المرفق .

٢ - الرصيد المقابل لالتزامات القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣

بإشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بمقتود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية •

٣ - المبالغ التي يؤدّيها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدة السابقة •

٤ - احتياطات المعاشات التي تحول لحساب الخاضعين لاحكام هذا القانون عن معد اشتراكهم في نظم التأمين الاجتماعي الاخرى •

٥ - ربح استثمار أموال هذا التأمين •

٦ - أية مبالغ تساهم بها الدولة •

٧ - الاعلانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس ادارة الهيئة قبولها •

مادة ٧ - ينحص المركز المالي لحساب هذا التأمين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكتوبرارى أو أكثر •

ويجب أن يتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين وجود عجز أموال الصاب ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزانة العامة بأدائه ، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه •

أما اذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيحل هذا المال الى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة وفي الأغراض الآتية :

١ - تسوية كل أو بعض العجز الذي سدّته الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة •

- ٢ - تكوين احتياطي عام واحتياطيات خلسة للاغراض المحظفة .
- ٣ - زيادة المعاشات على ضوء الاسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .
- مادة ٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة لا تدخل أموال الحساب الخاص بهذا التأمين في موارد صندوق استثمار الودائع والتأمينات .
- ويتولى مجلس ادارة الهيئة استثمار أموال هذا الحساب .

الباب الثالث

في الاشتراكات ودخل الاشتراك

- مادة ٩ - يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذي يختاره (من بين الدخول الواردة في الجدول رقم (١) المرافق) .

وتحدد اللائحة التنفيذية نوع العملة التي تؤدي بها الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة وفقا لاحكام هذا القانون ، وسعر التحويل في حالة الاداء بالعملة الاجنبية ، ومواعيد وكيفية أداء الاشتراكات .

- مادة ١٠ - يجوز للمؤمن عليه طلب تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الاعلى التالي بشرط أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الاقل مدة لا تقل عن سنة وألا تكون سنة قد جاوزت ٥٥ سنة في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

- كما يجوز له تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الاقل مباشرة .
- ويسرى تعديل دخل الاشتراك اعتبارا من أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

ويجوز للمؤمن عليه في أى وقت طلب تعديل دخل بدء اشتراكه في النظام الى أى دخل أعلى ، ويلتزم في هذه الحالة بأداء فروق الاشتراكات وبيع استثمار نسبته $\frac{1}{6}$ وذلك اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ الاداء .

مادة ١١ - مع عدم الاخلال بحكم المادة (٥) يلتزم المؤمن عليه في حالة استئناف سداد الاشتراكات بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة التوقف ، ويلتزم في هذه الحالة بأداء وبيع استثمار نسبته $\frac{1}{6}$ عن الفترة من تاريخ التوقف حتى تاريخ بدء السداد .

ويسرى حكم استحقاق ريع الاستثمار المنصوص عليه في الفقرة السابقة في شأن أية مبالغ تكون مستحقة للحساب الخاص بهذا التأمين ولم تؤد في مواعيدها المحددة .

الباب الرابع

في تقدير المعاشات والتمويضات وشروط استحقاقها (١)

الفصل الاول

في معاش الشيخوخة وتعويض الدفعة الواحدة

مادة ١٢ - يستحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة عند بلوغه سن الستين وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا حتى ولو استمر في عمله بعد بلوغ هذه السن .

ويجوز له طلب صرف المعاش اذا انتهى عمله قبل السن المذكورة وكانت مدة اشتراكه لا تقل عن ٢٤٠ شهرا ، وفي هذه الحالة يخفض المعاش وفقا للنسب المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرافق .

(١) صدر قرار وزير التلبيكات الاجتماعية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهلت التي تصرف منها .

مادة ١٣ - يسوى معاش الشيخوخة بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءاً من دخل الاشتراك الذي سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين .

وفي حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل اشتراك يحسب المعاش على أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) يكون الحد الأقصى للمعاش ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال .

مادة ١٥ - في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً لبلوغه السن يكون الحد الأدنى للمعاش ٥٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤ شهراً على الأقل .

مادة ١٦ - إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على سنت وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى المشار إليه بالمادة (١٤) أيهما أكبر استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً من دفعة واحدة بواقع ١٠٨٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك التي حسب على أساسها المعاش بحسب الأحوال ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين التي تريد على المدة اللازمة للحصول على الحد الأقصى للمعاش ، وتدخل كسور السنة في المدة المستحق عنها هذا التعويض ويحسب بنسبتها إلى السنة .

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدة المضافة وفقاً لحكم المادة (٢٠) والمدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك طبقاً لحكم المادة (٣٠) .

· واذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرف التعويض المشار اليه في الفقرة السابقة فيصرف هذا التعويض الى مستحق المعاش فاذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدى اليه مبلغ التعويض بالكامل، فاذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرف التعويض للورثة الشرعيين.

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٩) اذا انتهى عمل المؤمن عليه أو أوقف انتفاعه بالتأمين قبل بلوغ السن وكانت مدة اشتراكه في التأمين أقل من ٢٤٠ شهرا استحق تعويضا من دفعة واحدة يحسب بواقع ١٤٤٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك الذى يحسب على أساسه المعاش وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك وتدخل كسور السنة في المدة المستحق عنها هذا التعويض ويحسب بنسبتها الى السبعة .

ويمصرف التعويض في حالة تحقق احدى الحالات الآتية :

١ - بلوغ المؤمن عليه السن .

٢ - عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وفاته بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عمله ، أو بعد انتهاء فترة التوقف المنصوص عليها في المادة (٥) .

ويستحق بالإضافة لمبلغ التعويض ربع استثمار مقداره ١٪ عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ استحقاق مبلغ التعويض حتى تاريخ استحقاق صرفه .

وفي حالة الوفاة تصرف المبالغ المستحقة وفقا للقواعد المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة ١٨ - يجوز للمؤمن غايه في حالة هجرته أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على معاش متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في صرف معاش .

كما يجوز لصاحب المعاش في هذه الحالة التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخضع منه ما صرفه من معاشات ولا يجوز له ذلك الا مرة واحدة .

الفصل الثاني

في معاش العجز والوفاة

مادة ١٩ - يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الاحوال معاشا في حالتى العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته وذلك اذا حدث العجز أو وقعت الوفاة خلال فترة استمرار عمله أو خلال سنة على الاكثر من تاريخ انتهاء عمله أو من تاريخ التوقف عن أداء الاشتراكات أيهما أسبق وذلك كله بشرط أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة .

مادة ٢٠ - يقدر معاش الوفاة أو العجز الكامل بواقع ٦٥٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها مدة خمس سنوات أى المعاشين أكبر ، ولا يجوز أن تزيد المدة المضافة على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن .

مادة ٢١ - يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الاحوال معاشا بنسبة ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الاحوال اذا كان العجز الكامل أو الوفاة نتيجة إصابة عمل ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والافضاض الواجب توافرها لاعتبار الاصابة إصابة عمل .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكما .

الفصل الثالث في الحقوق الاضافية

مادة ٢٢ - يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الاحوال تعويضا اضافيا في الحالتين الآتيتين :

١ - انتهاء عمل المؤمن عليه لثبوت العجز الكامل أو لحدوث الوفاة .

٢ - وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين للمعاش في تاريخ وفاته .

ويؤدي التعويض الاضافي في حالات الوفاة الى من يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وفي حالة عدم التحديد يؤدي الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الاضافي أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة .

مادة ٢٣ - يحسب مبلغ التعويض الاضافي على أساس نسبة من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك الذي يحسب على أساسه معاش الشيخوخة مضروبا في ١٢ وتحدد هذه النسبة تبعا لسن المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتى تاريخ استحقاق الصرف وطبقا للجدول رقم (٣) المرافق .

وتتراد النسبة المبينة بالفقرة السابقة بواقع ٥٠٪ من قدرها اذا كان المعجز أو الوفاة نتيجة اصابة عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الاضافي في حالة استحقاقه وفقا للبند (١) من المادة (٢٢) اذا لم يوجد مستحقون للمعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه .

مادة ٢٤ - عند وفاة صاحب المعاش تستحق منحة تعادل معاش شهر الوفاة والشهرين التاليين له .

وتؤدى المنحة لمن يحدده صاحب المعاش ، فإذا لم يصدد أحدا استحققت للارملة وفي حالة عدم وجودها تستحق للأولاد القصر والعاجزين عن الكسب والبنات غير المتزوجات .

ويراعى في حالة ما إذا كان لصاحب المعاش أولاد من غير الارملة وتتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة فتقسم المنحة بين مستحقيها على أساس عدد الزوجات .

وإذا لم يوجد أحد من سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من اخوته القصر والعاجزين عن الكسب والاخوات غير المتزوجات ، وتثبت الاعالة باقرار من المستحقين أو متولى شئونهم مؤيدة بشهادة ادارية .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الاولاد والاخوة والاخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذى تثبت صفته بشهادة ادارية .

مادة ٢٥ - عند وفاة صاحب المعاش تصرف للارملة نفقات جنازة بواقع معاش شهر بحد أدنى قدره خمسون جنيها ، وإذا لم توجد أرملة تصرف لارشاد الاولاد أو الى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

وفي تطبيق حكم هذه المادة والمادة السابقة يعامل زوج صاحبة المعاش معاملة الارملة .

الباب الخامس

في حساب المدد السابقة ضمن المدد المحسوبة في التأمين

مادة ٢٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) تدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكا وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي أو وفقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو وفقا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم .

وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وكيفية حسابها في المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

مادة ٢٧ - (ملغاة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٢٨ - (ملغاة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٢٩ - (ملغاة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٣٠ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي عدد من السنوات الكاملة غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاه في أي عمل أو نشاط بحد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين .

وإذا كانت المدة المطلوب ضمها تقع بين مدتي اشتراك فيجوز ضمها ولو كانت أقل من ستة .

وتحدد المبالغ المطلوبة لصاحب هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) المرافق وعلى أساس سن المؤمن عليه ودخل اشتراكه في تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٣١ - يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة لحساب المدد المنصوص عليها بالمواد (٥ و ٢٦ و ٣٠) وفقا لاحدى الطريقتين الآتيتين :

- ١ - دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب .
- ٢ - بالتقسيم وفقا لاحكام الجدول رقم (٦) المرافق .

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا عن المهدة السابقة الا اذا تم سداد المبالغ المطلوبة في حالة الاداء دفعة واحدة أو أداء أول قسط للمهدة قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يقررها هذا القانون»

على أنه في حالة وفاة المؤمن عليه قبل ابداء الرغبة في حساب مهدة أو قبل أداء المبالغ دفعة واحدة أو قبل أداء القسط الأول جاز للمستحقين عنه أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة .

ولا يجوز لأي سبب من الاسباب المدول عن طلب حساب المهدة بعد أداء المبالغ المطلوبة في حالة الاداء دفعة واحدة أو أداء أول قسط .

ويكون للمؤمن عليه اذا أنهى عمله بالخارج وعاد الى الوطن حق طلب ايقاف القسط مع حساب مهدة تساوى مقدار ما أداء من مبالغ ، كما يجوز له أيضا طلب تخفيض القسط وتخفيض المهدة السابق ضمها أو الاشتراك عنها ، وتقدر المهدة المحسوبة بالمبالغ السابق أداءها أو المهدة المخفضة على أسس المعامل المتناظر لمن المؤمن عليه في تاريخ تقديم طلب ايقاف القسط أو تخفيضه وذلك طبقا للجدول رقم (٤) المرافق»

الباب السادس في الأحكام العامة

مادة ٣٢ - إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشهم وفقا لأحكام الباب التاسع من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والجدول رقم (٣) وملاحظاته المرافق له .

ويقصد بالمستحقين الازمة أو الارامل والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بالفقرة السابقة .

مادة ٣٣ - يكون الحد الاقصى للجمع بين المعاشات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون والمعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعى الاخرى ١٦٦ جنيها و ٦٧٠ مليها وذلك بالنسبة لصاحب المعاش وكل من المستحقين ^(١) .

مادة ٣٤ - تمنى الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها ، كما تمنى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالفات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الخدمة .

مادة ٣٥ - تمنى جميع الحقوق التى تؤدى وفقا لأحكام هذا

(١) نصت المادة الخمسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ على أن « يجمع صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاش المستحق وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والزيادات والاعفوت التى تضاف الى المعاش بما لا يجاوز مئتين وتسعة جنيهات شهريا » (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ بكرر) .

القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بكلفة أنواعها ، كما يسرى هذا الاعفاء على متجمد هذه الحقوق .

مادة ٣٦ - تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقون طبقا لاحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستعجال ، وللمحكمة في جميع الاحوال الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

مادة ٣٧ - في حالة عودة صاحب المعاش المستحق وفقا لاحكام هذا القانون لجال تطبيق هذا التأمين يوقف صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ عودة اشتراكه .

مادة ٣٨ - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٢) يجب تقديم طلب صرف الحقوق المقررة بهذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة بأى من الحقوق المشار اليها شاملة للمطالبة بباقى الحقوق ، كما ينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم في الموعد المحدد .

ويجوز لمدير عام الهيئة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الاخلال بالميعاد المشار اليه في الفقرة الأولى اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره .
وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

ويوقف أداء المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن .

مادة ٣٩ - المعاش المستحق وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٢) لا يجوز التوكيل في صرفه .

واستثناء من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة يقف صرف المعاش المشار اليه في الفقرة السابقة في حالة مفارقة صاحبه الوطن مدة تزيد على ثلاثة أشهر وذلك متى كانت سنة في تاريخ المفارقة تقل عن الستين .

وما لا يصرف من هذا المعاش في ميعاد سنة من تاريخ الاخطار بربط المعاش أو من تاريخ آخر صرف يتقضى الحق في المطالبة به والمبالغ التي لم يتم صرفها تؤول الى الحساب المنصوص عليه في المادة (٦) .

ويستثنى من الاحكام السابقة حالات اصلية صاحب المعاش بعرض يفقده القدرة على صرف معاشه بنفسه وحالات مفارقة الوطن للعلاج بالخارج وذلك متى أقرت الهيئة العامة للتأمين الصحي بوجود حالة المرض أو الحاجة للسفر الى الخارج بحسب الاحوال .

مادة ٤٠ - تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والاوزاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

مادة ٤١ - لا يجوز رفع الدعى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات الاخطاء المسلية التي تقع في الحساب بالزيادة أو بالنقصان عند تسوية أو توزيع المستحقات .

مادة ٤٢ - لا يترتب على الانتفاع بأحكام هذا القانون الاخلال بالحقوق المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم النقابات والجمعيات والروابط وما في حكمها ، ويجوز الجمع بين المزايا التي تقرها والمزايا المقررة بهذا القانون .

مادة ٤٣ - يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية •

واللهية حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى •
ويكون لها تقسيط المبالغ التى يتأخر المؤمن عليه فى سدادها وذلك بالشروط والاوزاع التى تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٤٤ - على الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق هذا القانون •

مادة ٤٥ - على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بشأن أى نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون تقديم طلب الى الهيئة برض النزاع على اللجان المنصوص عليها فى المادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه فى الفقرة السابقة •

مادة ٤٦ - تثبت حالات المعجز المنصوص عليها فى هذا القانون بموجب شهادة صادرة بالبلد الذى كان يعمل به ممتدة من سفارة أو قنصلية جمهورية مصر فى حالة استمرار اقسامة المؤمن عليه خـارج البلاد •

وتختص الهيئة العامة للتأمين الصحى باثبات الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة فى حالة عودة المؤمن عليه للوطن •

مادة ٤٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية أداء الحقوق المقررة بهذا القانون بالمطعة الاجنبية ، ويتضمن القرار المشار اليه

نوع العملة وجدول شرائح دخول الاشتراك بالعملة المذكورة وكذا طريقة أداء الاشتراكات وتقدير المزايا .

مادة ٤٨ - يجوز للهيئة أن تعهد الى وكلاء لها بمهمة الاعلام عن هذا التأمين والقيام باجراءات الاشتراك في النظام ، وتتكفل الهيئة بالنفقات التي يتحملونها وفقا للاتفاقات التي تبرم معهم بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات ٥ ٪ من الاشتراكات الدورية التي يدفعها المؤمن عليهم الذين ينضمون الى التأمين عن طريقهم خلال السنتين الاوليين من تاريخ بدء الاشتراك .

مادة ٤٩ - تسرى على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون احكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه .

الكتاب السابع

في العقوبات

مادة ٥٠ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالعقوبة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له اذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق .

جدول رقم (١)
بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات (١)

الغلات	دخول الاشتراك الشهري	الغلات	دخول الاشتراك الشهري
١	جنيه ٥٠	١٠	جنيه ٢٥٠
٢	٦٠	١١	٢٠٠
٣	٧٠	١٢	٣٥٠
٤	٨٠	١٣	٤٠٠
٥	٩٠	١٤	٤٥٠
٦	١٠٠	١٥	٥٠٠
٧	١٢٥	١٦	٥٥٠
٨	١٥٠	١٧	٦٠٠
٩	٢٠٠		

جدول رقم (٢)
نسب خفض المعاشات

النسبة المخفضة في المعاش	السن في تاريخ استحقاق الصرف
١٥٪	أقل من ٥ سنة
١٠٪	٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٥٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

(١) الجدول رقم (١) مستبدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/٢١ - العدد ١٢ مكرر) وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « يرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً في التأمين بدخل يقل عن خمسين جنيهاً شهرياً إلى هذا الدخل وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » .

جدول رقم (٢)
بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن	نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن
٪ ١٣٣	٤٥	٪ ٢٦٧	حتى سن ٢٥
٪ ١٢٧	٤٦	٪ ٢٦٠	٢٦
٪ ١٢٠	٤٧	٪ ٢٥٣	٢٧
٪ ١١٣	٤٨	٪ ٢٤٧	٢٨
٪ ١٠٧	٤٩	٪ ٢٤٠	٢٩
٪ ١٠٠	٥٠	٪ ٢٣٣	٣٠
٪ ٩٣	٥١	٪ ٢٢٧	٣١
٪ ٨٧	٥٢	٪ ٢٢٠	٣٢
٪ ٨٠	٥٣	٪ ٢١٣	٣٣
٪ ٧٣	٥٤	٪ ٢٠٧	٣٤
٪ ٦٧	٥٥	٪ ٢٠٠	٣٥
٪ ٦٠	٥٦	٪ ١٩٣	٣٦
٪ ٥٣	٥٧	٪ ١٨٧	٣٧
٪ ٤٧	٥٨	٪ ١٨٠	٣٨
٪ ٤٠	٥٩	٪ ١٧٣	٣٩
٪ ٣٣	٦٠	٪ ١٦٧	٤٠
٪ ٢٥	٦١	٪ ١٦٠	٤١
٪ ٢٥	٦٢	٪ ١٥٣	٤٢
٪ ٢٠	٦٣	٪ ١٤٧	٤٣
٪ ٢٠	٦٤	٪ ١٤٠	٤٤
٪ ٢٠	٦٥ وأكثر		

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كمسور السنة مئة كلمة .

جدول رقم (٤)

بتحديد الجبالغ المستحقة عن مدد للخدمة المسبقة
المطلوب ضمه لكل جنيه من دخل الاشتراك الشبيري
ولكل سنة من مدة الخدمة

السنة	مليم	جنيه	السنة	مليم	جنيه
٣٥ فائق	٤٥٠	١	٤٨	٤١٠	٢
٣٦	٥١٠	١	٤٩	٥١٠	٢
٣٧	٥٧٠	١	٥٠	٦٢٠	٢
٣٨	٦٤٠	١	٥١	٧١٠	٢
٣٩	٧٠٠	١	٥٢	٨١٠	٢
٤٠	٧٧٠	١	٥٣	٩٢٠	٢
٤١	٨٤٠	١	٥٤	١٠٤٠	٣
٤٢	٩٢٠	١	٥٥	١٧٠	٣
٤٣	٩٩٠	١	٥٦	٢٠٠	٣
٤٤	١٠٧٠	٢	٥٧	٢٦٠	٣
٤٥	١١٥٠	٢	٥٨	٣٠٠	٣
٤٦	١٢٤٠	٢	٥٩	٣٧٠	٣
٤٧	١٣٢٠	٢	٦٠	٤٥٠	٣

جدول رقم (٥)

بتحديد احتياطي المعاش الخالص بالآون عليهم المبلغ اشتراكهم
في أحد أنظمة التالين الإجتماعي الخنية او العسكرية (١)

(١) الجدول رقم (٥) ملغى بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر) .

جدول رقم (٦)

القسط الشهري للواجب انقائه في حالة تقسيط
ببلغ ١٠٠ جنيه عن مدة الخدمة المطلوب ضمها

مدة التقسيط										السز
٨ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة		٢٠ سنة		حتى سن ٦٠		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	٢١ مائل
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٤٧.	—	
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٤٨.	—	٢٣
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٤٨.	—	٢٤
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٤٩.	—	٢٥
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٤٩.	—	٢٦
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٥٠.	—	٢٧
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٥١.	—	٢٨
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٤.	—	٥٢.	—	٢٩
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٧.	١	٦٥.	—	٥٢.	—	٣٠
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٨.	١	٦٥.	—	٥٢.	—	٣١
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٨.	١	٦٥.	—	٥٤.	—	٣٢
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٨.	١	٦٥.	—	٥٥.	—	٣٣
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٨.	١	٦٥.	—	٥٦.	—	٣٤
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٨.	١	٦٦.	—	٥٨.	—	٣٥
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٩.	١	٦٦.	—	٥٩.	—	٣٦
٨٧.	١	٨٧.	١	٧٩.	١	٦٦.	—	٦١.	—	٣٧
٨٨.	١	٨٨.	١	٧٩.	١	٦٧.	—	٦٢.	—	٣٨
٨٨.	١	٨٨.	١	٧٩.	١	٦٧.	—	٦٤.	—	٣٩
٨٨.	١	٨٨.	١	٨٠.	١	٦٧.	—	٦٦.	—	٤٠
٨٨.	١	٨٨.	١	٨٠.	١	٦٨.	—	٦٨.	—	٤١
٨٩.	١	٨٩.	١	٨١.	١	—	—	٧٠.	—	

(تابع) جدول رقم (٦)

القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط
مبلغ ١٠٠ جنيه عن مدة الخدمة المطلوب ضمها

مدة التقسيط										السن
٥ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة		٢٠ سنة		حتى سن ٦٠		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
٨٩٠	١	٠٧٠	١	٨١٠	—	—	٧٣٠	—	—	٤٢ غاتل
٨٩٠	١	٠٧٠	١	٨١٠	—	—	٧٦٠	—	—	٤٣
٩٠٠	١	٠٨٠	١	٨٢٠	—	—	٧٩٠	—	—	٤٤
٩٠٠	١	٠٨٠	١	٨٢٠	—	—	٨٢٠	—	—	٤٥
٩٠٠	١	٠٩٠	١	—	—	—	٨٧٠	—	—	٤٦
٩١٠	١	٠٩٠	١	—	—	—	٩١٠	—	—	٤٧
٩١٠	١	١٠٠	١	—	—	—	٩٧٠	—	—	٤٨
٩٢٠	١	١٠٠	١	—	—	—	١٠٣٠	—	—	٤٩
٩٢٠	١	١١٠	١	—	—	—	١١٠	—	—	٥٠
٩٣٠	١	—	—	—	—	—	٢١٠	—	—	٥١
٩٣٠	١	—	—	—	—	—	٢٣٠	—	—	٥٢
٩٤٠	١	—	—	—	—	—	٤٨٠	—	—	٥٣
٩٥٠	١	—	—	—	—	—	٦٨٠	—	—	٥٤
٩٦٠	١	—	—	—	—	—	٩٦٠	—	—	٥٥
—	—	—	—	—	—	—	٢٨٠	٢	—	٥٦
—	—	—	—	—	—	—	٠٨٠	٣	—	٥٧
—	—	—	—	—	—	—	٤٧٠	٤	—	٥٨
—	—	—	—	—	—	—	٦٤٠	٨	—	٥٩
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٠

ملاحظة : توتب الأقساط في حالتى استحقاق الصرف للعجز أو الوفاة .

قرار وزير التأمينات

رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨

باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين
في الخارج (١ و ٢)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
التأمين الاجتماعي ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين
والمعاشات للقوات المسلحة .

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمين الاجتماعي
على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون التأمين الاجتماعي
للعاملين المصريين في الخارج ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الاجراءات
التنفيذية باشتراك العاملين المصريين في الخارج طبقا للقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٧٣ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد
واجراءات تحصيل الاشتراكات ،

(١) الواقع المصرية في ٣١ اغسطس سنة ١٩٧٨ - المصد ٢٠٤

تدع (١) .

(٢) لم تنشر النماذج المرافقة اثناء بنقريها في الواقع المصرية .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحكام التي تنبج في صرف المزايا التأمينية ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد نوع العملات الأجنبية وسعر التحويل وقواعد ومواعيد أداء اشتراكات مدد الاعارات الخارجية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج ،
ومناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرار

الباب الاول

في التصاريح

- مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :
- ١ - بالنظام : قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .
 - ٢ - بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٣ - بالبنك : البنك الذي تحدده الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

الباب الثاني

في مجال تطبيق النظام

- مادة ٢ - (البند رقم ٥ مضاف بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٣) تسري أحكام هذا النظام في شأن العاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما والآتي بيانهن :

- ١ - العاملون المرتبطون بمقود عمل شخصية •
- ٢ - العاملون لحساب أنفسهم •
- ٣ - العاملون بوحدة المنظمات الدولية والاطمية داخل جمهورية مصر العربية المرتبطون معها بمقود عمل شخصية •
- ٤ - المهاجرون من الفئات المشار اليها في البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية •

٥ - العاملون المصريون بالسفارات والقنصليات الاجنبية بجمهورية مصر العربية المرتبطون معها بمقود عمل شخصية ولم تشترك عنهم وفقا للاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك لحين اشتراك السفارة أو القنصلية عنهم وفقا لاحكام هذا القانون •

الباب الثالث

في اجراءات الاشتراك وتحديد دخل الاشتراك

مادة ٢ - يقدم طلب الاشتراك في النظام على الانموذج رقم (١٥ «أ» تأمينات اجتماعية) المرفق من أصل وصورتين •

ويرفق بطلب الاشتراك شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجل المواليد أو البطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر أو صورة فوتوغرافية من أيها مؤشرا عليها بما يفيد مطابقتها للاصل من الموظف المختص بالهيئة أو بالنسك أو من القنصلية المصرية في البلد التي يعمل بها •

مادة ٤ - على الهيئة أن توافي المؤمن عليه ببطاقة تثبت اشتراكه لديها محررة وفقا للنموذج رقم (١٥ «ب» تأمينات اجتماعية) المرفق وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاشتراك •

مادة ٥ - يعتبر اشتراك المؤمن عليه الذي سبق اشتراكه وفقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بمقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية قائماً من حاجة الى اتخاذ اجراءات اشتراك جديدة ، ويخفض المشتركون طبقاً له للاحكام الواردة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اعتباراً من ١/٨/١٩٧٨ .

مادة ٦ - اذا كانت فئة اشتراكه قبل التاريخ المذكور ١١٠ أو ١٢٠ جنيتها كانت الفئة من ١/٨/١٩٧٨ هي ١٢٥ جنيتها ويجوز له أن يطلب تعديلها الى فئة أعلى أو أقل طبقاً لاحكام هذه اللائحة .

مادة ٦ - اذا رغب المؤمن عليه تعديل دخل اشتراكه أو دخل بدء اشتراكه فيقتحم الطلب على الانموذج رقم (١٥ «ج» تأمينات اجتماعية) المرفق ، ويتمين مراعاة ما يأتى :

١ - في حالة طلب التعديل الى دخل أعلى :

(أ) أن يكون التعديل الى الدخل الاعلى مباشرة .

(ب) أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الاقل مدة لا تقل عن سنة .

(ج) ألا تكون سنة قد تجاوزت ٥٥ سنة في أول يناير التالى لتاريخ تقديم طلب التعديل .

٢ - في حالة طلب التعديل الى دخل أقل :

يكون التعديل الى الدخل الاقل مباشرة .

ويمضى التعديل في الحالتين المشار اليهما اعتباراً من أول يناير التالى لتقديم طلب التعديل .

٣ - في حالة طلب تعديل دخل بدء الاشتراك الى أى دخل أصلى

. يتعين سداد فروق الاشتراكات وبيع الاستثمار نسبته ٦ ٪ من الفرق وذلك عن الفترة من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ السداد دفعة واحدة ، ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا بالدخل الاعلى الا اذا تم سداد هذه المبالغ قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يقررها النظام .

واذا كن المؤمن عليه مشتركا عن مدة سابقة فيلتزم بأداء الزيادة في المبلغ المستحق عنها نتيجة تعديل دخل بدء اشتراكه ويكون الاداء اما دفعة واحدة أو بالتقسيط .

الباب الرابع

نوع العملة التي تسدد بها الاشتراكات واجراءات السداد

مادة ٧ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥) يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات اعتبارا من أول الشهر الذي حدده لبدء اشتراكه في النظام .

وتسدد الاشتراكات مقدما في اليوم الاول من كل شهر .

ويجوز للمؤمن عليه أداء الاشتراك المستحق عن الشهر الاول في تاريخ استحقاق الاشتراك المستحق عن الشهر التالي وذلك في حالة طلب الانتفاع بأحكام النظام قبل السفر للخارج لأول مرة .

ويجوز للمؤمن عليه سداد الاشتراكات مقدما كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنويا تبعا لاختياره ، ولا يعتبر أداء الاشتراكات عن مدة تالية للشهر المستحق عنه الاشتراك استكمالاً للمدد الموجبة لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة بالنظام .

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخير السداد عن اليوم الاول من الشهر

الذى يستحق عنه الاشتراك بأداء مبلغ اضافى بنسبة ٦ ٪ سنويا عن عدد الشهور الكاملة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد .

ويلتزم المؤمن عليه فى حالة تأخير السداد عن اليوم الاول من الشهر الذى يستحق عنه الاشتراك بأداء ريع استثمار بنسبة ٦ ٪ سنويا عن عدد الشهور الكاملة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد .

مادة ٨ - (الفقرة الاخيرة مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧) تؤدى الاشتراكات للهيئة بواسطة البنك .

ويكون أداء الاشتراكات بعملة البلد التى يعمل بها المؤمن عليه أو باحدى العملات الصرة .

وبالنسبة للعاملين بوحدات المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فيكون أداء الاشتراكات بالعملة الاجنبية والمصرية يحسب نسبة كل منهما الى اجمالى الاجر .

وتتم المحاسبة على النقد الاجنبى على أساس الاسعار المعلنة بالسوق المصرفية الحرة فى تاريخ الاداء للبنك .

مادة ٩ - يقوم البنك بايداع المبالغ المحصلة لديه وفقا لهذا النظام فى حساب الهيئة طرفه ويوافق الهيئة بحلظة اضافة يتم الاتفاق بينهما على شكلها والبيانات التى تتضمنها .

مادة ١٠ - تقوم الهيئة بمتابعة سداد الاشتراكات وأقساط المدة السابقة المستحقة لها وفقا لاحكام النظام على الاستمارة رقم (١٥ د « تأمينات اجتماعية) المرفق نموذجا .

الباب الخامس

في إجراءات تحويل الاحتياطى والاشتراك من المدد السابقة

مادة ١١ - إذا رغب المؤمن عليه فى تحويل احتياطى المعاش المستحق له عن مدة اشتراكه وفقاً لأحكام القوانين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أو ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها فيقدم طلب التحويل على النموذج رقم (١٥ «هـ» تأمينات اجتماعية) المرفق .

مادة ١٢ - ترسل الهيئة طلب التحويل الى الجهة الموجود لديها الاحتياطى ، وتلتزم هذه الجهة بإعادة الطلب مرة أخرى للهيئة موضحاً به مبلغ الاحتياطى خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ ورود طلب التحويل إليها .

مادة ١٣ - تستعيد الهيئة طلب تحويل الاحتياطى الى المؤمن عليه موضحاً به المدة المحسوبة بالمبلغ المحول والمبلغ المطلوب لاستكمال المدة السابقة اذا كانت المدة المحسوبة تقل عنها .

وفى حالة موافقة المؤمن عليه على تمام عملية التحويل يتعين عليه أن يعيد الطلب الى الهيئة موقفاً عليه بالموافقة وموضحاً به رغبته فى استكمال المدة السابقة من عدمه وطريقة السداد .

مادة ١٤ - تقوم الهيئة بعد ورود الطلب إليها بإخطار الجهة الموجود لديها الاحتياطى لموافاتها بمبلغ الاحتياطى وذلك وفقاً للإجراءات التى يتم الاتفاق عليها بينهما .

مادة ١٥ - إذا التحق المؤمن عليه بعمل يخضعه لأحد قوانين التأمين الاجتماعى المدنية أو العسكرية ورغب فى تحويل احتياطى معاشه وفقاً لهذا النظام فيقدم الطلب على النموذج رقم (١٥ «و») تأمينات اجتماعية) المرفق .

وتسرى في هذه الحالة الاجراءات والاحكام المنصوص عليها في
المواد (١٢ ، ١٣ ، ١٤) •

مادة ١٦ - اذا رغب المؤمن عليه في حساب مدد عمله السابقة
ضمن مدة اشتراكه في النظام فيقصد المطلب على الانموذج رقم (١٥ «ز»
تأمينات اجتماعية) المرفق •

وعلى الهيئة أن تعيد الطلب الى المؤمن عليه موضحا به المبلغ
المطلوب ، وفي حالة موافقته يعيد الطلب الى الهيئة موقعا عليه بالموافقة
وموضحا به طريقة سداد المبالغ المطلوبة •

مادة ١٧ - يكون للمستحقين عن المؤمن عليه خلال سنة من تاريخ
الوفاة الحق في طلب تحويل احتياطي المدد السابقة أو الاشتراك عن المدد
السابقة وذلك في حالة وفاة المؤمن عليه قبل ابدائه الرغبة أو قبل
اداء أول قسط •

الباب السادس

في اجراءات تعيين المستفيدين من مبلغ التعويض الاضافي والمنحة

مادة ١٨ - اذا رغب المؤمن عليه أو صاحب المعاش في تعيين
الذين يصرف لهم مبلغ التعويض الاضافي فعليه أن يبدى رغبته بموجب
الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجا •

وتحرر الاستمارة المشار اليها من نسختين ويراعى في تحريرها
ما يأتي :

١ - تكتب أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر صفتهم ودرجة
قرباتهم للمؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الاحوال - ان وجدت
ونسبة ما يخص كل منهم في الخانات المخصصة لذلك بالاستمارة ، ويراعى
عدم تجاوز النسب الواحد الصحيح •

٢ - يوقع المؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الاحوال - بنفسه على الاستمارة ويؤشر عليها من الموظف المختص بالهيئة أو بالبنك أو بالقنصلية المصرية في البلد التي يعمل بها بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه أو صاحب المعاش •

٣ - تحرر جميع بيانات الاستمارة ونسخها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح مع مراعاة عدم وجود شطب أو كشط أو محو أو تحشير •

ولا تعتبر الاستمارة صحيحة ما لم تكن مستوفاة طبقا للشروط والأوضاع سالفة الذكر •

مادة ١٩ - يتقدم المؤمن عليه بنسخة الاستمارة الى الهيئة لقيدها في السجلات •

وتعيد الهيئة احدى نسختي الاستمارة الى المؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الاحوال - وذلك بعد اتمام عملية القيد والتأشير برقمه وتاريخه على نسختي الاستمارة وختمها بخاتمها ، وتحفظ الاخرى لديها في مظاريف مغلقة •

وفي حالة ارسال نسخ الاستمارة الى الهيئة أو منها بالبريد فيكون ذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

مادة ٢٠ - تعد الهيئة سجلات خاصة لقيد الرغبات من واقع استمارات تعيين المستفيدين بعد مراجعة البيانات الواردة بها ، ويجب أن تشمل هذه السجلات على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تحرير الاستمارة وتاريخ ورودها للهيئة •
- ٢ - رقم مسلسل لقيد الاستمارة بالسجل وتاريخ القيد •
- ٣ - اسم المؤمن عليه أو صاحب المعاش ورقم التأمين •

٤ - أسماء المستفيدين الذين عينهم وصفتهم ودرجة قرابتهم له -
ان وجدت - ونسبة ما يخص كل منهم من مبلغ التمويض الإضافي .

٥ - بيان بما اذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد عدل عن
رغبته ويثبت بهذا البيان الغاء الاستمارة السابقة ورقم قيد الاستمارة
الجديدة وتاريخها .

مادة ٢١ - اذا اتضح بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
ان الصفة التي حددها بالاستمارة كشرط لاستحقاق التمويض الإضافي
لاي من المستفيدين قد تخلفت أو أن أحد المستفيدين الواردة أسماؤهم
بالاستمارة قد توفي قبل وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يوزع
النصيب الذي كان مستحقا لهذا المستفيد على الورثة الشرعيين للمؤمن
عليه أو صاحب المعاش بما فيهم من يكون اسمه قد ورد بالاستمارة
كمستفيد فيصرف له نصيبه المحدد بها بالإضافة الى حصته في النصيب
الموزع بصفته وريثا شرعيا .

مادة ٢٢ - اذا كان مبلغ التمويض الإضافي سيتم توزيعه على
الورثة الشرعيين فيراعى في حالة وجود حمل مستكن أن يجنب له أكبر
النصيبين باعتباره ذكرا واحدا أو أنثى واحدة بحسب الاحوال ، على أن
يعاد التوزيع بعد انفصاله .

مادة ٢٣ - يجوز لصاحب المعاش أن يحدد من تصرف اليه منحة
الوفاة ويبدى رغبته بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نمذجها .
وتحرر هذه الاستمارة من نسختين ، ويراعى في شأنها الشروط
والاوضاع والاحكام المنصوص عليها في المواد (١٨ ، ١٩) .

مادة ٢٤ - تعد الهيئة سجلات لقيد رغبات تحديد المستفيدين من
المنحة بعد مراجعة البيانات الواردة بها ويجب أن تشمل هذه السجلات
على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تحرير الاستثمار وتاريخ ورودها للهيئة .
- ٢ - رقم مسلسل لقيد الاستثمار وتاريخ القيد .
- ٣ - اسم صاحب المعاش وعنوانه ورقم ربط المعاش وجهة الصرف .
- ٤ - اسم الشخص المحدد بالاستثمار لصرف المنحة اليه وعنوان سكنه ومحل عمله ان وجد .
- ٥ - بيان بما اذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد عدل عن رغبته ويثبت بهذا البيان الناء الاستثمار السابقة ورقم قيد الاستثمار الجديدة وتاريخه .

مادة ٢٥ - يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش تعديل رغبته في تعيين المستفيدين في مبلغ التمويض الاضافي أو من تصرف اليه المنحة ويكون ذلك وفقا للأجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ، ويعتبر تحرير الاستثمار الجديدة واتمام اجراءات قيدها في السجلات الناء للاستثمار السابقة .

مادة ٢٦ - تعتبر البيانات الواردة باستمارات تحديد المستفيدين في مبلغ التمويض الاضافي ومن تصرف اليهم المنحة والسجلات الخاصة بها سرية ولا يجوز لغير الموظف المختص الاطلاع عليها كما لا يجوز اعطاء مستخرج منها .

الباب السابع

**في شروط وأوضاع اصالة العمل والمستندات المطلوبة
وبعض الاحكام الخاصة لصرف الحقوق التأمينية**

مادة ٢٧ - يعتبر المعجز الكامل أو الوفاة التي تقع للمؤمن عليه ناتجة عن اصالة عمل في الحالات الآتية :

١. - إذا نشأ العجز الكامل أو الوفاة نتيجة حادث مفاجئ وقع له أثناء أو بسبب تأدية عمله أو خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون تخلف أو توقف أو انصراف عن الطريق الطبيعي .

٢ - إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة الإصابة بأحد الامراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا المرض مرتبطا بالعمل الذى يقوم به صاحب العمل أو يزاوله المؤمن عليه وأن يكون هذا العمل من الاسباب المتصوص عليها بالجدول المذكور وذلك وفقا للموضح في الاستمارات المقدمة للهيئة .

مادة ٢٨ - تحدد المستندات المطلوبة من صاحب تعويض الدفعة الواحدة أو صاحب المعاش أو المستحقين لصرف التعويض أو المعاش المستحق بالتطبيق لاحكام النظام وفقا لما يأتى :

١ - في حالات استحقاق معاش الشيخوخة تقدم الاستمارة رقم (١٠٩) المرفق نموذجها مستوفاة .

٢ - في حالات استحقاق المعاش أو استحقاق صرف التعويض لغير العجز الكامل فتقدم الاستمارة رقم (١٠٩) المشار اليها مستوفاة ويرفق بها الشهادة المثبتة لواقعة العجز .

٣ - في حالات استحقاق المعاش أو استحقاق صرف التعويض بسبب الوفاة تقدم الاستمارة رقم (١١٩) المرفق نموذجها مستوفاة مرفقا بها شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها ، كما ترفق المستندات التالية في حالة استحقاق المعاش وهى :

(١) شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم تثبت التصاق مستحق المعاش من الأولاد أو الإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين منها .

(ب) الشهادة الدالة على الحصول على مؤهل نهائى لا يتجاوز البكالوريوس أو الليسانس وذلك بالنسبة للأولاد والإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين فى تاريخ وفاة المورث ولم يلتحقوا بعمل أو لم يزاووا مهنة ولم يبلغوا سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلين المذكورين والرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .

(ج) الشهادة المثبتة لحالة عجز الابن أو الاخ عن الكسب .

٤ - فى حالات استحقاق معاش العجز الكامل أو الرفاة نتيجة إصابه عمل يرفق بالاضافه للمستندات السابقة صورة من محضر تحقيق عن الحادث الذى أصيب فيه المؤمن عليه محررا بمعرفة جهة رسمية أو معتمدا منها ، وإذا كان المحضر بلغة أجنبية وجب تقديم ترجمته رسمية له .

٥ - فى حالة هجرة المؤمن عليه صاحب الحق فى معاش أو صاحب المعاش ورغبته فى استبداله بالمعاش تعريض الدفعة الواحدة ، يرفق بطلب الصرف تأشير وزارة الداخلية بالموافقة على الهجرة أو صورة منها على أن تطابق هذه الصورة على الاصل والتوقيع من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة .

٦ - فى حالة طلب المؤمن عليه صرف معاش الشيخوخة لانتهاء العمل قبل بلوغه سن الستين فتقدم الاستمارة (١٠٩) مستوفاة ويرفق بها :

(٢) مستند يثبت تاريخ انتهاء العمل بالخارج أو صورة فوتوغرافية منه على أن تطابق هذه الصورة على الاصل والتوقيع من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة .

(ب) اقرار بامتناعه عن صرف المعاش اعتبارا من تاريخ عودته مرة أخرى لمجال تطبيق النظام .

مادة ٢٩ - يصرف مبلغ التعويض الإضافي بذات المستندات المقدمة لصرف معاش العجز أو الوفاة ويعتمد على الاعلام الشرعى لتوزيع هذا المبلغ على الورثة الشرعيين فى حالة تقديمه بدلا من بيان الورثة الوارد باستمارة طلب الصرف .

مادة ٣٠ - يقدم طلب صرف منحة الوفاة من الأشخاص المعينين بالاستمارة (١٠٥) المرفق نموذجا وفى حالة عدم تعيين أحد لصرف المنحة يقدم الطلب من المستحقين قانونا أو متولى شؤون القصر بحسب الأحوال وتثبت صفة الأخير بشهادة ادارية ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها فى حالة عدم سبق تقديمها مع طلب صرف مصاريف الجنازة .

وفى حالة وفاة الشخص المعين بالاستمارة يقدم بالإضافة الى المستندات السابقة شهادة وفاته أو مستخرج رسمى منها .

مادة ٣١ - يقدم طلب صرف نفقات الجنازة من أرملة صاحب المعاش فإذا لم توجد يقدم الطلب من أرشد أولاده أو من أى شخص يثبت قيامه بصرف هذه النفقات ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها أو ملخص شهادة الوفاة ويشترط أن يكون طلب الصرف معتمدا اداريا فى الحالات التى لا تؤدى فيها نفقات الجنازة الى الأرملة أو لأرشد الأولاد .

مادة ٣٢ - تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر الى والدتهم دون حاجة الى صدور قرار وصلية فإذا لم ترجد فيتم الصرف الى الولى الشرعى فإذا لم يوجد أحد منهما فتصرف الى متولى شؤون القصر الذى ثبت صفته ودرجة قرابته لهم ان وجدت بشهادة ادارية ، على

أنه اذا قدم للهيئة قرارا يتعينه وصيا فيتم الصرف اليه بدون هذه الشهادة .

واذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر على ٤٠٠ جنيه فيتمين التأشير على الشيكات المستخرجة بالمقدر الزائد على هذا الحد بعدم الصرف الا بعد الحصول على اذن من نيابة الأحوال الشخصية .

في جميع الأحوال تلزم الهيئة بأن تخطر نيابة الأحوال الشخصية المختصة بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة واسم من تصرف اليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فاذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر فعلى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة بتنفيذ ذلك القرار اعتباراً من معاش الشهر التالي لاختارها بالقرار .

مادة ٢٢ - على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره اخطار الهيئة بكل ما من شأنه أن يؤدي الى ايقاف صرف المعاش كله أو بعضه أو قطعه وفقاً لأحكام القانون بمجرد حدوث سبب الايقاف أو القطع وعلى الأخص في الأحوال الآتية :

(أ) وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .

(ب) زواج الأرامل والبنات والأخوات .

(ج) التحاق المستحق بأى عمل أو الاستئغال بأى مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح ، ويتمين - بحسب الأحوال - ذكر تاريخ الالتحاق أو مباشرة المهنة أو الجهة التى التحق بالعمل بها ومقدار الدخل من هذا العمل وأى تعديل يطرأ عليه فى كل حالة وقيمة ما يخص منه من ضرائب واشتراقات تأمين .

(د) استحقاق معاش آخر من الخزانة العامة أو الصندوق الملتزم بالمعاش أو الصندوق الآخر مع بيان جهة الاستحقاق وقيمة المعاش .

وفي جميع هذه الأحوال يلزم تقديم المستند الدال على وجود سبب الايقاف أو القطع .

مادة ٣٤ - على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره ان يقدم الى الهيئة خلال شهر ينلير من كل ثلاث سنوات تبدأ من شهر يناير سنة ١٩٧٩ اقرارا منه على الاستمارة رقم (١١٠) المرافق نموذجها لاثبات مدى استمرار استيفاء شروط استحقاق المعاش - ويتم التوقيع على هذه الاستمارات من أصحاب الشأن أمام جهات الصرف بعد التثبت من شخصياتهم وصفاتهم ودون حاجة لاعتمادها اداريا وبالنسبة للمحولة معاشاتهم على البنوك فيكتفى بالتصديق على توقعياتهم من البنك وعلى جهات الصرف أن توافي الهيئة بهذه الاستمارات خلال شهرين من تاريخ تقديمها اليها .

ويوقف صرف المعاش لمن يتخلف عن تقديم الاستمارة في الموعد المحدد ويماد الصرف بعد تقديمها اذا كان صاحب المعاش لا زال مستوفيا لشروط استحقاق المعاش .

مادة ٣٥ - على كل من يصرف معاشا أن يذكر رقم الملف ورقم ربط المعاش الوارد باخطار ربط المعاش والجهة التي يصرف منها معاشه في جميع المكاتبات التي يوجهها الى الهيئة .

مادة ٣٦ - يجب على الأبناء أو الاخوة الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا الى الجهات الملتزمة بصرف المعاش شهادة من احدى جهات التعليم التي لا تجاوز التعليم المالى أو الجامعى بقيدهم بها .

كما يتعين على الأبناء أو الاخوة الذكور عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا طلبا الى الهيئة لاستمرار صرف المعاش اذا كان الابن أو الأخ عاجزا عن الكسب أو اذا حصل على المؤهل النهائي المنصوص عليه قانونا ولم يلتحق بعمل .

مادة ٢٧ - في حالة طلاق أو ترمل البنت أو الاخت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يرفق بطلب الصرف شهادة وفاة الزوج أو وثيقة المطلاق منه - بحسب الأحوال - أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل والتوقيع بما يفيد اجراء المطابقة بمعرفة الموظف المختص بالهيئة على أن ترفق بشهادة وفاة الزوج شهادة ادارية تفيد أن المتوفى كان زوجا لها أو وثيقة الزواج أو صورتها •

وفي حالة طلاق الأرملة التي قطع معاشها بسبب زواجها أو ترملها فيرفق بطلب الصرف بالاضافة للمستندات المشار اليها في الفقرة السابقة شهادة دارية تفيد عدم استحقاقها لأي معاش عن الزوج الأخير •

إذا عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيرفق بطلب صرف المعاش الشهادة المثبتة لحالة العجز عن الكسب •

وفي جميع الأحوال يربط المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق •

وعلى الابن أو الأخ الذي لم يبلغ السادسة والعشرين إذا أوقف صرف أجره خلال فترة التجنيد الالزامية وكان المعاش المستحق له لم يرد على باقى المستحقين بعد قطعه ، أن يتقدم بطلب لاعادة صرف معاشه السابق على أن يرفق بطلبه شهادة من القوات المسلحة ببيان مدة التجنيد الالزامية •

مادة ٢٨ - إذا حدث اختلاف غير جوهري في اسم من يتولى صرف المعاش في البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد أو المدون بكشوف الصرف وجب عليه أن يتقدم بشهادة ادارية تثبت أن الاسمين لشخص واحد •

أما إذا كان الاختلاف جوهريا فيجب عليه اتباع القواعد العامة لتفسير الاسم •

مادة ٣٩ - في حالة تعيين وصى أو متولى شئون القصر أو قيم أو ولى أو وكيل جديد يصرف المعاش لأصحاب الشأن الجدد اعتباراً من معاش الشهر التالى للشهر الذى قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ ويستمر صرف معاشات القصر في حالة بلوغهم سن الرشد الى من كان يصرف اليه المعاش ما لم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش باسمه .

مادة ٤٠ - تثبت حالة عجز المؤمن عليه أو عجز المستحقين عن الكسب بموجب شهادة صادرة من مستشفى بالبلد الذى يعمل فيه المؤمن عليه أو يقيم فيه المستحق وذلك في حالة الوجود خارج البلاد وتختص الهيئة العامة للتأمين الصحى بإثبات حالة العجز في حالة الوجود داخل الوطن أو العودة اليه .

مادة ٤١ - مستندات الصرف الصادرة من جهات غير مصرية يتعين اعتمادها من سفارة أو قنصلية جمهورية مصر العربية في لبلد الصادر منها أو وزارة الخارجية المصرية بحسب الأحوال .

مادة ٤٢ - يتبع في صرف الحقوق المقررة وفقاً لأحكام هذا النظام الاحكام المنصوص عليها في قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

الباب الثامن

في الأحكام العامة

مادة ٤٣ - يعهد الى لجنة الاستثمار بموجب القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه باستثمار أموال الحساب الخاص بهذا النظام تحت اشراف المجلس ويقولى المهام التالية على وجه الخصوص :

(١) اقتراح السياسة الاستثمارية لتلك الأموال في اطار السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة تمهيدا لاقرارها من مجلس ادارة الهيئة .

(ب) وضع البرامج التنفيذية لاستثمار الأموال في حدود السياسة التي أقرها مجلس الإدارة •

وتبلغ هذه البرامج الى مجلس الإدارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها •

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين في لجنة الاستثمار خبيرا أو أكثر في شئون الاستثمار للاستعانة بهم وتسجل آراء الخبراء في محاضر جلسات اللجنة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات •

مادة ٤٤ - يجب توافر الشروط الآتية في مجال الاستثمار لأموال التأمين :

١ - أن يكون الاستثمار في وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس الأموال المستعرة الى خطر فقدها كليا أو جزئيا •

٢ - أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الاستثمار مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصلب على أمواله المستثمرة عن النسبة المستخدمة في تقدير المركز المالي له •

٣ - ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف الحقوق التأمينية •

مادة ٤٥ - يجوز للهيئة أن تعهد الى وكلاء لها بمهمة الاعلام عن هذا النظام والقيام باجراءات الاشتراك فيه وتتكفل الهيئة بالنفقات التي يتحملونها وفقا للاتفاقات التي تبرم معهم بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات ٥٪ من الاشتراكات الحورية التي يدفعها المؤمن عليهم الذين ينضمون الى التأمين عن طريقهم خلال السنتين الأوليتين من تاريخ بدء الاشتراك •

ويراعى بشأن ذلك ما يلي :

(أ) يتقدم الشخص الراغب في أداء تلك المهمة بطلب الى الهيئة من نسختين .

(ب) تصدر الموافقة على الطلب من رئيس مجلس ادارة الهيئة .
وتحتفظ الهيئة بأصل الطلب وترسل الصورة على عنوان
الوكيل الموضح بالطلب وذلك بكتاب موصى عليه بمعلم
الوصول .

(ج) يوقع الوكيل على طلبات الاشتراك في المكان المخصص
لذلك .

(د) تقوم الهيئة بأداء الحقوق المقررة للوكيل مرة كل ستة أشهر
بموجب شيك غير قابل للتحويل بذات العملة التي تم سداد
الاشتراكات بها ويشترط لأداء النفقات للوكيل انتظام
المؤمن عليهم المشتركين في النظام عن طريق الوكيل في سداد
الاشتراكات المستحقة عليهم عن تلك الفترة وومسؤول حافظة
السداد من البنك .

(هـ) يعد سجل بالهيئة يقيّد به أسماء الوكلاء وغاوينهم .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية »

عبريا في ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٨ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٨) .

القسم الرابع
في أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص
البديلة

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠

بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه •

مادة ١ - تختص وزارة التأمينات بالموافقة والاشراف والرقابة على نظم التأمين الاجتماعي الخاصة البديلة التي تتضمن مزايا أفضل مما نص عليه قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

ويشترط للموافقة للمشروع على النظام البديل ألا يقل عدد العاملين الدائمين به عن ألف عامل أو ألا يقل رأسماله المدفوع فعلا عن عشرة ملايين من الجنيئات المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية •

مادة ٢ - يكون لكل نظام من نظم التأمين الاجتماعي الخاصة المشار إليها في المادة (١) صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وتخضع تلك الصناديق في أعمالها لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية •

ويقوم على تصريف شئون الصندوق وإدارته :

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ فبراير سنة ١٩٨٠ - العدد ٧ .

(أ) جمعية عمومية تتكون من الأعضاء المنتظمين بالنظام تقوم باعتماد النظام الأساسي للصندوق وسياسته الاستثمارية وموازنته وحسابه الختامي ، وتنص اللائحة التنفيذية على اجراءات ومواعيد اجتماع الجمعية ونظام سير العمل فيها واختصاصاتها الأخرى والشروط التي يتعين توافرها في الأعضاء والأوضاع الخاصة بلجتماعها .

(ب) مجلس ادارة وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة تشكيله والقواعد الخاصة بتنظيم وسير أعماله بما يتفق ومسؤولياته ، ويمثل رئيس مجلس الادارة الصندوق أمام الغير .

مادة ٢ - على صناديق التأمين الاجتماعي الخاص تقديم طلب لوزارة التأمينات لتسجيلها في سجل يخص لهذا الغرض .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات الواجب اتخاذها والمستندات الواجب تقديمها عند التسجيل .

وتكتسب الصناديق المشار إليها الشخصية الاعتبارية بمجرد تسجيلها ولا يجوز لها ممارسة نشاطها قبل التسجيل .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة ، تستمر صناديق التأمين الاجتماعي الخاص المنشأة قبل العمل بهذا القانون والتي تم تسجيلها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة في مباشرة أعمالها بشرط أن تتقدم بطلب لاعادة تسجيلها بوزارة التأمينات خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - يجب أن يشتمل النظام الأساسي الذي يضعه الصندوق على البيانات الآتية :

١ - شروط الانسحاب بأحكام النظام .

٢ - الموارد الممولة للحقوق التي يكفلها ، ونسبة الاشتراكات التي يلتزم بإدائها كل من العضو والجهة المنشئة للصناديق •

٣ - أنواع الحقوق التي يكفلها وحالات وشروط استحقاقها وعناصر حسابها •

٤ - قواعد وجداول نقل الاحتياطيات المتأصلة للالتزامات النظام الى أى من الصناديق الخاضعة لأحكام هذا القانون وذلك سواء في حالة النقل الجماعي لأعضاء الصندوق أو الانتقال الفردي لأحد أعضائه •

ويكون تحويل الاحتياطي اجباريا في حالات الانتقال المشار إليها •

• - الجزاءات المترتبة على التأخير في أداء المبالغ المستحقة للصندوق •

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات الأخرى التي يتعين أن يشمل عليها النظام الأساسي •

ويتعين على مجلس إدارة الصندوق اخطار وزارة التأمينات بكل تعديل في النظام الأساسي ولا يجوز العمل بهذه التعديلات الا بعد اعتمادها من الوزارة المذكورة •

مادة • - تتمتع صناديق التأمين الاجتماعي الخاصة المسجلة وفقا لهذا القانون بالمزايا الآتية :

(أ) - تعفى الاشتراكات والموارد المتأتية بتمويل المزايا التأمينية التي تكفلها هذه الصناديق فيما عدا ريع استثمار أموالها من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها •

(ب) - تعفى الممانات والتعويضات ومبالغ التأمين والمنح ومساهمات المزايا النقدية التي تستحق بالتطبيق للنظام الأساسي لتلك الصناديق من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها •

(ج) تمنى العقود والمطبوعات والمجلات والمخالفات والشهادات
وإجميع المحررات التى تتعلق بأعمال الصندوق من رسوم
الدمغة •

مادة ٦ - يتعين على صندوق التأمين الاجتماعى الخاص أن يقدم
الى وزارة التأمينات تقريراً عن مركزه المالى عند تسجيله ثم مرة كل
خمس سنوات على الأكثر بعد ذلك •

ويقوم بإجراء فحص المركز المالى أحد الخبراء الاكتواريين
المقيدين فى السجل المد لذك وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥
بشأن شركات التأمين •

ويتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، كما يتعين فى حالة وجود
عجز فى أموال الصندوق أن يوضح الخبير أسبابه والوسائل التى اتخذت
لتسويته ، ولتلافى حدوثه مستقبلاً •

ويجوز لوزارة التأمينات إذا رأت ضرورة لذلك أن تطلب إجراء هذا
الفحص فى أى وقت قبل مضى الخمس السنوات المشار إليها فى الفقرة
الأولى •

ويتعين إرسال نسخة من تقرير فحص المركز المالى للصندوق
دورياً الى الوزارة فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٧ - يختص مجلس إدارة صندوق التأمين الاجتماعى الخاص
بإقتراح السياسة الاستثمارية لأمواله وإقتراح البرامج التنفيذية لهذه
السياسة ، وله أن يعهد الى لجنة تشكل من بين أعضائه بمهمة الاستثمار
على أن تعمل تحت إشرافه ومسؤوليته •

ويتعين توافر الشروط الآتية فى مجال استثمار أموال الصندوق :

(١) اختيار قنوات الاستثمار التى تستهدف الاحتفاظ بأموال
الصندوق بحيث لا تكون عرضة للخسائر كلياً أو جزئياً •

(ب) تحقيق أكبر معدل للربح مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق عن المعدل المستخدم في تقرير المركز والا التزمت الجهة المنشئة للصندوق بسداد الفرق .

(ج) مراعاة تنوع أوجه الاستثمار مع مساهمة الأموال بقدر الامكان في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للأعضاء دون الاخلال بشرطى الضمان ومعدل الربح .

(د) ضرورة توافر السيولة النقدية للوفاء بالالتزامات .
وتحدد اللائحة التنفيذية القنوات التي يتعين استثمار أموال الصندوق من خلالها والشروط والأوضاع والضوابط التي يجب اتباعها في مجال الاستثمار في هذه القنوات .

مادة ٨ - على صندوق التأمين الاجتماعي أن يقدم لوزارة التأمينات في موعد غايته الستة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للصندوق البيانات الآتية :

(أ) ميزانية الصندوق .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات .

(ج) تقرير عام عن أعمال الصندوق وحالته المالية والنواحي الاستثمارية لاحتياطياته ويجب أن يتضمن التقرير البيانات الاحصائية التي تحددها اللائحة التنفيذية وعلى الأخص البيانات الخاصة بالمطالبات الجديدة وأنواعها ومدى الوفاء بها .

ويجب أن يصدق على الصابات الختامية مراجع الصابات الذي تعينه الجمعية العمومية من بين المقيدين في السجل العام للمحاسبين والمراجعين ، كما تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد اعتماد هذه الصابات من الجمعية العمومية للصندوق ومواعيد تقديمها للوزارة .

وعلى المسؤولين عن ادارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المتقنين جميع البيانات المشار اليها وأن تسلّم نسخة منها الى من يطلبها •

مادة ٩ - يؤدى صندوق التأمين الاجتماعى الخاص الى وزارة التأمينات رسماً سنوياً بواقع ١ ٪ من جملة الموارد والاستراكت السنوية ، ويحتفظ بهذا الرسم فى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا فى الأغراض الآتية :

(أ) سداد العجز فى الاحتياطيات المحولة الى الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية فى حالات الصناديق أو تصفيتها •

(ب) اعداد تقرير سنوى عن نشاط الإكظمة الخاصة للتأمين الاجتماعى

ويشمل بيانات عن إيراداتها ومصروفاتها ومدى كفاية احتياطياتها

لواجهة التزاماتها مع عرض لاعمالها وحالتها المالية والبيانات

الاحصائية التى تحددها اللائحة التنفيذية •

(ج) اجراءات النشر والتوعية التى تتطلبها مهمة الاشراف والرقابة •

(د) الأغراض الأخرى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير

التأمينات •

مادة ١٠ - يجوز لصندوق التأمين الاجتماعى الخاص - بعد

موافقة الجمعية العمومية - أن يطلب من وزارة التأمينات موافقة على

تحويل أمواله والتزاماته الى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام هذا

القانون ، كما يجوز ذلك لوزارة التأمينات عند الضرورة •

ويجب أن يسبق الاندماج تقدير المركز المالى للصندوقين أو

لصناديق المتدمجة •

مادة ١١ - يجوز لوزير التأمينات أن يقرر حل مجلس ادارة

صندوق التأمين الاجتماعى الخاص اذا تبين عدم التزامه بهذا القانون

أو لائحته التنفيذية أو النظام الاساسى للصندوق وله فى هذه الحالة تسعين مجلس ادارة مؤقت للمدة الباقية حتى انعقاد الجمعية العمومية للصندوق الخاص .

مادة ١٢ - يصدر وزير التأمينات قرارا بحل صندوق التأمين الاجتماعى الخاص وتصفيته فى الأحوال الآتية :

(أ) اذا تبين من نتيجة فحص المركز المالى للصندوق أن أمواله لا تكفى للوفاء بالتزاماته وأن ايجاد التوازن بينها يخرج عن الامكانيات المالية للجهة المنشئة له .

(ب) اذا أصبح نظام التأمين الاجتماعى المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى مساويا أو أفضل من النظام الخاص ، وذلك ما لم تضاف الجهة المنشئة للصندوق مزايا أفضل خلال فترة لا تتجاوز شهرا من تاريخ المعلن بتعديل قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

(ج) اذا صفيت المنشأة .

ويجوز للوزير حل الصندوق وتصفيته اذا تكرر خروج مجلس الادارة على أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو أحكام النظام الاساسى للصندوق .

مادة ١٣ - فى حالة حل صندوق التأمين الاجتماعى الخاص وتصفيته تتول احتياطياته الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحدد المزايا التى تلتزم بها الهيئة وفقا لما يلى :

(١) تحسب الالتزامات القائمة المقابلة لحقوق أصحاب المعاشات والذين نشأ استحقاقهم قبل تاريخ اجراء الفصل والتصفية ، وتجنب المبالغ اللازمة للوفاء بها وكذلك قيمة مزايا الدفعة الواحدة التى استحققت قبل هذا التاريخ من الاحتياطيات المحولة الى الهيئة .

(ب) تلتزم الهيئة بأداء المزايا الى الاعضاء الموجودين في الخدمة بعد تاريخ الحل والتصفية في الحدود التي تسمح بها الاحتياطات المتبقية والرسم المنصوص عليه في المادة ٩ من هذا القانون بما لا يقل عن المزايا المقررة بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ١٤ - يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بالقواعد التي تتبع في حالة انتقال منتفع من نظام التأمين الاجتماعي الخاص الى نظام التأمين الاجتماعي العام أو العكس^(١)

مادة ١٥ - على أصحاب الاعمال ممن لهم الحق في انشاء نظم أكثر رعاية من النظام المقرر في قانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن يشتركوا لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فور بدء نشاطهم وذلك بالنسبة للعاملين لديهم ، وفي حالة الموافقة على تسجيل صندوق التأمين الاجتماعي الخاص بهم تحوّل الاحتياطات المتعلقة بالعاملين الى الصندوق المذكور وينظم القرار المنصوص عليه في المادة السابقة القواعد الخاصة بهذا التحويل .

مادة ١٦ - يكون لمن يندبهم وزير التأمينات من العاملين بالوزارة الاطلاع على الدفاتر والمستندات والاوراق والمحصرات والملفات التي تتعلق بالصناديق الخاضعة لاحكام هذا القانون .

ويحدد وزير العدل بالاتفاق مع وزير التأمينات العاملين الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية في تطبيق احكام هذا القانون .

مادة ١٧ - يكون المشروع وأعضاء مجلس ادارة صندوق التأمين الاجتماعي الخالص ومديره مسؤولين بالتضامن في اموالهم الخاصة عن

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ونظام التأمين الاجتماعي العام .

تعويض كافة الاضرار المادية التي تلحق بالصندوق نتيجة اخلالهم
بواجباتهم أثناء ادارتهم للصندوق .

مادة ١٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل رئيس أو عضو مجلس إدارة أو ممثل لصندوق التأمين
الاجتماعي الخاص بيمار أعمال الصندوق قبل تسجيله بوزارة التأمينات
أو بعد شطبه من السجل .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أخفى بقصد النش بعض البيانات
في الاوراق التي تقدم لوزارة التأمينات أو التي تصل الى علم المتعتمدين
بالصندوق .

مادة ١٩ - يعاقب رئيس مجلس إدارة صندوق التأمين الاجتماعي
الخاص بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه في حالة
التأخير في تقديم البيانات المشار اليها في المادة (٨) عن المواعيد
المحددة ، ويعاقب بذات العقوبة في حالة عدم سداد الرسم المشار
اليه في المادة (٩) في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات
لمندوبي وزارة التأمينات الذين لهم حق الاطلاع وذلك فضلا عن
الحكم بتسليم هذه الاوراق والمستندات .

مادة ٢٠ - لا يخل تطبيق الاحكام المتقدمة بتوقيع أية عقوبة أشد
ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

مادة ٢١ - تتول الى الصليب المنصوص عليه في المادة (٩)
جميع الغرامات المحكوم بها على كل من يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٢ - يصدر وزير التأمينات اللائحة التنفيذية لهذا القانون
والقرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٤ فبراير سنة
١٩٨٠) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ .

قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥.

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار المسال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة ،

على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي للبديلة ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء بنك الاستثمار القومي ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ونظام التأمين الاجتماعي ،

وعلى موافقة بنك الاستثمار القومي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢ بشأن ايداع جزء من أموال أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة بالبنك ،

قرر

(المادة الاولى)

تسرى أحكام اللائحة التنفيذية المرفقة في شأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة التي تخضع لاحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

(المادة الثانية)

في تطبيق أحكام اللائحة التنفيذية المرفقة يقصد :

- ١ - الصندوق : صندوق التأمين الاجتماعي الخاص البديل .
- ٢ - مجلس الإدارة : مجلس ادارة الصندوق .
- ٣ - النظام البديل : نظام التأمين الاجتماعي الخاص .
- ٤ - الوزارة : وزارة التأمينات .
- ٥ - قانون التأمين الاجتماعي : قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(المادة الثالثة (١))

على القائمين على ادارة صناديق التأمين الاجتماعي البعيلة القائمة والمسجلة بوزارة التأمينات طبقا لاحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ احكام اللائحة التنفيذية المرفقة خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بها .

ويحل صندوق التأمين الاجتماعي الخاص البديل بقوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة دون اتخاذ الاجراءات المشار اليها وذلك في حدود الحقوق المكفولة بنظام التأمين الاجتماعي العام ويحول لهذا النظام الاحتياطي المطلوب لحساب المدد السابقة على الحل وفقا للاحكام المتصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

واستثناء من احكام هذه المادة يتم التنفيذ بالنسبة للمبالغ الواجب ايداعها ببنك الاستثمار القومي بالترتيب الآتي :

- ١ - الاحتياطيات الواجب تحويلها من كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لحساب أعضاء الصندوق .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بقانون وزير التأمينات رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٢١ - ١٩٨٥ - العدد ٢٨٩) .

- ٢ — الاشتراكات الدورية التي تؤدي للصندوق اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة وذلك في حدود ما يخل بالسيرة اللازمة بتغطية التزامات الصندوق الجارية قبل أعضاءه .
- ٣ — الاموال الموظفة بقنوات الاستثمار القائمة وذلك عند تاريخ أول استحقاق لها .

(المادة الرابعة)

يلتزم كل حكم في النظم الاساسية لصناديق التأمين الاجتماعي الخاصة بالخدمة المسجلة بوزارة التأمينات في تاريخ العمل بهذا القرار يخالف احكام اللائحة التنفيذية المرفقة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ صدوره ،
صدر في ١٩٨٥/٥/١٥ .

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠

الباب الأول

في الشروط الواجب توافرها في النظم الاساسي
لصندوق التأمين الاجتماعي

مادة ١ — (البند رقم ١٠ مستبدل بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥) يجب أن يشتمل النظم الاساسي لصندوق التأمين الاجتماعي الخاص على ما يلي :

- ١ — اسم الصندوق وعنوان مركزه الرئيسي .
- ٢ — تحديد تاريخ بداية ونهاية سنة الصندوق المالية .
- ٣ — شروط الاقتطاع باحكام النظم .

٤ - بيان أنواع التأمينات التي يتضمنها النظم مع تحديد الموارد الممولة لكل منها وذلك مع مراعاة ألا تزيد نسبة الاشتراكات التي يلتزم العضو بأدائها على المعدل في قانون التأمين الاجتماعي .

٥ - أنواع الحقوق التي يكفلها وحالات وشروط استحقاقها وعناصر حسابها ويتعين أن تكون هذه الحقوق والمزايا في مجموعها أفضل من المزايا في قانون التأمين الاجتماعي وفي حالة تقرير مزايا بالزيادة لبعض الاعضاء فيشترط النص على تحمل صاحب العمل بقيمتها .

٦ - قواعد وجداول نقل الاحتياطيات المقابلة لالتزامات النظم الى أى من الصناديق الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه سواء في حالة النقل الجماعي لاعضاء الصندوق أو الانتقال الفردي لاحد أعضائه .

٧ - مواعيد أداء الاشتراكات للصندوق ، والجزاءات المترتبة على التأخير في السداد بما لا يقل عن المبلغ الإضافية التي يلتزم صاحب العمل بأدائها وفقا لقانون التأمين الاجتماعي في حالات التأخير .

٨ - مواعيد أداء الحقوق لمن توافرت في شأنه إحدى حالات الاستحقاق .

٩ - ضمان الجهة المنشئة للصندوق للحد الأدنى لمائد استثمار أمواله المحدد بمعرفة الخبير الاكتواري .

١٠ - تحديد الجهة التي تلتزم بالمصاريف والنفقات الادارية التي تستلزمها ادارة الصندوق ، وفي حالة تحميلها لمصندوق يتعين أن يتضمن تقرير الخبير الاكتواري حدا الاقصى .

١١ - ميعاد فحص المركز المالي للصندوق .

١٢ - التزام الجهة المنشئة للصندوق بسداد العجز الذي يسفر عنه الفحص الاكتواري .

مادة ٢ — يجوز للنظام البعيل أن يحل محل نظام التأمين الاجتماعي العام أطلاقاً كلياً أو جزئياً .

مادة ٣ — (ملغاة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥) .

مادة ٤ — يجوز تعديل أحكام النظام الأساسي للصندوق أو بعضها بموافقة الجمعية العمومية ، ولا يعتبر هذا التعديل نافذاً الا بعد موافقة الوزارة وتتبع في اجراءات التعديل اجراءات التسجيل .

الباب الثاني

في ادارة الصندوق

مادة ٥ — يقوم على ادارة الصندوق مجلس ادارة وجمعية عمومية من أعضائه المنتخبين بالنظام .

مادة ٦ — يشكل مجلس الادارة من عدد لا يقل عن خمسة أعضائه ولا يزيد على أحد عشر وذلك على الوجه الآتي :

(أ) ممثلون للمؤمن عليهم ويزيد عددهم على نصف عدد أعضاء المجلس ، وتنتخبهم — الجمعية العمومية للصندوق .

(ب) ممثلون للمنشأة ، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس ادارة المنشأة ويكون من بينهم رئيس مجلس ادارة الصندوق وكذا العضو المنتخب وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيين أو اعادة انتخاب أعضاء المجلس ممن تنتهي — مدة عضويتهم .

مادة ٧ — مجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على تصريف شئون الصندوق في حدود أحكام التأمين الاجتماعي الخاص والقوانين المنهدة له .

ويتولى المجلس على الأخص المهام التالية :

(أ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية اللازمة لتنفيذ نظام التأمين الخاص •

(بـ) اقرار مشروع الموازنة التخطيطية للصندوق ، وعلى الأخص المصروفات الادارية •

(جـ) اقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية السنوية ومركزه المالي •

(د) الاشراف على تنفيذ أحكام النظام الأساسي للصندوق والقرارات المنفذة له ، واتخاذ التدابير التي تكفل حسن أداء الخدمة التأمينية •

(هـ) اقتراح السياسة الاستثمارية لأموال الصندوق والبرامج التنفيذية لهذه السياسة وذلك بمراجعة حكم المادة (٧) من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والمحدثين (٢٤ ، ٢٥) من هذه اللائحة •

(و) اقتراح تعديل أحكام النظام في ضوء مركزه المالي •

(ز) تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم وذلك بعد العرض على الوزارة •

مادة ٨ - ينعقد مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل ، ويجوز للمجلس أن يعقد جلسات استثنائية اذا رأى رئيسه ضرورة لذلك •

كما يجوز للمجلس أن يدعو عند الاقتضاء خبراء الصندوق ومستشاريه للاستراك في اجتماعاته ، دون أن يكون لهم حق التصويت •

وتتضمن اللوائح الداخلية للنظام القواعد الخاصة بتنظيم وسير أعمال المجلس ، بما يتفق - ومسؤولياته •

مادة ٩ - يتولى عضو مجلس الإدارة المنتخب تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وله أن يختار معاونيه ويقترح أتعابهم .

مادة ١٠ - يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه أميناً للصندوق يتولى الإشراف على النواحي المالية والإدارية بما يتفق مع أحكام اللائحة الأساسية للنظام .

مادة ١١ - تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المشتركين في النظام ممن لا تقل مدة اشتراكهم الفعلية فيه عن ستة أشهر وكذلك أصحاب الماشات منهم .

مادة ١٢ - تجتمع الجمعية العمومية مرة كل سنة على الأقل خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للصندوق .

ويعتبر الاجتماع صحيحاً بحضور أكثر من نصف الأعضاء ، فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع لمدة ساعتين وفي حالة عدم توافر هذه النسبة تعاد اجراءات دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ١٥ يوماً من ذلك التاريخ ويعتبر اجتماعها بعدها صحيحاً إذا حضره بأنفسهم ١٠٪ من مجموع الأعضاء أو خمسون عضواً أيهما أقل .

ويجوز لعضو الجمعية أن يوكل عنه كتلة عضواً آخر يمثله في حضور الاجتماع السنوى للجمعية .

مادة ١٣ - يدعو رئيس مجلس الإدارة الى اجتماع الجمعية العمومية وتعد في المكان والزمان الذي يحدد في الدعوة ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة وفي حالة غيابه يرأسها أكبر الأعضاء سناً ، ويتميز أن ترسل الدعوة الى أعضاء الجمعية أو تعلن في أمكن عامة في المنشأة .

ويجب ابلاغ وزارة التأمينات بكل اجتماع للجمعية العمومية في موعد سابق على تاريخ عقد الجمعية بأسبوعين على الأقل .

مادة ١٤ - تختص الجمعية العمومية بالنظر في المسائل الآتية :

- (أ) اعتماد ميزانية الصندوق والحسابات الختامية وتقرير مراقبي الحسابات .
- ٢ - اعتماد المركز المالى للصندوق .
- ٣ - الموافقة على التقرير السنوى الذى يقدمه رئيس مجلس الادارة عن نشاط الصندوق وحالته المالية والنواحى الاستثمارية لاحتياطياته .
- ٤ - الموافقة على التعديلات المقترحة لأحكام النظام فى ضوء مركزه المالى .
- ٥ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة الممثلين للمؤمن عليهم .
- ٦ - تعيين مراقب الحسابات ، ويتعين أن يكون من غير أعضاء مجلس الادارة .

مادة ١٥ - يتولى ادارة الصندوق فى فترتى التأسيس والتسجيل مجلس ادارة مؤقت تختاره ادارة المنشأة من العاملين المتنفعين بالنظام وتوافق عليه وزارة التأمينات ويستمر هذا المجلس فى ادارة أعمال الصندوق لحين انعقاد أول جمعية عمومية .

الباب الثالث

تسجيل الصندوق

مادة ١٦ - يقدم رئيس مجلس ادارة المنشأة طلب تسجيل الصندوق الى الوزارة مرغبا به المستندات الآتية :

- (أ) نسختان من النظام الأساسى للصندوق .
- (ب) بيان بأسماء وصفة أعضاء مجلس ادارة الصندوق المؤقت .

(ج) تقرير من أحد الخبراء الاكثواريين المقيدين فى السجل المعد
لذلك بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، يبين الأسس التى
تقوم عليها العمليات التى يياشرها الصندوق ويجوز للوزارة
عند فحص الطلب أن تطلب أية بيانات أو اضافات تقتضيها
الحراسة .

مادة ١٧ - تتولى الوزارة دراسة النظام الأساسى للصندوق ويصدر
بتسجيل الصندوق قرار من وزير التأمينات ، وينشر النظام الأساسى
للصندوق وقرار التسجيل فى الوقائع المصرية على نفقة المنشأة .

مادة ١٨ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨
لسنة ١٩٨٥) تبث الوزارة فى طلب التسجيل خلال ستة أشهر من تاريخ
تقديمه إليها وفى حالة رفض طلب التسجيل يخطر مجلس ادارة الصندوق
المؤقت بأسباب الرفض كتابة وتعاد اليه جميع الأوراق والمستندات فيما
عدا طلب التسجيل .

مادة ١٩ - يعد بالوزارة سجل خاص تفرد فيه صحيفة خاصة بكل
صندوق تأمين اجتماعى خاص بديل يتقرر قبول تسجيله وتقيد به البيانات
الآتية :

- ١ - اسم الصندوق .
- ٢ - عنوان مركزه الرئيسى .
- ٣ - الجهة المنشئة للصندوق .
- ٤ - تاريخ التأسيس .
- ٥ - رقم وتاريخ قرار التسجيل .
- ٦ - الغرض من التكوين .
- ٧ - الموارد والاستراكات .
- ٨ - المزايا - شروطها .
- ٩ - السنة المالية للصندوق .

- ١٠- المفوض بالتوقيع عن الصندوق •
- ١١- أمين الصندوق •
- ١٢- البنك المودع به أموال الصندوق •
- ١٣- نظام توظيف أموال الصندوق •
- ١٤- قواعد تشكيل المجلس •
- ١٥- قواعد عقد الجمعية العمومية •
- ١٦- المخبر الاكتوارى المختص - رقمه في سجل الخبراء •
- ١٧- مراقب الحسابات - رقمه في سجل المحاسبين والمراجعين •
- ١٨- خبير التأمين الاستشارى - رقمه في سجل الخبراء •
- ١٩- مواعيد الفحص الاكتوارى •
- ٢٠- الأسس الاكتوارية للنظام :
 - معدل ريع الاستثمار •
 - جدول الحياة المستخدم •
 - طريقة التقدير المستخدمة •
 - المعادلات الاكتوارية •
 - مقياس تدرج الأجور •
 - الأعمار عند التقدير •
 - نسبة المصاريف الادارية •

الباب الرابع

سجلات الصندوق

مادة ٢٠ (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥) يمكّن صندوق التأمين الاجتماعى الخاص البديل السجلات الآتية :

- ١- سجل العضوية - تسجل به بيانات الأعضاء وفقا للاتى :
- اسم العضو - تاريخ ميلاده - وظيفته - الحالة الاجتماعية - تاريخ

بدء عمله بالمنشأة — تاريخ بدء مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي —
المدة السابقة مع ايضاح ما تم بشأنها •

٢ — سجل محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية •

٣ — سجل الأموال المملوكة للصندوق وتقييد به استثمارات الصندوق
بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها •

٤ — سجل الإيرادات •

٥ — سجل الاشتراكات موضحا به بيان كامل عن الاشتراكات
التي أدت للصندوق عن كل عضو شهرا بشهر أو موافاة الوزارة بنسختين
من كشوف المرتبات الشهرية موضحا بها الاشتراكات الشهرية وتفتح
النسختين بختام الوزارة ويعد أحدهما للصندوق لحفظها في مجموعات
سنوية •

٦ — سجل التعويضات والمزايا التي تقررت للمعضو مع متابعة
الصرف الدوري للمعاشات وتوافر شروط الصرف •

وتعتمد هذه السجلات من الوزارة قبل استخدامها ويتم الاعتماد
دون مقابل ولا يعتد بالبيانات الواردة بسجلات غير معتمدة •

الباب الخامس

في الحسابات الختامية وتقدير المركز المالي والرسم الذي يؤدي للوزارة

مادة ٢١ — يقدم رئيس مجلس ادارة الصندوق لوزارة التأمينات في
في موعد غايته الستة أشهر التالية لانتهااء السنة المالية للصندوق البيانات
الآتية :

١ — ميزانية الصندوق •

٢ — حساب الإيرادات والمصروفات •

٣ - بيان الاشتراكات الجديدة والاشتراكات التي توقف أصحابها عن سدادها خلال العام .

٤ - بيان بالمطالبات الجديدة وأنواعها ومدى الوفاء بها .

٥ - تقرير مراجع الحسابات .

٦ - تقرير مجلس إدارة الصندوق عن الحالة العامة ونشاطه العام .

المادة ٢٢ - يفحص المركز المالي للصندوق مرة كل خمس سنوات على الأكثر ويتم تقديم تقرير الخبير الاكتواري للوزارة خلال ستة شهور من تاريخ الفحص .

ويجب أن يتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة . فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمته به المنشأة وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما إذا تبين من التقرير وجود مآل زائد فيحط هذا المال الى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة الوزارة وفي الأغراض الآتية :

١ - تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة .

٢ - زيادة المزايا التي يكتفلها النظام .

كما يتم فحص المركز المالي للصندوق عند تقديم طلب زيادة المزايا .

مادة ٢٣ - يسدد الصندوق الرسم المتخصص عليه في المادة ٩ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ للوزارة في تاريخ تقديم الحسابات الختامية اليها ، ويفرد لهذا الرسم حساب خاص في ميزانية الوزارة .

الباب السادس

توكليف أموال الصندوق

مادة ٢٤ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٨٧) يودع الصندوق الذى يحل نظامه الأساسى محل نظام التأمين الاجتماعى العام احلالا كليا لدى بنك الاستثمار القومى ٥٠٪ على الأقل من أمواله أو الاحتياطى الواجب تحويله للصندوق عن مدد اشتراك اعضائه فى نظام التأمين الاجتماعى العام أيهما أكبر .

وإذا كان أكثر من ٥٠٪ من أموال الصندوق بالعملة الأجنبية فيتحدد المبلغ الواجب استثماره ببنك الاستثمار القومى بالاحتياطى الواجب تحويله للصندوق عن مدد اشتراك أعضائه فى نظام التأمين الاجتماعى العام أو ٥٠٪ من أمواله بالعملة المصرية أيهما أكبر .

ويكون الأيداع سنوياً بعد اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للصندوق من الجمعية العمومية .

ومع عدم الاخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قرار اصدار هذه اللائحة لا يجوز تعليق الأيداع ببنك الاستثمار القومى على ورود الاحتياطيات الواجب تحويلها من كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لحساب أعضاء الصندوق ، ويكون الالتزام بالتحويل للبنك المشار اليه خلال هذه الفترة فى حدود ٥٠٪ من أموال الصندوق .

ويصدر بنك الاستثمار القومى صكوكا مقابل ما يودع به من أموال الصندوق بمعدل ريع استثمار لا يقل عن ٨٪ سنوياً .

ولا يلتزم الصندوق بحكم هذا النص بالنسبة للأموال التي يقدم عنها بنك الاستثمار القومي نسبة ريع أقل من النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥) مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤ يختص مجلس إدارة الصندوق بتوظيف أموال الصندوق في أوجه الاستثمار التي تحقق الضمان لأمواله والعائد المناسب الذي يكلل الموارد اللازمة لتغطية المزايا التي يلتزم بها الصندوق ، والمسبولة عند الحاجة إليها .

ويراعى بالنسبة لتوظيف الأموال في العقارات أن تكون العقارات بجمهورية مصر العربية وخالية من الحقوق العينية .

ويتم إخطار الوزارة بقنوات استثمار أموال الصندوق والحراسل التي يجريها مجلس الإدارة بشأنها .

الباب السابع

في حل مجلس إدارة الصندوق (١)

مادة ٣٦ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٨٧) لوزير التأمينات حل مجلس إدارة الصندوق في الحالات الآتية :

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ ونص في ملحقه الثالثة على أن « تلغى المادتين ٢٦ ، ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ، وتعزل أرقام المواد الآتية من اللائحة المشار إليها إلى الأرقام الموضحة قرين كل منها :

مادة رقم ٢٨	مادة رقم ٢٦
مادة رقم ٢٩	مادة رقم ٢٧
مادة رقم ٣٠	مادة رقم ٢٨
(الوقائع المصرية في ١٠/٧/١٩٨٥ - العدد ١٥٨) .	

٣٠ تلبينات إجتماعية

- ١ - عدم التزام الصندوق بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه أو أحكام هذه اللائحة .
- ٢ - عدم الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق .
- ٣ - عدم الالتزام بتنفيذ السياسة الاستثمارية لأموال الصندوق .
- ٤ - استخدام أموال الصندوق في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها .
- ٥ - عدم أداء الحقوق كاملة لأصحاب الشأن .

مادة ٢٧ - في حالة حل مجلس إدارة الصندوق يتمين أن يتضمن القرار الصادر بحل المجلس تعيين مجلس إدارة مؤقت تمثل فيه الوزارة .

ويدعو وزير التأمينات الجمعية العمومية لمقد اجتماع غير عادي خلال شهر من تاريخ صدور قرار حل مجلس الإدارة لانتخاب اعضاء مجلس إدارة جديد .

الباب الثامن

تصفية الصندوق وتحويل أمواله (١)

مادة ٢٨ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٨٧) يجوز لوزير التأمينات أن يصدر قرارا بحل الصندوق وتصفيته في الحالات الآتية :

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ ونص في ملحقه الثالثة على أن « تلغى المادتين ٢٦ ، ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ، وتعطل أرقام المواد الآتية من اللائحة المشار اليها الى الأرقام الموضحة قرين كل منها :

مادة رقم ٢٨	مادة رقم ٢٦
مادة رقم ٢٩	مادة رقم ٢٧
مادة رقم ٣٠	مادة رقم ٢٨

(الوقائع المصرية في ١٠/٧/١٩٨٥ - المجلد ١٥٨) .

١ - إذا تبين من نتيجة فحص المركز المالي للصندوق أن أمواله لا تكفي للوفاء بالتزاماته وأن ايجاد التوازن بينها يخرج عن الامكانيات المالية للجهة المنشئة له .

٢ - إذا أصبح نظام التأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مساوياً أو أفضل من النظام الخاص وذلك ما لم تصف الجهة المنشئة له مزايا أفضل خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ العمل بتعديل قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٣ - إذا صغيت المنشأة .

٤ - إذا تكرر خروج مجلس الادارة على أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ أو هذه اللائحة أو أحكام النظم الأساسى للصندوق .

٥ - إذا استخدمت أموال الصندوق في غير الأغراض التي انشئ لها .

وتؤول احتياطات الصندوق في حالة صدور قرار بطله الى الهيئة المسماة للتأمينات الاجتماعية وتحدد المزايا التي تلتزم بها الهيئة قبل أعضاءه وفقاً للمادة (١٣) من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

القسم الخامس في نظام التأمين الاجتماعي الشامل

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠
باصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي الشامل بأحكام القانون
الموافق .

(المادة الثانية)

يجل هذا القانون محل القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٧٥ بنظام التأمين
الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين
الاجتماعي .

وتنتقل حقوق والتزامات الصندوق المنشأ بالقانون المشار اليه الى
الحساب المنصوص عليه بالمادة ٦ من القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

يصدر وزير التأمينات اللائحة التنفيذية لهذا القانون (٢) ويستمر

(١) الجريدة الرسمية في ٥ يونيو سنة ١٩٨٠ — العدد ٢٣ .
(٢) صدر قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون
التأمين الاجتماعي الشامل .

العمل باللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى حين صدور اللائحة المذكورة .

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام القرارات التي صدرت بتحديد فئات المتفعين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه ، كما يستمر العمل بها في ظل أحكام القانون المرافق .

وتخضع هذه الفئات لأحكام القانون المرافق دون غيره من قوانين التأمين الاجتماعي .

(المادة الخامسة) (١)

يمنح معاش مقداره عشرة جنيهاً شهرياً يطلق عليه معاش السدادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١٩٨٠/٧/١ ولم يستحق معاشاً بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو التأمين والمعاشات السارية ، وتسرى في شأن المعاش المشار اليه أحكام القانون المرافق وذلك فيما عدا حالات استحقاقه للوفاة فيؤدي أن تتوفر فيه شروط استحقاق المعاش في التاريخ المشار اليه (٢) .

(١) الفقرة الأولى من المادة الخامسة معطلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) .

(٢) نصت المادة الفقية عشرة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أنه « لا يمس الحكم المضاف لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل بشأن تحديد المستحقين للمعاش في حالات الوفاة بما سبق ربطه من معاش المستحقين قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، ويكون استحقاق من يمتد اليه أحكام الاستحقاق نتيجة هذا الحكم في حدود ما لم يتم توزيعه من المعاش » .

ويكون صرف هذا المعاش وفقا للأولويات التى يحددها قرار من وزير التأمينات^(١) .

وتخضع من المعاش قيمة الاشتراكات المنصوص عليها فى البند (٨) من المادة (٦) من القانون المرافق عن عشر سنوات وذلك فى حدود ربع المعاش المستحق ، ويكون الخصم بالنسبة للمستحقين فى حدود النصيب المستحق لكل منهم وبما لا يجاوز ربع هذا النصيب .

وفى حالة استحقاق معاش آخر. بصفته مؤمنا عليه وفقا لأحكام أى من قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات ، أو وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعى فيتم تحويل القيمة الرأسمالية له أو الاعتماد المخصص لمواجهة بحسب الأحوال الى الحساب المنصوص عليه بالمادة ٦ من القانون المرافق .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزير المختص قرارا بقواعد واجراءات سداد القيمة الرأسمالية أو الاعتماد اليهما .

(المادة السادسة)

لوزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى أن ينقل التزام البنك فى المعاشات التى يمنحها للحساب المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون المرافق .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ رجب سنة ١٤٠٠ . (٢٦ مايو سنة ١٩٨٠) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعيه رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد أولويات صرف معاش السادات .

قانون التأمين الاجتماعي الشامل

الباب الأول

في التعاريف ونظام التأمين ومجال تطبيقه

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) الهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

(ب) المؤمن عليه : من تسرى عليه أحكام هذا القانون •

(ج) المجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحصل كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه أو المستحق وبين مزاوله أى عمل أو نشاط يتكسب منه •

(د) مدد الاشتراك في التأمين : المدد التي يتوافر خلالها للمواطن الصفة والشروط اللازمة للخضوع لأحكام هذا القانون بما فيها المدة التي قضيت في ظل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي •

مادة ٢ - يشمل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى هذا القانون تأمين الشيخوخة والمجز والوفاة •

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بمض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات •

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من قانون الاصدار تسرى أحكام هذا القانون على الفئات التي لا تخضع لأحكام

قوانين التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات طبقا للأولويات التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات •

مادة ٤ - يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن ثمانى عشرة سنة وألا تجاوز الخامسة والستين •

وتثبت السن بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها ، وفى حالة عدم وجود أى منهما تثبت السن بأى مستند رسمى آخر تحدده اللائحة التنفيذية •

وفى جميع الأحوال يكون للهيئة ممثل فى اللجان المختصة بالتسعين فى حالة اللجوء إليها لتحديد سن المؤمن عليه •

مادة ٥ - يكون التأمين وفقا لهذا القانون إلزاميا فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

الباب التالى

فى انشاء الحساب الخاص بالتأمين وتحويله وفحصه وكيفية استثماره

مادة ٦ - (البند رقم ٩ معدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١)
يخصص فى صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه فى هذا القانون تكون موارده كالاتى :

١ - المبالغ التى تدرج فى الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التى يكفلها هذا القانون •

٢ - المبالغ التى يخصصها بنك ناصر الاجتماعى وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس ادارة البنك •

٣ - نسبة لا تتجاوز ٢٪ من الاشتراكات السنوية المحصلة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

يصدر بتحديددها قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة المختصة .

٤ - مبلغ يماثل نصف رسوم تراخيص مراكب الصيد بكافة أنواعها .

٥ - رسم مقداره جنيه يفرض على تراخيص العمل بكافة أنواعها عند استخرجها أو تجديدها .

٦ - رسم يفرض على مالكي الأراضي الزراعية قدره مائتان وخمسون مليما سنويا عن كل فدان أو جزء منه من الأراضي الصالحة للزراعة ، وخمسة جنيهات سنويا عن كل فدان أو جزء منه من أراضي المصداقي .

ويصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الحدائق التي تخضع لهذا الرسم وتلقاود الخلصة بالاعفاء منه كليا أو جزئيا .

٧ - رسم مقداره مائتا مليم عن كل وحدة قياسية (قنطار ، أردب ، طن ، ضريبة) من المحاصيل الزراعية التي يتم تصريفها عن طريق القطاع الحكومي والقطاع العام والخاص ، ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد المحاصيل التي تخضع لأحكام هذا الرسم والوحدة القياسية التي يتم التعامل على أساسها .

ويستحق الرسم المشار اليه في البندين (٦ و ٧) ولر كان مالك الأرض أو حائزها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

وتدرج بموازنة الهيئة اعتمادات مالية سنوية تمثل حصيلة الرسوم والمبالغ المخصوص عليها في البنود (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) وتسدددها وزارة المالية اعتبارا من السنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون مقابل تحصيل الحصيلة المشار اليها بمعرفتها مباشرة أو عن طريق الجهات المعنية .

- ٨ - اشتراك شهرى قدره ثلاثمائة مليم يؤديه المؤمن عليه (١) .
- ٩ - جزء المعاش الذى تلتزم الخزانة العامة بأدائه .
- ١٠ - مبالغ المعاشات التى يتم تحويلها من الأنظمة الأخرى وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الاصدار .
- ١١ - الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .
- ١٢ - ريع استثمار أموال هذا التأمين .
- ١٣ - حصيلة الغرامات المترتبة على مخالفة أحكام هذا القانون .
- ١٤ - الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى يقرر مجلس ادارة الهيئة قبولها .

مادة ٧ - لا تدخل أموال الحسابات الخاصة بهذا التأمين في موارد صندوق استثمار الودائع والتأمينات .

ويتولى مجلس ادارة الهيئة استثمار أموال هذا الحساب .

مادة ٨ - يفحص المركز المالى للحساب المنشأ بمقتضى هذا القانون بمعرفة الخبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين

(١) نصت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أنه : « يعنى المستحقون لمعاش السدادات الذين كانوا يصرفون معاشا وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الإجتماعى من أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون نظام التأمين الإجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

كما يحتفظ من يتقاضى منهم معاشاً يزيد على المعاش المشار اليه بقيمة الزيادة بصفة شخصية » .

وجود عجز في أموال الحساب ولم تكف الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزانة العامة بأدائه ، وعلى الخبر أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما إذا تبين من التقدير وجود فائض فيبقى في حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وفي الأغراض الآتية :

- ١ - تكوين احتياطي .
- ٢ - زيادة المعاشات بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

الباب الثالث

في المعاشات وشروط استحقاقها

- مادة ٩ - يستحق المعاش متى توافرت إحدى الحالات الآتية :
 - ١ - بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .
 - ٢ - ثبوت عجز المؤمن عليه عجزا كاملا مستديما .
 - ٣ - وفاة المؤمن عليه .

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين (٢ و ٣) أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ستة أشهر ، وتخفيض هذه المدة إلى ثلاثة أشهر بالنسبة لمن تم اتخاذ إجراءات اشتراكه بالهيئة .

- مادة ١٠ - تخفيض المدة المطلوبة لاستحقاق معاش الشيخوخة بقدر المدة من تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين و ٣١/١٢/١٩٨٥ (م ٢٤ - موسوعة مصر ج ٩)

بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشر إليه .

مادة ١١ — (مستبدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) يربط المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا القانون بواقع اثني عشر جنيها شهريا ومتحصل الخزانة العامة بنسبة ٥٠٪ من هذا المعاش .

مادة ١٢ — لا يجوز للمؤمن عليه الجمع بين المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا القانون والمعاش المستحق وفقا لأحكام أى من قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات أو الضمان الاجتماعى ، وإذا قل المعاش المستحق وفقا للقوانين المذكورة عن المعاش المستحق وفقا لهذا القانون أدى إليه الفرق .

الباب الرابع

في المستحقين للمعاش وشروط استحقاقه

مادة ١٣ — إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للاتصية المقررة بالجدول المرافق .
ويقصد بالمستحق للمعاش :

- ١ — الأرملة ، ويعتبر في حكمها زوج المؤمن عليها العاجز عجزاً كلياً .
- ٢ — الابن الذى لم يبلغ الحادية والعشرين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

(١) العاجز عجزاً كلياً .

(ب) الطالب باحدى مراحل التعليم التى لا تتجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه من السادسة والعشرين .

٣ - البنت غير المتزوجة •

وفي جميع الحالات يشترط لاستحقاق المعاش ألا يكون لدى المستحق أى دخل من عمل أو مهنة •

مادة ١٤ - إذا توافرت في المستحق شروط الاستحقاق الأكثر من معاش وفقا لأحكام هذا القانون أو وفقا له ولأى من قوانين التأمين والمعاشات والتأمين الاجتماعي استحق المعاش الأكبر منها ويوزع المعاش الآخر الذى لم يستحق فيه بلفتراض عدم وجود هذا المعاش •

مادة ١٥ - يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق •

٢ - زواج الأرملة أو البنت •

٣ - مزاوله أى عمل أو مهنة •

٤ - بلوغ الابن الحادية والعشرين الا اذا توافرت في شأنه احدى الحالات المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (١٣) ، ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة •

٥ - استحقاق المستحق لمعاش آخر أكبر •

مادة ١٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) في حالة قطع معاش الأرملة يرد على الأولاد المستحقين للمعاش في تاريخ وفاتها أو زواجها •

وفي حالة قطع معاش أحد الأولاد يرد على الأرملة أو الأرمال بحسب الأحوال •

وفي جميع الأحوال يراعى عدم تجاوز نصيب المستحق بعد الرد الحد الأقصى لنصيبه •

ويكون الرد من أول الشهر التالى لتاريخ قطع المعاش •

الباب الخامس

احكام عامة

مادة ١٧ - اذا كان للمؤمن عليه مدد اشتراك وفقا لأحكام أى من قوانين التأمين الاجتماعى سابقة أو لاحقة لمدة اشتراكه فى هذا التأمين وكانت مدة اشتراكه طبقا لكل من هذه القوانين لا تعطيه الحق فى معاش وفقا لأحكامها ، فيحصل على المعاش المقرر بهذا القانون متى كانت جميع مدد اشتراكه تبلغ ١٢٠ شهرا على الأقل .

وفى هذه الحالة يخضع من تعويض الدفعة الواحدة المستحق له وفقا لأحكام القوانين المشار اليها ما يساوى قيمة الاشتراكات المقررة وفقا لهذا القانون عن مدة اشتراكه وفقا لهذه القوانين .

مادة ١٨ - يصرف المعاش اعتبارا من أول الشهر الذى تحققت فيه واقعة الاستحقاق (١) .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يبدأ استحقاق المعاش بالنسبة للمؤمن عليه الذى لم يتم بالاشتراك فى هذا التأمين حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق أو المستحقين عنه بحسب الأحوال اعتبارا من أول الشهر الذى يتقدم فيه بطلب الصرف ، وعلى الهيئة خصم الاشتراكات المستحقة من المعاش فى الحدود ووفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة (٢٢) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة فى شأن حالات الاستحقاق التى وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتم فيها الصرف حتى التاريخ المذكور .

مادة ١٩ - تصرف فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش نفقات جنازة قدرها عشرون جنيها ، ويؤدى هذا المبلغ وفقا للأحكام المنصوص عليها

(١) صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعيه رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظم وبواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهت التى تصرف منها .

في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، المشار اليه .

مادة ٢٠ - في حساب كل من المعاش وما يضاف اليه من علاوات او اعانات وما يستقطع منه تصيب كسور القرش قرشا .

مادة ٢١ - يثبت المعجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي تصدرها مقابل رسم مقداره ٢٠٠ لليم يتحمل به الحساب المخصص لهذا التأمين .

ويتبع في شأن اثبات المعجز والتحكيم فيه الاحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٢٢ - لا يجوز الحجز أو التنازل عن مستحقات المؤمن عليه صاحب المعاش أو المستحقين لدى الهيئة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الحجز أو التنازل عن المستحقات المشار اليها لمسدد الحقوق الآتية :

١ - النفقات .

٢ - ما تجمد للهيئة من مبالغ على صاحب الشأن .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات يكون الحجز للوفاء بالمبالغ الموضطة بالبيندين السابقين بما لا يجاوز الربع ، وعند التراحم يبدأ بخضم دين النفقة في حدود الجزء الجائر الحجز عليه مخصوما منه الثمن للوفاء بدين الهيئة .

٣ - أقساط بنك ناصر الاجتماعي .

واللهيئة حق حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستحقين في حدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم .

ويجوز للهيئة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المستحقين على خمس سنوات .

مادة ٢٣ - تعفى المبالغ التي تؤديها الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم أيأ كان نوعها .

مادة ٢٤ - تعفى الاشتراكات المستحقة وفقا لهذا القانون وموارد حساب هذا التأمين من الضرائب والرسوم أيأ كان نوعها .

كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

وعلى الهيئة أن تقدم الاستثمارات والنماذج والمطبوعات اللازمة للتأمين الى المنتفعين بأحكام هذا القانون دون مقابل وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢٦) .

مادة ٢٥ - تعفى من الرسوم القضائية - في جميع درجات التقاضي - الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم في مجال تطبيق أحكام هذا القانون وتتنظر هذه الدعاوى على وجه الاستعجال ، ويجوز للمحكمة أن تحكم بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تجاوز عشرين جنيها على المدعى الذي خسر دعواه .

مادة ٢٦ - على الهيئة تسليم بطلقة تأمين لكل من تسرى عليه أحكام هذا النظام دون مقابل .

وعلى المؤمن عليه أن يلصق في البطاقة طوابع التأمين الاجتماعي التي تدل عى استمرار اشتراكه في النظام (١) ، وعليه أن يؤدي رسما قدره خمسون قرشا عند طلب بدل فاقد من هذه البطاقة .

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعي .

وتتضمن اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات صرف هذه البطاقات وتداولها .

مادة ٢٧ - على كل من يستخدم شخصا من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يتأكد قبل اسناد العمل اليه من اشتراكه في التأمين وسداده للاشتراكات المستحقة عليه .

كما يجب أن يتحقق من استمراره في سداد الاشتراكات طوال فترة استخدامه ، ويسرى الحكم المتقدم على من توسط في تشغيل الأشخاص المشار اليهم .

مادة ٢٨ - على المختصين في وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام أو لدى أصحاب الأعمال أو غيرهم من الجهات التى تتعامل مع أفراد خاضعين لأحكام هذا القانون أو تعلق صرف مستحقاتهم أو اعطائهم التراخيص أو الشهادات أو تجديدها على تقديمهم البطاقة المشار إليها فى المادة (٢٦) التى تثبت اشتراكهم فى النظام والاستمرار فى سداد الاشتراكات .

مادة ٢٩ - تلتزم الجهات المختصة بتوثيق عقود الزواج وتفيد الوفيات باخطار الهيئة بحالات الزواج التى تتم بين مستحققات المعاش ، وبحالات الوفاة التى تقع بين من يحصلون على معاشات وفقا لأحكام هذا القانون وذلك وفقا للإجراءات وفى المواعيد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التامينات بالاتفاق مع الوزير المختص .

مادة ٣٠ - على وحدات الجهاز الادارى للدولة والمؤسسات والهيئات والجمعيات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين فى المعاش من يحصلون على المعاشات وفقا لأحكام هذا القانون أن يخطروا الهيئة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ احتياجه بالعمل ومقدار أجره والجهة التى يصرف منها معاشه ورقم ربط المعاش ، وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه .

وعلى صاحب المعلن والمستحق أو من يصرف باسمه المعلن إبلاغ الهيئة بكل تغيير في أسباب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعلن أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

الباب السادس

في العقوبات

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بدون وجه حق أو عدم الوفاء بمستحقات الهيئة كاملة .

مادة ٣٢ - يعاقب بغرامة قدرها عشرة جنيهات من يخالف أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون وذلك بالنسبة لكل مؤمن عليه ، وتتمدد الغرامة بقدر عدد المؤمن عليهم الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ألف جنيه عن المخالفة الواحدة .

مادة ٣٣ - يعاقب بغرامة قدرها جنيه واحد من يخالف أحكام المادتين (٢٧ و ٢٩) من هذا القانون وذلك بالنسبة لكل حالة على حدة .

مادة ٣٤ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتوقيع أية عقوبة أئسد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

جدول توزيع المعاش على المستحقين ..

رقم الحالة	المستحق في المعاش	النسبة المستحقة في المعاش	
		الأرملة	الأولاد
١	أرملة أو أرملة وولد واحد أو أكثر .	$\frac{1}{2}$ ويوزع بالتساوي في حالة التمدد	$\frac{1}{2}$ ويوزع بالتساوي في حالة التمدد
٢	أرملة أو أرملة .	$\frac{2}{3}$ ويوزع بالتساوي في حالة التمدد	—
٣	ولد واحد .	—	$\frac{2}{3}$
٤	أكثر من ولد .	—	كامل المعاش ويوزع بالتساوي

قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون
التأمين الاجتماعي الشامل (١) و (٢)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات
القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
الشامل .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى
العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات الاجتماعي رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد
القواعد والشروط الملزم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية

(١) الوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ - المجلد ٢٧٦ .

(٢) لم تشتر التماذج المرافقة اكتماء بنشرها في الوقائع المصرية .

للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٧ باضافة فئة المتدربين بمركز التدريب المهنى لمرضى الجذام الى الفئات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٨ باضافة بعض خدام الكنيسة الى الفئات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨ باضافة المتدربين من مرضى الدرن الملحقين بمراكز جمعية مكافحة الدرن الى الفئات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الأحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعى ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

(أ) بالاصلاب : الحسابات الخاص بالتأمين الاجتماعى الشامل المنشأ وفقاً للمادة (٦) من القانون .

(ب) بالمكتب المختص : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذى يقع فى دائرته نشاط المؤمن عليه .

ويعتبر مكتب القوى العاملة فى حكم المكتب المختص فى حدود

الاختصاص المخول له من وزير القوى العاملة والتدريب المعنى بالاتفاق مع وزير التأمينات .

(ج) بالطوايح : طوايح التأمين الاجتماعي :

ويقصد بغير ذلك من التعابير المدلول ذاته في قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ أشار اليهما .

الباب الثاني

في تحديد نطاق تطبيق القانون

مادة (١)٢ - بتحديد بيان فئات المنتفعين بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه المشار اليهم في المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وفقا للآتي :

١ - العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيرانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناهل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع .

ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط .

(١) البند رقم ٧ من المادة الثانية مستبدل بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١١/٢٧/١٩٨٣ ، العدد ٢٦٦) والبند رقم ١٣ مضف بقرار وزير الدولة للتأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١/٢/١٩٨٣ - العدد ٩٢) وقرار وزير التأمينات رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٢/٦/١٩٨٣ - العدد ١٣٧) والبند رقم ١٤ مضف بقرار وزير التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ٨/٤/١٩٨٤ - العدد ٢٢٨) .

٢ - حائزو الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازاتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة •

٣ - ملاك الأراضي الزراعية (غير الحائزين لها) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة •

٤ - ملاك المباني الذين يقل نصيب كل مالك في ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا •

٥ - العاملون في الصيد لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص •

٦ - عمال التراهيل •

٧ - صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كلباعة الجائلين ومنادى السيارات وموزعى الصحف وماسحى الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المعاملة والحرفيين متى توافرت في شأنهم الشروط الآتية :

(أ) عدم استخدام عمال •

(ب) عدم ممارسة النشاط في محل عمل ثابت له سجل تجارى أو تتوافر في شأنه شروط القيد في السجل التجارى أو لا يكون محال النشاط خاضعا لنظام الترخيص من جانب أى من الأجهزة المعنية •

٨ - خدم المنازل ومن في حكمهم ممن يعملون داخل المنازل الخاصة سواء كانوا بلاشهر أو باليومية •

٩ - أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط في هؤلاء جميعها ألا يستخدموا عمالا •

١٠ - المحرمون بمراكب التعريب المعنى لمضى الجذام •

١١- المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة غير الخاصين
لقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال •

١٢- الناقهون من مرضى الدرن الملقون بمراكز التعريب التابعة
للجمعيات المختلفة لمكافحة التدرن •

١٣- الرائدات الريفيات والرائدات الحضريات •

١٤- محفظى وقراء القرآن الكريم من الدرجة الثانية •

واعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ تخضع هذه الفئات لأحكام نظام
التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠
المشار اليه •

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم
٥١ لسنة ١٩٨٦) يعتمد على بطاقة الحالة المدنية لتحديد مهنة المؤمن عليه
وفي حالة عدم وجود هذه البطاقة يجوز للهيئة أن تعتمد في هذا الشأن
على أى مستند آخر تقبله كشهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة
أو أى جهة أخرى حكومية أو غير حكومية •

الباب الثالث

في تسجيل المؤمن عليهم

مادة ٤ - على كل مواطن من الفئات المنصوص عليها في المادة
(٢) أن يتقدم الى المكتب المختص لطلب قيد اسمه في سجلات الهيئة
ويحرر الطلب بمعرفة موظف الهيئة المختص على استمارة تمد وفقاً للنموذج
رقم (١) المرفق •

مادة ٥ - تحرر استمارة القيد بخط واضح من أربع نسخ وترسل
النسخة الأولى لرئاسة الهيئة والثانية الى بنك القرية أو الجمعية التعاونية
أو الرابطة التى قد يتبعها أو يتعامل معها المؤمن عليه بحسب الأحوال ،

وتسلم الثالثة الى المؤمن عليه وتستخدم النسخة الرابعة كسجل يتضمن بيانات المؤمن عليهم لدى المكتب المختص .

مادة ٦ - على المؤمن عليه أن يقدم عند طلب القيد المستند الدال على تاريخ ميلاده ويثبت ذلك بشهادة الميلاد أو مستفرج رسمي من سجل المواليد أو صورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية تطابق بياناتها على البطاقة الأصلية بمعرفة الموظف المختص مع التأشير على الصورة بما يفيد ذلك .

الباب الرابع

في بطاقات التأمين

مادة ٧ - على الهيئة أن تعطي كل مؤمن عليه بطاقة تأمين ، وتعد بطاقة التأمين وفقا للنموذج رقم (٢) المرافق .

ويكتب على كل بطاقة رقم التأمين الثابت للمؤمن عليه في المكان المخصص لذلك .

مادة ٨ - تسرى بطاقة التأمين لمدة ثلاث سنوات وعند انتهاء مدتها يعطى المؤمن عليه بطاقة أخرى لمدة مماثلة وهكذا .

وترفق البطاقات التي انتهت مدتها بملف المؤمن عليه بعد التأكد من استيفائها للطوابيع ومطابقة بياناتها على ما هو ثابت بسجلات المكتب المختص .

مادة ٩ - يؤدي المؤمن عليه اشتراكه عن طريق الطوابيع الرسمية التي تصدرها الهيئة طبقا لأحكام قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ويحدد النظم في نماذج الطوابيع المنبسط إليها كل خمس سنوات .

مادة ٢٠ - على المؤمن عليه أن يحافظ على بطلقة التأمين الاجتماعى الخاصة به وأن يتولى لصق طابع التأمين الاجتماعى شهريا فى المكان الخاص به .

وفى حالة اشتغال المؤمن عليه لدى صاحب عمل أو تعامله مع بنك القرية أو مع جمعية تعاونية فيتمتع عليه تسليم بطلقته لأى منهم بحسب الأحوال للاحتفاظ بها ولصق الطوابع نيابة عنه فى أول كل شهر وتحصيل قيمتها من مستحقاته لديهم .

وللمؤمن عليه أن يطلب فى أى وقت من صاحب العمل أو الجمعية أو البنك الاطلاع على بطلقة التأمين الخاصة به للتأكد من مطابقة المبالغ المقتطعة منه لقيمة الطوابع التى تم لصقها بالبطلقة .

مادة ١١ - على صاحب العمل أو الجمعية أو البنك أن تعيد بطلقة التأمين الاجتماعى الى المؤمن عليه فى الحالات الآتية :

(أ) انتهاء مدة البطلقة ليستبدل بها بطلقة جديدة ما لم يقدم صاحب العمل أو الجمعية أو البنك بإجراء ذلك نيابة عن المؤمن عليه .

(ب) انتهاء علاقة المؤمن عليه بصاحب العمل أو الجمعية أو البنك .

(ج) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين .

(د) ثبوت عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وقوع وفاته ، وتسليم البطلقة فى حالة الوفاة الى أرملة المؤمن عليه أو أرشد أولاده .

مادة ١٢ - يتمتع بتقديم بطلقة التأمين الاجتماعى للمكتب المختص مسؤولا للطوابع التأمين الاجتماعى الواجب لصقها بها فى الحالات الآتية :

(أ) عند انتهاء مدة البطلقة وذلك للحصول على بطلقة جديدة .

- (ب) عند تحقق احدى الوقائع الموجبة لاستحقاق المعاش •
 (ج) عند طلب الهيئة الاطلاع على البطاقة ، على أن تخطر المؤمن عليه بذلك بكتاب موصى عليه بطم الوصول •

مادة ١٣ - في حالة فقد البطاقة يتعين على صاحب العمل أو الجمعية التعاونية أو بنك القرية أو المؤمن عليه بصب الأحوال أن يخطر الهيئة فوراً بواقعة الفقد على أن يبين بالاضطرار ظروف فقدها •

وعلى الهيئة في هذه الحالة أن تسلم للمؤمن عليه بطاقة جديدة « بدل فاقد » مقابل رسم مقدراه خمسون قرشاً على أن تلتصق بها طوابع عن المدة السابقة ويتحمل قيمتها المؤمن عليه •

ويتحمل صاحب العمل أو الجمعية ثمن هذه الطوابع اذا كان الفقد نتيجة لامهال أى منهما •

الباب الخامس

في مستندات واجراءات صرف الحقوق التأمينية

مادة ١٤ - على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو عن صاحب المعاش بحسب الأحوال تقديم المستندات الآتية للمكتب المختص في حالة حدوث احدى الوقائع الموجبة لسرف المعاش :

(أ) بطاقة التأمين مستوفاة لطوابع التأمين الاجتماعي حتى نهاية الشهر السابق للشهر الذي تحقق فيه سبب الاستحقاق •

(ب) طلب صرف المعاش على استمارة الصرف التي تعد وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق •

(ج) شهادة وفاة المؤمن عليه في حالة استحقاق المعاش لوقوعها أو مستخرج رسمي منها •

(د) شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها تثبت التحاق مستحق المعاش من الأولاد الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها .

مادة ١٥ - على المكتب المختص في حالة طلب صرف المعاش للمعجز الكامل - سواء بالنسبة للمؤمن أو المستحق بحسب الأحوال - إحالة صاحب الشأن الى الهيئة العامة للتأمين الصحي لاثبات حالة المعجز مقابل رسم مقداره ٢٠٠ مليون يتحمل به الحساب المخصص لهذا التأمين .

مادة ١٦ - في حالة التقدم بطلب صرف المعاش ولم يكن المؤمن عليه قد اشترك في التأمين حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق فعلى المكتب المختص تحرير طلب الاشتراك من ثلاث نسخ على النموذج (١) المرافق ويرسل الأصل الى المركز الرئيسي للهيئة ، وترفق نسخة مع مستندات الصرف وتحفظ الثالثة بالمكتب المختص .

ويصرف المعاش في هذه الحالة اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف مخصوماً منه الاشتراكات المستحقة في الحدود ووفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون .

مادة ١٧ - اذا كان تاريخ بدء انتفاع المؤمن عليه بأحكام نظام التأمين الاجتماعي الشامل بعد ١٩٧٦/١/١ ولم يستكمل مدة ١٢٠ شهراً اشتراك عند بلوغه سن الخمسة والسبعين فيتم صرف معاش الشيفوخة عند بلوغه هذه السن مع خصم الاشتراكات عن المدة المكتملة للمدة المشار اليهنا في الحدود ووفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون .

مادة ١٨ - على المكتب المختص صرف المعاش خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات اليه مستوفاة كما يلتزم بموافاة صاحب

المعاش أو المستحقين بحسب الأحوال ببطاقة صرف المعاش متضمنة البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المعاش أو المستحقين بحسب الأحوال وعنوان كل منهم •

(ب) رقم ربط المعاش •

(ج) قيمة المعاش المستحق •

(د) المكتب الذى قام بربط المعاش •

(هـ) جهة صرف المعاش دوريا وتحدد وفقا لطلب صاحب الشأن •

(و) تاريخ بدء الصرف الدورى للمعاش •

وتعد هذه البطاقة وفقا للمنودج رقم (٤) المرافق •

مادة ١٩ - (ملغاة بالقرار الوزارى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢) (١) •

مادة ٢٠ - يقدم طلب صرف نفقات الجنائز من أرملة المؤمن عليه أو أرملة صاحب المعاش بحسب الأحوال فاذا لم توجد يقدم الطلب من أرشد أولاده أو من أى شخص آخر يثبت قيامه بصرف هذه النفقات ويتمتع اعتماد هذا الطلب من عمدة الناحية أو السلطة الادارية المختصة التى يتبعها محل اقامة المتوفى بما يثبت صحة طالب الصرف •

وترفق شهادة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال أو مستخرج رسمى منها بالطلب المشار اليه •

مادة ٢١ - تسرى فى شأن الصرف الدورى للمعاشات الشهريه الأحكام المتبعة بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه •

(١) صدر قرار وزير التأيينات الاجتماعية رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها .

وفذلك بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠
المشار اليه وأحكام هذه اللائحة .

الباب السادس

في استثمار أموال الحساب

مادة ٢٢ - يشكل مجلس إدارة الهيئة من بين أعضائه لجنة تسمى
لجنة الاستثمار تعمل تحت اشراف المجلس وتفتص بالمسائل المتعلقة
باستثمار أموال الحساب وعلى الأخص ما يأتي :

(أ) اقتراح السياسة الاستثمارية لتلك الأموال في اطار السياسة
الاقتصادية للدولة .

(ب) وضع البرامج التنفيذية لاستثمار الأموال المذكورة في حدود
السياسة التي أقرها المجلس وتبلغ هذه البرامج الى مجلس
الادارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يعين في لجنة الاستثمار
خبيرا أو أكثر في شئون الاستثمار للاستعانة بهم ، وتسجل
آراء الخبراء في محاضر جلسات اللجنة دون أن يكون لهم
صوت محدود في المحاولات .

مادة ٢٣ - يجب توافر الشروط الآتية في مجال الاستثمار لأموال
الحساب :

١ - أن يكون الاستثمار في وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس
الأموال المستمرة الى خطر فقدها كليا أو جزئيا .

٢ - أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الاستثمار مع ضمان انتظامه
ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق على أمواله المستمرة
عن ٦٪ .

- ٣ - أن تساهم تلك الأموال بقدر الامكان في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للمؤمن عليهم دون الاخلال بشرطى الضمان ومعدل الربح .
- ٤ - ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف المعاشات .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - على ممثلى الهيئة فى لجان التأمين استيفاء شهادة من مأمورية الضرائب العقارية المختصة تؤكد عدم سابقة تسجيل ساقط القيد ، وعليه استدعاء ساقط القيد أيضا قبل موعد عرضه على اللجنة لمناقشته فى جدية الأسباب التى أدت الى اهمال تقدير منه طوال الفترة حتى التقدم بالطلب وله أن يطلب منه تقديم أى من المستندات الاسترشادية الآتية :

- ١ - قسائم الزواج .
- ٢ - شهادات ميلاد أكبر الأبناء .
- ٣ - شهادات التجنيد بالنسبة لطالب التأمين أو أبنائه .
- ٤ - أى شهادة رسمية أخرى تتصل بتحديد السن .

مادة ٢٥ - للهيئة ألا تعدد بشهادة تقدير السن الصادرة من لجان التأمين فى حالة عدم تمثيلها فى اللجنة المختصة .

مادة ٣٦ - اذا اكتسب المؤمن عليه صفة أو التحقق بعمل يخل فى مجال تطبيق أى من قوانين التأمين الاجتماعى فيتمتع عليه تسليم بطاقة التأمين الخاص به الى المكتب المختص فى ملقب الحصول ماجاز على شهادة تعد وفقا للنموذج رقم (٥) المرافق وتشتمل البيانات الآتية :

- ١ - اسم المؤمن عليه .
- ٢ - اسم المكتب المختص .

٣ - مدة الاشتراك في التأمين وفقا لأحكام هذا النظام .

٤ - رقمه الثابت .

كما يجوز تسليم البطاقة الى صاحب العمل الجديد اذا كان تابعا للقطاع العام أو الخاص ، لتسليمها الى المكتب المختص مرفقا بها الاستمارة الخاصة بالاشتراك عن العامل بالهيئة وفقا لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وتستخدم الشهادة المشار اليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة فى اثبات مدة اشتراك المؤمن عليه بهذا النظام فى حالة عودته لأحكامه .

مادة ٢٧ - يراعى فى تسجيل المؤمن عليهم تقسيمهم الى الفئات المشار اليها فى المادة (٢) ويتضمن التقرير السنوى الذى تعده الهيئة عن المركز المالى للحساب بياناً بالفئات المختلفة التى تم تغطيتها بالتأمين وعدد المؤمن عليهم من كل فئة .

مادة ٢٨ - يكون صرف المبالغ المحكوم بها نتيجة مخالفة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ فى الأوجه التى تصرف فيها المبالغ المحكوم بها نتيجة مخالفة قانون التأمين الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،،

صدر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٠) .

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠

في شأن تحديد أولويات صرف معاش السادات (١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥ ؛

قرر :

مادة ١ - تتحدد أولويات صرف معاش السادات المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بالنسبة للفئات الخاصة لقوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات ولم تحصل على معاشات طبقا لهذه القوانين وفقا للآتي :

- ١ - من بلغت أعمارهم ٧٠ عاما فأكثر .
- ٢ - العاجزون عجزا كلياً .
- ٣ - العاجزون عجزا جزئيا نتيجة إصابة عمل وبلغوا سن ٦٥ سنة .
- ٤ - الطوائف السابق الموافقة على مبدأ صرف معاش السادات لهم من بنك ناصر .
- ٥ - من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاما ولم يحصلوا على معاشات بسبب عدم انتظام عملتهم وعدم استكمال الحد الموجبة لاستحقاق المعاش .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ يونيه سنة ١٩٨٠ - المجلد ١٥١ .

٦ - من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاماً في أول يوليو ١٩٨٠ •
وتتحدد أولويات صرف المعاش المشار اليه وللمستحقين عن توفوا
من الفئات المشار اليها وفقاً للآتي :

- ١ - الحاجزون عجزاً كلياً •
 - ٢ - الأرمال ممن تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر •
 - ٣ - الأرمال والأبناء الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق •
- وتتحدد أولويات الصرف بين الفئات المنصوص عليها في الفقرة الأولى
والفئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية وفقاً للآتي :

- ١ - الحالات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الأولى •
- ٢ - الحالات المنصوص عليها في البندين ٢ و ١ من الفقرتين •
- ٣ - الحالات المنصوص عليها في البند ٢ من الفقرة الثانية •
- ٤ - الحالات المنصوص عليها في البند ٣ من الفقرة الأولى •
- ٥ - الحالات المنصوص عليها في البند ٣ من الفقرة الثانية •
- ٦ - الحالات المنصوص عليها في البند ٤ من الفقرة الأولى •
- ٧ - الحالات المنصوص عليها في البند ٥ من الفقرة الأولى •
- ٨ - الحالات المنصوص عليها في البند ٦ من الفقرة الأولى •

مادة ٢ - يشترط لاستحقاق المعاش المشار اليه ألا يكون لدى المنتفع
أى دخل من أى مصدر يعادل المعاش أو يزيد عليه ويثبت الدخل ومقداره
بشهادة إدارية •

مادة ٣ - مع مراعاة حكم المادة الأولى يربط المعاش اعتباراً
من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم طلب الصرف وتسجيله بسجل
الأولويات •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

صدر في ٢١ رجب سنة ١٤٠٠ (٥ يونيه سنة ١٩٨٠) .

القسم السادس

في قوانين الرعاية العلاجية التأمينية^(١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها
للعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية
والهيئات العامة والمؤسسات العامة^(٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين
في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

تسور :

مادة ١ — تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحي
للعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات

(١) - انظر لها على : القرارات الوزارية الصادرة بشأن تبين اصليات
العمل وتأمين المرضى .

(٢) - الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٤/١ — العدد ٧٦ .

العامة لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتكون تحت اشراف وزير الصحة .

مادة ٢ - الغرض من انشاء هذه الهيئة هو القيام بالتأمين الصحى للمعاملين فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة - بذاتها أو عن طريق ذروعها وكذلك التنسيق فيما بين تلك الفروع والتفتيش على اعمالها للوقوف على مدى تنفيذها للوائح والقرارات والقواعد المنظمة للتأمين الصحى لهؤلاء المعاملين . ولها فى سبيل ذلك القيام بما يأتى :

(أ) تقديم الرعاية الطبية للمؤمن عليهم طبقا للأوضاع والمستويات المقررة .

(ب) انشاء المستشفيات والعيادات الشاملة وغيرها من المؤسسات العلاجية وتجهيزها وإدارتها .

(ج) استئجار المستشفيات أو غيرها من المؤسسات العلاجية . وكذا التعاقد معها لتحقيق أغراضها .

(د) التعاقد مع الممارسين المعاملين والاختصاصيين وغيرهم من أرباب المهن المرتبطة بمهنة الطب وتحديد المرتبات والأجور والمكافآت الخاصة بهم .

(هـ) توفير الأدوية والمستلزمات الطبية للمؤمن عليهم بما فى ذلك انشاء الصيدليات الخاصة بها وعقد الاتفاقات مع الصيدليات الأخرى .

(و) عقد الاتفاقات مع معاهد التأهيل ومعامل التشخيص واختصاصيين الأقسام .

(ز) صرف الأجهزة التعويضية على النصوص المبين فى اللائحة التنفيذية .

وذلك كله في حدود السياسة العامة التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي .

مادة ٢ - (١) يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على النحو التالي :

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي .. رئيسا

مدير عام الهيئة العامة للتأمين الصحي ..

مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ..

مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ..

وكيل وزارة الصحة ..

وكيل وزارة المالية ..

وكيل وزارة القوى العاملة ..

وكيل الوزارة رئيس قطاع التخطيط والبحوث بالهيئة العامة للتأمين الصحي ..

وكيل الوزارة رئيس قطاع الشؤون الادارية والمالية بالهيئة العامة للتأمين الصحي ..

مستشار الدولة لاحارة الفتوى لوزارة الصحة ..

(١) المادة مستعجلة بالملادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٧ - العدد ٢٠)
كناص على ما ياتي :

مادة ٢ - يمارس المجلس سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٢ - يمنح اعضاء المجلس الوارد ذكرهم في المادة الاولى من هذا القرار مكافأة عن حضور الجلسات بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة يحد اتمى مئة وخمسون جنيا في السنة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ شعبان ١٣٩٨ هـ ٢١ يولييه سنة

(١٩٧٨) .

مدير عام أحد فروع الهيئة العامة للتأمين الصحي أعضاء
 ويختاره رئيس مجلس الإدارة ..
 ممثل لنقابة الأطباء البشريين ..
 ممثل لنقابة أطباء الأسنان ..
 ممثل لنقابة الصيادلة ..
 أربعة أعضاء يمثلون العمال يرشحهم الاتحاد العام لعمال
 نقابات مصر (اثنان يمثلان المنتفعين بالقانون رقم ٧٩
 لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، واثنان
 يمثلان المنتفعين بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥) ..

ويصدر بتحديد وكلاء الوزارات أعضاء لمجلس قرار من الوزير
 المختص .

مادة ٤ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على
 شؤونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تدير عليها وله
 أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض التي أنشئت من
 أجله وذلك في حدود السياسة العامة التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين
 الصحي .

وله على الأخص ما يأتي :

(أ) إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ سياسة التأمين
 الصحي للعاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات
 العامة .

(ب) متابعة تنفيذ أعمال الفروع .

(ج) اقتراح عقد القروض اللازمة لتمويل البرامج الانشائية
 للمستشفيات والعيادات الشاملة وغيرها من دور العلاج
 وتجهيزها طبقا للاحتياجات وبحسب المواصفات والمحددات
 القياسية التي يراها .

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التمسيد بالقواعد الحكومية .

(هـ) وضع مشروعات اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين في الهيئة وفروعها وترقياتهم وتنقلاتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وإجازاتهم ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

(و) فحص وإقرار حسابات الفروع ووضع اللوائح الداخلية والمالية ولوائح العلاج الطبى التى تتبع فى فروع الهيئة .

(ز) النظر فى كل ما يرى وزير الصحة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الهيئة .

(ح) النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل فى الهيئة وفروعها .

ولمجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو من غيرهم أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه فى القيام بمهمة مفوضة .

مادة ٥ - يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة فى صلاتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة .

مادة ٦ - تبذل قرارات مجلس الادارة الى وزير الصحة لاعتمادها وعلى وزير الصحة أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه .

مادة ٧ - تتكون إيرادات الهيئة العامة مما يأتى :

(أ) حصة المبالغ المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

(ب) حصة استثمار أموالها .

(ج) الهبات والتبرعات والاعانات والوصايا التي تقررها الهيئة
قبولها .

مادة ٨ - تكون للهيئة ميزانية خالصة يبين فيها الإيرادات والمصروفات ويقوم رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينييه بأعداد مشروع الميزانية ويتولى عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها وتقديمها للجنة الإدارية المختصة لاتقرارها .

مادة ٩ (١) - يجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر إنشاء فروع لها لمباشرة الرعاية الطبية للمعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

ويتولى إدارة الفروع لجنة تشكل وتحدد اختصاصاتها بقرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويكون لكل فرع حساب خاص للإيرادات والمصروفات .

مادة ١٠ - يكون لكل فرع مدير يعين بقرار من وزير الصحة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة ويشترط فيه أن يكون طبيباً متفرغاً .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة اللائحة التنفيذية .

صدر بزيادة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

(١) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ - العدد ١٠٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٢٣ لسنة ١٩٦٧

في شأن الترخيص للهيئة العامة للتأمين الصحي بإداء
خدمات طبية وصيدلية مقابل أجر (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي
للمعاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات
العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمكافآت التي
يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء
الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قَسْرَ :

مادة ١ - يرخص للهيئة العامة للتأمين الصحي بإداء خدمات طبية
وصيدلية مقابل أجر للمواطنين الذين لا يتمتعون بنظام التأمين الصحي

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٩٢ .

المصوم عليه بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما •

مادة ٢ - تعتبر الأجور المتى تتقاضاها الهيئة مقابل الخدمات المشار اليها في المادة السابقة مالا خلاصا للهيئة وتخصص حصيلته للصرف على هذه الخدمات دون أن تتحمل الخزنة العامة أية أعباء اضافية ويكون للحصيلة المذكورة استقلال مالى عن أموال الهيئة وتودع في حساب خاص بالبنك المركزى أو غيره من البنوك •

مادة ٣ - يضع مجلس ادارة الهيئة لائحة تتضمن قواعد تحديد أجور الخدمات وتوزيع حصيلتها والصرف منها وغير ذلك من القواعد اللازمة لتنظيم أداء الخدمات المذكورة وذلك كله دون التقييد باللوائح والقواعد الحكومية •

مادة ٤ - يجوز منح العاملين بالهيئة الذين يكلفون بالمساهمة في أداء الخدمات المشار اليها بالمادة الأولى مكافآت اضافية تصرف من حصيلة الأجور دون التقييد بالنسب المحددة بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مع مراعاة أحكام المادة الثانية منه •

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القرار في محافظة القاهرة ، ويطبق بعد ذلك تدريجيا على الجهات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ، على أن يعتمد ذلك من وزير الصحة •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية •

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧
في شأن تنظيم التعامل في أدوية الهيئة العامة
للتأمين الصحي (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر ، يعاقب بالعقوبة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل عامل في الهيئة العامة للتأمين الصحي أو أحد المتعاقدين معها من الأطباء والصيادلة أو غيرهم سهل للمتفع أو لغيره ممن تتولى الهيئة طبقاً لنظامها تقديم الرعاية الطبية إليه ، الحصول على أدوية من الهيئة بغير حق أو لا تتطلب الأصول الطبية صرفها إليه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من صرفت إليه الهيئة طبقاً لنظامها أدوية ثم تصرف فيها إلى غيره ، هو ومن تصرف إليه .

كما يعاقب بذات العقوبة كل من حصل على أدوية الهيئة بطريقة غير مشروعة ، وكل من تعامل في هذه الأدوية مع علمه بذلك .

ويعتبر في حكم الدواء ما يصرف للمتفع في سبيل علاجه ورعايته طبياً من أطراف صناعية أو أجهزة تعويضية أو أي شيء آخر .

(١) الجريدة الرسمية في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٦٠ .

٤٠٢ تلبينات اجتماعية

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الدواء كما يحكم على مرتكب الجريمة بأن يؤدي إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي ضعف ثمنه وقت ضبطه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ ٨ ٩ مايو سنة ١٩٦٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن تبعية المؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة
الاسعاف العلاجية وفروعها وعياداتها الخارجية وصيلياتها
للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢،
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التعيين ؛
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١
في شأن المؤسسة الصحية العمالية للاتحاد القومي وقرارات المشرف على
تنظيم الاتحاد القومي المنفذة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تتبع المؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها وعياداتها الخارجية وصيدلياتها بكافة مشتملاتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتخصص جميعها لتحقيق أغراض الهيئة المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية • وتدخل أموال هذه المؤسسة الثابتة والمنقولة في أموال الهيئة المشار اليها ، ويسرى في شأنها ما يسرى على أموال هذه الهيئة •

مادة ٢ - تنتقل حقوق وانترامات المؤسسة الصحية العمالية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

مادة ٣ - على مدير عام المؤسسة الصحية العمالية والأطباء والصيادلة والموظفين والعمال وجميع العاملين بالمستشفيات ووحدة الاسعاف العلاجية وفروعها والعيادات الخارجية والصيدليات المشار اليها في المادة الأولى الاستمرار في مباشرة أعمالهم •

مادة ٤ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يصدر وزير العمل خلال ستة شهر من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتعيين العاملين بالمؤسسة والمنشآت التابعة لها المشار اليها في المادة الأولى على الدرجات التي تنشأ لهم في ميزانية الهيئة ، ويحتفظ لمن كان يتقاضى مرتبا يجاوز نهائية مربوط الدرجة اثنى يوضع فيها بمرتبته على أن تستهلك هذه الزيادة من علاوة الترقية والعلاوة الدورية التي تستحق له كما يحتفظ لمن يتقاضى بدلات أو علاوات خاصة بما يتقاضاه منها وذلك كله بصفة شخصية •

وتتم تسوية مدد العمل السابقة للعاملين المشار اليهم في الفقرة السابقة طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أن تجري التسوية على أساس افتراض ترقية كل خمس سنوات •

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية يتناء على اقتراح وزير العمل نقل بعض هؤلاء العاملين بحرجاتهم ومرتباتهم إلى وظائف أخرى في المؤسسات أو الهيئات العامة التي يحددها هذا القرار .

مادة ٥ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ والقرارات الصادرة تنفيذا له كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، يعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٤
في شأن إنشاء المجلس الأعلى للتأمين الصحي
وتحديد اختصاصه (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات
الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحي
للمعاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات
العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء
الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للمعاملين في الحكومة ووحدات
الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ يونيه سنة ١٩٦٤ - العدد ١٢٥ .

قـرر :

مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للتأمين الصحى ويكون تشكيله على الوجه الآتى :

رئيسا	وزير الصحة
	وزير العمل
	وكيل وزارة الصحة
	وكيل وزارة العمل
	وكيل وزارة التخطيط
	رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى
	للعاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة
	والمؤسسات العامة
أعضاء	رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
	أمين عام المجلس الأعلى للتأمين الصحى
	رئيس اتحاد نقابات المهن الطبية
	ثمانية أعضاء يرشحهم وزير العمل : أربعة منهم يمثلون
	المنتفعين بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والأربعة
	الآخرون يمثلون المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤
	المشار إليهما

ويكون أمين عام المجلس الأعلى للتأمين الصحى مقررا لهذا المجلس • ويصدر بتعيينه وتحديد مرتبه ورواتبه قرار من رئيس الجمهورية ويشترط أن يكون متفرغا •

مادة ٢ - تكون اجتماعات المجلس بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين • وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس •

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه أو ممن يرى الاستعانة بهم
لجانا دائمة أو مؤقتة لأغراض معينة تتصل بأعمال المجلس .

ويكون بدل الحضور عشرة جنيهات عن كل جلسة من جلسات المجلس
بعد أقصى قدره مائتا جنيه في السنة ، وخمسة جنيهات عن كل جلسة
من جلسات اللجان الفرعية أو المؤقتة بعد أقصى مائة جنيه في السنة .

مادة ٣ - يختص هذا المجلس برسم سياسة التأمين الصحي التي
تفرضها القوانين وكذلك التخطيط ووضع القواعد والأسس اللازمة لتنفيذ
هذه السياسة وتطويرها .

وللمجلس في سبيل ذلك أن يقوم على الأخص بما يأتي :

(أ) وضع الحدود الدنيا لمستويات مختلف خدمات الهيئات
الطبية للمؤمن عليهم .

(ب) وضع الخطط اللازمة لتوفير المستشفيات والعيادات الشاملة
والتنسيق في استخدامها بما يكفل تحقيق أعلى مستويات
الخدمة للمنتفعين وبنظام التأمين الصحي .

(ج) وضع الحدين الأعلى والأدنى للرسوم المفروضة على المنتفعين
بنظام التأمين الصحي ، المنصوص عليها في القانونين رقمي
٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما ويحدد كل
من وزير الصحة والعمل هذا الرسم كل بالنسبة الى الهيئة
الخاضعة لإشرافه .

(د) وضع قواعد الاعفاءات من أداء الاشتراكات والرسوم
المنصوص عليها في القانونين رقمي ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ٧٥
لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

(هـ) وضع القواعد الخاصة بنقل المرضى الى الأماكن المختصة للعلاج .

(و) وضع القواعد الخاصة بعلاج المنتقمين بالتأمين الصحى خارج الجمهورية والجهة المختصة بتقرير ذلك ، وكيفية تشكيلها والشروط الواجب توافرها فيمن يتقرر سفره للعلاج فى الخارج .

(ز) المساهمة فى وضع الخطة لتوفير واعداد الأطباء (الممارسين العلمين والأخصائين) والصيادلة وكذلك أفراد المهن الطبية المساعدة بما يكفل مقابلة ما يستلزمه تطبيق نظام التأمين وفقا لبرنامج زمنى محدد .

(ح) متابعة تنفيذ الهيئات والمؤسسات المختصة لالتزاماتها من النواحي الادارية والمالية والفنية ، وكذلك متابعة قيام الجهات المختصة بتنفيذ قرارات هذا المجلس .

(ط) عمل الدراسات والبحوث لتقييم خدمات التأمين الصحى لجميع العاملين ووضع سياسة تطوير هذه الخدمات والارتقاء بها .

(ى) ابداء الرأى للجهات المختصة فيما يعرض عليها من مشروعات التوسع فى تطبيق نظام التأمين الصحى .

مادة ٤ - تكون قرارات هذا المجلس ملزمة للهيئة العامة للتأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

مادة ٥ - يكون لهذا المجلس أمانة عامة برئاسة أمين عام المجلس ،

٤١٠ تليينات إجتماعية

وتقوم الأمانة العامة بجمع المعلومات والبيانات عن خدمات التأمين الصحي وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتأمين الصحي •

كما تقوم بتحضير وإعداد المسائل التي يختص بها المجلس وتلك التي يتقرر عرضها عليه ، وتقوم بتبليغ قراراته الى الجهات المعنية •

ويمسدر بتنظيم هذه الأمانة قرار من المجلس الأعلى للتأمين الصحي •

مادة ٦ - يكون لهذا المجلس ميزانية مستقلة به ملحقة بميزانية وزارة الصحة •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧. المحرم سنة ١٣٨٤ (٨ يونيو سنة ١٩٦٤) -

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

بالتشاء المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للرعاية العلاجية التأمينية يهدف الى ارساء خطة عامة لتحقيق الرعاية العلاجية لجميع أفراد الشعب وذلك في ضوء السياسات والتشريعات التأمينية الصادرة لبسط الحماية التأمينية بفروعها للمواطنين ويتتسيق كامل معها بما لا يتعارض مع أحكامها .

مادة ٢ - يشكل المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية برئاسة وزير الدولة للصحة وعضوية كل من :

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي .
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي .
- اثنين من وكلاء وزارة الصحة يختارهما وزير الدولة للصحة .
- ممثل عن وزارة التأمينات الاجتماعية
- يختارهم الوزير المختص على ألا تقل
- ممثل عن وزارة القوى العاملة درجة كل منهم عن وكيل وزارة .
- ممثل عن وزارة المالية

- ممثل عن كل من المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات يختاره وزير التأمينات الاجتماعية .

- ممثل عن الأمانة العامة للحكم المحلى يختاره الوزير المختص •
- ستة أعضاء من ذوى الكفاية والخبرة يصدر باختيارهم قرار من وزير الدولة للصحة •

والمجلس أن يشكل لجانا متخصصة من بين أعضاءه أو من غيرهم ، كما يكون له أن يدعو الى جلساته من يرى دعوته •

مادة ٣ — يختص المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية بإرساء خطة قومية لتوفير الرعاية العلاجية لجميع أفراد الشعب وله فى سبيل ذلك ما يلى :

(أ) بحث وحراسة السياسة العامة للرعاية العلاجية التأمينية على مستوى الجمهورية ووضع النظم الكفيلة لتحقيق ذلك بمراعاة أن تكون الرعاية العلاجية للمؤمن عليهم وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له •

(ب) التنسيق بين الأنظمة المختلفة للرعاية العلاجية التأمينية بما يكفل تحقيق التكامل بين هذه الأنظمة وما يستحدث منها وذلك على الرجة الذى يحقق مستوى مناسباً للخدمة العلاجية • على ألا يمس ذلك استقلال مستحق علاج الأمراض وإصابات العمل المنشأ بقلنون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والحقوق المكولة للمؤمن عليهم بالقانون المذكور •

(ج) متابعة تنفيذ سياسة الرعاية العلاجية التأمينية ومراجعتها وتحليلها فى ضوء النتائج التى يسفر عنها التطبيق •

(د) وضع الحدود والمعدلات الخاصة بالرعاية العلاجية التأمينية التى تقدمها الجهات المختلفة للمتفعين •

(٥) اقرار النظم العلاجية التأمينية التي تتقدم بها الجهات المختلفة طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بما تقتضى به المادة ٧٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تلتزم جميع الوزارات والمصالح والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية وأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص والتقابلت المهنية والعمالية التي تتولى بنفسها رعاية المنتسبين اليها علاجيا بالتقدم الى المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بنسخة معتمدة عن نسيان العلاج والقواعد والتعليمات الخاصة بكيفية تنفيذه وبيان احصائى بعدد المستفيدين به ، وتلتزم هذه الجهات بالاستمرار فى تقديم خدماتها العلاجية حتى يصدر المجلس قراره بشأنها (١) .

وعلى جميع الجهات التي ترمع تطبيق نظام للرعاية العلاجية لأعضائها أو العاملين لديها أو أسرهم أن تتقدم الى المجلس الأعلى بنسخة من الوثائق المشار اليها بالفقرة السابقة وألا تراول نشاطها الا بعد الترخيص لها بذلك .

مادة ٥ - اذا لم تقدم أية جهة من الجهات المشار اليها بالمادة السابقة نظاما الى المجلس فى الموعد المشار اليه ، أو خالفت قرارات المجلس الأعلى بشأنها التزمت بدفع قيمة الاشتراكات المقررة بمقتضى احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمؤمن عليهم وذلك عن المدة التي تخلفت فيها عن تقديم النظام أو امتنعت فيها عن تنفيذ قرار المجلس ، فاذا لم يكن المنتسبون للجهة المذكورة خاضعين لنظام الأجور التزمت الجهة بأن تدفع سنويا ،

(١) صدر قرار وزير الدولة للصحة رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن الحدود والمعدلات اللازم توافرها فى النظم العلاجية التي تقدمها الجهات المنتسبين اليها .

مبا يعادل ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوى الذى يؤديه العضو المنتسب للاستفادة من الخدمة العلاجية أو جنيه واحد أيهما اقل عن مدة التخلف عن كل عضو مستفيد •

وتتول المبالغ المشار اليها بالفقرة السابقة الى صندوق علاج الأمراض واصابات العمل الذى تديره الهيئة العامة للتأمين الصحى •
مادة ٦ - يرفع المجلس المذكور نظاما للإشراف يكفل التزام الجهات التى تقدم الخدمة العلاجية بتنفيذ هذا القانون •

مادة ٧ - يجتمع المجلس الأعلى للرعاية العلاجية والخاصة ببناء على دعوة من وزير الدولة للصحة فى المكان والزمان المحددين فى الدعوة • وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين • وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس • ويكون رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى مقررا للمجلس فى اجتماعاته ويتولى إبلاغ قراراته الى الجهات المعنية •

مادة ٨ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى أعمال الأمانة الفنية للمجلس وتقوم بصفة خاصة باعداد التقارير والدراسات اللازمة للعرض على المجلس والتحضير لاجتماعاته ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته واعداد التقارير الدورية عن انجازاته •

مادة ٩ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره (١) •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
 صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠١ هـ ٢٥ يولييه سنة ١٩٨١ •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ •

قرار وزير الصحة

رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ (١)

وزير الدولة للصحة

رئيس المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون
الاجراءات الجنائية والقوانين المدخلة له ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين
المدخلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة والقوانين المدخلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للرعاية
العلاجية التأمينية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة
العامة للتأمين الصحى وفروعها ؛

قرر :

مادة ١ - يجتمع المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية مرة
على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من وزير الدولة للصحة .

ويعقد المجلس جلساته فى المكان والزمان المحددين فى الدعوة .

مادة ٢ - فيما عدا الحالات العاجلة توجه الدعوة لعقد المجلس ، قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تعرض فيها •

مادة ٣ - تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٤ - لرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات •

مادة ٥ - يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى مقررا للمجلس فى اجتماعاته ويتولى ابلاغ قراراته الى الجهات المعنية •

مادة ٦ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى أعمال الأمانة الفنية للمجلس وتقوم بصفة خاصة باعداد الدراسات والتقارير اللازمة للعرض على المجلس والتحضير لاجتماعاته ومتابعة تنفيذ قراراته واعداد تقرير سنوى عن انجازاته •

مادة ٧ - تدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص ، ويوقع على كل محضر رئيس المجلس والمقرر •

مادة ٨ - يضع المجلس خطة قومية تهدف الى توفير الرعاية العلاجية والتأمينية لجميع أفراد الشعب على أن تتضمن الخطة ما يأتى :

(١) اعتماد نظام الرعاية العلاجية الخاصة والتأمينية القائمة والمقترحة طبقا للمعدلات والنظم التى يضمها المجلس •

(ب) التدرج في توفير نظم الرعاية العلاجية التأمينية والغصامة جغرافيا وفنويا ، مع توفير التجهيزات الفنية والامكانيات البشرية .

(ج) اقتراح توفير مصادر التمويل المختلفة اللازمة لتنفيذ الخطة .

(د) تحديد الاولويات في التغطية للمؤمن عليهم وأصحاب العائلات وافراد أسرهم .

(هـ) التقريب بين أنواع الرعاية العلاجية التأمينية المختلفة .

(و) وضع مستويات الرعاية الكفيلة بإداء الخدمة على الوجه المناسب .

(ز) معاونة القطاع الخاص فنيا لتمكينه من المساهمة في الرعاية العلاجية التأمينية بما يتناسب مع امكانياته .

(ل) دراسة المشاكل التي تثار في مجال تطبيق هذه الخطة العلاجية ووضع الحلول المناسبة لها .

مادة ٩ - مع مراعاة الأحكام والمواعيد المقررة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على الجهات المذكورة بهذه المادة التي تتولى أو ترمع أن تتولى بنفسها رعاية المتسجلين اليها بنظام علاجي تأميني أو خاص بهم أن تقدم الى الهيئة العامة للتأمين الصحي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذه اللائحة طلبا للحصول على ترخيص بذلك موقعا عليه من الطالب ومبيننا به اسمه والجهة التي يمثلها وعمله بها ومحل اقامته ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) صورة من القانون أو القرار المنشئ للشخص الاعتباري الذي يمثل الطالب أو صورة الترخيص بمزاولة النشاط اذا كان الطالب لا يمثل شخصا اعتباريا .

(ب) نسخة متعددة من نظام العلاج والقواعد والتعليمات الخاصة بكيفية تنفيذه .

(ح) صورة من ميزانية السنة السابقة على تاريخ تقديم الطلب .

(د) بيان احصائي بعدد العاملين بالمشاة وفئاتهم المختلفة المستفيدين من النظام ومجموع أجورهم .

(هـ) بيان احصائي بعدد من تم استفادتهم من النظام وفئاتهم ومجموع أجورهم .

(و) مصادر تمويل العلاج ، ومدى مساهمة العاملين فيه .

(ز) بيان احصائي بعدد الأطباء الممارسين العاملين والاختصاصيين الذين يتولون علاج المستفيدين ومستوياتهم العلمية وخبراتهم .

مادة ١٠ - على الهيئة العامة للتأمين الصحي فحص الطلبات المقدمة إليها للتحقق من مدى توافر الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، وأحكام هذه اللائحة ، وأن تعد تقريراً متضمناً رأيها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً جميع البيانات ، وتعرض الهيئة العامة للتأمين الصحي الطلب على المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية .

مادة ١١ - تسجل طلبات الجهات التي يوافق المجلس على قيامها برعاية المنتسبين إليها علاجياً بنفسها في سجل خاص يعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ١٢ - على الجهات التي يتم الموافقة على قيامها برعاية المنتسبين إليها علاجياً بنفسها أن تلتزم بالسياسة العامة للعلاج التي يضعها

المجلس ، كما تلتزم بمستويات العلاج التي حصلت على الموافقة بناء عليها ، وفي حالة عدم الالتزام بهذه المستويات يعرض الأمر على المجلس لاتخاذ اللازم في هذا الشأن .

مادة ١٣ - يتعين على الجهات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، والتي يوافق المجلس على قيامها برعاية المنتسبين اليها علاجيا بنفسها أن تقدم سنويا الى الهيئة العامة للتأمين الصحي البيانات التالية .

(أ) صورة من الحساب الخاص بالرعاية العلاجية بالمنشأة .

(ب) تقريرا سنويا عن حالة الرعاية العلاجية في العام السابق مبينا به احصائيات ومعدلات المرض وما اعترض النظام من صعاب ، وكذلك بيانا بعدد الأطباء الذين قاموا بالعلاج .

(ج) بيانات احصائية بعدد العاملين بالمنشأة والمستفيدين بالعلاج ، ومصادر العلاج وذلك طبقا للنموذج الذي تعده أمانة المجلس .

مادة ١٤ - للمجلس أن يطلب من الجهات المرخص لها برعاية المنتسبين اليها علاجيا بنفسها أن تعدل من نظمها التأمينية في ضوء النتائج التي يسفر عنها التطبيق وذلك للمحافظة على حدود ومعدلات الرعاية العلاجية التي يضمها المجلس .

مادة ١٥ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بصفتها الأمانة العامة للمجالس بإعداد جهاز متخصص يتولى التفتيش على الجهات المرخص لها برعاية المنتسبين اليها علاجيا بنفسها وفقا لأحكام هذه اللائحة بمعرفة مفتشين لهم صفة الضبطية القضائية للتأكد من تنفيذ هذا النظام

٤٢٠ تلخيصات اجتماعية

الطبيب المصرح به ، ويكون لهؤلاء المفتشين صفة الضبوطية القضائية وفقا
للمقرر الذي يصدره وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ١٦ - على الهيئة العامة للتأمين الصحي بصفتها الأمانة
العامة للمجلس أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتوفير الاعتمادات والأفراد
والمستلزمات التي تكفل قيامها بواجباتها .

مادة ١٧ - تنشر هذه اللائحة بالوقائع المصرية ،

تحريرا في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ (١٩ يناير سنة ١٩٨٢) .

قرار وزير الدولة للصحة

رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الحدود والمعدلات اللازم توافرها في النظم
العلاجية التي تقدمها الجهات للمنتسبين اليها (١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعى والقوانين المعدلة والمكملة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء المجلس الأعلى
للعناية العلاجية التأمينية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وأوضاع
توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الشروط والأوضاع
الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الأعمال بتقديم الخدمات الطبية للمؤدى
عليهم فى حالاتى الاصابة والمرض ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للعناية العلاجية التأمينية بجلسته
المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢ ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر المعدلات والمستويات التالية هى المستويات الدنيا
للعلاج والعناية الطبية التى توفرها الجهات المشار اليها بالمادة الرابعة
من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه للمنتسبين اليها .

(١) الوثائق المصرية فى ١٩٨٤/٧/٢١ - العدد ١٧٥ .

أولا : يلزم استيفاء النظم العلاجية المطلوب اعتمادها لجميع عناصر الخدمات العلاجية والوقائية التالية سواء بجهز طبي خاص بالمنشأة أو بالتعاقد مع أطباء أو جهات علاجية على ألا يتحمل العاملون بالمنشأة التزامات أكثر مما ورد بقانون التأمين الاجتماعى .

ثانيا : تكون عناصر الخدمة الطبية التى يتعين توافرها فى النظام وفقا لما يأتى :

١ - خدمة الممارس العام :

(أ) يشترط أن يكون طبيبا بشريا ذا خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد حصوله على بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو شهادة تعادلها ويفضل الحاصلون على تخصص الممارس العام أو الأمراض الباطنية أو الأمراض المهنية وطب الصناعات .

(ب) يخصص ممارس عام طوال ساعات العمل الرسمية للمنشأة إذا كان عدد المنتفعين بنظامها العلاجى ألف فأكثر ويكون معدل خدمة الممارس ألف إلى ألفى منتفع حسب طبيعة وبيئة العمل والظروف الصحية للمنتفعين .
ويساعد كل طبيب : ممرض أو ممرضة - كاتب تسجيل - معاون خدمة .

(ج) تكون عيادة الممارس وسط أو بالقرب من تجمع المنتفعين (مكان العمل إن أمكن) .

(د) تشمل عيادة الممارس على غرفة لفحص المرضى ومكان لانتظارهم وغرفة لتنفيذ العلاج ومكان مناسب لحفظ الملفات الطبية والمجلات .

(٥) يقوم كاتب التسجيل بعبادة الممارس بحمل ملف طبي لكل منتفع تحفظ به جميع التقارير الطبية وتسجل به جميع البيانات الخاصة بالمنتفع بحيث يسهل متابعة تطورات حالته الصحية .

(و) يقوم الممارس العلم بما يلي :

١ - الاجراءات الوقائية (أفعال وطعوم) وملاحظة الظروف الصحية في بيئة العمل خاصة ما تقدمه المنشأة من تغذية للعاملين بها .

٢ - فحص وعلاج المرضى المترددين عليه ومتابعة علاجهم .

٣ - أداء الزيارات المنزلية المبلغة اليه بحيث تتم خلال ٢٤ ساعة من التبليغ .

٤ - تحويل الحالات الى الاخصائيين أو المستشفى حسب مقتضيات كل حالة ومتابعة علاجها .

٢ - خدمة الأخصائيين :

(أ) تشمل خدمات التخصصات الطبية التالية :

الأمراض الباطنية - الجراحة العامة - العيون - جراحة
المظام - الأنف والأذن والحنجرة - المسالك البولية -
الأمراض الجلدية والتناسلية - الأمراض الصدرية -
الأمراض العصبية والنفسية - الأسنان - أمراض النساء
والولادة والأطفال اذا لزم الأمر .

(ب) يكون العرض على الأخصائي بتحويل من الممارس العام
عنا حالات الأسنان والولادة والعيون فيمكن العرض على
الأخصائي مباشرة .

(ج) توفير خدمات الفحوص المعملية والتشخيصية اللازمة للتشخيص
ومتابعة العلاج .

(د) توفير عيادة شاملة خاصة بالمنشأة لذا كان عدد المنتفعين عشرة آلاف فأكثر في تجميع واحد .

٣ - خدمة المستشفى :

(أ) يلزم توفر خدمة الاستقبال من فنيين - أطباء - تعريض - معالونو خدمة وتجهيزات ومستلزمات طبية وعلاجية اللازمة لتقديم الاسعافات الأولية لجميع الحالات الطارئة التي تتقدم الى المستشفى وذلك طوال ٢٤ ساعة يوميا .

(ب) تخصص قسم مناسب لاجراء العمليات اللازمة للمنتفعين يكون كامل التجهيز حسب الأصول الطبية المتعارف عليها .

(ج) توفير الفحوص المعملية والتشعاعية اللازمة لمرضى الأقسام الداخلية بالمستشفى .

(د) تكون اقامة المرضى في غرف لا يزيد عدد الأسرة في كل منها عن ستة أسرة ويخصص لكل سرير مساحة لا تقل عن ستة أمتار وتوفير الخدمات الفندقية للمرضى بالأقسام الداخلية (أخصائيين اجتماعيين ومشرفات تدبير وتغذية ومعاونو خدمة) .

(هـ) توفير الأدوية اللازمة لعلاج المرضى بالأقسام الداخلية بما في ذلك أدوية الطوارئ حسب الأصول الصيدلانية والطبية .

(و) يكون للمستشفى مدير مسئول يماونه في خدمة مرضى الأقسام الداخلية :

١ - أخصائيون في فروع الطب المختلفة (كالموضح سابقا) .

٢ - أطباء مقيعون واحد على الأقل لكل ٢٠ سرير (مع ضرورة توفير خدمات الأطباء المقيمين وكذا أطباء الاستقبال على مدى ٢٤ ساعة يوميا) .

٣ - هيئة التمريض (مشرفة تمريض - ممرض - ممرضة) .
ولا يقل عددهم بالنسبة الى عدد الأسرة بالمستشفى عن (١ : ٤) .
٤ - معاونو الخدمة (رجال - حريم بحيث لا يقل عددهم بالنسبة الى الأسرة عن ١ : ٣) .
(ز) توفير عربة اسعاف .

(ح) يكون للمنشأة مستشفى خاص بها اذا كان عدد الماملين ثلاثين ألف فأكثر بمعدل عدد ٢ سرير لكل ألف منتجع .

٤ - الخدمة الدوائية :

يلزم صرف الأدوية اللازمة لعلاج المنتقمين التي يقرها أطباء المنشأة حسب الاصول الطبية والصيدلية .

• - الخدمات التأهيلية :

يلزم تقديم الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية وذلك طبقا للشروط والأوضاع الواردة بقرار السيد الدكتور / وزير الدولة للصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ .

ثالثا : تلتزم المنشأة بقرارات المجالس الطبية المتخصصة بشأن علاج الماملين بها سواء كان العلاج داخل أو خارج الجمهورية وتتحمل كسافة التكاليف .

رابعاً : يلزم تفصيل الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ نظام الملاج بما يضمن تمويله وإذا كانت المنشأة من الجهات التي يسرى عليها قانون التأمين الاجتماعي يتعين ألا تقل حصة المنتفعين عن حصتهم في هذا النظام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر في ١٩٨٤/٧/٨ .

وزير الدولة للصحة

نكتور / محمد صبرى زكى

القسم السابع
في زيادة المعاشات وفي المعاشات والمكافآت
الاستثنائية وفي استبدال المعاشات

(أولا) زيادة المعاشات

١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي^(١)

مادة ٨ - (٢) تراد بنسبة ١٠٪/ بحد أقصى مقداره ستة جنيهاً شهرياً وبحد أقصى مقداره جنيهان شهرياً المعاشات المستحقة للمعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام الذين انتهت خدمتهم قبلاً
 ١٩٧٤/١٢/٣١ .

وتراعى في هذه الزيادة الأحكام الآتية :

١ - تعتبر جزءاً من المعاش في تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن إعانة الغلاء الإضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .

٢ - تسرى في شأنها أحكام زيادة المعاشات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ .

وتلتزم الخزنة العامة بمبلغ الزيادة المشار إليها .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٣ - العدد رقم ١٨ مكرر .

(٢) نص البند رقم ٢ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ على أن يعمل بحكم هذه المادة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ .

٢ - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠
بتحسين معاشات أصحاب المهنات والمستحقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تتراد بنسبة ٥/٥ المعاشات التي استحققت حتى ٣٠/٦/١٩٨٠ طبقاً لأحكام القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين التي حل محلها .

٣ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة والقوانين التي حل محلها .

٤ - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٢ - تحسب للزيادة على أساس مجموع المستحق من المعاش والزيادة والاعلانات في التاريخ المشار اليه في المادة السابقة مع استبعاد اعانة الغلاء الإضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين المستحقة وفقاً

الأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ واعانة غلاء المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ .

وتربط الزيادة المستحقة لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الأحوال بحد أقصى مقداره أربعة جنيهاً شهرياً ويحد أدنى قدره جنيه واحد شهرياً .

مادة ٢ - تسرى فى شأن الزيادة الأحكام الآتية :

١ - توزع الزيادة على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بحد أدنى مقداره ٥٠٠ ملجم لكل مستحق ولو تجاوز المجموع الحد الأقصى للزيادة .

٢ - تستحق الزيادة ولو زادت قيمة المعاش على الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فى القوانين المشار إليها وذلك مع مراعاة عدم تجاوز المعاش وهذه الزيادة أية اضافات أخرى فيما عدا اعانة الغلاء الاضافية المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بمائة وستة وستين جنيهاً وستمئة وسبعين ملجماً شهرياً ، ولا يسرى هذا الحد بالنسبة الى العسكريين الذين انتهت خدمتهم لعدم اللياقة الصحية أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليه وإذا قل اجمالى ما يتقاضاه من انتهت خدمته بإحد هذه الأسباب بعد تاريخ العمل بهذا القانون عما يتقاضاه قرينه قبل هذا التاريخ زيد المعاش بما يعادل الفرق بينهما .

٣ - فى حالة الجمع بين المعاشات يصرف لصاحب الشأن من الزيادة المستحقة بنسبة ما يصرف اليه من المعاش ولو تجاوزت حدود الجمع بين المعاشات مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يصرف اليه من هذه الزيادة أربعة جنيهاً شهرياً .

٤ - فى حالة جمع المستحق بين المعاش والدخل تصرف له من الزيادة.

بنسبة ما يصرف اليه من المعاش ولو تجاوز حدود الجمع بين المعاش والدخل .

٥ - تعفى الزيادة من الضرائب والرسوم بكلفة أنواعها .

٦ - في حساب كل من المعاش والزيادة والاعانات وأية زيادات أخرى يجبر كسر القرش قرشا .

٧ - لا تستحق الزيادة على معاش المعز الجزئي الناتج عن أصلية العمل غير المنهي للخدمة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - تعتبر الزيادة جزءا من المعاش في تحديد قيمة الحقوق الآتية :

- (أ) نفقات الجنائز لأصحاب المعاش .
- (ب) منحة وفاة أصحاب المعاش .
- (ج) منحة زواج البنت أو الأخت .
- (د) معاش المستحق أو الجزء منه الذي يرد على باقى المستحقين .
- (هـ) معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند تحديد معاش المستحق الذي يمنح معاشا دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

مادة ٥ - تتحمل الخزانة العامة المبالغ الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٠ (١٢ يوليو سنة ١٩٨٠) .

٢ - القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات (١)

مادة ١ - (انظر المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) .

مادة ٢ - يراعى في تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية :

١ - تصيب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحق من معاشات وإعانات وزيادات بما فيها الزيادة الاستثنائية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ .

ولا تدخل في المجموع المشار اليه اعلنة العجز الكامل المقررة بالمادة ١٠٣ مكررا عن قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - تربط الزيادة المستحقة لصاحب المعاش بعد أقصى مقداره عشرة جنيهات شهريا ويحد أدنى مقداره ثلاثة جنيهات شهريا أو يكمل مجموع المستحق له من منح وإعانات وزيادات الى عشرين جنيا شهريا أيهما أكبر .

٣ - مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة تربط الزيادة لمجموع المستحقين في ١٩٨١/٦/٣٠ بمراعاة أحكام البند السابق وتوزع بنسبة الأتصبة المنصوص عليها بالجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في التاريخ المشار اليه .

وفي جميع الأحوال يكون الحد الأدنى للزيادة وفقا لما يأتى :
(أ) جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا بالنسبة للأرملة ومن في حكمها ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ تلعب (١) .

وفي حالة التعدد يقسم بينهن بالتساوي على ألا يقل نصيب
الواحدة منهن عن ٧٥٠ مليماً شهرياً .

(ب) - ٧٥٠ مليماً بالنسبة لكل من باقى المستحقين شهرياً .

٤ - في حساب مجموع المعاش والزيادة وأية اعانات أو زيادات أخرى
منه يجبر كسر القروش قرشاً .

٥ - تستحق الزيادة للمستحقين وفقاً للقواعد السابقة بالإضافة
الى حدود الجمع بين المعاش والدخل ، أو بين المعاشات بما لا يجاوز
الحد الأقصى للزيادة .

٦ - لا تسرى الزيادة في شأن معاش المعجز الجزئى الناتج عن
أصابة الضلع غير المنهى للخدمة .

٧ - تعتبر الزيادة المشار إليها وجميع الزيادات والاعانات التى
أضيفت الى المعاشات قبل تاريخ العمل بهذا القانون - فيما عدا اعانة
المعجز المشار إليها - فى البند رقم (١) - جزءاً من المعاش وتسرى بشأنها
جميع أحكامه وذلك مع مراعاة ما يأتى بالنسبة لحالات استحقاق المعاش
للوفاء قبل ١/٧/١٩٨١ :

(أ) يحتفظ المستحق بالزيادات والاعانات التى تتجاوز بها حدود
الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك بالنسبة
للحالات التى تتجاوز هذه الحدود فى التاريخ المشار إليه .

(ب) فى حالة تحقق احدى الوقائع الموجبة لرد معاش المستحق
على باقى المستحقين يراعى عدم تجاوز نصيب من يرد عليه
المعاش الحد الأقصى لتخصيه المحدد بجدول أنصبة المستحقين
منسوبة الى معاش متخاض المعاش أو معاش مجهوع المستحقين
فى ٣٠/٦/١٩٨١ بافتراض توزيع المعاش بالكامل متافاً اليه

الاضافات والزيادات المستحقة على المعاش وفقاً للقوانين
أرقام ٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠
وقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ و
١٩٥٣/٦/٣٠ وكذلك الزيادة المستحقة وفقاً للاحكام
لقانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء إضافية
لأصحاب المعاشات والمستحقين و ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتحصين
معاشات أصحاب المعاشات والمستحقين والزيادة المقررة
به: يقتضى هذا القانون المستحقة لصاحب المعاش .

(ج) فى حالة تحقق احدى الوقائع الموجبة لاستحقاق المعاش مع
عدم المساس بحقوق باقى المستحقين يصب معاش هذا
المستحق على أساس اجمالى معاش صاحب المعاش أو اجمالى
معاش مجموع المستحقين المشار اليه فى الفقرة (ب) .

مادة ٣ - تتراد المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقاً لقانون
نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بمبلغ
جنيهين شهرياً .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل ١٩٨١/٧/١
توزع الزيادة المشار اليها بين المستحقين بنسبة الانصبية المنصوص عليها
فى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه .

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بأحكام اعانة غلاء المعيشة المقررة وفقاً
لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ تتراد
المعاشات التى تستحق للمؤمن عليه أو المستحقين عنه اعتباراً من
١٩٨١/٧/١ وفقاً للاحكام للقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة
١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها بالزيادات الآتية :

١٠/ بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠ بحد أقصى مقداره ٦ جنيهات شهريا ويحد أدنى ثلاثة جنيهات شهريا .

وتسرى في شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية :

١ - تحسب الزيادة على أساس معاش المؤمن عليه .

٢ - تعتبر الزيادة جزءا من الحد الأدنى الرقعى للمعاش ، ويسرى هذا الحكم في شأن اعلنة غلاء المعيشة المستحقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩/٢/١٩٥٠ و ٣٠/٦/١٩٥٣ .

٣ - تعتبر الزيادة جزءا من الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستثنى من هذا الحكم المعاشات التى تسرى وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون المذكور .

ويسرى هذا الحكم في شأن المعاشات المستحقة وفقا لأحكام القانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

٤ - في حساب مجموع المعاش والزيادة وأية زيادات أو اعانات أخرى وما يستقطع منه يجبر كسر القرش قرشا .

٥ - تعتبر الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن حالات المعجز الجزئى الناتج عن إصابة العمل غير المنهى للخدمة وذلك حتى تاريخ استحقاق صرف المستحقات وفقا لتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة ، كما لا يسرى على حالات استحقاق

المعاش وفقاً لنص المادة (٥٤) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويتجاوز عما تم صرفه قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لنص
المادة الرابعة المشار إليها ، كما يتجاوز عما تم صرفه بالمخالفة لنص
المادة (١٦٦) من قانون التأمين الاجتماعي (١ ، ٢) .

(١) استدراك - الجريدة الرسمية في ١٩/٤/١٩٨٤ - العدد ١٦ .
(٢) الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ٢١/٤/١٩٨٤ - العدد ١٢ مكرر (و) .

٤ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢

بـتـقـرير اعـانـة لـاصـحـاب المـعـاشـات و المـسـتـحقـين^(١)

بـاسـم الشـعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (انظر المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧) .

مادة ٢ - تصاف الاعانة المشار اليها الى المعاش المستحق لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الأحوال ، وتعتبر هذه الاعانة جزء من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١ - تستحق الاعانة بالاضافة للحد الأدنى للمعاش .
- ٢ - تستحق الاعانة بالاضافة للحدود القصوى للمعاشات .
- ٣ - تستحق اعانة واحدة في حالة استحقاق المؤمن عليه أو صاحب المعاش لأكثر من معاش عن نفسه .
- ٤ - تستبعد الاعانة عند حساب كل من :

(١) الزيادة المخصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون القتلعة والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ب) إعانة المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى

١٩٥٣/٦/٣٠ ، ١٩٥٠/٢/١٩

٥ - فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون توزع الاعانة على المستحقين بافتراض وفاته فى

١٩٨٢/٦/٣٠

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة الاولى لا تستحق الاعانة لمعاشات المعجز الجزئى غير المنهى للخدمة والمعاشات المستحقة وفقا للمادة ٥٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٤ - تتحمل الخزانه العامة بقيمة الاعانة المشر اليها .

مادة ٥ - يلغى نص الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعى .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ فيها عدا نص المادة الخامسة فيعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ .

يؤمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ل ٢٦ يوليه سنة ١٩٨٢ .

تصديق مبارك

٥ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣

بزيادة المعاشات (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (انظر المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة

١٩٨٧)

مادة ٢ - تضاف الزيادة المشار اليها الى المعاش المستحق لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الاحوال ، وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

١ - تستحق الزيادة بالاضافة للحد الأدنى للمعاش .

٢ - تستحق الزيادة بالاضافة للحدود القصوى للمعاشات .

٣ - تستحق زيادة واحدة في حالة استحقاق المؤمن عليه أو أصحاب المعاش لأكثر من معاش عن نفسه .

٤ - تستبعد الزيادة عند حطب كل من :

(١) الزيادة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات ، وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ ، بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ب) اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ .

٥ - لا تعتبر الزيادة جزءا من المعاش عند حساب التعويض التقاعدى المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة (٢١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم لسنة ١٩٧٥ .

٦ - في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل شريح العمل بهذا القانون توزع الزيادة على المستحقين بافتراض وفاته في ٣٠/٦/١٩٨٣ .

مادة ٢ - لا تستحق الزيادة في الحالات الآتية :

- ١ - معاش العجز غير المنهي للخدمة .
- ٢ - المعاشات المستحقة وفقا للمادة (٥٤) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- ٣ - المعاشات المستحقة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ وفقا للجدول رقم (٩) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٤ - المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعى المشار اليه اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ لغير حالات بلوغ سن الشيخوخة والفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الناء الوظيفة أو العجز أو الوفاة .

مادة ٤ - تتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة المشار اليها .

مادة ٥ - تلغى فئة الاشتراك رقم (٤) من الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال ومن في حكمهم وفئة دخل الاشتراك رقم (٣) من الجدول

٤٤٠ تليينات إجتماعية

رقم (١) المرافق للقتنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التامين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج ، ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً بالدخول المشابه اليهما الى الدخل الاعلى الذى يليه .

مادة ٦ - تلغى المادة الثالثة من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٣.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ شوال سنة ١٤٠٣ (٢٠ يولية سنة ١٩٨٣) .

٦ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بزيادة المعاشات^(١)

مادة ١٦ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تتراد بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة قبل التاريخ المذكور وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك المعاشات الاستثنائية المستحقة وفقا لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تكون نسبة الزيادة ٢٠٪ لمن انتهت خدمتهم حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ويستحق صرف نصف نسبتى الزيادة المشار اليهما اعتبارا من ١/٧/١٩٨٤ ويستحق صرف النصف الثانى اعتبارا من ١/٧/١٩٨٥ .
وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع احكامه وذلك بمراعاة ما يأتى :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين من معاشات واعانات وزيادات فى تاريخ استحقاق الصرف .
ولا يدخل فى المجموع المشار اليه اعانة العجز الكامل واعانة التهجير .

- ٢ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .
 - ٣ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود القصوى للمعاش .
- ولا تستحق الزيادة فى الحالات الآتية :

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد رقم ١٣ مكرر (و) .

(أ) معاش المعز الجزئي غير المنهي للخدمة وذلك حتى تاريخ استحقاق صرف المستحقات وفقا لأمين الشيوخة والمعز والوفاة •

(ب) المعاشات المستحقة اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ وفقا للجدول رقم (٩) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

(ج) المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لغير حالات بلوغ سن الشيوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة أو المعز أو الوفاة •

وتعتبر في حكم حالات بلوغ سن الشيوخة المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لاحكام المادة (٩٥) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٥ بتفويض بعض الوزراء في قبول بعض طلبات الاحالة الى المعاش •

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة المشار اليها •

٧ - قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧

زيادة المعاشات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تراد بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية وذلك فيما عدا معاش العجز الجزئى غير المنهى للخدمة .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع احكامه وذلك بمراجعة ما يأتى .

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو لصاحب المعاش عن الأجر الأساسى والزيادات والاعانات فى ٣٠/٦/١٩٨٧ فيما عدا اعانة العجز الكامل واعانة التهجير .

٢ - تكون الزيادة المستحقة على مجموع المعاش المشار اليه بالبند السابق بحد أدنى مقداره ٦ جنيهات شهرياً .

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش .

- - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ١٩٨٧/٦/٣٠ •
- وتتحمل الجهة المترمة بالمعاش الأصلي بقيمة هذه الزيادة •

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ •

- يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (٦ يولييه سنة ١٩٨٧) •

حسنى مبارك

(ثانيا) المعاشات والمكافآت الاستثنائية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤

في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية (١ ، ٢ ، ٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بتفويض
رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على ان
يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صغى رئيس مجلس الوزراء في
مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٧١
لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ٢٠/١١/١٩٨٦ - العدد ٤٧ تابع) .

(٣) صدر قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٤٩٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة
الرسمية في ٩/٧/١٩٨١ - العدد ٢٨) ونصت المادة الاولى منه على ان :
« تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات التي منحت وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة
١٩٦٤ المشار اليه خلال الفترة من ١/٧/١٩٨٠ حتى ٣٠/٦/١٩٨١ .
ويسرى في شأن هذه الزيادة احكام زيادة المعاشات المقررة بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ المشار اليها » .

ونصت المادة الثانية منه على ان :

« يستثنى من حكم المادة السابقة الحالات التي منحت بمعاشات
استثنائية خلال الفترة المشار اليها في المادة السابقة بمقدار عشرة جنيهات
شهريا شاملة كلفة الزيادات المقررة » .

- وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛
- وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛
- وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بمد خدمة الصولات والمساعدين بالقوات المسلحة ؛
- وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والطباء الموظفين بالأجر ؛
- وعلى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية ؛
- وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ؛
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
- وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
- وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - (الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٤)
يجوز منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات للعاملين
المدنيين الذين انقته خدمتهم في الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة
أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو لأسر من
يتوفى منهم •

كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو
لأسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل
الكوارث العامة •

مادة ٢ - (الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨)
يختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير
التأمينات ، وعضوية أقدم نواب رئيس مجلس الدولة ، ووكيل أول
وزارة التأمينات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ،
ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ورئيس مجلس
إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى وأحد وكلاء الجهاز المركزى للتأمين
الإدارية وأحد وكلاء كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية
يختارهم الوزير المختص •

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس
الجمهورية (١) •

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بتفويض رئيس
مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ونص في ملحقه الأولى على أن يفوض
السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقى رئيس مجلس الوزراء في مهاترة
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة
١٩٦٤ (الجريدة الرسمية فى ١١/٢٠/١٩٨٦ - العدد ٤٧ تابع) .

ويسنثنى من ذلك الموظفون والمستخدمون والعمال الذين يتقرر انتهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات استثنائية أو مكافآت استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص .

مادة ٣ - تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لأسرته هذه المعاشات أو المكافآت أما المعاشات أو المكافآت الاستثنائية الأخرى المقررة لأشخاص غير معاملين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لأسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية فى بعض الأحوال من أحكام خاصة .

مادة ٤ - تسرى أحكام المادة السابقة على المعاشات الاستثنائية التى منحت قبل العمل بهذا القانون لمائلات الموظفين ، على ألا تسترد أو تصرف فروق عن الماضى . وعلى أن يقدم طلب بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ٥ - يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

(ثالثاً) استبدال المعاشات

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦

ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدال السابقة للمعاشات (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى لمدة اقتطاع أقساط الاستبدالات السابقة للمعاشات خمسة عشر عاماً وذلك بالنسبة للاستبدالات التي تمت لدى الحياة أو لمدة عشرين سنة بالتطبيق لأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ورقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧. بتعديل المادتين (١ ، ٥) من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين .

مادة ٢ - لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون رد أية فروق عن الماضي .

مادة ٣ - يصدر وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (٢) .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أو الشهر التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها «
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ : (١٤ يونيو سنة ١٩٧٦) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٦ - المصد ٢٦ .

(٢) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ .

(م ٢٩ - موسوعة مصر ج ٩)

قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦

بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ (١)

وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص
 باستبدال المعاشات .

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين (١ ، ٥) من
 المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة
 باستبدال المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة
 بالاستبدالات السابقة للمعاشات ؛

وعلى مذكرة وكيل الوزارة لشؤون الهيئات ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ — العدد ٢١٨ .

قصر :

مادة ١ - يوقف تحصيل أقساط الاستبدال التي تم قبول التقدير فيها قبل ١/٩/١٩٦٦ اعتباراً من التاريخ المحدد وفقاً لما يأتي :

١ - من ١/٧/١٩٦٦ بالنسبة لمن بلغت أو تجاوزت مدة اقتطاع أقساط الاستبدال خمسة عشر عاماً حتى التاريخ المذكور .

٢ - من تاريخ استكمال مدة خمسة عشر عاماً بالنسبة لمن لم يستكمل مدة خمسة عشر عاماً حتى التاريخ المحدد بالبند السابق .

٣ - من تاريخ استكمال المدة المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه إذا كانت تقل عن خمسة عشر عاماً .

مادة ٢ - يتعين على المستبدل لايكاف العمل بالاستبدال اتباع ما يأتي :

أولاً : بالنسبة للمستبدل الذي ما زال بالخدمة :

يتقدم بطلب للجهة التابع لها ، يوضح به تاريخ قبول تقدير رأسمال الاستبدال وقيمة القسط .

ثانياً : بالنسبة لأرباب المعاشات :

(١) أرباب المعاشات الذين سويت معاشاتهم بصفة نهائية بمعرفة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات يتقدمون بطلباتهم للهيئة موضحاً بها ما يلي :

١ - رقم ملف المعاش .

٢ - رقم ربط المعاش لغير العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩

٣ - جهة صرف المعاش •

٤ - عنوان صاحب المعاش •

(ب) أرباب المعاشات الذين مسويت معاشاتهم بمعرفة أجهزة المعاشات الأخرى يتقدمون بطلباتهم للجهة التى قلعت بتسوية المعاش موضحا بها ما يلى :

١ - رقم ملف المعاش •

٢ - جهة صرف المعاش •

مادة ٣ - تقوم الجهات المختصة والمشار اليها بالمادة السابقة بإيقاف خصم أقساط الاستبدال وفقا لما تقدم على أن تخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالحالات التى أوقف فيها تحصيل تلك الأقساط •

مادة ٤ - تسرى الأحكام السابقة فى شأن من أجرى استبدالاً وقام بتحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية ، وفى هذه الحالة تقدم الطلبات الى الجهات التى يتبعونها اذا كانوا مازالوا بالخدمة والى المكتب المختص التابع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا كان صاحب معاش •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعدل به اعتبارا من تاريخ صدوره •

صدر فى ١٢ رمضان سنة ١٣٩٦ ٧١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ •

القسم الثامن

في القرارات الوزارية المنفذة لقوانين التأمينات الاجتماعية

- أولاً - في نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعاريف
(م ١ - ٥) .
- ثانياً - في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة (م ١٧ - ٤٥) .
- ثالثاً - في تأمين إصابات العمل وتأمين المرض (م ٤٦ - ٨٩) .
- رابعاً - في تأمين البطالة (م ٩٠ - ٩٨) .
- خامساً - في تأمين الرعاية الاجتماعية لأصطحاب المعاشات (م ٩٩ - ١٠٣ مكرر) .
- سادساً - في الحقوق الإضافية (م ١١٧ - ١٢٤) .
- سابعاً - في الأحكام العامة والأحكام الانتقالية والوقتية (م ١٢٥ - ١٣٧) .

أولاً - في نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعاريف

(المواد من ١ - ٥)

قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية

رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٠

في شأن تحديد الأمراض المزمنة والمستعمية التي تعتبر في حكم المعجز الكامل^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

(١) الواقع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٣٧٨ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد الأمراض المزمنة والمستعصية التي تعتبر في حكم العجز الكامل ؛

وعلى موافقة وزير الصحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـرر :

مادة ١ - تعتبر في حكم العجز الكامل الأمراض المزمنة والمستعصية الآتية بيانها :

١ - الأورام الخبيثة بجميع أجزاء الجسم اذا كانت مصحوبة بثنائويات أو كانت مؤثرة بدرجة كبيرة على عضو حيوي مما يحد من قدرة المؤمن عليه على العمل .

٢ - مرض هود جكين ومرض سرطان الغدد اللمفاوية الذي لا يستجيب للعلاج خلال مدة تزيد عن سنتين .

٣ - أمراض الدم الخبيثة مثل اللوكيميا التي استنفذت جميع وسائل العلاج لمدة تزيد عن سنتين ولا ينتظر تحسنها .

٤ - الجذام الذي لا يستجيب للعلاج خلال مدة تزيد على ثلاث سنوات أو المصوب بتشوهات واضحة بالوجه والأطراف تحد من قدرة المؤمن عليه الانتاجية .

٥ - الأمراض العصبية التي استنفذت جميع وسائل العلاج لمدة سنتين على الأقل ولا تشفى ولا ينتظر تحسنها مثل شلل الأطراف الأربعة وشلل الطرفين السفليين في الأمراض العصبية المضطربة التقدم مثل الشلل الرعاش وخوريا والتصلب المنتشر - الصرع المصنوي المؤكدة والمتكررة النوبات والذي لا يستجيب للعلاج .

٦ - الأمراض الصدرية : الدرن الرئوى المزودج اذا زادت مدة العلاج عن ثلاث سنوات ولم تستقر الحالة - الأمفزيما والتليف الرئوى وتمدد الشعب وتكسيات الرئة المزودجة والواسعة الانتشار بالرئتين - التحجر الرئوى (السليكوزس) ، (اذا زادت مساحات التحجر بالرئتين عن ثلث مساحة الرئة المعنى) أو كان مصحوباً بدرن رئوى أو هبوط القلب .

٧ - هبوط القلب المزمع المتقدم الذى لا يستجيب للعلاج خلال سنتين على الأقل .

٣٣٠

٨ - ضغط الدم الشديد الارتفاع (أكثر من —) والمصحوب

١٢٠

بتضخم واجهاد بفضلة القلب تثبته مقاسات القلب والرسامات الكهربائية للقلب والذى لا يستجيب للعلاج في مدة تزيد عن سنتين .

٩ - فشل الكليتين المزمع المصحوب بارتفاع نسبة بولينا الدم لأكثر من ٣٠٠ مليجرام ونسبة الكرياتين بالدم تزيد عن ثمانية مليجرام ولا تستجيب للعلاج في مدة تزيد عن سنتين .

١٠ - تضخم الطحال المصرى المصحوب باستسقاء بالبطن وتليف بالكبد ولا يستجيب للعلاج في مدة سنتين على الأقل .

١١ - دوالى المريء المصحوب بتزيف متكرر ولا يستجيب للعلاج الدوائى أو التداخل الجراحى .

١٢ - مرض أديسون الذى لا يستجيب لعلاج في مدة تزيد عن سنتين .

١٣ - الفرغينا الناتجة عن مرض البول السكرى أو أمراض الشرايين التى لا تستجيب لأى نوع من العلاجات الجراحية أو الدوائية .

١٤ - أمراض الجهاز الحركى - التشوهات الناتجة عن أمراض واصابت شديدة بالعظام والمفاصل والمسببة لعجز مستديم تزيد نسبته عن ٧٥٪ خمسة وسبعون في المائة من الكفاءة الحركية للجسم كله - أمراض ضمور العضلات المتقدم الذى يتسبب عنها نقص القدرة العضلية بنسبة ٧٥٪ فأكثر .

١٥ - الصدفية ومرض بمفجس اذا زادت درجة الاكثار عن ٧٥٪ من مساحة السطح الجلدى للجسم ولا يستجيب للعلاج في مدة تزيد عن سنتين .

١٦ - ضعف الابرار الشديد بالعين (أقل من واحد على ستين لكل عين على حدة والذى لا يتحسن باستعمال النظارة الطبية أو العلاج أو التداخل الجراحى) .

مادة ٢ - يلغى قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره «

صدر في ٨ المحرم سنة ١٤٠١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية

رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (*)

وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وبزيادة المملشات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ في شأن البدلات التي لا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار وزيرة التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الوهبة التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

ق ر ر

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقرار ٣٥ لسنة ١٩٨٧) يتحدد الأجر المتغير الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء

عمله الأصلي من جهة عمله الأصلية من المعلنر التي تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي وفقاً لما يلي :

١ - حوافز الانتاج أو مكافأة زيادة الانتاج التي يستحقها العامل نظير ما يبذله من جهد غير عادي وعناية وكفاية في النهوض بعمله وذلك بالتطبيق للنظام الذي تضعه الجهة المختصة لهذا الغرض .

ويشترط أن يكون هذا النظام قد حدد جميع الأسس الموضوعية وعلى الأخص القواعد المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين .

٢ - للمعولات .

٣ - الوهبة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

٤ - البدلات التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي .

٥ - ٥٠٪ مما يحصل عليه المؤمن عليه سنوياً من عناصر الأجر المتغير غير المنصوص عليها فيما سبق وبما لا يجاوز ٥٠٪ من الأجر الأساسي السنوي .

ويكون الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير ٤٥٠٠ جنيه سنوياً .

مادة ٢ - يجوز للمنشأة التي يتبعها المؤمن عليه بالاتفاق مع التنظيم التغايري بها في حالة وجوده أداء اشتراكات التأمين الاجتماعي عن عناصر الأجر المتغير المنصوص عليها في المادة (١) بند (هـ) في حدود أي من القواعد والنسب الآتية :

١ - $\frac{70}{100}$ من الأجر المتغير السنوي بما لا يتجاوز $\frac{70}{100}$ من الأجر الأساسي السنوي .

٢ - $\frac{100}{100}$ من الأجر المتغير السنوي بما لا يتجاوز $\frac{100}{100}$ من الأجر الأساسي السنوي .

مادة ٣ - لا يدخل ما يصرف للمؤمن عليه من مبالغ لمواجهة متطلبات وظيفته أو عمله أو أعباء المعيشة خارج البلاد ضمن عناصر الأجر المتغير .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ،

صدر في ١٩/٨/١٩٨٤ .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية

رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧

بشأن أجر الاشتراك المتغير^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وللقطاع الخاص ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى المخكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٧ ؛

قرر :

مادة ١ - تدخل العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بالكامل في أجر الاشتراك المتغير .

ويسرى هذا الحكم على العلاوة المماثلة التي يقررها صاحب العمل في القطاع الخاص .

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، النص الآتي :

(١) الواقع المصرية - الصفحة ٢٠٢ في ١٠/٦/١٩٨٧ .

٥١ تلخيص اجتماعية

د ويكون الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتخير ٤٥٠٠ جنيهه سنوياً .

مادة ٣ - يعتبر صحيحاً ما أدى من اشتراكات قبل العمل بهذا القرار ، على أساس أن الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتخير ٥٥٠٠ جنيهه سنوياً .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١٤ .

صدر في ١٩٨٧/٧/١٤ .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤.

بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون
التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة
المعاشات ؛

وعلى ما عرضته وزيرة التأمينات الاجتماعية ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - (البند ج مستبدل بالقرار الوزاري ١٦٦٢ لسنة ١٩٨٧)
لا تعتبر البدلات الآتية عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه :

(١) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها
من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه
من اعباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل
التمثيل .

(١) الموقع المرمية العدد رقم ٢٩ في ١٩/٧/١٩٨٤ .

تأليف اجتماعية ١٦٢

(ب) بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية .

(ج) البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها (١) .

(د) البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٧ شوال سنة ١٤٠٤ (٧ يولييه ١٩٨٦) .

(١) نصت المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٨٧ على أن يعمل بالبنود (ج) المستبدل اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧. تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية

رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥

في شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن
الاجهاد أو الارهاق من العمل أصابة عمل^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم
١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ ؛وعلى قرار وزيرة التأمينات رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تشكيل
وأجراءات عمل لجان فحص المنازعات ؛وعلى قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط
وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل
أصابة عمل .

وعلى موافقة وزير الصحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل
أصابة عمل متى كانت من المصطب أقل من الستين وتوافرت في الاصابة
الشروط التالية مجتمعة^(٢) .

(١) اللوائح المصرية في ١٠/٥/١٩٨٥ - المصد ٢٢٥ .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه لما كتبت المادة ٥/هـ من قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالتقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ تنص على أن « ... وتعتبر
الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل أصابة عمل متى توافرت

١ — أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٢ — ان يكون المجهود الاضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل ، أو تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالاضافة الى عمله الأصلي .

٣ — أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤ — أن تكون الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأليفات بالاتفاق مع وزير الصحة « وصدر استنادا لهذا التفويض قرار وزير التأليفات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذي عمل به من تاريخ صدوره في ١٩٧٦/٢/٢٩ طبقا للمادة الثالثة منه فان هذا القرار بما تضمنه من قواعد وشروط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل أصابة عمل لا يعد مفسرا لنص المادة ٥/هـ من القانون سلف الذكر وانما هو جزء مكمل لها وفي ذات منزلتها التشريعية ومن ثم فلا تسرى احكامه على واقعة وفاة مورث المطمون ضدها الأولى الحاصلة في ١٩٧٥/١٠/٩ قبل تاريخ العمل به . واذا خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى باعتبار وفاة المورث المذكور ناتجة عن أصابة عمل على ما قرره من أن « الأصل في تحديد أصابة العمل وسريان الآثار القانونية عند حدوثها هو نص المادة ٥/هـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولم يصدر القرار الوزاري ٨١ لسنة ١٩٧٦ من وزارة الشؤون الاجتماعية الا تفسيرا للنص ... » مما مفاده ان الحكم ذهب الى انطباق احكام هذا القرار على واقعة الدموى باعتباره مفسرا لنص المادة ٥/هـ من القانون المشار اليه فمرتد اثره الى وقت العمل بهذا القانون . فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله بما يستوجب نقضه . (نقض محني ١٩٨٤/٢/١١ — مدونتنا الذهبية — العدد الثاني — فقرة ٩٢٧) .

٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

٦ - أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد في العمل اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات أكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .

٧ - ألا تكون الحالة المرضية ناتجة عن مضاعفت أو تطور لحالة مرضية سابقة .

مادة ٢ - (الفقرة ٤ مستبدلة بالقرار الوزاري ٢١ لسنة ١٩٨٧)
على صاحب العمل أن يخطر الجهة المختصة بالعلاج بحالة الاصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق فور حدوثها .

كما يلتزم بأن يخطر الهيئة المختصة بحسالة الاصابة خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها .

ويكون لخطر جهة العلاج والهيئة على النموذج المعد لهذا الغرض .
وعلى صاحب العمل أن يرفق بأخطار الهيئة المختصة عن الاصابة المستندات التي تقيّد في بحث اعتبار الحالة اصابة عمل وعلى الأخص :

١ - ما يثبت تكليف المصاب بمجهود اضافي .

٢ - تقرير معتمد من صاحب العمل أو من ينييه متضمنا :

(أ) بيان طبيعة عمل المصاب الأصلي واختصاصاته وتاريخ بدء مزاويلته ، ومستوى أدائه .

(ب) بيان ما كلف به من أعمال إضافية وطبيعتها والمدة المحددة لأدائها وما تم انجازه منها وما إذا كانت تؤدي في ساعات العمل الأصلية أو في ساعات عمل إضافية •

وتدعم البيانات المشرو إليها بالمستندات المؤيدة لذلك •

٣ - الملف الطبى للمصاب أو بيان لحالته المرضية من واقع ملف خدمته وأجازاته المرضية •

٤ - الأبحاث والتقارير الطبية عن الحالة المرضية قبل الوفاة مباشرة ، وفى الحالات التى تم فيها مباشرة العلاج بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحى تقدم البيانات من الهيئة عن الحالة المرضية •

مادة ٢ - تنشأ بالهيئة المختصة لجنة تختص بالبت فى مدى توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (١) يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الإدارة ويكون من بين أعضائها طبيين من الهيئة العامة للتأمين الصحى تختارهما الهيئة ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة •

ويكون للجنة طلب أية مستندات أخرى من غير المنصوص عليها بالمادة (٢) ترى أنها لازمة لبحث الحالة ، كما يكون لها الاستعانة بمن تراه من التخصصات الطبية المختلفة لإبداء رأى •

وتعقد اللجنة جلساتها بمقر الإدارة المركزية للجان الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحى مرة أسبوعيا لمناقشة الحالات •

مادة ٤ - تتولى الجهة المختصة بالعلاج مباشرة علاج المصاب ورعايته طبيا إلى أن يشفى أو يثبت عجزه أو تقاعده وفاته •

وفى حالة تعجز نقل المصاب للعلاج بالجهة المختصة يلتزم برده ما تكلفه من نفقات علاجه بما لا يزيد على فئات العلاج المعمول بها لديها وعليها

أن ترد نفقات العلاج بالكامل إذا قرر طبيبها أن حالة المصاب لا تسمح بنقله للعلاج بمستشفياتها وأن هذه النفقات ضرورية للعلاج .

مادة ٥ - تقدر الهيئة العامة للتأمين الصحي العجز المتخلف عن الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٦ - يجوز لأصحاب الشأن التظلم من القرار الذي تصدره اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٣) بعدم توافر الشروط اللازمة لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق إصابة عمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بهذا القرار .

وتتشأ بالمركز الرئيسي للهيئة المختصة لجنة لفحص المنازعات تختص بالفصل في التظلمات المشار إليها ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الإدارة على أن يكون من بين أعضائها طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

ويتبع في شأن اجراءات ومواعيد اللجنة والفصل في المنازعة ، والاخطار بالقرار الذي تصدره أحكام القرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ٧ - إذا انتهت اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) إلى رفض الطلب كان لصاحب الشأن حق إعادة التظلم لوزير التأمينات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان التقاضي حق مصون ومكول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضييه الطبيعي طبقاً للمادة ٦٨ من الدستور ، وكانت أحكام قرارى وزير التأمينات رقمى ٨١ سنة ١٩٧٦ و ٢٣٩ سنة ١٩٧٧ بشأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة

وشكل بوزارة التأمينات لجنة على النحو التالي لاعاد المالـ
للعرض على الوزير :

١ - نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
للسئون الفنية .

٢ - نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للسئون الفنية .

٣- نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى .

٤ - وكيل وزارة التأمينات .

مادة ٨ - تسرى احكام هذا القرار على الحالات التى لم يـت
فيها فى تاريخ الحـل به .

مادة ٩ - يلغى قرار وزير التأمينات رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧
المشار اليه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره “

صدر فى ١٩٨٥/٩/٨ .

==

==

عن الاجهاد او الارهاق من العمل اصـلبة عمل والصادرين استنادا لنص
المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة
١٩٧٥، قد خـلت من وجود نص يحظر المتابعة اـلم القضاء فى قرارات لجان
التحكيم المشكلة بموجبها ، فان الحكم المطعون فيه اذا فصل فى الدعوى
على خلاف قرار لجنة التحكيم الصادر فى ١٩٧٨/٢/٩ لا يكون قد خالف
القانون او اخطأ فى تطبيقه وتاويله ؟ نقض مدنى ١١/٣/١٩٨٤ - معونضا
الذهبية - المـدد التـتى - فقرة ١٢٨) .

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن لجان اثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل
للمؤمن عليه صاحب المعجز الجزئي^(١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
بتحديد قواعد واجراءات عمل اللجنة المشكلة لاثبات عدم وجود عمل
آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب المعجز الجزئي ؛

وعلى موافقة وزيرى الدولة للقوى العاملة والتدريب المهني ،
والصحة ؛

وعلى موافقة رئيس الجهاز المركزى للتتظيم والادارة ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٠ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - (مستقبله بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة
١٩٨٤) تشكيل اللجان المخصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين
الاجتماعى المشار اليه على الوجه الآتى :

(١) الوقف المصرى في ٢٢ يونيه سنة ١٩٨٠ - العدد ١٤٥ ..

أولا - بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة :

١ - مدير المنطقة المختصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات او القائم بمعله « مقرر » .

٢ - ممثل مديرية شؤون العاملين بالمحافظة .

٣ - طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحى تختاره الهيئة .

٤ - ممثل عن صاحب العمل .

٥ - ممثل عن التنظيم النقابى - اللجنة النقابية او النقابة العامة فى حالة عدم وجود لجنة نقابية .

ثانيا - بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاعين العام والخاص :

١ - مدير المنطقة المختصة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية او من ينييه « مقرر » .

٢ - ممثل مديرية القوى العاملة .

٣ - طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة .

٤ - ممثل عن صاحب العمل .

٥ - ممثل عن التنظيم النقابى - اللجنة النقابية او النقابة العامة فى حالة عدم وجود لجنة نقابية .

مادة ٢ - على صاحب العمل طلب عرض حالة المؤمن عليه على اللجنة المشار اليها بالمادة الاولى اذا قررت اللجنة الطبية المختصة ثبوت عجز جزئى مستقيم لدى المؤمن عليه يحول بينه وبين اداء عمله الاصلى وذلك اذا لم يكن لدى صاحب العمل عمل آخر يناسب حالة المؤمن عليه .

والمؤمن عليه طلب عرض حالته على اللجنة اذا لم يعرضها صاحب العمل أو كان العمل المسند اليه غير مناسب لحالته .

مادة ٣ - يقدم الطلب المشار اليه في المادة السابقة الى :

١ - مقرر اللجنة المختصة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

٢ - مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ، وعلى المكتب ارسال الطلبات التي ترد اليه الى اللجنة المختصة خلال عشرة ايام على الأكثر من تاريخ ورودها اليه .

وفي جميع الأحوال ترفق بالطلب شهادة ثبوت المعجز وأية مستندات أخرى يرى مقدم الطلب أهمية الاطلاع عليها لاثبات الحالة ، وتسلم هذه الأوراق بایصال كما يجوز ارسالها بكتاب موصى عليه بحلم الوصول .

مادة ٤ - تعد كل لجنة سجلا تفيد فيه الطلبات التي ترد اليها ويشمل على الأخص البيانات الآتية :

١ - رقم وتاريخ ورود الطلب الى اللجنة .

٢ - اسم صاحب العمل وعنوانه ورقمه .

٣ - نوع نشاط صاحب العمل .

٤ - اسم المؤمن عليه ومهنته الأصلية ونوع المعجز الجزئى الثابت في شأته .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤) تعقد اللجنة المختصة اجتماعاتها بمقر المنطقة المختصة .

مادة ٦ - على مقرر اللجنة أن يحدد موعدا لانتقاد اللجنة خلال عشرة ايام على الأكثر من تاريخ ورود الطلب وعليه أن يخطر الأعضاء

بتاريخ انعقاد اللجنة ويأسم المؤمن عليه وبأية بيانات أخرى يرى ضرورة اخطار الأعضاء بها وذلك قبل موعد انعقاد اللجنة بأسبوع على الأقل ويكون الاخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم باليد أو برقيا عند الضرورة •

مادة ٧ - لا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها ، على انه تخلف ممثل صاحب العمل عن الحضور للمرة الثانية جاز للجنة أن تنعقد وتصدر قرارها في غيبته •

مادة ٨ - تقوم اللجنة بعد التأكد من شخصية المؤمن عليه وأن شهادة المجز الخاصة به ثابت بها أن عجزه الجزئي يحول بينه وبين أداء عمله "أصلى ببحث مدى ترافر عمل آخر مناسب لدى صاحب العمل' للمؤمن عليه ، وللجنة في سبيل ذلك أن تلجأ الى كافة الوسائل والطرق - بما في ذلك المعاينة - وعلى صاحب العمل أن يقدم كافة المستندات والأوراق التي ترى اللجنة الاطلاع عليها •

وفي جميع الاحوال يجب ألا يتعارض القيام بالموظيفة أو العمل الآخر مع الحالة الصحية للمؤمن عليه •

مادة ٩ - تحرر اللجنة محاضر بأعمالها تثبت فيها مواعيد انعقاد جلساتها وما اتخذته من اجراءات وما أصدرته من قرارات •

مادة ١٠ - تصدر اللجنة قرارها بالأغلبية المطلقة لأصوات عدد الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي فيه المقرر •

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال شهر على الأكثر من تاريخ أول اجتماع لها ويوقع عليه من الأعضاء •

مادة ١١ - على اللجنة أن تخطر مقدم الطلب وصاحب العمل ومكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الأحوال وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١٢ - لا يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المؤمن عليه صاحب المعز الجزئي المستقيم الا بعد أن تقرر اللجنة عدم وجود عمل آخر مناسب له لدى صاحب العمل .

مادة ١٣ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره «

صدر في ١٦ رجب سنة ١٤٠٠ (٣١ مايو سنة ١٩٨٠) .

قرار وزير التأمينات

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧

بمصادر جداول تقدير القيمة الرأسمالية للمعاش التي يؤدّيها
أحد صندوقى التأمينات الى الصندوق الآخر (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام المادة (٣٩) من قانون التأمين الاجتماعى
المشار اليه ، تقدر القيمة الرأسمالية لنصيب أحد صندوقى التأمينات فى
تأمين الشيخوخة والمجز والوفاة ، التى يلتزم بأدائها الى الصندوق
الآخر ، وفقا للجداول المرفقة ، وذلك بحسب الحالة التى يتم تصوية
المعاش على أساسها ، وتبعا لسن المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق صرف
المعاش .

مادة ٢ - اذا كان المعاش المستحق صرفه وفقا لأحكام تأمين
الشيخوخة والمجز والوفاة يكمل حدود الجمع بينه وبين المعاش المستحق
وفقا لأحكام تأمين اصابات العمل ، فلا يؤدى الصندوق الأول الى الصندوق
الآخر الا القيمة الرأسمالية لنصيبه فى جزء معاش تأمين الشيخوخة والمجز
والوفاة المستحق صرفه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من
تاريخ نشره .
صدر فى ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ (٥ يونية سنة ١٩٧٧) .

جدول رقم (١)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه واحد مستحق
في حالات طلب صرف المعاش لغرض المعجز والوفاء

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
جنيه		جنيه	
١٨٧	٥١	٢٢٢	٣٥
١٨٥	٥٢	٢٢٠	٣٦
١٨٢	٥٣	٢١٨	٣٧
١٧٩	٥٤	٢١٦	٣٨
١٧٦	٥٥	٢١٤	٣٩
١٧٣	٥٦	٢١٢	٤٠
١٧٠	٥٧	٢١٠	٤١
١٦٨	٥٨	٢٠٨	٤٢
١٦٦	٥٩	٢٠٥	٤٣
١٦٣	٦٠	٢٠٣	٤٤
١٦٠	٦١	٢٠١	٤٥
١٥٧	٦٢	١٩٩	٤٦
١٥٤	٦٣	١٩٧	٤٧
١٥١	٦٤	١٩٥	٤٨
١٤٨	٦٥	١٩٢	٤٩
		١٨٩	٥٠

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه واحد يستحق
في حالة طلب صرف المعاش قنوت المجز

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
جنيه ١٩٥	٣٧	جنيه ٢١١	حتى ٢٥
١٩٤	٣٨	٢١٠	٢٦
١٩٣	٣٩	٢٠٩	٢٧
١٩٢	٤٠	٢٠٨	٢٨
١٩٠	٤١	٢٠٧	٢٩
١٨٨	٤٢	٢٠٦	٣٠
١٨٦	٤٣	٢٠٤	٣١
١٨٤	٤٤	٢٠٢	٣٢
١٨٢	٤٥	٢٠١	٣٣
١٨٠	٤٦	٢٠٠	٣٤
١٧٨	٤٧	١٩٩	٣٥
١٧٧	٤٨	١٩٧	٣٦

(تابع) جدول رقم (٢)

القيمة الرأسمالية للمعاش شهري قدره جنيه واحد يستحق
في حالة طلب صرف المعاش لثبوت المعجز

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش
جنيه		جنيه	
١٥٥	٥٨	١٧٥	٤٩
١٥٣	٥٩	١٧٣	٥٠
١٥٠	٦٠	١٧١	٥١
١٤٧	٦١	١٦٩	٥٢
١٤٥	٦٢	١٦٧	٥٣
١٤٣	٦٣	١٦٤	٥٤
١٤١	٦٤	١٦١	٥٥
١٣٩	٦٥	١٥٩	٥٦
		١٥٧	٥٧

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جداول رقم (٢)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه واحد يستحق
في حالة طلب صرف المعاش للموت

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش
جنيه		جنيه	
١٧٤	٤٦	٢٠٠	حتى ٢٥
١٧٢	٤٧	١٩٩	٢٦
١٧٠	٤٨	١٩٨	٢٧
١٦٨	٤٩	١٩٧	٢٨
١٦٦	٥٠	١٩٦	٢٩
١٦٤	٥١	١٩٥	٣٠
١٦٢	٥٢	١٩٤	٣١
١٦٠	٥٣	١٩٣	٣٢
١٥٨	٥٤	١٩٢	٣٣
١٥٦	٥٥	١٩١	٣٤
١٥٤	٥٦	١٩٠	٣٥
١٥٠	٥٧	١٨٩	٣٦
١٤٨	٥٨	١٨٨	٣٧
١٤٦	٥٩	١٨٧	٣٨
١٤٤	٦٠	١٨٦	٣٩
١٤١	٦١	١٨٥	٤٠
١٣٩	٦٢	١٨٣	٤١
١٣٧	٦٣	١٨١	٤٢
١٣٥	٦٤	١٧٩	٤٣
١٣٣	٦٥	١٧٧	٤٤
		١٧٦	٤٥

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين
الاجتماعي الخاص البديلة ونظام التأمين الاجتماعي العام (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي
الخاص البديلة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة •

قرر :

مادة ١ - يحول احتياطي المعاش في حالات الانتقال من أحد
أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة الخاضعة للقانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٨٠ الى نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ أو العكس •

مادة ٢ - يكون تحويل احتياطي المعاش المشار اليه في المادة السابقة
اجباريا في الحالات الآتية :

١ - انتقال المنتفع بنظام التأمين الاجتماعي الخاص الى نظام

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٢ - العدد ٢١ .

التأمين الاجتماعي العام أو العكس إذا لم يكن قد توافر في شأنه احدى حالات استحقاق المعاش وفقا للنظام الذي كان معملا به .

٢ - خروج المنشأة من مجال تطبيق نظام التأمين الاجتماعي العام لموافقة وزارة التأمينات على تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص البديل للمعاملين لديها وذلك بالنسبة لحد الخدمة بهذه المنشأة .

مادة ٣ - يكون تحويل احتياطي المعاش اختياريا في غير الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة . وعلى المنتفع ابداء الرغبة في التحويل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ انتفاعه بالنظام المطلوب تحويل الاحتياطي اليه أى التاريخين الحق .

وفي حالة وفاة المنتفع خلال الفترة المشار إليها قبل ابداء الرغبة ينتقل الحق في ابداء هذه الرغبة للمستحقين عنه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المنتفع .

ويسقط الحق في طلب التحويل بانقضاء الميعاد المشار اليه دون ابداء الرغبة ولا يجوز التحول عن الرغبة في تحويل احتياطي المعاش لأى سبب من الأسباب .

مادة ٤ - يحدد مبلغ احتياطي المعاش المحول من أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة الى نظام التأمين الاجتماعي العام وفقا لتواعد وجداول نقل الاحتياطيات المنصوص عليها في النظام الخاص .

وتحسب بالمبلغ المحول مدة تصلف لمدة اشتراك المنتفع المحول له الاحتياطي في نظام التأمين الاجتماعي العام وتقدر هذه المدة على أساس أجر المنتفع في تاريخ بدء انتفاعه بالنظام العام والمعامل المناظر لسنة في هذا التاريخ المنصوص عليه في الجدول رقم ٤ المرفق لهذا النظام .

وإذا زادت المدة المصنوية بالمبلغ المحول عن المدة المحول عنها الاحتياطي فيجب في حساب خاص مبلغ الاحتياطي الزائد عن القدر اللازم لحساب مدة تكمل بالإضافة لمدة اشتراك المنتفع في النظام العام ست وثلاثين سنة وذلك بافتراض استمرار خضوعه لأحكامه حتى يلوغه سن الستين .

ويمصرف مبلغ الاحتياطي الزائد المشار اليه عند استحقاق صرف الحقوق التأمينية وفقا لنظام التأمين الاجتماعي العام مضافا اليه ريع استثمار يحدد بمعدل ريع استثمار أموال الهيئة المختصة في سنة استحقاق الصرف مضموما ١ ٪ مقابل المصروفات الادارية وذلك عن المدة من بدء تاريخ ايداع مبلغ الاحتياطي بالهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف .

مادة ٥ - يحدد مبلغ احتياطي المعاش المحول من نظام التأمين الاجتماعي العام الى أحد أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة وفقا للأسس الآتية :

١ - أجر اشتراك المنتفع المحول لحسابه الاحتياطي في نظام التأمين الاجتماعي العام في تاريخ انتهاء مدة اشتراكه في هذا النظام ويراعى في حساب هذا الأجر قواعد أجر تسوية المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بحسب الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام .

٢ - مدة اشتراك المنتفع في النظام العام .

٣ - المعامل المحدد بالجدول رقم ٤ المرافق لنظام التأمين الاجتماعي العام المناظر لسن المنتفع في تاريخ انتهاء مدة اشتراكه في هذا النظام .
ويخصص من المبلغ المشار اليه المبالغ الآتية :

(أ) القيمة الحالية للتسليم المستحقة على المنتفع المحول له

الاحتياطي، وتحدد هذه القيمة وفقا لقرار وزير التأمينات الصالح تنفيذًا لنص الفقرة الأخيرة من المادة (١٢٣) من قانون التأمين الاجتماعي العام .

(ب) المعاشات التي صرفت للمتقاع الذي يحول له الاحتياطي .

وتحسب بالمبلغ المحول مدة تضاف لمدة اشتراك المتقاع المحول له الاحتياطي في نظام التأمين الاجتماعي الخاص بالبديلة ، وتقدر هذه المدة وفقا لقواعد وجداول نقل الاحتياطيات المتصوص عليها في النظام الخاص .

مادة ٦ - اذا التزمت أكثر من جهة بالمعاش أو تعويض الدفعة الواحدة حسب الأحوال وفقا للنظام العام يقسم بين هذه الجهات مبلغ الاحتياطي الواجب تحويله وذلك بنسبة المعاش أو التعويض الذي تلتزم به كل جهة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ رجب سنة ١٤٠٢ (١٩) مايو سنة ١٩٨٢ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦

في شأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال

بين أنظمة التأمين الاجتماعي^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وعلى ما عرضه وزير التأمينات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧/٢/١٩٨٦ - العدد ٩ .

قرار :

الباب الأول

مجال التطبيق

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على حالات انتقال المؤمن عليه من مجال تطبيق أحد قوانين التأمين الاجتماعي المشار إليها (١) الى مجال تطبيق قانون آخر من هذه القوانين .

كما تسرى على حالات انتقال المؤمن عليه من مجال تطبيق قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الى مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أو قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج المشار اليهما .

وتتعدد حالات الانتقال المشار اليها على الوجه الآتي :

١ - الحالات التي تم الانتقال فيها اعتباراً من تاريخ العمل بالقوانين أرقام ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المعاشات و ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم المشار اليها .

٢ - الحالات التي تم الانتقال فيها قبل التاريخ المشار اليه في البند (١) ولم يبد فيها المؤمن عليه الرغبة في تحويل الاحتياطي عن المدد السابقة .

(١) انظر في القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبحرية - الصادر بها القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ - ونظام التأمين الاجتماعي العام : قرار رئيس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ .

٣ - الحالات التي أيدى فيها المؤمن عليهم الرغبة في تحويل الاحتياطي عن الدد السابقة ولم تتم حتى التاريخ المشار اليه في البند (١) موافقة المؤمن عليه على مدة الاشتراك التي حسبت مقابل مبلغ الاحتياطي المحول .

الباب الثاني

قواعد تسوية التعويضات والمعاشات

مادة ٢ - اذا لم يكن المؤمن عليه قد اكتسب حقا في المعاش وقت انتقاله لجال تطبيق آخر قانون معامل به فتحدد حقوقه التأميرية على أساس سبب الاستحقاق في هذا القانون ويراعى في تسويتها ما يأتي :

١ - اذا كان مجموع مدد الاشتراك وفقا لضيع القوانين المشار اليها لا يعطيه حقا في المعاش فيحسب تعويض الدفعة الواحدة المستحق عن كل مدة من مدد الاشتراك على حدة وفقا لاحكام القانون الخاص بها ، ويمصرف له مجموع التعويضات مضافا اليه المبلغ الإضافي المستحق عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء كل مدة حتى تاريخ استحقاق صرف التعويض وفقا للقانون الأخير .

٢ - اذا كان مجموع مدد الاشتراك وفقا للقوانين المشار اليها يعطيه الحق في معاش وكان سبب الاستحقاق غير المجز أو الوفاة فيحسب المعاش عن مجموع مدد اشتراكه باعتبارها وحدة واحدة وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها في القانون الخاص بكل مدة وعلى أساس متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك .

٣ - اذا توافرت شروط استحقاق معاش المجز أو الوفاة فيحسب المعاش وفقها لاحكام آخر قانون معامل به عن مجموع مدد الاشتراك باعتبارها وحدة واحدة وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها في القانون

الخاص بكل مدة وعلى أساس أجر أو دخل تسوية المعاش عن المدة الأخيرة أو متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك أيهما أصلح له .

مادة ٣ - إذا كان المؤمن عليه قد اكتسب حقاً في المعاش عن مدة أو مدد اشتراكه السابقة على المدة الأخيرة ولم يطلب صرف هذا المعاش حتى تاريخ استحقاق الصرف وفقاً للقانون الأخير فيسوى معاشه وفقاً لما يأتي :

١ - إذا كان سبب الاستحقاق وفقاً للقانون الأخير لغير العجز أو الوفاة فيحسب المعاش وفقاً لأحكام البند (٢) من المادة السابقة .

٢ - إذا كان سبب الاستحقاق وفقاً للقانون الأخير العجز أو الوفاة فيسوى المعاش وفقاً لأحكام البند (٣) من المادة السابقة .

مادة ٤ - إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش عن مدة أو مدد اشتراكه السابقة على مدة اشتراكه في القانون الأخير فتسوى حقوقه وفقاً لما يأتي :

١ - إذا لم تتوافر الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك الأخير استحق عنها تعويضاً من دفعة واحدة .

٢ - إذا توافرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك الأخيرة فيسوى المعاش وفقاً لما يأتي :

(١) إذا كان سبب استحقاق المعاش عن المدة أو المدة السابقة هو العجز أو غيره وكان سبب الاستحقاق عن المدة الأخيرة غير العجز أو الوفاة فيحسب المعاش عن المدة الأخيرة وفقاً لسبب استحقاقه في القانون الأخير. ويربط له معاش بمجموع المعاشين .

(ب) اذا كان المعاش الأول مستحقا بسبب المعجز أو لغيره وتوافرت شروط استحقاق معاش المعجز أو الوفاة وفقا للقانون الأخير فيسوى المعاش باحدى الطريقتين الآتيتين ايتهما أصلح له :

١ - يسوى المعاش وفقا لقواعد تسوية معاش المعجز أو الوفاة في القانون الأخير عن مجموع مدد الاشتراك باعتبارها وحدة واحدة وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها في القانون الخاص بكل مدة وعلى أساس متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك .

٢ - يسوى المعاش عن المدة الأخيرة وفقا لقواعد تسوية معاشات الشيفوخة في القانون الأخير ويربط المعاش بمجموع المعاشين .

الباب الثالث

أحكام متنوعة وعامة

مادة ٥ - في حالة انتقال المؤمن عليه الذى له مدة اشتراك موجبة لاستحقاق معاش الشيفوخة وفقا لحكم البند (٦) من المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى الى مجال انطباق قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج فيجب عند بلوغه سن الستين اعتباره صاحب معاش وفقا لهذا القانون الأخير ولو لم يبلغ مجموع مدد اشتراكه ١٨٠ شهرا ويسوى معاشه عن مجموع مدد اشتراكه باعتبارها وحدة واحدة وبمراعاة نسب الحساب المنصوص عليها في القانون الخاص بكل مدة وعلى أساس متوسط أجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك وفى حالة استمراره فى الاشتراك بعد سن الستين يكون له الحق فى صرف المعاش المستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعى وعند استحقاق الصرف وفقا لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج يسوى المعاش وفقا لأحكام المادة (٣) أو المادة (٤) من هذا القرار بحسب الأحوال .

وفي حالة انتقال المؤمن عليه المخكوك الى مجال انطباق قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم فيكون له الحق عند بلوغه سن الستين في طلب صرف معاش وفقا لقانون التأمين الاجتماعي وتتبع في شأن تسوية حقوقه عن مدة اشتراكه وفقا لقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أحكام المادة (٣) أو المادة (٤) من هذا القرار بحسب الأحوال .

مادة ٦ - في حالة انتقال المؤمن عليه وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي من العاملين بإحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام الى مجال انطباق أى من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أو قانون التأمين الاجتماعي على المبرزين العاديين في الخارج وتوفي أو ثبت عجزه الكامل خلال سنة من تاريخ انتهاء المدة الأولى ولم يبلغ مجموع مدة اشتراكه القدر اللازم لاستحقاق المعاش وفقا للقانون الأخير سويت حقوقه التأمينية وفقا لأحكام القانون الأول .

مادة ٧ - اذا كان المؤمن عليه صاحب معاش وفقا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وله مدة اشتراك وفقا لقانون التأمين الاجتماعي ولم يطلب ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة خدمته المدنية وله مدة أو مدة اشتراك وفقا للقانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما فتسوى حقوقه عن مدة اشتراكه وفقا لقانون التأمين الاجتماعي طبقا لأحكامه وتسوى حقوقه التأمينية عن مدة خدمته العسكرية ومدة اشتراكه وفقا للقانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٨ - اذا كانت آخر مدة اشتراك المؤمن عليه وفقا لقانون التأمين الاجتماعي يراعى ما يأتى :

١ - تحسب الحقوق التأمينية عن الأجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والأجر المتغير الحد الأقصى لمجموع المعاش عن هذين الأجرين .

٢ - يربط المعاش المستحق عن الأجر الأساسي دون التقيد بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٩ - في تطبيق أحكام هذا القرار ومع مراعاة حكم البند رقم (١) من المادة السابقة يحسب متوسط اجر أو دخل تسوية المعاش لمجموع مدد الاشتراك وفقا لما يأتي :

١ - يحسب الأجر أو الدخل الذي يسوى على أساسه المعاش عن كل مدة اشتراك بما في ذلك مدة الاشتراك عن الأجر المتغير وفقا للقانون الخاص بها وبمراعاة سبب الاستحقاق في القانون الأخير .

٣ - يضرب الأجر أو الدخل المشار اليهما بالبند السابق في مدة الاشتراك الخاصة به .

٣ - يقسم ناتج البند السابق على مجموع مدد الاشتراك مع مراعاة استبعاد مدة الاشتراك عن الأجر المتغير من هذا المجموع .

مادة ١٠ - عند تسوية المعاش باعتبار مدد اشتراك وفقا للقوانين المختلفة وحدة واحدة يحسب الحد الأقصى النسبي للمعاش على أساس متوسط الأجر أو الدخل الذى سوى على أساسه المعاش عن مجموع مدد الاشتراك .

وفي حالة تسوية المعاش عن كل مدة اشتراك على حدة يحسب الحد الأقصى المشار اليه على أساس الأجر أو الدخل الذى يسوى على أساسه المعاش عن كل مدة .

مادة ١١ - يراعى عند تسوية المعاش وفقا لأحكام هذا القرار عند تكرار الحد الأدنى الرقعى للمعاش وذلك مع عدم المساس بالمعاش الذى تم رفعه الى هذا الحد والمستحق وفقا لقانون سابق .

مادة ١٢ - يحدد الأجر أو الدخل الذى يسرى على أساسه التعويض الاضافى فى حالة تسوية المعاش باعتبار مدد الاشتراك وحدة واحدة بمتوسط الأجر أو الدخل الذى سوى على أساسه المعاش ، وفى حالة حساب المعاش عن المدة الأخيرة وازافته للمعاش السابق يحدد أجر أو دخل حساب هذا التعويض على أساس أجر أو دخل حساب المعاش عن المدة الأخيرة .

مادة ١٣ - اذا كان المؤمن عليه قد استحق تعويضا اضافيا عن مدد اشتراكه السابقة بسبب المعز واستحق تعويضا اضافيا عن مدة الاشتراك التالية بسبب المعز خصم من التعويض المستحق عن المعز الأخير ما سبق أن حصل عليه من تعويض اضافى عن المعز السابق .

مادة ١٤ - يجمع المؤمن عليه أو المستحقون بين المعاش المستحق وفقا لأحكام تأمين اصابة العمل المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى والمعاش المستحق وفقا لأحكام تأمين الشيفوخة والمعز والوفاء المحسوب وفقا للمواد السابقة بحد أقصى يساوى أجر أو دخل تسوية معاش هذا التأمين أو أجر حساب معاش تأمين اصابة العمل أيهما أكبر .

مادة ١٥ - فى حالة توافر شروط استحقاق تعويض التقعة الواحدة عن المدة الزائدة على القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش بالنسبة لكل مدة من مدد الاشتراك يحسب التعويض عن كل مدة زائدة وفقا للقانون الخاضع بها ، وإذا توافرت شروط استحقاق هذا التعويض نتيجة لاعتبار مدد الاشتراك وحدة واحدة فيحسب هذا التعويض وفقا للقانون الأخير .

مادة ١٦ - في حالة استبدال تعويض الدفعة الواحدة بالمعاش يصب التعويض عن كل مدة وفقا للقانون الخاص بها .

مادة ١٧ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بحسب الأحوال بين المعاش المصوب وفقا لأحكام هذا القرار والزيادات والاعانات التي تضاف للمعاش والتي تعتبر جزءا منه وذلك بمراعاة الحدود المخصوص عليها في آخر قانون معامل به .

مادة ١٨ - اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيحدد المستحقون للمعاش بمن تتوافر فيهم شروط الاستحقاق وفقا لآخر قانون معامل به وتسرى أحكام هذا القانون في شأن معاشاتهم .

كما تسرى أحكام القانون الأخير المشار اليه في شأن منحة الوفاة ونفقات الجنزة وذلك مع عدم الاخلال باستحقاق هذه الحقوق عن المعاش السابق اذا كان ذلك أفضل لأصحاب الشأن .

مادة ١٩ - اذا طلب المؤمن عليه حساب مدة سابقة قضاها في أي عمل أو نشاط ضمن مدد اشتراكه فيتم حساب المبالغ التي يلتزم بإدائها وفقا للقانون الذي قدم الطلب في ظله وتدخل هذه المدة ضمن مدة الاشتراك في هذا القانون .

مادة ٢٠ - يراعى في شأن الحد الأدنى لحق المكافأة المقررة بقانون التأمين الاجتماعي أو قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ألا يعتد بأسباب استحقاق المعاش وفقا لأحكام أي من القانونين رقمي ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

مادة ٢١ - يراعى عند تطبيق أحكام هذا القرار ما يأتي :

٢ - اعتبار مدة الاشتراك في القوانين المشار اليها في المادة (١٠١) :

وحدة واحدة اذا كان من شأن ذلك استكمال المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش .

٢ - تطبيق أحكام آخر قانون معاملة المؤمن عليه فيما لم يرد به نص في هذا القرار .

مادة ٢٢ - يلتزم الصندوق أو الحساب الذي يتبعه المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف بمستحقاته عن جميع مدد اشتراكه في التأمين ويحمل كل صندوق أو حساب ينص فيه في المعاش أو التعويضات وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات (١) .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جادى الأولى سنة ١٤٠٦ (٤ خريار ١٩٨٦) .

(١) - صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الجهة المترتبة بإداء المستحقات التأمينية في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي ونصيب كل جهة في التعويض أو المعاش وتحديد القيمة الراسمية للمعاش .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية

رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٦

بتحديد الجهة المترتبة بإداء المستحقات التأمينية في
حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي ونصيب كل
جهة في التعويض أو المعاش وتحديد القيمة الرأسمالية
للمعاش^(١) -

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون
التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين
الاجتماعي والمعاشات للقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
للعاملين المصريين في الخارج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن القواعد
التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٥ ؛

قرر :

مادة ١ - يلتزم صندوق التأمين الاجتماعي أو الحساب الذي
تمت فيه مدة اشتراك المؤمن عليه الأخيرة بمستحقات التأمينية في
جميع هذه افتراك في قوانين التأمين الاجتماعي المشار اليها -

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢١ في ١٩٨٧/٩/٣٠ .

مادة ٢ - تلتزم الخزانة العامة أو الصندوق أو الحساب الذي قضيت فيه المدة أو المدد السابقة على المدة الأخيرة بأن يؤدي للصندوق أو الحساب المنصوص عليه في الفقرة السابقة نصيبه في المستحقات المشار إليها وإذا كان المستحق معاشا فيؤدي القيمة الرأسمالية لنصيبه في المعاش مقدره وفقا للجداول المرفقة .

مادة ٣ - يتحدد النصيب في التعويض أو المعاش المستحق وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء التي تلتزم به الخزانة العامة أو الصندوق أو الحساب الذي قضيت فيه مدة الاشتراك السابقة على المدة الأخيرة وفقا للآتي :

١ - إذا استحق المؤمن عليه عن جميع مدد اشتراكه تعويضا من دفعة واحدة فيتحدد نصيب الجهة الملتزمة بنصيب المدة السابقة بقيمة التعويض عن هذه المدة مضافا إليه المبلغ الإضافي المستحق عنها .

٢ - إذا استحق المؤمن عليه معاشا عن جميع مدد اشتراكه ولم يكن قد صرف معاشا عن المدة السابقة فيتحدد نصيب الجهة الملتزمة بجزء المعاش عن المدة السابقة وفقا للآتي :

(أ) إذا كان سبب استحقاق المعاش لغير العجز أو الوفاة فيتحدد نصيب الجهة أو الجهات السابقة بحسب الأحوال بقيمة معاش الشيخوخة عن هذه المدة أيما كان مقدارها محسوبا وفقا لأحكام القانون الذي قضيت فيه .

(ب) إذا كان سبب استحقاق المعاش العجز أو الوفاة فيتحدد نصيب الجهة أو الجهات السابقة بحسب الأحوال بجزء المعاش الناتج من تقسيم المعاش النهائي بين جميع الجهات بنسبة أجر تسوية المعاش في كل منها إلى مجموع أجيور تسوية المعاش عن اجمالي مدد الاشتراك .

ويقصد بأجر تسوية المعاش عن كل مدة أجر تسوية المعاش عن هذه المدة محددا وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون الذي قضيت فيه تقصيرا فيها •

وفي حالات الجمع بين المعاش المستحق وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ومعاش تأمين إصابة العمل يكون أعمال الأحكام المقدمة في حدود جزء المعاش المستحق وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بعد أعمال قواعد الجمع بين المعاشين •

٣ - إذا كان المؤمن عليه صرف معاشا عن المدة السابقة فيحدد نصيب هذه الجهة بقيمة هذا المعاش •

ويكون أعمال حكم هذا البند في حالات الجمع بين معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ومعاش تأمين إصابات العمل في حدود جزء المعاش الذي يلتزم به تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بعد مراعاة حدود الجمع بينه وبين معاش تأمين إصابات العمل •

مادة ٤ - يتحدد الجدول الذي تحسب وفقا له القيمة الرأسمالية للمعاش على أساس سبب استحقاق المعاش النهائي والسن في تاريخ استحقاق هذا المعاش •

مادة ٥ - لا تلتزم الجهات التي قضيت فيها المسدد السابقة على المدة الأخيرة بأى جزء في مبالغ التعويض الإضافى •

مادة ٦ - إذا كانت المستحقات التأمينية التي تلتزم بها الجهة الملتزمة عن مدة الاشتراك الأخيرة تعويضا من دفعة واحدة فقط فتعتبر الجهة الأخيرة في تطبيق أحكام هذا القرار الجهة المستحق منها المعاش •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

وزيرة التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

مكتوبة / أمال عثمان

جدول رقم (١)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهرى قدره جنيه واحد مستحق
في حالات طلب صرف المعاش لغير المعجز والوفاة

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش
جنيه		جنيه	
١٨٧	٥١	٢٢٢	٣٥
١٨٥	٥٢	٢٢٠	٣٦
١٨٢	٥٣	٢١٨	٣٧
١٧٩	٥٤	٢١٦	٣٨
١٧٦	٥٥	٢١٤	٣٩
١٧٣	٥٦	٢١٢	٤٠
١٧٠	٥٧	٢١٠	٤١
١٦٨	٥٨	٢٠٨	٤٢
١٦٦	٥٩	٢٠٥	٤٣
١٦٣	٦٠	٢٠٣	٤٤
١٦٠	٦١	٢٠١	٤٥
١٥٧	٦٢	١٩٩	٤٦
١٥٤	٦٣	١٩٧	٤٧
١٥١	٦٤	١٩٥	٤٨
١٤٨	٦٥	١٩٢	٤٩
—	—	١٨٩	٥٠

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد مستحق
في حالة طلب صرف المعاش لثبوت المجز

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
جنيه		جنيه	حتى ٢٥
١٨٠	٤٦	٢١١	٢٦
١٧٨	٤٧	٢١٠	٢٧
١٧٧	٤٨	٢٠٩	٢٨
١٧٥	٤٩	٢٠٨	٢٩
١٧٣	٥٠	٢٠٧	٣٠
١٧١	٥١	٢٠٦	٣١
١٦٩	٥٢	٢٠٤	٣٢
١٦٧	٥٣	٢٠٢	٣٣
١٦٤	٥٤	٢٠١	٣٤
١٦١	٥٥	٢٠٠	٣٥
١٥٩	٥٦	١٩٩	٣٦
١٥٧	٥٧	١٩٧	٣٧
١٥٥	٥٨	١٩٥	٣٨
١٥٣	٥٩	١٩٤	٣٩
١٥٠	٦٠	١٩٣	٤٠
١٤٧	٦١	١٩٢	٤١
١٤٥	٦٢	١٩٠	٤٢
١٤٣	٦٣	١٨٨	٤٣
١٤١	٦٤	١٨٦	٤٤
١٣٩	٦٥	١٨٤	٤٥
—	—	١٨٢	—

ملحوظة : في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

ثالثا - في تأميج اصابات

العمل وتأمين المرض

(المواد من ٤٦ - ٨٩)

قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن بعض الاحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد
اصابات العمل^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الاول

في الاجراءات الخاصة بالابلاغ عن الاصابة

مادة ١ - يقوم المؤمن عليه أو المشرف على العمل بابلاغ صاحب
العمل أو مندوبه فوراً بأى حادث يقع فى مكان العمل يكون سبباً فى اصابته ،
والظروف التى وقع فيها .

مادة ٢ - يتولى صاحب العمل عند حدوث الاصابة نقل المصاب
الى مكان العلاج الذى تحدده له الهيئة العامة للتأمين الصحى ، ويسلم

(١) الوقائع المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

••• تلبيقت إجتماعية

للمصاب عند نقله أو لمرافقه صورة الاخطار المنصوص عليه في المادة ٤ من هذا القرار .

مادة ٣ - يخطر صاحب العمل أو المشرف على العمل مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص عن كل اصابة تقع بين عماله فور وقوعها وذلك بالنسبة للمصابين من العاملين بالقطاع الخاص .

مادة ٤ - يتم الاخطار عن وقوع الاصابة وفقا للنموذج رقم (١٠١) المرفق^(١) ويحرر الاخطار من أصل وثلاث صور .

ويرسل أصل الاخطار الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للمصابين من العاملين بالقطاع الخاص ، ويودع أصل هذا الاخطار بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمصاب اذا كان من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

وتسلم الصورة الأولى الى المصاب أو لمرافقه عند نقله الى الجهة المحددة لعلاجه ، وترسل الصورة الثانية الى قسم الشرطة المختص ، أو السلطة المختصة لدى صاحب العمل بإجراء التحقيق الادارى بحسب الأحوال .

ويحتفظ صاحب العمل بالصورة الثالثة في سجل خاص للاصابات يتعين عليه تقديمه للهيئة المختصة أو الى مفتشيها عند طلبه .

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٦٣) من قانون التأمين الاجتماعى ، يقوم المؤمن عليه بإبلاغ جهة الشرطة المختصة باصابة العمل الناتجة عن حوادث الطريق عندما تسمح حالته بذلك لتحرر مذكرة أو محضر بالحادثة ويخطر صاحب العمل برقم المحضر وتاريخه للقيام بالالتزامات المقررة عليه .

(١) لم ينشر نص النموذج اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

مادة ٦ - مع مراعاة أحكام المادة (٦٩) من قانون التأمين الاجتماعي اذا أصيب المؤمن عليه الممار أو المتقرب خارج البلاد ، فعليه أو على المستحقين عنه بحسب الأحوال التقدم بصورة من محضر تحقيق عن الحادث الذى أصيب فيه ، يكون محررا بمعرفة جهة رسمية باللغة العربية أو مترجما ترجمة رسمية الى هذه اللغة ، ومصدقا عليه من السفارة أو القنصلية المصرية ومعتمدا من وزارة الخارجية المصرية .

مادة ٧ - فى حالة امتناع صاحب العمل عن الاخطار عن الاصابة يجوز للمصاب أو من ينييه أن يخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الأحوال بالاصابة فور حدوثها ، وتاريخ مذكرة أو محضر الشرطة عن الحادث ، وعلى الجهة المذكورة اتخاذ الاجراءات اللازمة .

مادة ٨ - على الهيئة المختصة اتخاذ ما تراه لازما لعصر صور التحقيقات التى ترد اليها من الجهات القائمة بأعمال التحقيق ومراجعتها واستيفائها فور ورودها وإرسال ما يخص المصابين من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام الى صاحب العمل وحفظ صور التحقيقات الخاصة بالمصابين من العاملين بالقطاع الخاص بملفات التأمين الاجتماعى الخاص بهم .

مادة ٩ - اذا ظهرت على المؤمن عليه أعراض مرض مهين خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته من العمل المعرض فيه للاصابة بهذا المرض ، فعلى صاحب العمل الذى يعمل لديه وقت ظهور المرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجه وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التى يكفلها هذا التأمين .

وعلى المؤمن عليه المذكور التقدم الى الجهة المختصة لاتخاذ تلك الاجراءات اذا كان متعطلا .

مادة ١٠ - إذا اكتشف الجهاز الطبى لصاحب العمل أحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى أو أمراض أخرى ناشئة عن النشاط الذى يزاوله صاحب العمل غير مدرجة بهذا الجدول ، فعلى صاحب العمل أن يخطر كلا من الهيئة العامة للتأمين الصحى والهيئة المختصة بتقرير الجهاز الطبى المشار اليه مبينا به نوع المرض والعمل أو الصناعة التى يعمل بها العامل •

الباب الثانى

فى اجراءات العلاج والرعاية الطبية

مادة ١١ - لا يحول انتهاء خدمة المصاب لأى سبب دون استمرار علاجه من اصابته •

مادة ١٢ - اذا انتهت أو أنهيت مدة اعارة أو انتداب المؤمن عليه المعار أو المنتدب خارج البلاد وكان لا يزال فى حاجة الى علاج ، فعلى صاحب العمل أن يحيله الى جهة العلاج المحددة له لاستكمال علاجه •

• مادة ١٣ - تثبت حالات العجز المتخلف عن الاصابة بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى تحرر على النموذج رقم (١٠٢) المرفق^(١) ، وتودع بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمصاب •

ولا يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المصاب بسبب العجز الا بعد ثبوته بمعرفة الهيئة المذكورة مع ثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقا للبند ٤ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى •

(١) لم ينشر نص النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .

الباب الثالث

لجرامات صرف تعويض الأجر

مادة ١٤ - يبدأ الحق في صرف تعويض الأجر اعتبارا من اليوم التالى لوقوع الإصابة ، وفى حالة تأخر المصاب فى التقدم الى جهة العلاج المحددة له يصرف تعويض الأجر عن الأيام التى عولج فيها بجهة علاجية أخرى اذا اعتمدت الهيئة العامة للتأمين المصحة الشهادات الطبية ومدة العلاج فى تلك الجهة .

مادة ١٥ - يصرف تعويض الأجر دون انتظار نتيجة تحقيق الشرطة فى الحالات التى يلزم فيها هذا التحقيق .

أما بالنسبة الى حالات اصابات العمل الناتجة عن حوادث الطريق فيشترط لصرف تعويض الأجر ورود نتيجة تحقيق الشرطة .

مادة ١٦ - يعتمد فى صرف تعويض الأجر عن مدة تخلف المصاب عن عمله بسبب الإصابة على الاخطار عن وقوع إصابة العمل (بلاغ الإصابة) والتقارير الطبى الأولى عن حالة المصاب وبطاقة التردد ويؤشر على بطاقة التردد بما يفيد استلام المؤمن عليه لتعويض الأجر ويتم مراجعة مدد انقطاع العامل عن العمل وما تم صرفه له من تعويض على الاخطار بانتهاء العلاج عند وروده من جهة العلاج .

مادة ١٧ - يصرف تعويض الأجر للمصاب شخصيا بعد توقيع بالاستلام على اذن الصرف فاذا تمخر عليه الانتقال لصرف التعويض جاز له أن يوكل عنه شخصا غيره فى صرف التعويض بموجب توكيل مصدق عليه اداريا كما يجوز أن ينتقل اليه مندوب صرف لتسليمه هذا التعويض .

مادة ١٨ - إذا انتهت خدمة المصاب لأي سبب قبل انتهاء علاجه تستمر الجهة المترمة بصرف تعويض الأجر في صرف هذا التعويض طوال مدة عجزه عن تأدية العمل بسبب الإصابة أو حتى ثبوت عجزه المستديم أو حدوث الوفاة مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من هذا القرار .

مادة ١٩ - لا يستحق تعويض الأجر إذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعمول به . ويصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

مادة ٢٠ - إذا ثبت من التحقيق الذي يجري بمعرفة الجهة المختصة أن الإصابة ليست إصابة عمل أو أن المصاب تعدد أصابة نفسه أو أن الإصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانبه ولم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل ، فللجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تعتبر فترة انقطاع المؤمن عليه بسبب الإصابة أجازة مرضية ويتحمل العامل في هذه الحالة بالفرق بين تعويض الأجر الذي أدى اليه بسبب الإصابة والأجر أو تعويض الأجر المستحق له نظير الأجازة المرضية ويعتبر دينا عليه يخصم من أجره إذا كان صاحب العمل هو المترم بصرف تعويض الأجر أو من أجره أو مستحقاته لدى الهيئة المختصة في الحدود المقررة قانونا إذا كانت الهيئة هي التي قامت بصرف تعويض الأجر .

مادة ٢١ - إذا كان المصاب معارا أو منتدبا خارج الجمهورية وانتهت أو أنهت مدة الاغارة أو الانتداب وكان لا يزال عاجزا عن تأدية عمله بسبب الإصابة التزمت الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء هذا التعويض على أساس أجر الاشتراك لدى جهة العمل الأصلية

اعتباراً من تاريخ عودته وذلك بعد التحقق من توافر الشروط اللازمة
لاعتبار حالته إصابة عمل مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا القرار .

مادة ٢٢ - يكون للمصاب الذى تخلف لديه عجز جزئى مستديم
الحق فى أن يحصل بدلاً من المعاش المستحق له عن هذا العجز على
تعويض الأجر المقرر وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا الباب فى
الحالتين الآتيتين :

- ١ - خلال فترة التأهيل الطبى .
 - ٢ - فى حالة الانتكاس أو المضاعفة التى تنشأ عن الإصابة .
- ويقدر تعويض الأجر فى هاتين الحالتين على أساس الأجر المسدد
عنه الاشتراك عند استحقاق صرف هذا التعويض .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،،

تحريراً فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (١٤ نونبر سنة ١٩٧٦)

قرار وزير الصحة

رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦

في شأن شروط وأوضاع توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية(*)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وعلى موافقة السيد وزير التأمينات ؛

قرر :

مادة ١ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بتوفير خدمات العلاج
الطبيعي للمصابين والمرضى المنتفعين بأحكام البابين الرابع والخامس من
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٢ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بصرف الأجهزة الصناعية
التمويضية اللازمة للمنتفعين اذا قرر طبيب الهيئة أن من شأن صرفها
معاونة المريض أو المصاب على أداء عمله الاصلى أو أداء أى عمل آخر
مناسب لحالته أو لقضاء حاجاته .

مادة ٣ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بصرف الأجهزة الآتى
بيانها وفقا للمواصفات التى تقررها ويشترط استقرار حالة المنتفع الصحية
وعدم تعارض تركيب الجهاز مع تلك الحالة :

(١) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١١٥ .

٥٠٧ تأمينات اجتماعية

(أ) الأجهزة التعويضية للعيون — النظارات بأنواعها — العيون

الصناعية — العدسات اللاصقة •

(ب) الأجهزة التعويضية للأسنان : الطاقم الكامل — التركيبات

الجزئية •

(ج) الأجهزة التعويضية للجراحة والعظام : الأطراف السفلية

والعلوية — أجهزة سائدة للعمود الفقري والأطراف — أجهزة

سائدة — العكاز والعصى بأنواعها — الكراسي المتحركة

بأنواعها — الأجهزة الخاصة بتفطاح القدمين بدرجة تيسق

المنتفع عن أداء العمل •

(د) أجهزة الشلل للأطراف السفلى •

(هـ) الأجهزة التعويضية للأذن — سماعات الأذن •

(و) الشعر المستعار (الباروكة) بالنسبة للاناث •

وذلك كله بالشروط والأوضاع التى تحددها الهيئة العامة للتأمين

الصحي •

مادة ٤ — تكون استعاضة الأجهزة المنصوص عليها فى المادة

السابقة أو اصلاحها وفقا للأسس التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس

مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي •

مادة ٥ — يكون صرف الأجهزة التعويضية من جهات الاختصاص

التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي •

مادة ٦ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ٧ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا

من تاريخ صدوره •

صدر فى ٢٨ صفر سنة ١٣٩٦ هـ (٢٨ فبراير سنة ١٩٧٦ م) .

قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦
بشأن قواعد تحديد مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه
المصاب أو المريض^(١)

وزارة التأمينات

بعد الاطلاع على المادتين ٥٠ ، ٨٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى اقتراح مجلس ادارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ،
والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛
ومناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يلتزم صاحب العمل بمصاريف نقل المصاب لأول مرة من مكان وقوع الاصابة الى جهة العلاج التي تعينها له الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ٢ - تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس ونفقا للقواعد الآتية :

١ - يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الاخطار بانتهاء العلاج أن حالة المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة .

(١) الموقع المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٤ .

٢ - يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل العامة بفئة الدرجة الثانية من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس اذا لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب أما اذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف انتقال •

مادة ٣ - يتبع في شأن اجراءات صرف مصاريف الانتقال ذات الأحكام الخاصة بصرف تعويض الأجر •

مادة ٤ - اذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المصاب وكانت حالته تستدعي التردد عليه دون العلاج الداخلي فانه يحق للمصاب وفقا لما تقرره جهة العلاج أن يصرف نفقات اقامة وفقا لفئات بدل السفر للعاملين بالحكومة وعلى أساس أجر اشتراكه بدلا من مصاريف الانتقال طبقا لأحكام المادة (٢) من هذا القرار وذلك وفقا لما يلي :

١ - تصرف اليه مصاريف الانتقال بالدرجة الثانية للذهاب الى مكان العلاج والعودة منه بعد انتهاء العلاج •

٢ - يصرف اليه نفقات الإقامة المشار اليها عن الليالي التي قضاها في البلد الذي يقع فيه مكان العلاج •

مادة ٥ - في حالة علاج المصاب خارج الجمهورية وفقا للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج في حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية وفقا لفئات أجر الاشتراك بالنسبة للمصاب •

مادة ٦ - اذا قررت الجهة الطبية أن حالة المصاب تستدعي وجود مرافق سواء كان العلاج بالداخل أو بالخارج تتحمل الجهة المتزمتة

بتعويض الأجر بمصاريف الانتقال والاقامة الخاصة بالمرافق وفقاً للأحكام المقررة بالنسبة للمصابين *

مادة ٧ - في حالة وفاة المصاب تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات نقل جثته من مكان العلاج إلى محل اقامته *

كما تلتزم بصرف مبلغ خمسين جنيهاً لنفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازم لعملية النقل بجميع لوازمه إذا حدثت الوفاة في مكان العلاج الذي يقع خارج البلد الذي فيه محل اقامته ، وتلتزم بالنفقات الفعلية بحد أقصى ٣٠٠ جنية في حالة الوفاة خارج الجمهورية *

وتؤدي هذه النفقات لن يصرف اليهم مصاريف الجنازة *

مادة ٨ - تسرى القواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لانتقال المصاب الى مكان اجراء الفحوص الطبية أو المعملية اللازمة لاعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك انتقاله للتأهيل على استعمال الجهاز *

كما تسرى تلك القواعد بالنسبة لانتقال المصاب الى جهة العلاج لتقدير درجة المعجز المستديم المتخلف عن الاصابة وكذلك انتقاله لاعادة الفحص الطبي وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون التأمين الاجتماعى *

مادة ٩ - اذا انتهت خدمة المصاب لأى سبب قبل انتهاء علاجه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بالاستمرار في صرف نفقات الانتقال المستحقة للمصاب وفقاً لأحكام هذا القرار *

مادة ١٠ - فيما عدا أحكام المادتين (١ ، ٦) والفقرة الثانية من المادة ٨ من هذا القرار تسرى القواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لانتقال المؤمن عليه المريض الذى تسرى عليه أحكام

التأمين ضد المرض المنصوص عليها بالباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ١١ - إذا أصيب المؤمن عليه المعار أو المفتدب خارج البلاد فلا يستحق نفقات الانتقال المقررة وفقا لأحكام هذا القرار طوال مدة اعارته أو انتداباه بالخارج .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية،،

تحريرا في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

قرار وزير الصحة

رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧

بشأن الشروط والأوضاع الواجب توافرها لتصريح لأصحاب
الأعمال بتقديم انخضعت الطبية للمؤمن عليهم في حالات
الاصابة والمرض^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء المجلس الأعلى
للرعاية العلاجية التأمينية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الهيئة
العامة للتأمين الصحي والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد
الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمات الطبية التأمينية ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط
وأوضاع توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الشروط
والأوضاع الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الأعمال بتقديم الخدمات
الطبية للمؤمن عليهم في حالات الإصابة والمرض ؛

(١) الوثائق المصرية في ١٦/٢/١٩٨٧ - العدد ٦٤ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ؛

وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي ؛

وعلى موافقة وزير التأمينات ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحي التصريح لصاحب العمل بعلاج العاملين لديه في حالتي الإصابة والمرض وفقا لنص المادتين ٤٨ ، ٧٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بناء على طلبه اذا كان لصاحب العمل نظاما يقدم العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ومستوى لا يقل عن مستوى الخدمة الطبية التأمينية التي تقدمها الهيئة وعلى الأخص في الحالات الآتية :

(أ) اذا كان نشاط صاحب العمل طبييا كالمستشفيات وما في حكمها أو كمن صاحب العمل يمتلك أو يدير دارا مخصصة لعلاج العاملين لديه ورعايتهم طبييا •

(ب) اذا كان من طبيعة العمل بالمنشأة التتقل المستمر داخل أو خارج الجمهورية كشركات الطيران ومنشآت النقل البحري وشركات المقاولات والنقل أو كانت المنشأة في أماكن نائية كشركات حفر آبار البترول •

(ج) اذا كان غالبية العاملين لدى صاحب العمل من الأجانب غير الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

(د) إذا كان لصاحب العمل نظام علاجى معتمد من المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية المنشأ بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ وكان هذا النظام يقدم العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليهما فى المادة ٤٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه وبمستوى لا يقل عن الخدمة الطبية التأمينية التى تقدمها الهيئة •

مادة ٢ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحى التصريح لصاحب العمل بعلاج العاملين لديه وفقا لأحكام هذا القرار وذلك فى بعضى مواقع العمل دون أن يمتد التصريح الى المواقع الأخرى التى تتوافر فى نطاقها للهيئة امكانات تقديم الخدمة الطبية التأمينية •

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى لدة التصريح ثلاث سنوات قابلة للتجديد إذا طلب صاحب العمل ذلك ، على أن يتقدم بطلب التجديد قبل انتهاء التصريح السابق بثلاثة أشهر على الأقل وأن تتأكد الهيئة من توافر شروط التصريح •

مادة ٤ - على الهيئة العامة للتأمين الصحى انهاء التصريح قبل انتهاء مدته فى حالة زوال شروط التصريح أو الاخلال بأى منهما •

مادة ٥ - فى حالة التصريح للمنشأة بعلاج عاملها من اصابات العمل تلتزم المنشأة بتقديم كافة البيانات والتسهيلات اللازمة لقيام الهيئة بإجراء الفحص الطبى الدورى على العاملين المعرضين للأمراض المهنية •

مادة ٦ - تلتزم المنشأة المصرح لها بعلاج عاملها بتقديم كافة ما تطلبه الهيئة من بيانات أو احصاءات تفص علاج هؤلاء العاملين •

مادة ٧ - يلغى قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧
المشار إليه^(١) .

مادة ٨ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي
تنفيذ هذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به تاريخ
نشره .

صدر في ١٩٨٧/٢/٤ .

(١) تنفيذاً لقرار السيد وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ كان قد
صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٢/١٨ - المجلد ٤٤٢) .

**قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧
في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبي وتنظيم عملها^(١)**

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي المسلح بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبي وتنظيم عملها ؛

وعلى موافقة وزير القوى العاملة والتدريب المهني ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تشكل لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة (٦٢) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على الوجه التالي :

١ — طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة اختصاصها مكان العمل ، مقررًا •

٢ — طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي •

٣ — طبيب أخصائي يختاره مقرر اللجنة من مديرية الشئون الصحية أو من إحدى المستشفيات الجامعية حسب حالة المؤمن عليه طالب التحكيم •

(١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧ — العدد ٢٣٩ .

مادة ٢ - يحزر طلب التحكيم الذى يقدمه المؤمن عليه على النموذج الذى يعد لهذا الغرض .

ويسلم هذا الطلب مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة له بايصال الى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص أو وحدة التأمين والمعاشات التابع لها المؤمن عليه بحسب الأحوال .

ويجوز أن يرسل طلب التحكيم بكتاب موصى عليه يعلم الوصول الى المكتب أو الوحدة المشار اليهما .

مادة ٣ - على المؤمن عليه أداء رسم تحكيم قدره مائة قرش الى خزانة الجهة المنصوص عليها بالمادة السابقة .

وفي حالة ارسال طلب التحكيم بالبريد يؤدي هذا الرسم بحالة بريدية لحساب الجهة المذكورة .

مادة ٤ - يسقط حق المؤمن عليه فى التحكيم فى الحالتين الآتيتين :

١ - اذا لم يتقدم بطلب التحكيم فى المواعيد المنصوص عليها بالسادة ٦١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٢ - اذا لم يقدم بأداء رسم التحكيم .

ويمتنع على لجنة التحكيم أن تنظر فى طلب التحكيم فى هاتين الحالتين .

مادة ٥ - على الجهة المنصوص عليها بالمادة (٢) أن ترسل جميع المستندات الخاصة بالنزاع الى مقرر لجنة التحكيم المختصة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم طلب التحكيم .

وعلى مقرر لجنة التحكيم الطبي أن يحدد موعد انعقاد اللجنة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه ، وأن يخطر كلا من عضوي اللجنة والمؤمن عليه بذلك الموعد بكتاب موصى عليه قبل موعد انعقاد اللجنة بوقت كاف ويتم هذا الاخطار برقيا عند الضرورة .

مادة ٦ - تعقد لجنة التحكيم الطبي بمقر مكتب طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة المختصة أو في مكان وجود المؤمن عليه اذا ثبت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال الى مقر اللجنة .

وإذا كان مكان وجود العامل واقعا في دائرة اختصاص لجنة تحكيم أخرى فعلى مقرر اللجنة إحالة أوراق النزاع الى مقرر اللجنة المشار اليها .

مادة ٧ - يجوز لطرفي النزاع تقديم أية بيانات أو مستندات أو شهادات طبية الى لجنة التحكيم الطبي حتى اليوم السابق على موعد انعقادها .

مادة ٨ - على لجنة التحكيم الطبي أن تراعى حالة المؤمن عليه وقت صدور قرار جهة العلاج المطعون فيه .

ويجب أن يكون قرار اللجنة مسبيا ومتضمنا الآراء التي أبديت في شأن النزاع .

مادة ٩ - على مقرر لجنة التحكيم الطبي اخطار الهيئة المختصة بالقرار الذي اتخذته اللجنة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره .

وعلى الهيئة المختصة اخطار المؤمن عليه بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الاخطار اليها وعليها تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

مادة ١٠ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحى اذا صدر قرار لجنة التحكيم الطبى فى صالح المؤمن عليه بصرف مبلغ جنيه واحد لكل من طبيب الصحة المهنية والطبيب الذى يختاره مقرر اللجنة طبقا للبند (٣) من المادة (١) *

وتلتزم الهيئة المختصة اذا صدر قرار اللجنة فى غير صالح المؤمن عليه بصرف المبلغ المشار اليه لكل طبيب من الأطباء أعضاء اللجنة .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية «

صدر فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٩٧ (٣) سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠

بشأن إعفاء صاحب العمل في القطاع الخاص من
أداء نسبة الـ ١٪ من حصته في الاشتراكات تأمين
المرض المخصصة لأداء تعويض الأجر ومصاريف
الانتقال^(١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعي ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ٩/٩/١٩٨٠ ؛

قرر :

مادة ١ - (معدلة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٢٧ لسنة
١٩٨٣) يعفى صاحب العمل في القطاع الخاص من أداء نسبة الـ ١٪
من حصته في اشتراكات تأمين المرض المخصصة لأداء تعويض الأجر
ومصاريف الانتقال مقابل التزامه بهذه الحقوق وذلك متى صرحت له
الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج العاملين لديه .

ويسرى الاعفاء المشار اليه على الاشتراكات المستحقة اعتباراً من
أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار الهيئة العامة للتأمين الصحي
بالتصريح لصاحب العمل بعلاج العاملين لديه .

مادة ٢ - يسرى حكم المادة السابقة على الحالات التي صرحت
فيها الهيئة العامة للتأمين الصحي لصاحب العمل بعلاج العاملين لديه
قبل تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

مصر في ٢٠ شوال سنة ١٤٠٠ (٩ سبتمبر ١٩٨٠) .

قرار وزير الصحة

رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١

بشأن سريان أحكام تأمين المرض على العاملين
بمؤسسات القطاعين العام والخاص التي يعمل بها من
(٥ - ٤٩٩) عاملا بجميع محافظات الجمهورية^(١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات
العامة .

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى
والقانونين المعدلة له .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء
الهيئة العامة للتأمين الصحى وفروعها المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين
الصحي ؛

قـــرر :

مادة ١ -^(٢) تسرى أحكام تأمين المرض المنصوص عليها بالباب

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٧١ .

(٢) مادة معدلة بالمادة الاولى من قرار وزير الصحة رقم ١٦٠ لسنة
١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ٥/٥/١٩٨٢ - العدد ١٠٤) ونمينا الى باقى
نصوص القرار :

مادة ٢ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تنفيذ
هذا القرار .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ (٢١ مارس سنة ١٩٨٢) .

الخامس من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له على العاملين بمنشآت القطاعين العام والخاص التي يعمل بها من (٥ - ٤٩٩) عاملا بجميع محافظات الجمهورية^(١) .

ويعتبر في حكم المنشأة في تطبيق أحكام هذا القرار فروع المنشآت (متى دخل عدد العاملين في هذه الفروع في نطاق الحدين المبينين في الفقرة السابقة) .

ويستمر أحكام هذا القرار على العاملين بالمنشآت المشار اليها في الفقرتين السابقتين إذا زاد أو نقص عدد العاملين بها عن الحدين سلفي الذكر بعد تطبيق أحكام هذا القرار عليهم .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير ١٩٨٢ .

مادة ٣ - على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

صدر في ١٧ المحرم سنة ١٤٠٢ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٨١) .

(١) صدر قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تطبيق أحكام قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ « الوقائع المصرية في ١١/٣/١٩٨٢ - العدد ٥٩ » ونص في ملحقته الأولى على ما يأتي : « تطبيق أحكام قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن سريان أحكام تلخيص المرض على العاملين بالفروع التجارية والوراق التابعة لها والاتحاد العام للفروع التجارية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ » .

قرار وزير الدولة للصحة
رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٨٣
بشأن مريان تأمين المرض على العاملين بشركات
ومنشآت ومكاتب القطاعين العام والخاص
التي يعمل بها من (١ - ٤) عمال بجميع
محاافظات الجمهورية

وزير الدولة للصحة :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .
- وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .
- وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ .
- وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي .

قـرر

- مادة ١ -** تسرى أحكام تأمين المرض المنصوص عليها بالبواب الخامس من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له على العاملين بشركات ومنشآت ومكاتب القطاعين العام والخاص التي يعمل بها من (١ - ٤) عمال بجميع محافظات الجمهورية التي لم يسبق لها الانتفاع قبل تاريخ صدور هذا القرار وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٤ .

مادة ٢ - يعتبر في حكم المنشأة في تطبيق أحكام هذا القرار فروع الشركات والمنشآت والمكاتب الواقعة في نطاق الشريعة من (١ - ٤)
• صال •

مادة ٣ - على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي تنفيذ هذا القرار •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية •

صدر في ١٣/٩/١٩٨٣ .

قرار وزير الصحة رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٤
بشأن سريان أحكام تأمين المرض على عمال
المخابز البلدية والشامية من القطاع الخاص
بجميع محافظات الجمهورية^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات
المسماة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى والقوانين
المحذلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الهيئة
العامة للتأمين الصحى وفروعها والمحل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٦٣٢ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سريان أحكام
تأمين المرض على عمال المخابز البلدية والشامية من القطاع الخاص اعتبارا
من ١/١٠/١٩٨٠ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن التأمين
على عمال المخابز فى القطاع الخاص والمحل بقرار رقم ٢٩ لسنة
١٩٨٤ ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور / وزير التموين والتجارة
الداخلية رقم (٦٤٣) بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٤ بموقفة اللجنة العليا للسياسات

والشئون الاقتصادية على أن يكون التأمين على عمال المخازن التابعة للقطاع الخاص على أساس الفرد وليس الجوال على أساس الأجر الفعلى ، وموافقة سيادته على أن يكون التطبيق — بصفة مؤقتة — على أساس الأجر الحكيم بعد زيادته بنسبة ٤٠٪؛

وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام تأمين المرض المنصوص عليها بالباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له على عمال المخازن البلدية والشامية من القطاع الخاص بجميع محافظات الجمهورية ، وذلك اعتبارا من أول يناير ١٩٨٥ .

مادة ٢ — تقوم هيئة السلع التموينية بسداد حصتى صاحب المخبز والعامل فى اشتراكات تأمين المرض وفقا لنسب الاشتراكات المقررة لتأمين المرض فى الفقرتين (١ ، ب) من المادة (٧٢) بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له وتحتسب — بصفة مؤقتة — لمدة عام على أساس نسبة ٥٪ من الأجر الحكيم الوارد بقرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بعد زيادته بنسبة ٤٠٪ .

مادة ٣ — يلغى القرار الوزارى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

مادة ٤ — على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى والجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الموقائع المصرية ،

صدر فى ١٧/١٢/١٩٨٤ .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١ لسنة ١٩٨١

بشان انتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية^(١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى اقتراح وزيرة التأمينات الاجتماعية ، وموافقة وزير الصحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز للأرملة المستحقة لمعاش وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه طلب الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى القانون المذكور ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التالية :

١ - تلتزم الأرملة باداء اشتراك شهرى بواقع ٢ ٪ من المعاش المستحق لها وذلك اعتبارا من معاش الشهر التالى لتاريخ تقديم طلب الانتفاع .

٢ - ألا تكون من المؤمن عليهم أو صاحبة معاش عن نفسها وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

مادة ٢ - لا يجوز للأرملة المدول عن طلب الانتفاع المشار اليه
لأى سبب من الأسباب •

مادة ٣ - يقف انتفاع الأرملة بالأحكام المشار اليها متى توافرت
أحدى الحالتين الآتيتين :

١ - إذا التحقت بعمل يخضعها لأحكام قانون التأمين الاجتماعى
المشار اليه •

٢ - إذا تزوجت ، وذلك طوال مدة الزواج •

مادة ٤ - تتولى الجهة المترمة بالمعاشن تحصيل نسبة الاشتراك
المشار اليها وتوريدها الى الهيئة العامة للتأمين الصحى مقابل التزامها
بتقديم حق العلاج والرعاية الطبية للأرملة •

مادة ٥ - يضاف الاشتراك المنصوص عليه فى المادة الأولى من
هذا القرار لموارد صندوق علاج الأمراض واصابات العمل المنشأ بقانون
التأمين الاجتماعى المشار اليه •

مادة ٦ - يصدر وزير التأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع وزير
الدولة للصحة التعليمات لهذا القرار (١) •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويمثل به من تاريخ
نشره •

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ ربيع أول سنة ١٤٠١ هـ ١٠ يناير سنة
١٩٨١ •

(١) صدر قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٤ لسنة
١٩٨١ فى شأن قواعد انتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية •

قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١

في شأن قواعد انتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن انتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية ؛

وعلى موافقة السيد الدكتور وزير الدولة للصحة ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز لأرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش المستحق معاشا وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه طلب الانتفاع بنظام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها بهذا القانون اذا ما توافرت بشأنها الشروط الآتية :

١ - أن تكون مستحقة لمعاش وفقا لأحكام القانون المشار اليه سواء ربط لها المعاش عن زوجها أو عن والدها أو أخيها أو ابنها لكون المعاش المستحق عن أيهم أكبر من معاش الزوج أو جمعت بين المعاش المستحق لها عن الزوج وعن غيره .

٢ - ألا تكون من المؤمن عليهن أو صاحبة معاش عن نفسها وفقا

(١) الموقّع المصرية في ٩ مارس سنة ١٩٨١ - العدد ٥٦ .

لأحكام القانون المشار اليه ويوقف انتفاع الأرملة بأحكام هذا النظام في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا التحقت بعمل يخفضها لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٢ - إذا تزوجت وفك طوال مدة الزواج .

مادة ٢ - لا يجوز للأرملة المحول عن طلب الانتفاع المشار اليه لأى سبب من الأسباب .

مادة ٣ - تؤدى الأرملة مقابل انتفاعها بنظام العلاج والرعاية الطبية المشار اليه اشتراكا شهريا بواقع ٢٪ من المعاش المستحق لها .

وفى حالة استحقاقها لمعاشين أو أكثر فتتقدم بالنسبة المشار اليها من كل معاش سواء كان المعاش الآخر مستحقا وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه أم وفقا لغيره من قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات .

مادة ٤ - على الأرملة التى ترغب فى الانتفاع بنظام العلاج والرعاية الطبية المشار اليه أن تتقدم الى الجهة المختصة بمعاش الزوج بطلب من أصل وصورتين على النموذج رقم (١) المرفق (١) ، وترفق بالطلب صورتين مقاس ٤ × ٦ .

وفى حالة جمع الأرملة بين معاشين أو أكثر يقدم الطلب الى الجهة المختصة بالمعاش المستحق لها بصفتها أرملة .

مادة ٥ - على الجهة التى قدم اليها الطلب تسجيل الطلبات بعد التحقق من شخصية الأرملة وختم واعتماد الصورتين الفوتوغرافيتين .

وتتولى هذه الجهة ملء الجزء رقم (ب) من طلب الانتفاع واعتماده وختمه ، وترسل الأصل والصورة الأخرى والصورتين الفوتوغرافيتين عن طريق أحد العاملين بها الى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب اليها .

كما تلتزم الجهة المشار اليها باخطار الجهات الأخرى التى تصرف الأرملة منها معاشاتها الأخرى بتقديم الأرملة طلب الانتفاع بأحكام العلاج منها معاشاتها الأخرى بتقديم الأرملة طلب الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية وبنسبة الاشتراك وتاريخ بدء الخصم وفرع الهيئة العامة للتأمين الصحى الذى يتم توريد الاشتراك له ، ومتابعتهما للتأكد من تمام توريد الاشتراك المستحق لديها للهيئة العامة للتأمين الصحى .

مادة ٦ - على الجهات الملتزمة بمعاشات الأرملة خصم الاشتراك الشهري اعتبارا من معاش الشهر التالى لتقديم طلب الانتفاع .
وتحسب نسبة الاشتراك على أساس مجموع المعاش المستحق للأرملة مستبعدا منه الزيادات والاعانات الآتى بيانها :

- ١ - الاعانة الاضفائية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ .
- ٢ - زيادة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ .
- ٣ - اعانة الغلاء الاضفائية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ .
- ٤ - زيادة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .
- ٥ - زيادة المعاشات المقررة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ .
- ٦ - اعانة غلا المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ و ١٩٥٣/٦/٣٠ .

مادة ٧ - فى حالة تغير قيمة معاش الأرملة بالزيادة أو النقصان يتم حساب نسبة الاشتراك على أساس المعاش بعد الزيادة أو النقصان بحسب الأحوال .

مادة ٨ - على الجهات الملتزمة بمعايير الأرملة توفير قيمة الاشتراكات الى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الخصم وذلك على النموذج المخصص لهذا الغرض .

مادة ٩ - تسلم الهيئة العامة للتأمين الصحى بطاقة علاجية للأرملة معددا بها تاريخ بدء الانتفاع والعيادة والمستشفى المربوط عليها الأرملة .

مادة ١٠ - تنتزم الأرملة بتسليم بطاقة العلاج الى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى فى حالة زواجها أو التحققها بعمل يدخل فى مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

مادة ١١ - يتعين على الجهة الملتزمة بمعايير الأرملة اخطار الهيئة العامة للتأمين الصحى (الفرع المختص) بتاريخ قطع معاش الأرملة أو إيقافه وسببه .

كما يلتزم صاحب العمل الذى يستخدم أرملة فى عمل يخصها لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه أن يحصل منها على اقرار يحدد مدى انتفاعها بأحكام العلاج والرعاية الطبية المشار اليها وقبامها بتسليم البطاقة لفرع الهيئة العامة للتأمين الصحى الذى قام بإصدار البطاقة .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠ ربيع الاول سنة ١٤٠١ هـ (٢٦ يناير سنة ١٩٨١) .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

بشأن انتفاع أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات
من مواطني محافظة الاسكندرية بحق العلاج والرعاية الطبية^(١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى اقتراح وزير التأمينات وموافقة وزير الصحة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها
في هذا القرار على أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من مواطني
محافظة الاسكندرية .

ويحدد الوزير المختص بالصحة الجهات والأعداد التي يجوز لها
طلب الانتفاع بحكم الفقرة السابقة ، وتكون الأولوية لأسبقية التقدم
بطلب الانتفاع .

مادة ٢ - يقصد بأسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش زوجته وأولاده
الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها في
قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ يولية سنة ١٩٨١ - المعداد ٢٩ .

ويشترط لانتفاع فرد الأسرة ألا يكون من المؤمن عليهم أو صاحب معاش وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي السارية .

مادة ٣ - يقصد بحق العلاج والرعاية الطبية المشار إليها ما يلي :

(أ) الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام .

(ب) الخدمات الطبية التي يؤديها الاختصاصيون بما في ذلك أخصائيو الأسنان والأطفال .

(ج) الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

(د) العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصحة أو المركز التخصصي .

(هـ) العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب الأحوال .

(و) الفحص بالأشعة والبحوث المخبرية (العملية) وغيرها من الفحوص الطبية .

(ز) الرعاية الطبية أثناء الحمل والولادة .

(ح) صرف الأدوية في جميع الحالات المشار إليها آنفاً .

(ط) التأهيل الطبي .

ويتحدد النطاق المحلى للخدمات المشار إليها بجمهورية مصر العربية دون أن يخل ذلك بحق المنتفع في العلاج بالخارج طبقاً لأنظمة الدول الأخرى .

مادة ٤ - يتوقف انتفاع أى فرد من أفراد الأسرة بأحكام العلاج والرعاية الطبية المشار إليه متى توافرت إحدى الحالات الآتية :

١ - توافر إحدى حالات قطع المعاش المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي .

٢ - انفصام العلاقة الزوجية •

٣ - التناقص فرد الأسرة بعمل يخضعه لأحكام أى من قوانين التأمين الاجتماعى السارية •

٤ - خضوع فرد الأسرة لنظام العلاج والرعاية الطبية الصادر وفقا لقانون التأمين الاجتماعى •

مادة ٥ - لا يجوز العدول عن الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية طبقا لهذا النظام بعد تقديم الطاب الى الجهة المختصة •

مادة ٦ - يمول النظام المشار اليه من الاشتراكات والمبالغ الآتية :

١ - اشتراك من المؤمن عليه أو صاحب المعاش بواقع ١/٢٪ من أجره أو معاشه بحسب الأحوال عن كل فرد من أفراد أسرته •

٢ - اشتراك من صاحب العمل الذى يعمل لديه المؤمن عليه ومن الدولة بالنسبة لصاحب المعاش بواقع ١/٢٪ من الأجر أو المعاش بحسب الأحوال عن كل فرد من أفراد الأسرة •

٣ - مقابل خدمة يؤديه المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند طلب الخدمة ويحدد وفقا للآتى :

(أ) ١٥٠ مليما لخدمة الممارس العام ، جنيه واحد و ٢٥٠ مليما فى حالة الرعاية-الطبية المنزلية •

(ب) ٣٠٠ مليم لخدمة الأخصائى ، جنيه واحد و ٥٠٠ مليم فى حالة الرعاية الطبية المنزلية •

(ج) ٣٥٪ من قيمة الدواء خارج المستشفى •

(د) ٥٠٪ من قيمة الفحص المعملى والاشعاعى الذى تريد قيمته على ٥٠٠ مليم .

(هـ) ٥٠٪ من أجر الإقامة داخل المستشفى بحد أقصى خمسة جنيهاً فى اليوم شاملة كافة خدمات العلاج والرعاية الطبية .

مادة ٧ - يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراك المستحق عليه طبقاً لهذا النظام واشتراك المؤمن عليه الذى يلتزم باقتطاعه من أجره الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال فى المواعيد المحددة لأداء المبالغ المستحقة عليه للهيئة المختصة وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

وتتولى الجهة المختصة بصرف المعاش لصاحب المعاش أو فرد الأسرة بتحصيل الاشتراك المشار اليه من المعاش المستحق لكل منهم .

وعلى الجهات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين أداء ما تم تحصيله من اشتراكات الى الهيئة العامة للتأمين الصحى فى المواعيد ووفقاً للإجراءات التى تحددها الهيئة .

مادة ٨ - تضاف المبالغ المشار اليها فى المادة السادسة من هذا القرار لموارد صندوق علاج الأمراض وإصابات العمل المنشأ بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

مادة ٩ - يصدر الوزير المختص بالصحة بعد الاستئذان مع وزير التأمينات القواعد التنظيمية للإجراءات والأوضاع خاصة بتنظيم عملية الانتفاع بخدمات التأمين الصحى الواردة بهذا القرار (١) .

(١) انظر فيها بلى : قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٨١

تأبينات اجتماعية ٥٢٧

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رمضان سنة ١٤٠١ (٢ يوليه سنة ١٩٨١) .

==
بالقواعد التنظيمية لانتفاع أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات بالطلاج والرعاية الطبية ، وأيضا قرار وزير التأبينات الاجتماعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات طلب انتفاع صاحب المعاش بالحكم الطلاج والرعاية الطبية عند تكلم طلب صرف المعاش .

قرار وزير الدولة للصحة

رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٨١

بالتقاعد التنظيمية لانتفاع أسر المؤمن عليهم
وأصحاب المعاشات بالعلاج والرعاية الطبية^(١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون
التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له •

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة
العامة للتأمين الصحي المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ •

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن انتفاع
أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من مواطني محافظة الاسكندرية
بحق العلاج والرعاية الطبية •

وعلى القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحكام المنظمة لتأمين
المرض •

وبناء على موافقة الدكتورة / وزيرة التأمينات الاجتماعية •

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين
الصحي •

قرر :

الباب الأول

إجراءات طلب الانتفاع بالعلاج والرعاية الطبية

مادة ١ - يحضر طلب انتفاع أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
بمحق العلاج والرعاية الطبية على النموذج (ت • ص ٨) المرافق من

(١) لم تنشر النماذج المرافقة اكتماء تنشرها في الوقائع المصرية .

نسختين بالنسبة لأسرة المؤمن عليه ، ومن نسخة واحدة بالنسبة لأسرة صاحب المعاش أو لفرد الأسرة في حالة وفاة عائله .

ويرفق بالطلب صور فوتوغرافية من البطاقة العائلية للأسرة وصورتين 4×6 لكل فرد من أفراد الأسرة .

مادة ٢ - يقدم طلب الانتفاع بحق العلاج والرعاية الطبية إلى صاحب العمل بالنسبة لأسرة المؤمن عليه .

وعلى صاحب العمل إرسال النسخة الأولى من الطلب إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي والاحتفاظ بالنسخة الثانية لديه .

ويقدم الطلب إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي لأسرة صاحب المعاش أو لفرد الأسرة في حالة وفاة عائله .

مادة ٣ - على الهيئة العامة للتأمين الصحي تجميع الطلبات الواردة لها وقبدها في سجل حصر المنتفعين نموذج رقم (ت ٠ ص ٧٤) .

مادة ٤ - على المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو متولى شئون الأسرة بحسب الأحوال إخطار الجهة السابق تقديم طلب الانتفاع إليها في حالة إحدى الوقائع الآتية :

١ - تحقق إحدى الحالات الموجبة لتوقف انتفاع فرد الأسرة عن العلاج والرعاية الطبية ، ويقدم الإخطار وفق النموذج رقم (ت ٠ ص ٨١) المرافق .

٢ - زيادة أفراد الأسرة ، ويقدم الإخطار وفق النموذج رقم (ت ٠ ص ١٠٣) المرافق ويرفق به صورة فوتوغرافية للبطاقة العائلية معلقة بالفرد وعدد ٢ صورة فوتوغرافية مقاس 4×6 لهذا الفرد .

الباب الثاني

أداء الاشتراكات

مادة ٥ - على صاحب العمل أداء الاشتراك الذي يلتزم به واشتراك المؤمن عليه الذي يلتزم بلقبطاعه من أجره الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال في المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات الشهرية المقررة وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بعد استيفاء النموذج رقم (ت ٥ ص ٧٥) المرفق .

وعلى الجهة المترمة بصرف المعاش لصاحب المعاش أو فرد الأسرة تحصيل الاشتراك المشار اليه من المعاش المستحق لكل منهم .

ويبدأ الالتزام بأداء الاشتراكات المشار إليها اعتباراً من أجر أو معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الانتفاع بحسب الأحوال .

وعلى هيئتي التأمين الاجتماعي أداء ما تم تحصيله من اشتراكات الى الهيئة العامة للتأمين الصحي خلال شهر من تاريخ تحصيلها .

الباب الثالث

بطاقة التأمين الصحي وإجراءات العلاج والرعاية الطبية

مادة ٦ - على الهيئة العامة للتأمين الصحي اعطاء بطاقة لكل فرد من أفراد الأسرة تحدد فيها جهات العلاج وتلتصق عليها صورة المنتقم وتختتم بخاتم الهيئة .

مادة ٧ - على أفراد الأسرة إبراز بطاقة التأمين الصحي عند التقدم الى جهات العلاج وعند استلام الدواء .

مادة ٨ - على الهيئة العامة للتأمين الصحي سحب بطاقة التأمين الصحي أو عدم تجديدها لمدة أخرى في حالة توقف انتفاع الأسرة بحق العلاج والرعاية الطبية .

مادة ٩ - يتقنم المريض من أفراد الأسرة الى جهة العلاج المحددة ببطاقة التأمين الصحي بعد استيفاء النموذج المعد لهذا الغرض ويعد سداد مقابل أداء الخدمة المقررة .

مادة ١٠ - في حالة عدم قدرة المريض من أفراد الأسرة على الانتقال تخطر جهة العلاج المحددة كتابيا بطلب زيارة منزلية بواسطة مندوب الأسرة ويكون الاخطار على النموذج المعد لهذا الغرض ويعد سداد مقابل أداء الخدمة المقررة للزيارة نقدا والاحتفاظ بإيصال السداد .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ١١ - تصدر كل من الهيئة العامة للتأمين الصحي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمحاسن ما قد يلزم من التعليمات لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٤/١٠/١٩٨١ .

قرار وزفر الءامفنات الاءءماعفة

رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٥

بشان اءراءاء طلب انءفاع صاءب المعاش بأءكام العلاء

والرعاة الطفة عند ءقففم طلب صرف المعاش (١)

وزفر الءامفنات

بعء الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الءامفن الاءءماعف ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بءعءفل بعض اءكام قانون الءامفن الاءءماعف الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزفاءة المعاشاء .
وعلى مرافقة وزفر الصفة .

وعلى المءكرة المعروضة علفنا بءارفء ٢٢/٨/١٩٨٥ .

قرو :

مءاة ١ - فءقفم صاءب المعاش بطلب الانءفاع بأءكام العلاء والرعاة الطفة فف ءارفء ءقففم طلب صرف المعاش .

وفءقفم الطلب على النموءء رقم ء ص (١٠١ ب) المرفق (٣) من اصل وصورة وفرفق به فءءء ٢ صورة فوتوءراففة لصاءب المعاشف مقاس (٤ × ٣) .

مءاة ٢ - فءقفم الطلب الى ءفة العمل مع طلب صرف المعاش اذا كان صاءب المعاش من العاملفن المءفنن باءءى وءءاء الءهاز الاءارى للءولة أو الهفئاء العامة أو باءءى وءءاء القءاع العام ، فءقفم الى مكءب

(١) الوقءع المصرة فف ١٩/١٠/١٩٨٥ - العءء ٢٣٦ .

(٢) لم ففشر النموءء اكءفاء بفشره فف الوقءع المصرة .

تأمينات اجتماعية ٥٤٣

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للمؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص .

مادة ٣ - تقوم الجهة التي قدم اليها الطلب المشار اليه بحفظ صوره بملف المعاش كما تتولى تسليم أصول الطلبات ومرفقاتها أسبوعيا بمعرفة مندوب عنها الى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحي المختص اذا كان يقع في المدينة الموجود فيها الجهة التي قدم اليها الطلب وترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول الى ذلك الفرع اذا كان يقع في مدينة أخرى .

مادة ٤ - يقوم فرع الهيئة العامة للتأمين الصحي المختص فور استلام أصول الطلبات ومرفقاتها باعداد بطاقة العلاج لصاحب المعاش ويسلم بطاقة العلاج ومعها أصل وصورة من النموذج رقم ٣ من (١٠١ ج) المرفق الى مندوب الجهة المشار اليها في المادة (٣) أو ترسل اليها بالبريد المسجل بعلم الوصول حسب الحال .

مادة ٥ - تقوم الجهة المرسل اليها بطاقة العلاج بتسليمها الى صاحب المعاش ، مع توقيعه بالاستلام على أصل النموذج ٣ من (١٠١ ج) ويرفق أصل وصورة هذا النموذج بملف المعاش مع مراعاة التأشير على نموذج تقدير المعاش باستحقاق اشتراك العلاج والرعاية الطبية بنسبة (١ /) من اجزالي المعاش والاضافات والزيادات .

مادة ٦ - يقوم مكتب التأمينات الاجتماعية المختص أو منطقة التأمين والمعاشات المختصة بحسب الحال بعد الانتهاء من مراجعة ملف المعاش باستيفاء باقى بيانات النموذج ٣ من (١٠١ ج) الأصل والصورة - ويحفظ بالصورة بالملف ويرسل الأصل بعد اعتماده الى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحي المختص رفق شيك بقيمة الاشتراك المستحق عن

الفترة اعتباراً من تاريخ بدء استحقاق المعاش حتى بداية الصرف الدورى للمعاش من الهيئة المختصة .

مادة ٧ - إذا تبين من مراجعة الهيئة المختصة لملف التأمين الاجتماعى للمؤمن عليه عدم استحقاقه معاشاً تاتزم جهة العمل بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص بقيمة تكلفة الخدمات الطبية التى قدمت للمؤمن عليه من الهيئة العامة للتأمين الصحى خلال الفترة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه حتى تاريخ سحب بطاقة العلاج منه .

مادة ٨ - تسرى الأحكام المنصوص عليها فى هذا القرار فى شأن الطلبات التى قدمت من أصحاب المعاشات الذين استحقاقهم فى المعاش اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ ولم تستكمل اجراءات صرف بطاقة العلاج لهم حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الرقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٩٨٥/٨/٢٢ .

قرار وزير الصحة

رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن تحديد الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض اجازة استثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام المعالين المدنين بالدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد الأمراض المزمنة ؛

وعلى مرافقة السيد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بحضور مندوب الوزارة باللجنة ؛

وعلى مرافقة الادارة المركزية للمجالس الطبية ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بالجدول المرافق فى شأن تحديد الأمراض المزمنة التى يمنح عنها المريض اجازة استثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا وذلك بالنسبة للخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة له وقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سلك الاشارة اليها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٦ - العدد ٥ .

مادة ٢ - يشترط في الحالة المرضية التي تكون سببا في منح العامل الأجر للكامل طبقا للمادة السابقة الآتى :

(أ) أن يكون المرض ضمن الأمراض المزمنة الواردة في الجدول المرفق .

(ب) أن تكون مانعا من تأدية العمل .

(ج) أن تكون قابلة للتحسن أو الشفاء .

مادة ٣ - يستمر منح تعويض الأجر الكامل الى أن يشفى المريض أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل اذا كان من العاملين المدنيين بالدولة - في اجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاش .

مادة ٤ - تتولى اللجان التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحى والمجالس الطبية التابعة لوزارة الصحة وأية لجان طبية عامة تتبع جهات رسمية كل فى حدود اختصاصه الكثف على العاملين الخاضعين لأحكام القانونين المشار اليهما لتقرير ما اذا كان المرض مزمنًا من عدمه .

مادة ٥ - يلغى قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٧/١١/١٩٨٤ .

جدول

تحديد الأمراض المزمنة التي يمنع عنها المريض اجازة
 مرضية استثنائية بأجر كامل أو تستحق تعويضا يعادل
 أجره كاملا طوال مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته
 استقرارا يمكنه من العودة لمباشرة عمله أو يتبين عجزه
 عجزا كاملا

١ - الأورام الخبيثة ومضاعفاتها بأى جزء من أجزاء الجسم اذا
 ثبت تشخيصها بصفة قاطعة .

٢ - الأمراض العقلية بعد ثبوتها .

٣ - الجزام النشط أو مضاعفاته .

٤ - أمراض الدم الخبيثة أو المزمنة مثل مرض ترنيد كرات الدم
 الحمراء . *Pocycythoemiavela* اللوكيميا بجميع أنواعها - الأتميا الخبيثة اذا
 كانت نشطة أو مصحوبة بمضاعفات - الأتميا المزمنة اذا قلت نسبة
 الهيموكلوبين عن (٥٠٪) خمسين في المائة - الهيموفيليا نقص صفائح
 الدم عن أربعين ألفا في المليتر المكعب .

• - أمراض الجهاز التومى :

- الارتفاع الشديد فى ضغط الدم السيستولى ابتداء من ٢٠٠
 ملليمتر زئبق أو ضغط الدم الدياستولى ابتداء من ١٢٠ ملليمتر
 زئبق أو كان ارتفاع ضغط الدم مصحوبا بمضاعفات شديدة .

- هبوط القلب الذى أن يصبح متكافئا .

- المضاعفات الناشئة عن قصور الدورة التاجية التى توضحها
 رسامات القلب أو الأبحاث الأخرى .

- تلف صمامات القلب المصحوب بمضاعفات شديدة مثل عدم تكافؤ انقباض أو التذبذب الأذيني •
- المضاعفات الناشئة عن أمراض القلب الخلقية والمزمنة •
- التهاب وانسداد الأوعية الدموية لأسباب مختلفة ومضاعفاتها مثل مرض رينولدز ومرض برجوز •

٦ — أمراض الجهاز التنفسي :

- الدرن الرئوي النشط •
- الساركويدوزس •
- السليكوزس — الأريستوزس — البجاسوزس •
- الانسكاب البللوري بجميع أنواعه •
- الخراج الرئوي •
- تمدد الشعب الهوائية المتقدم المصحوب بالتهاب صديدي أو تكهفات صدرية •

٧ — أمراض الجهاز الهضمي :

- المضاعفات الناشئة عن غدد الأوردة بالمرى •
- الاستسقاء بالبطن بأنواعه •
- اليرقان بأنواعه •
- التهاب البريتوني لأسباب مختلفة •
- التهاب المزمن بالبنكرياس •

٨ — أمراض الجهاز العصبي :

- الشلل العضوي بالأطراف •
- الشلل المرعاش — التليف المنتشر — الكوريا •
- تكيف أنخاع الشوكي •
- أورام المخ •

- مرض ضمور العضلات المطرد أو ضمور العضلات الذاتى أو الكلال العضلى الخطير •

٩ — أمراض الجهاز البولى والتناسلى :

- هبوط كفاءة الكليتين المزمّن أقل من (٥٠ ٪) خمسين فى المائة عن الطبيعى أو كريتينين السيرم أكثر من ٣ مل/جرام •
- النزيف الرخى الشديد المزمّن •

١٠ — أمراض الغدد الصماء والتمثيل الغذائى والجهاز اللمفاوى :

- التسمم الحرقى •
- هبوط نشاط الغدة الحرقية الشديد •
- مرض اديسون •
- مرض هودجكين •
- مضاعفات البول السكرى مثل ظهور الاسيتون فى البول أو التغيرات السكرية بالشبكة أو قرح سكرية أو غرغرينا •

١١ — أمراض الجهاز الحركى :

- تيبس مفاصل العمود الفقرى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة — الانزلاق الغضروفى المصحوب بشلل •
- مرض الروماتويد النشط •
- تكروز العظام ودرن العظام •
- ١٢ — الأمراض الجلدية المزمّنة النشطة مثل الصدفية المنتشرة — مرض ذى الفقاعة النشط (بمفجس) الأكريما المنتشرة •
- ١٣ — أمراض النسيج الضام مثل مرض القناع الأحمر المنتشر — الاسكليروديميا — التهاب الجلدى العضلى •
- (دروماتوبواسايتس) — مرض بهجت •

١٤ - أمراض العيون :

- التهابات أو القرحة المزمنة بالقرنية •
- التهابات القرحة أو العدوى أو المشيمى المزمن •
- الكتاركتا إذا قلت قوة الإبصار عن ————— بالمئينين مما •
ستون
- الانفصال الشبكي •
- الاغلوكوما •
- التهابات الشبكية والارتشاحات والكمزفة الداخلية •
- التهابات والانسداد بالأوعية الدموية بالعين •
- التهاب أو تورم العصب البصرى •
- الضمور الشبكي التلوني المصحوب بشحوب العصب البصرى •

١٥ - ويعتبر في حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية :

- الاصابات الشديدة - العمليات الجراحية الكبرى أو العمليات التى تتطلب علاجاً طويلاً أو التى تنج عنها مضاعفات تمنع من تأدية العمل مثل تخثر الأوعية الدموية أو التقيح أو التهاب بالبريتونى •
- الحصىات الشديدة المصحوبة بمضاعفات •
- المخالطون لمرضى بأحد الأمراض المعدية مما ترى السلطة الصحية المختصة منعهم من مزاوله أعمالهم حرصاً على الصحة العامة وللمعدة التى تراها •

قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥
بشأن قواعد تنفيذ تأمين المرض والاصابة والاختطار
بانتهاء العلاج والعجز المتخلف ونسبته وبيان أيام
التخلف عن العلاج في حالاتي الاصابة والمرض^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام العلاج
التأميني للعاملين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة
والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي
والمقوانين المحلة له ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن لائحة المجالس
الطبية ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل
واختصاصات المجالس الطبية ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحكام المنفذة
للتأمين ضد المرض ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد الاختطار
بانتهاء العلاج والعجز المتخلف ونسبته وبيان أيام التخلف عن العلاج
في حالاتي الاصابة والمرض ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد الجهات
الطبية المختصة بتقرير ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة وتاريخه وتقدير
نسبته ؛

(١) الوقائع المصرية في ٢٣/١٠/١٩٨٥ - العدد ٢٤٠ .

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور / رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى فى هذا الشأن ،

قرر :

مادة ١ - تختص الهيئة العامة للتأمين الصحى بالكشف الطبى ومنح الاجازات المرضية للعاملين المنتفعين بنظام العلاج التأمينى المنصوص عليه بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمنتفعين بأحكام تأمين المرض واصابات العمل المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المحلة له .

مادة ٢ - تكلف الجهات الطبية التابعة للهيئة كل فيما يخصها بالكشف على العاملين المنصوص عليهم فى المادة الأولى عند ابلاغها بالمرض عن طريق جهة العمل ويكون لهذه الجهات سلطة منح الاجازات المرضية على النحو الآتى :

١ - الممارس العام له سلطة منح الاجازات المرضية بحد أقصى سبعة أيام .

٢ - طبيب اصابات العمل له سلطة منح الاجازات المرضية بحد أقصى ١٥ يوماً .

٣ - الأخصائى وله سلطة منح الاجازات المرضية بحد أقصى ١٥ يوماً .

٤ - مدير المستشفى وله سلطة منح الاجازة المرضية عن فترة الاقامة بالمستشفى ولادة ثلاثون يوماً من تاريخ الخروج وذلك بناء على توصية الاخصائى المعالج .

٥ - اللجان الطبية ولها سلطة منح اجازة مرضية فيما جاوز ذلك طبقاً للوائح المعمول بها بالهيئة .

مادة ٣ - بالنسبة للأماكن التي لا يوجد بها وحدات أو لجان طبية تابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي بالمحافظة يقوم أطباء الوحدات الربيفية والمجموعات الصحية ومفتشو الصحة والمجالس الطبية المحلية كل في نطاق اختصاصه بمنح الإجازات المرضية للمتعاقمين وفي حدود السلطات المخولة لهم بمقتضى القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٤ - إذا كانت الحالة المرضية للمنتفع تمنعه من الانتقال الى جهة العلاج فعليه ابلاغ صاحب العمل بمرضه خلال ٢٤ ساعة من انقطاعه بأية وسيلة من وسائل الابلاغ فـإذا تأخر في الابلاغ عن هذا الموعد تحتسب الاجازة المرضية من تاريخ الابلاغ ولا تحتسب أيام الانقطاع السابقة على ذلك الا اذا كان تأخره في الابلاغ نتيجة لأسباب قهرية تقبلها جهة العمل .

ويستثنى من ذلك حالات الاصابة التي تحدث في الطريق العام ولا يتم ابلاغ صاحب العمل بها فور وقوعها حيث تحتسب الاجازة في هذه الحالة من تاريخ الاصابة التي يمكن الاستدلال عليها من مذكرة أو محضر الشرطة .

وفي حالة عدم توقيع الكشف الطبى على المنتفع خلال أربعة أيام من تاريخ ابلاغه فعليه اعادة ابلاغ صاحب العمل بما يفيد استمرار مرضه وعدم توقيع الكشف عليه وعلى جهة العمل استمجال جهة العلاج لتنفيذ الزيارة المنزلية السابق الاخطار بها .

مادة ٥ - تحسب أيام العطلات الرسمية أو الراحة الأسبوعية ضمن الاجازات المرضية اذا وقعت خلالها .

مادة ٦ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي تحديد جهات علاج المؤمن عليهم ويقصد بجهات العلاج ومراكز اصابات العمل وعيادات

الممارسين والعيادات الشاملة للمستشفيات والمراكز التخصصية كما يجوز للهيئة أن تجري العلاج الطبى فى العيادات والمستشفيات العامة أو الخاصة فى الجهات التى لا تتوافر لها امكانيات لتقديم الرعاية الطبية التأمينية وذلك بمقتضى اتفاقيات خاصة تمعد لهذا الغرض وعلى أن تكون الاقامة بالمستشفيات التى تعينها الهيئة العامة للتأمين الصحى بالدرجة التأمينية المقررة أو ما يعادلها من الدرجات وعلى الهيئة العامة للتأمين الصحى وضع اللوائح اللازمة التى تحدد اجراءات عرض المنتفعين على جهات العلاج المقررة واجراءات صرف الأئمية لهم .

كما أن عليها اخطار أصحاب الأعمال أو الجهات التى يتبعها هؤلاء المنتفعون بتلك الاجراءات والجهات التى تمعد لعلاجهم .

مادة ٧ - على الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال النشر على العاملين فى أماكن ظاهرة عن الوحدات المقررة لمعالجهم واجراءات العرض وصرف العلاج ، وعلى تلك الجهات توفير النماذج التى تضمها الهيئة العامة للتأمين الصحى لتنظيم عرضهم على الجهات الطبية المحددة لهم .

مادة ٨ - تحدد الهيئة العامة للتأمين الصحى طريقة انتفاع المؤمن عليهم بهزايا العلاج والرعاية الطبية خارج نطاق المدن والمحافظات التى يعملون بها فى حلة تواجدهم خارجها (١) .

مادة ٩ - تلتزم الجهة المختصة والتكلفة بمنح الاجازات المرضية طبقا لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القرار بأخطار جهة العمل أو مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ببيان عدد أيام الاجازة المرضية التى منحت للعنتفع وذلك على النماذج

(١) مصدر ترار الهيئة العامة للتأمين الصحى رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن انتفاع المؤمن عليهم بهزايا العلاج والرعاية الطبية خارج نطاق المدن والمحافظات التى يعملون بها .

التي تعدها الهيئة لهذا الغرض - وعلى الهيئة القيام باخطار هذه الجهات أيضا بإيام انقطاع المنتفع عن العلاج أثناء مدة علاجه بالنسبة لحالات اصابة العمل وقرار جهة العلاج في احتساب تلك المدد اجازة مرضية من عدمه .

مادة ١٠ - تثبت حالات العجز المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي وتقوم اللجان الطبية المختصة بتقرير ثبوت العجز المتخلف لدى المرضى والمصابين وتاريخه وتقدير نسبته وذلك على النماذج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض .

مادة ١١ - يراعى في تقدير حالات العجز المستديم المتخلف عن حالات مرضية اثبات ما اذا كانت الحالة عجزا كاملا أم عجزا جزئيا وتلتزم الجهات الطبية المختصة عند تقرير الحالات بتعريف العجز الكلى المنصوص عليه بالفقرة (ح) من المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له وقرار وزير التأمينات رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن الأمراض المزمنة والمستعصية التي تعتبر في حكم العجز الكامل .

مادة ١٢ - يراعى في تقدير درجات العجز المتخلف عن اصابات العمل أحكام المواد (٥٥ ، ٥٨) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والقوانين المعدلة له واذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول رقم (٢) الملحق بالقانون المشار اليه والقرار رقم (١٣٧) لسنة ١٩٧٨ والجدول الملحق بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب مع الأخذ في الاعتبار أن فقد أى عضو من الجسم أو فقد عمله يؤثر في القدرة على الكسب .

مادة ١٣ - تحرر شهادة تقدير درجة العجز من أصل وصورة ويرسل الأصل الى جهة العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

المختص بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وتحفظ الصورة بمقر اللجنة المختصة ويتم اخطار كل من المصاب أو المريض وصاحب العمل بدرجة العجز أو نوعه وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ١٤ - في حالة تظلم المقتنع من قرار جهة العلاج بشأن انتهاء العلاج أو تاريخ العودة للعمل أو من قرار اللجنة الطبية المختصة في شأن عدم ثبوت العجز أو تقدير نسبته فيعرض التظلم على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المواد (٦١ ، ٦٢ ، ٨٨) من القانون .

ويراعى في ذلك الأحكام المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم (٢١٥) لسنة ١٩٧٧ في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبي وتنظيم عملها .

مادة ١٥ - ينشأ في كل لجنة طبية سجل لاثبات حالات العجز التي تم مناظرتها وذلك وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ١٦ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحي التعاقد مع أطباء المجالس الطبية بالمحافظات التي لا يتوافر فيها لجان طبية تابعة لها وذلك وفقاً للنظام الذي تضعه في هذا الشأن .

وتكون الهيئة المذكورة مسؤولة عن مباشرة أعمال هذه اللجان فيما يعمد اليها من اختصاصات طبقاً لأحكام التعاقد .

مادة ١٧ - إذا طرأت على العامل الموجود خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد وجب عليه أن يخطر الجهة الرئاسية التابعة له مباشرة بنتيجة الكشف الطبي عليه والذي يتم بمعرفة طبيين وأن يرفق بهذا الاخطار شهادة مصدقة عليها من القنصلية المصرية أو من الادارة الصحية الأجنبية المختصة ، وعلى الجهة الرئاسية ارسال النتيجة الى اللجنة الطبية المختصة للنظر في اعتمادها من عدمه .

مادة ١٨ - تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بإمداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الإحصائية اللازمة عن أعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومنهم وأجورهم وأعداد أصحاب الأعمال وكل ما تطلبه الهيئة المذكورة فيما يتعلق بمباشرة نشاطها كما تقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بإمداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الإحصائية اللازمة عن أصحاب المعاشات وكل ما يتعلق بهم .

وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة العامة للتأمين الصحي بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٢ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

مادة ١٩ - تلغى القرارات الوزارية أرقام ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٩٣ لسنة ١٩٧٦ وكل حكم يتعارض مع ذلك في الملائحة الصادرة بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن القومسيونات الطبية والقرارات المعدلة له والجدولين ١ ، ٢ الملحقين بها كما تلغى أيضا الفقرة (ب) ، (ز) من البند (١) والبندين رقم (١٠) ، (٢٠) من المادة الرابعة من القرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره “

صدر في ٢٤/٤/١٩٨٥ .

قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى

رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢

بشأن انتفاع المؤمن عليهم بمزايا العلاج والرعاية الطبية
خارج نطاق المدن والمحافظات التى يعملون بها (١)

رئيس مجلس الادارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات
العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام العلاج التأمينى
للعاملين فى لحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الهيئة
العامة للتأمين الصحى وفروعها المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوم التى
يتحملها المنتفعون بنظام العلاج التأمينى عند طلب الخدمة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الأحكام المنفذة
لتأمين المرضى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد الحد
الأكلى لمستويات تقديم الخدمة الطبية التأمينية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٦١٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن
اجراءات الرعاية الطبية للمنتفعين بالتأمين الصحى والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تشكيل اللجان الطبية وتحديد اختصاصاتها وسلطات منح الاجازات المرضية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن التعاقد بنظام العلاج الشامل وتعديلاته ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس قطاع الشؤون الطبية والسيدة الدكتورة رئيس قطاع اللجان الطبية ؛

قرر :

مادة ١ - يتم تقديم الخدمة الطبية التأمينية للمتقاعين بتأمين المرض ونظام العلاج التأميني ونظام العلاج الشامل المتواجدون في محافظات خارج مقل أعمالهم عند طلبها ويكون علاجهم في حالة المرض بالوحدات القبلية :

(أ) وحدات الهيئة العامة للتأمين الصحي (عيادات شاملة ومستشفيات)

(ب) جميع المستشفيات والوحدات المتعاقد معها بجميع محافظات الجمهورية

(ج) العيادات الخاصة المتعاقد معها

مادة ٢ - يقصد بالخدمة الطبية التأمينية المنصوص عليها بالمادة الأولى ما يلي :

(أ) الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام

(ب) الخدمات الطبية التي يؤديها الأطباء الاختصاصيين بما في ذلك اختصاصي الأسنان

(ج) العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز التخصصي
وأجراء العمليات الجراحية •

(د) اجراء الفحوص العملية وصور الأشعة •

(هـ) صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المشار إليها فيما
تقدم •

ويراعى ما جاء بالقرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٥ والقرارات
المحلية له وقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٧ - المشار
إليهما - وتعديلاتهما •

مادة ٢ - تتخذ الاجراءات التالية عند طلب الانتفاع بالخدمة :

(أ) يتقدم المنتفع الى أقرب مستشفى أو عيادة شاملة أو عيادة
خاصة (بحسب الأحوال) ويتم التحقق من شخصيته قبل
تقديم الخدمة له من واقع البطاقة العلاجية والبطاقة الشخصية
أو العائلية ولا يجوز بأى حال من الأحوال تقديم الرعاية
الطبية له الا بعد الاطلاع والتأكد من هاتين البطاقتين •

(ب) لا تمنح الاجازة المرضية بأى حال من الأحوال الا بناء على
إخطار رسمى من جهة العمل وطبقا للسلطات المخولة بناء
على القرارات المنظمة •

(ج) تقوم وحدات الهيئة والوحدات المتعاقدة معها بإخطار
الفرع التابع له المنتفعون بالحالات التي عولجت وكافة
الخدمات التي قدمت لهم - كل منتفع على حدة - ويقوم
الفرع الأخير بحجوزة بإخطار جهات عملهم •

(د) يتولى الفرع المختص محاسبة الفرع التابع له المنتفع وعلى
أساس الخدمات المتبادلة بين فروع الهيئة ، وعلى جميع

الوحدات عدم تحصيل أية رسوم اضافية من هؤلاء المتقنين
الا في حدود ما نصت عليه القرارات المنظمة .

مادة ٤ - ينشأ سجل بكل وحدة من وحدات الهيئة والوحدات المتعاقد معها تسجل به جميع البيانات الخاصة بالحالات التي تقدمت اليها للعلاج وكافة الخدمات التي قدمت اليها تفصيلا ، كما يتم انشاء سجل مماثل بإدارة الخدمات الطبية بالفرع المختص تسجل به هذه الحالات ، ويتم على أساسه محاسبة باقى فروع الهيئة .

مادة ٥ - تقوم اللجان الطبية المختصة التابعة للهيئة بالنظر في الاجازات المرضية الممنوحة بمعرفة الوحدات المشار اليها ، واعتماد تلك الاجازات اذا تجاوزت الاختصاصات المخولة اليها .

كما تقوم باجراء الكشف الطبى على المتقنين الجالين بمرضهم خارج نطاق محافظاتهم وكانت جهات أعمالهم تشك في مرضهم أو في حالات نقلهم أو إحالتهم للتحقيق وذلك بموجب خطاب رسمى من جهة العمل وموضحا به ظروف طلب توقيع الكشف .

مادة ٦ - في حالة تراجد المتقن خارج محافظته لأى سبب من الأسباب لمدة طويلة تتعدى ثلاثة أشهر تتخذ اجراءات استفراج بطاقة علاجية له بعد استيفاء كافة المعلومات اللازمة عنه من جهة عمله ومن الفرع التابع له مع سحب بطاقته الأصلية ، وترتيب تقديم الخدمة الطبية له بصفة دائمة في وحدات الفرع .

مادة ٧ - على السيد الدكتور نقيب رئيس مجلس الإدارة والسادة المختصين تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار وزير الصحة

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمة
الطبية التأمينية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعى ؛

وعلى موافقة السيد وزير التأمينات ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر المستويات التالية هي المستويات الدنيا لتقديم
خدمات الرعاية الطبية التأمينية *

أولاً - خدمة الممارس العام :

١ - يشترط في الطبيب الممارس العام أن يكون من ذوى الخبرة
ممن زاولوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويفضل الحاصلون على
دبلوم تخصص في الأمراض الباطنة أو طب الصناعات والصحة المهنية *

٢ - توزع عيادات الممارسين التأمينيين توزيعاً جغرافياً حسب
التجمعات التأمينية ويجوز أن يؤخذ مكان العمل أو مكان السكن في
الاعتبار عند تحديد هذه التجمعات *

٣ - يقرم الممارس العام بتقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية
لعدد من المؤمن عليهم لا يجاوز ٢٠٠٠ فرد *

(١) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١١٥

٤ - يساعـد كل ممارس علم مـرضـة وعامل على الإقـلـم للقيام بالعمل بخدمـة المـرضى المترددين ، كما يـعـيـن لكل ثلاثة أطباء موظف للقيام بالأعمال الكتابية - بما فيها التسجيل الطبى واعداد وحفظ السجلات الطبية للمؤمن عليهم ، ويجوز تكليف المـرضـة بأعمال موظف التسجيل الطبى فى حـالـة عدم توافره .

٥ - يجـوز تقديم خدمة الممارس العام بالوحدات التى يبلغ عدد العاملين بها ٣٠٠ فرد فأكثر داخل عيادة الوحدة ، ويحدد للممارس العام مواعيد ثابتة لمناظرة المرضى تتناسب مع مواعيد عمل الوحدة ، وتحدد الهيئة العامة للتأمين الصحى شروط وموافقات ومستوى تجيـز العيادات الطبية داخل الوحدات والأفراد اللـازمـين لمعاونة الممارس العام فى القيام بعمله وغيره مما يلـتـزم بتوفيره صاحب العمل .

٦ - بالنسبة للوحدات التى يقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠ فرد - تخصص عيادة - مجمعة للممارسين العاملين لكل ١٠.٠٠٠ فرد وسط التجمع التأمينى يعمل بها مجموعة من الأطباء الممارسين تتناسب مع أعداد المؤمن عليهم وفقاً لحكم البندين (٣ ، ٤) .

٧ - يقوم الطبيب الممارس العام فى خلال ٢٤ ساعة من إخطاره بإجراء الزيارات المنزلية للمؤمن عليهم والمقيمين بدائرة اختصاصه .

٨ - يـكـرـن لكل مؤمن عليه ملف طبى لدى الممارس العام المختص .

ثـلـثـا - خدمة الإخصائين خارج المستشفيات :

١ - تكون خدمة الأطباء الإخصائين فى عيادات شاملة تقام وسط التجمعات التأمينية وتخدم العيادة الشاملة مجموعة من المؤمن عليهم تتراوح بين ١٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ فرد .

٢ - تعمل العيادة الشاملة يومياً فى المواعيد التى تحددها الهيئة

المعلمة للتأمين الصحي والتي تتناسب مع التجمعات المؤمن عليهم ونوعياتهم ومواعيد عملهم .

٣ - ترتبط العيادة الشاملة بعدد من الممارسين العاميين ومراكز اصابات العمل في منطقة التجمع التأميني .

٤ - يجب أن تتوفر التخصصات الطبية الآتية لخدمة المؤمن عليهم :

الأمراض الباطنية - الجراحة العامة - أمراض النساء والولادة -
العيون - الأنف والأذن والحنجرة - الأمراض الجلدية والتناسلية -
الأمراض الصدرية - جراحة العظام والكسور - جراحة المسالك
البولية - الأمراض العصبية والنفسية - الأسنان .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي فئات الاختصاصيين ومستوياتهم .

٥ - يقوم الاختصاصي بتقديم خدمات الرعاية الطبية للمرضى لعدد من المؤمن عليهم في حدود الأعداد الآتية :

- اختصاصي أسنان لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليه .
- اختصاصي نساء وولادة لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليها .
- اختصاصي باطنة - عيون - عصبية ونفسية لكل ١٥٠٠٠ مؤمن عليه .
- اختصاصي جراحة عامة - جراحة عظام لكل ٢٠٠٠٠ مؤمن عليه .
- اختصاصي أذن وأنف وحنجرة - مسلك بولية لكل ٣٠٠٠٠ مؤمن عليه .
- اختصاصي جلدية لكل ٤٠٠٠٠ مؤمن عليه .

وعلى كل اختصاصي العمل بست فترات أسبوعيا . وتزود العيادة

الشاملة التى تستخدم ٢٥٠٠٠ فرد فأكثر بمعدل لاجراء جميع النحوص المعملية اللازمة للتشخيص والعلاج كما تزود بأجهزة الفحص بالأشعة النظرية ، ويجوز أن تزود بصيدلية لصرف الأدوية للمرضى والمصابين وفقا للنظام الذى تضمه الهيئة العامة للتأمين الصحى .

وتحدد الهيئة العامة للتأمين الصحى التخصصات الطبية الواجب توافرها فى العيادات الشاملة التى تستخدم أقل من ٢٥٠٠٠ فرد .

٦ - يتولى الأطباء الاختصاصيون مناظرة الحالات المحولة اليهم من عيادات الممارسين العامين وذلك فيما عدا حالات الأسنان وأمراض النساء والولادة والعيون التى تتوجه الى العيادة الشاملة المختصة مباشرة .

٧ - تضع الهيئة العامة للتأمين الصحى الهيكل التنظيمى للعيادة الشاملة بحيث يتضمن العدد الكافى من الفنيين والكتابين وهيئة التعريف والعمال للقيام بالعمل بالمستوى المطلوب .

٨ - تجهيز العيادات العامة بالأماكن الكافية لاستراحة المرضى والمصابين المترددين عليها .

٩ - يكون لكل مريض ملف طبى يحتفظ به بالعيادة الشاملة يحتوى على كافة البيانات المتعلقة بحالته الصحية .

ثالثا - خدمة مراكز اصابات العمل :

١ - تكون خدمة علاج حالات اصابات العمل فى مراكز متخصصة تقام وسط التجمعات التأمينية .

٢ - توزع مراكز اصابات العمل توزيعا جغرافيا حسب التجمعات التأمينية مع الأخذ فى الاعتبار مكان العمل أساسا للتوزيع .

٣ - تعمل مراكز اصابات العمل يوميا في مواعيد تتناسب مع دورات العمل بالوضدات ، وفي غير هذه المواعيد تقوم المستشفيات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي أو المستشفيات المتعاقدة معها بتقديم الاسعافات اللازمة للاصابات الطارئة التي تقدم اليها من المؤمن عليهم .

٤ - يشترط في طبيب اصابات العمل أن يكون من ذوي الخبرة في علاج الاصابات والحوادث ومن زاولوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويفضل الحاصلون على دبلوم تخصص في الجراحة العامة أو جراحة العظام أو طب الصناعات والصحة المهنية .

٥ - يقوم طبيب اصابات العمل الذي يعمل لمدة ست ساعات يوميا بتقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية لعدد من المؤمن عليهم لا يقل عن ثلاثين ألف فرد في التجمعات الصناعية ولا يقل عن خمسين ألف فرد في التجمعات نصف الصناعية ولا يقل عن ثمانين ألف فرد في غير ذلك من التجمعات .

٦ - يجب أن تتوفر التخصصات الطبية الآتية لخدمة المصابين بهراكر اصابات العمل التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي - جراحة العظام - العيون - جراحة اليد - جراحة المخ - جراحة تجفيل - أمراض مهنية - علاج طبيعى .

معمل لاجراء الفحوص العملية اللازمة لتشخيص وعلاج الأمراض المهنية - وحدة فحص جموعى بالأشعة وأجهزة الفحص بالأشعة .

ويجوز للهيئة توفير التخصصات السابق الإشارة إليها في العيادات الشاملة وذلك بالمستويات التي تحددها ووفقا لمعدلات التردد .

٧ - تحدد الهيئة العامة للتأمين الصحي الحد الكافى من هيئة التعريقن والككابين والعمال اللازمين لتشغيل مراكز اصابات العمل والقيام بخدمة المصابين بالمستوى المطلوب .

٨ - يكون لكل مصاب ملف اصابة عمل واحد لاثبات كافة البيانات المتعلقة باصابته مهما تعددت وتحفظ فيه مستندات الاصابة وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التي تصدها الهيئة العامة للتأمين الصحى .

رابعا - خدمة المستشفى :

١ - تعمل أقسام الاستقبال بالمستشفيات لمدة ٢٤ ساعة يوميا وتقدم الاسعافات الأولية لجميع الحالات الطارئة التي تتقدم اليها من المؤمن عليهم .

٢ - تحول حالات المرضى والمصابين لدخول المستشفى عن طريق الاختصاصى المعالج بالميادة الشاملة وذلك فيما عدا الحالات الطارئة والعاجلة التي يمكن أن تتقدم مباشرة الى استقبال المستشفى بموجب بطاقة التأمين الصحى أو بموجب تحويل من الممارس العام المختص .

٣ - يتم علاج حالات الدرن والنجذام والأمراض العقلية والأمراض المعدية بالمستشفيات المختصة لمعالجها وذلك بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض بينها وبين الهيئة العامة للتأمين الصحى .

٤ - تؤدي الخدمة الطبية التأمينية داخل مستشفيات الهيئة العامة للتأمين الصحى وفقا للمستويات التالية :

- يدير المستشفى مدير له خبرة فى ادارة المستشفيات ويكون لكل مستشفى مجلس ادارة ، ويكون المجلس مسؤولا عن حسن سير العمل به .

- يخصص ٤ أسرة لكل ١٠٠٠ مؤمن عليه على الأقل لخدمة المرضى والمصابين .

- لا يجوز أن يزيد عدد الأسرة فى أى غرفة من غرف المرضى المخصصة لعلاج المؤمن عليهم عن ستة أسرة ولا تقل المساحة

المخصصة لكل سرير عن ٦ متر مربع للسرير في الغرفة ذات الأسرة المتعددة •

— طبيب المستشفى (رئيس قسم — أخصائى — أخصائى مساعد) لكل عشرة أسرة شاملة الفولت الليلية •

— طبيب مقيم لكل قسم أو ٤٠ سرير أيهما أقل بحيث لا يقل القسم عن عشرين سرير •

— لا يجوز أن تقل نسبة أعضاء هيئة التمريض (أخصائى تعريض — ممرضة — ممرض) الى عدد الأسرة عن ١ : ٤ •

— فنى معمل لكل ٥٠ سرير •

— فنى أشعة لكل ١٠٠ سرير •

— أخصائى اجتماعى وعلاقات عامة لكل ١٠٠ سرير •

— أخصائى تغذية لكل ١٠٠ سرير ومساعدة لكل ٥٠ سرير •

— معاون خدمة واحد لكل ثلاثة أسرة •

٥ — توضع الهيئة العامة للتأمين الصحى الهيكل التنظيمى للمستشفى حسب سعته من الأسرة •

٦ — تزود كل مستشفى بمعمل لاجراء جميع الفحوص المعملية اللازمة للتشخيص والعلاج كما تزود بأجهزة الفحص بالأشعة والفحص بالأشعة النظرية وكذلك بصيدلية لصرف الأدوية لأقسام المستشفى وفقا للنظام الذى تضمنه الهيئة •

٧ — يكون لكل مريض ملف طبى داخل المستشفى يقيد فيه كافة خدمات الرعاية الطبية التأمينية والتغذية وفقا للنماذج التى تندها الهيئة لهذا الغرض •

خامسا - هيئة النواء :

١ — يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى

تصديق مجموعات أو أصناف الأدوية التي يصرح بوصفها للمؤمن عليهم خارج المستشفيات .

٢ - يكون صرف الأدوية للمؤمن عليهم من صيدليات الهيئة العامة للتأمين الصحي أو من الصيدليات المتعلقة معها .

سادسا - العلاج خارج الجمهورية :

يكون علاج المؤمن عليه خارج الجمهورية وفقا للقواعد العامة المعمول بها في هذا الشأن ، وتتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحي بنفقات العلاج والاقامة داخل المستشفى ، أما مصروفات السفر ونفقات الإقامة خارج المستشفى فتتحملها الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر على أن يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية ، وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات سفر واقامة المرافق اذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن حالة المؤمن عليه تستدعي اصطحاب مرافق .

سابعا : تشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي لجان طبية يكون من اختصاصاتها تقرير حالات العجز المستديم الناتج عن اصابات العمل والمرض وتحديد نسبته . ولا يقل عدد أعضاء اللجنة عن اثنين ولها أن تستعين بمن تراه لعمل الفحوص والأبحاث وتقديم التقارير الطبية اللازمة .

ثامنا : يجوز استثناء مما تقدم وفي حالات الضرورة القصوى وفي الأماكن التي لا يمكن فيها توفير المستويات المشار إليها في البنود السابقة وبعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي التجاوز عن بعضها بما لا يخل بمستوى الخدمة الطبية التأمينية .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٨ شهر صفر ١٣٩٦ (٢٨٨٦) بتاريخ سنة ١٩٧٦ م .

قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧
في شأن شروط وأوضاع اجراء الفحص الطبى الدورى
للعاملين المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم
 ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط
 وأوضاع اجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للاصابة بأحد
 الأمراض المهنية ؛

وعلى موافقة وزير الصحة ؛

قرر :

مادة ١ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفحص المؤمن
 عليهم المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول
 رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، وتكون
 هى الجهة المسئولة عن تحديد اعداد المعرضين للاصابة بأحد الأمراض
 المهنية .

وتحصل الهيئة المذكورة على رسم مقداره ٥٠٠ مليم (خمسمائة
 مليم) عن كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ، ويتحمل صاحب العمل بقيمة
 هذا الرسم ويلتزم بسداده للهيئة خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٣٩ .

مادة ٢ - يجرى الفحص الطبى الدورى للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالمادة السابقة فى الأوقات الدورية الآتية :

أولا : مرة كل ستة أشهر بالنسبة الى العمال المعرضين للأمراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم لأبخرة الرصاص •

٢ - الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديوم والمواد المماثلة ذات النشاط الاشعاعى وأشعة اكس •

٣ - التسمم بثانى كبريتور الكربون ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) •

٤ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته - فى عمليات الدباغة •

٥ - التسمم بالبنزول ومركباته أو هيلاته أو مشتقاتها ومضاعفاته ذلك التسمم •

ثانيا : مرة كل سنة بالنسبة الى العمال المعرضين للأمراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - فى غير العمليات أو الأعمال التى تعرض العمال لأبخرة الرصاص •

٢ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات - فى غير صناعة الدباغة •

٣ - التسمم بالزئبق ومضاعفاته •

٤ - التسمم بالانتيمون ومضاعفاته •

٥ - التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته •

- ٦ - التسهم بالفسفور ومضاعفاته •
- ٧ - التسهم بالمنجنيز ومضاعفاته •
- ٨ - التسهم بالكبريت ومضاعفاته •
- ٩ - سرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعين المزمنة •
- ١٠ - تأثير العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عنها من مضاعفات •

- ١١ - التأثير بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات •
- ١٢ - التسهم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته •
- ١٣ - التسهم بالكروم فورم ورابع كلورور الكربون •
- ١٤ - التسهم برابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثيل والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية •

ثالثا : مرة كل سنتين بالنسبة الى العمال المعرضين للإصابة بباقي الأمراض المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه •

قاعدة ٢ - يراعى فى الفحص الطبى الدورى أن يبين ما يأتى :

- ١ - حالة الدم والجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالرصاص •
- ٢ - حالة الجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالزئبق •
- ٣ - حالة الجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجلد والأغشية المخاطية بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالزرنيخ •
- ٤ - حالة الجهاز الدورى والمجارى التنفسية العليا بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالانتيمون •

٥٧٢ تباينات اجتماعية

- ٥ - حالة الفك الأسفل والأسنان والعظام بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالفسفور *
- ٦ - حالة الدم والجهاز العصبي والجلد بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالبنزول *
- ٧ - حالة الجهاز العصبي والصدر والجلد بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالمنجنيز *
- ٨ - حالة الجهاز التنفسي والقلب والأغشية بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت *
- ٩ - حالة الجلد للعمال المعرضين للتأثر بالكروم والنيكل *
- ١٠ - حالة الجهاز التنفسي والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالكلور الفوري والبروم *
- ١١ - حالة الجهاز التنفسي والجلد والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالبتروول *
- ١٢ - حالة الكبد والكلى والقلب والجهاز العصبي للعمال المعرضين للتسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون ورابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الاثيلن والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الايدروكربونية من المجموعة الالفاتية *
- ١٣ - حالة الدم والجلد والعيون ومدى امتصاص الاشعاع بالنسبة الى العمال المعرضين للأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي واسعة اكس *
- ١٤ - حالة الجلد والعيون بالنسبة الى العمال المعرضين للإصابة بسرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعيون المزمنة *

١٥- حالة العميون بالنسبة الى العمال المعرضين لتأثر العين من الحرارة والضوء .

١٦ - حالة الجهاز التنفسي (الصدر) بما في ذلك الفحص بالأشعة بالنسبة الى العمال المعرضين لأمراض الغبار الرئوية « نيوموكونيوزس ومرض الحرن » .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير التأمينات رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨)
تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي اجراء فحص طبي ابتدائي علم لـلـ مرشح لعمل يعرضه لأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه للتحقق من لياقته صحيا للقيام بهذا العمل ، وذلك قبل تسلمه العمل .

ويراعى في اجراء الفحص الطبي طبيعة العمل ونوع المرض المعرض لـه المرشح للعمل .

مادة ٥ - تثبت نتيجة الفحص الطبي الابتدائي والدوري لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجيل النتائج أمام اسم كل عمل في السجل المعد لهذا الغرض على أن يلتزم صاحب العمل بتوفير البطاقة والسجل المشار اليهما وفقا للنماذج التي تعد لهذا الغرض .

مادة ٦ - للجهة الطبية القائمة بالفحص الطبي الدوري إعادة فحص أى عامل معرض لمرض مهنة بعد مدة أقل من الفترات الدورية المنصوص عليها في هذا القرار اذا وجد أن حالته الصحية تستدعي ذلك .

مادة ٧ - يجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبي ولا يجوز تداول هذه المعلومات الا بين المختصين ويجوز اعطاء صورة من البيانات للـمـامل بناء على طلب كتابي منه .

مادة ٨ - يلتزم العامل بالحضور للفحص الطبي في المكان الذي يحدده لذلك .

مادة ٩ - يلتزم صاحب العمل بأجر الأوقات التي تستغرقها عملية الفحص الطبي الدوري ، كما يلتزم بتقديم كافة التسهيلات والبيانات التي تطلبها الهيئة العامة للتأمين الصحي في المواعيد التي تحددها .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ٢٩/٢/١٩٧٦ تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ،

صدر في ٢١ رمضان سنة ١٤١٧ هـ (سبتمبر سنة ١٩٧٧) .

رابعاً - في تأمين البطالة

(المواد من ٩٠ - ٩٨)

قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن مواعيد تردد المؤمن عليهم المتعطلين

على مكاتب اتقوى العاملة^(١)

وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة

١٩٥٩ •

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ •

وعلى قرار وزير العمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن الاحكام

التنفيذية الخاصة بتأمين البطالة والمعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ •

وعلى ما عرضه وكيل الوزارة المختص •

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة •

قرر :

مادة ١ - على المؤمن عليه المتعطل الذي تقرر صرف تعويض بطالة

له أن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه مرة كل أسبوع

في المواعيد التي يحددها له المكتب على أن يكون حضوره الى المكتب في

المرة الأولى في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ تسليم بطاقة

سرف التعويض •

ويتولى الموظف المختص بالمكتب المسار اليه اثبات تواريخ تقدم المؤمن عليه واستمرار تعطله وذلك بالتوقيع في الخانة المخصصة لذلك في بطاقة الصرف وختمها بخاتم المكتب .

مادة ٢ - اذا حضر المؤمن عليه بعد المواعيد التي يحددها له المكتب وقدم عذرا لتبرير انقطاعه فيقوم مدير المكتب يبحث أسباب الانقطاع واخطار مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بها لتقرير ما يراه في شأنه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

قرار وزير التأمينات

رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦

في شأن اجراءات بحث النزاع على سبب انتهاء الخدمة (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون
العمل ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛
وعلى موافقة السيد وزير القري العاملة والتدريب ؛
وعلى مذكرة السيد وكيل الوزارة لشئون الهيئات ؛

قرر :

المادة الاولى : على صاحب العمل في حالة انتهاء خدمة العامل ان يرسل في اليوم التالي لذلك الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل العمل استمارة نهاية الخدمة المخصصة لهذا الغرض موضحا بها سبب انتهاء الخدمة على ان تكون موقعة منه ومن العامل ، وفي حالة امتناع العامل عن التوقيع على هذه الاستمارة فعلى صاحب العمل ان يوضح بها اسباب هذا الامتناع .

المادة الثانية : اذا اثبت صاحب العمل في استمارة نهاية الخدمة ان انتهاء خدمة العامل يرجع الى أحد الأساليب الآتية :

- ١ - الاستقالة .
- ٢ - ارتكابه لأفعال ملسة بالشرف ، أو الأمانة ، أو الآداب العامة .

٣ - انتحاله شخصية غير صحيحة ، أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة •

٤ - فصله أثناء فترة الاختبار •

٥ - ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه •

٦ - عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر •

٧ - غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال •

٨ - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجهرية •

٩ - افشائه الإصرار الخاصة بالعمل •

١٠ - وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة •

١١ - اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسؤول وكذلك اعتدائه اعتداء جسيماً على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه •

وأبدى العامل اعتراضه على سبب انتهاء الخدمة صراحة على الاستمارة سألغة الذكر أو بشكوى مقدمة لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أو أبدى اعتراضه ضمناً بامتناعه عن التوقيع على هذه الاستمارة فإنه يتعين على هذا المكتب إرسال أوراق النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها له إلى مكتب علاقات العمل الواقع في دائرته محل العمل على أن تسلّم إليه باليد أو بالبريد المسجل المستعجل على حسب الأحوال •

المادة الثالثة : اذا امتنع صاحب العمل عن تقديم استمارة نهاية الخدمة فانه يتعين على مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص تحرير هذه الاستمارة بمعرفة موضحا بها السبب الذي يبيد العامل لانتهاء الخدمة واحالتها الى مكتب علاقات العمل على الوجه المبين بالملادة السابقة .

المادة الرابعة : على مكتب علاقات العمل المختص فور ورود أوراق النزاع اليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ - بحث موضوع النزاع في أسباب انتهاء الخدمة على ضوء الأوراق المشار اليها وما يقدمه كل من العامل وصاحب العمل من مستندات متعلقة بالنزاع واعداد تقرير بأسباب انتهاء الخدمة التي تبينها من ظاهر الأوراق ، على أن ينتهي البحث واعداد التقرير خلال مدة أقصاها ثمانية أيام من تاريخ وصول أوراق الموضوع اليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

٢ - ارسال التقرير المشار اليه فور الانتهاء منه مرفقا به جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص ، على أن تسلم اليه باليد أو بالبريد المستعمل المسجل على حسب الأحوال .

المادة الخامسة : على كل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والأجهزة المختصة بوزارة القوى العاملة اصدار التعليمات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار .

الملادة السادسة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ١٩ صفر ١٣٩٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٧٦) .

قرار وزيرة التأمينات

رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٦

بالحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة^(١)

أوزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في إجراءات الاخطار من انتهاء خدمة العامل
وطلب تعويض البطالة

مادة ٦ - على صاحب العمل أن يرسل الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل العمل الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاخطار بانتهاء الخدمة المرفق نموذجها مستوفاه وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه مبيّنا بها سبب انتهاء الخدمة مفصلاً وعلى صاحب العمل عند وجود نزاع على سبب انتهاء الخدمة أن يبين نوع النزاع بكل دقة .

ويجب أن تحرر الاستمارة المشار اليها من أصل وثلاث صور يتسلم المؤمن عليه صورة منها ويحتفظ صاحب العمل بصورة أخرى ،

(١) الواقع المرفقة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

ويرسل الأصل والصورة الباقية الى المكتب المذكور بخطاب موسى عليه مع علم الوصول .

مادة ٢ - اذا امتنع المؤمن عليه عن التوقيع على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة وجب على صاحب العمل اخطاره بصورة منها مع بيان تاريخ ورقم ارسالها الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل العمل وذلك بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ ارسالها للمكتب المذكور .

وعلى صاحب العمل في هذه الحالة أن يثبت على صورتى الاستمارة - المشار اليها المرسلتين منه لمكتب الهيئة أن المؤمن عليه قد رفض التوقيع .

مادة ٣ - على المؤمن عليه أن يتقدم بصورة الاستمارة رقم (٦) خلال الأسبوع الأول لتمطله الى مكتب القسوى العاملة المختص لقيده اسمه في سجل المتعطلين والحصول على شهادة قيد طبقاً لأحكام قانون العمل .

مادة ٤ - على المؤمن عليه أن يقدم في ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثانى لتمطله الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل اقامته أو المكتب الواقع في دائرته محل العمل صورة الاستمارة (٦) مرافقاً لها شهادة القيد المشار اليها في المادة السابقة .

وعلى المكتب المذكور أن يثبت تقدم العامل لصرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١٠٣) المرفق نموذجها .

وترسل هذه الاستمارة الى المكتب الواقع في دائرته محل العمل في موعد لا يجاوز اليوم التالى اذا كان المؤمن عليه قد تقدم الى المكتب الواقع في دائرته محل اقامته لصرف تعويض البطالة .

مادة ٥ - إذا لم يكن المؤمن عليه قد تسلم صورة الاستمارة رقم (٦) أو لم ترد إليه بالبريد الموصى عليه وجب عليه أن يتقدم إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المشار إليه بالمادة السابقة في الموعد المحدد بها ليثبت شكواه وطلب صرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١٠٣) وعلى المكتب المذكور تسليمه صورة منها مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة

وتحل صورة الاستمارة المشار إليها محل نسخة الاستمارة رقم (٦) في تطبيق حكم المادة (٣) من هذا القرار .

وتعتبر الشكوى المقدمة من اللجان النقابية أو النقابات العامة من عدم قيام صاحب العمل بتحرير الاستمارة رقم (٦) للعمال المتعطلين من أعضائه بمثابة الشكوى المقدمة من هؤلاء العاملین .

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل العمل أن يتخذ مفتشاً لتحرير الاستمارة رقم (٦) وأن يبين بها سبب انتهاء الخدمة وتاريخه كما يراه صاحب العمل وأن يوقع عليها إذا رفض صاحب العمل ذلك مع تسليم المؤمن عليه نسخة منها أو إرسالها إليه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تحريرها .

مادة ٦ - إذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجيز له صرف تعويض البطالة وثبت من الاستمارة رقم (٦) أنه قد رفض التوقيع أو اعترض على سبب انتهاء الخدمة وجب على مكتب الهيئة الواقع في دائرته محل العمل اجالة الاستمارة المشار إليها إلى مكتب علاقات العمل المختص لبدء رأيه في النزاع القائم على سبب انتهاء الخدمة مع إخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

ويؤدي التعويض في سوء النتيجة التي ينتهي إليها المكتب المذكور .

الباب الثاني

في إجراءات صرف تعويض البطالة

مادة ٧ - على مكتب الهيئة المسامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل عمل المؤمن عليه فور اثبات طلب صرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١٠٣) أو تلقيه هذه الاستمارة من مكتب الهيئة الواقع في دائرته محل الإقامة اتخاذ إجراءات فحص الطلب وتحضير بطاقة صرف التعويض في حالة استحقاقه على النموذج رقم (١٠٤) المرفق وتسليمها للمؤمن عليه وعلى المكتب المذكور إحالة ملف المؤمن عليه الذي تقرر له تعويض البطالة مرافقا له بطاقة الصرف الى المكتب الواقع في دائرته محل إقامة المؤمن عليه اذا كان قد تقدم لهذا المكتب لصرف التعويض ليتولى تسليمه هذه البطاقة .

وفي جميع الأحوال يتم تسليم المؤمن عليه بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الأولى من التعويض .

وعلى مكتب الهيئة المذكور الواقع في دائرته محل العمل إخطار المؤمن عليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول في حالة رفض طلب التعويض مع بيان أسباب الرفض .

مادة ٨ - على المؤمن عليه الذي تقرر له صرف تعويض البطالة أن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة .

ويصرف تعويض البطالة مرة كل أسبوع بعد التثبت من تردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه خلال المدة التي يستحق عنها التعويض .

ويتولى الموظف المختص لقبول تواريخ تردد المؤمن عليه على هذا

المكتب واستمرار تعطله وذلك بالتوقيع في الخانة المخصصة لذلك في بطاقة الصرف وختمها بختم المكتب المذكور .

مادة ٩ - إذا لم يقم المؤمن عليه بقيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص خلال الأسبوع الأول من تعطله أو لم يقم بتقديم طلب صرف تعويض البطالة الى مكتب الهيئة المختص في ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثاني لتعطله أو لم يتردد على مكتب القوى العاملة المختص في المواعيد المحددة له استحق صرف التعويض ابتداء من أول الأسبوع الذي يتردد فيه على المكتب المذكور بحسب الأحوال .

ويصرف له تعويض البطالة حتى نهاية المدة المتبقية لاستحقاقه وتحسب هذه المدة في جميع الحالات اعتباراً من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل .

مادة ١٠ - يجوز التجاوز عن تأخير المؤمن عليه في قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة أو في تقديم طلب صرف التعويض في المواعيد المشار إليها بالمادة السابقة وكذا التجاوز عن تخلف المؤمن عليه عن التردد على المكتب المذكور في المواعيد المحددة له ، إذا كان التأخير أو التخلف لعذر قهري .

وعلى المؤمن عليه التقدم بالمستندات المؤيدة لقيام سبب التأخير أو التخلف عند تقديم طلب الصرف أو التردد على مكتب القوى العاملة .

ولمدير مكتب الهيئة المختص تقدير سبب التأخير في القيد في سجل المتعطلين أو التقدم لصرف التعويض أو التخلف عن التردد على مكتب القوى العاملة للمرة الأولى ويختص مكتب القوى العاملة بتقدير سبب التخلف عن التردد في المرات التي تليها وعلى هذا المكتب إخطار مكتب الهيئة المشار إليه بالنتيجة التي انتهى إليها .

مادة ١١ - يصرف تعويض البطالة للمؤمن عليه شخصيا بعد التوقيع على اذن الصرف فاذا تمغز عليه الانتقال الى مكتب الهيئة المختص لصرف التعويض وثبت مرضه أو قيام عذر تهرى يمنه من ذلك جاز له ان يوكل عنه شخصا غيره في صرف التعويض بموجب توكيل مصدق عليه اداريا .

مادة ١٢ - على المؤمن عليه المتعطل اذا استحق مائشا أو التحق بأى عمل أو زاول أى نشاط أو مهنة أو حرفة لحسابه الخاص أو بالاستئراك مع الغير ولو كان هذا العمل لا يسرى عليه قانون التأمين الاجتماعى أو قانون التأمين على أصحاب الأعمال أن يبلغ كل من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص ومكتب القوى العاملة المختص بذلك وعن تاريخ استحقاقه للمعاش أو مباشرته هذا العمل أو المهنة واسم صاحب العمل وعنوانه .

وعلى المؤمن عليه في هذه الحالة أن يمتنع عن استلام تعويض البطالة الذى تقرر صرفه اليه مع مراعاة أحكام المادة (٩٧) من قانون التأمين الاجتماعى وذلك كله دون الاخلال بحق الهيئة في استرداد ما صرف اليه من مبالغ دون وجه حق اذا ما استمر في صرف التعويض بعد استحقاقه المعاش أو التحاقه بالعمل أو اشتغاله لحسابه الخاص واتخاذ اجراءات مساعته جنائيا اذا كان هناك وجه لذلك .

مادة ١٣ - في الأحوال التى يسقط الحق فيها في صرف تعويض البطالة اذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له وتلك التى يوقف فيها صرف تعويض البطالة اذا رفض المؤمن عليه التجريب الذى يقرره له هذا المكتب يتم سقوط الحق في التعويض أو وقفه بناء على الاخطار الذى يرد الى مكتب الهيئة المختص من مكتب القوى العاملة الممثل اليه .

مادة ١٤ - على مكتب الهيئة الذى تقدم اليه المؤمن عليه لصرف

تعويض البطالة سحب بطاقة صرف التعويض المسلمة له في الحالات الآتية :

- ١ - عند انتهاء الفترة المستحق خلالها تعويض البطالة •
 - ٢ - عند وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل المستقيم •
 - ٣ - عند توافر أى من الحالات التى يسقط فيها الحق فى تعويض البطالة المنصوص عليها بالمادة (٩٦) من قانون التأمين الاجتماعى •
- مادة ١٥ - على مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اخطار مكاتب القوى العاملة المختصة بأسماء المؤمن عليهم الذين تقرر صرف تعويض البطالة لهم ومهنتهم ومحال اقامتهم وأسماء من تقرر وقف صرف تعويض البطالة لهم وسببه •

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

تحريرا فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

خامساً : في تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات
(المواد من ٩٩ - ١٠٢ مكرر)

قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠

في شأن قواعد واجراءات صرف اعانة المعجز
لصاحب معاش المعجز الكامل المستديم (١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن
الأحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن
تشكيل لجنة التحكيم الطبي وتنظيم عملها .

وعلى كتاب السيد الدكتور رئيس مجلس الهيئة العامة للتأمين
الصحي رقم ٣٢٨٠ المؤرخ في ٢٦/٥/١٩٨٠ بتحديد حالات المعجز المستديم
التي تحتاج للمعاونة الدائمة من شخص آخر .

وعلى كتاب السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
رقم ٧٣٠٧٥٥ المؤرخ في ٢٦/٥/١٩٨٠ .

وعلى كتاب السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية رقم ٢١٩٦ المؤرخ في ٣٠/٦/١٩٨٠ .

وعلى مذكرة السيد وكيل أول الوزارة .

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٨٠ - المجلد ٢١١ .

قرار :

مادة ١ - يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم اعانة عجز تقدر بـ ٢٠٪ شهريا من قيمة ما يستحقه من معاش في الحالات الآتية :

- ١ - فقد البصر فقدا كلياً .
- ٢ - فقد الذراعين .
- ٣ - فقد الطرفين السفليين .
- ٤ - الشلل الرباعي الكامل .
- ٥ - شلل الطرفين السفليين المتعد عن الحركة .
- ٦ - الشلل النصفى التام المتعد عن الحركة .
- ٧ - المرض العقلي .
- ٩ - التشوهات الشديدة بالعظام والمفاصل والضمور العضلي التي تقعد عن الحركة .
- ١٠ - الأورام الخبيثة المصحوبة بمضاعفات تعجز عن الحركة .
- ١١ - حالات العجز الكامل المستديم الأخرى التي تقرر الهيئة العامة للتأمين الصحى حاجتها للمعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء الحياة اليومية ، وتعتمد هذه الحالات من رئيس مجلس إدارة لهيئة المشار إليها أو من ينييه .

مادة ٢ - اذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحى عجز المؤمن عليه عجزا كاملا مستديما فيتمين أن تقرر في الوقت ذاته مدى حاجته الى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

مادة ٣ - اذا استدعت حالة صاحب معاش العجز الكامل المستديم الحاجة الى المعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر فله أن يتقدم بطلب لعرضه على الهيئة العامة للتأمين الصحى .

ويحرر الطلب على النموذج رقم (١) المرفق من أصل وصورتين ويسلم لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أو منطقة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التابع لها المؤمن عليه بحسب الأحوال ، ويجوز أن يرسل الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

وتحتفظ الهيئة المختصة بصورة من الطلب لديها ، وترسل الأصل والصورة الأخرى خلال سبعة أيام على الأكثر الى الجهة الطبية لتقرير مدى حاجة صاحب المعاش للمعاونة الدائمة من شخص آخر وعلى الجهة الطبية اصدار قرارها خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود الطلب اليها •

مادة ٤ - يتعين لصرف اعانة العجز المشار اليها لحالات العجز الكامل المستديم التي يثبت فيها العجز قبل ١٩٨٠/٥/٤ تقديم طلب من صاحب المعاش - وتتبع في هذا الشأن الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ٥ - يتم اثبات مدى الحاجة الى المعاونة الدائمة من شخص آخر بموجب النموذج رقم (٢) المرفق ، ويعتبر هذا النموذج أحد مستندات ملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه •

مادة ٦ - اذا قررت للجهة الطبية عدم حاجة صاحب معاش العجز الكامل المستديم للمعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر فله أن يطلب اعادة النظر في قرارها وفقا لأحكام القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بقرار الجهة الطبية •

مادة ٧ - تصرف اعانة العجز المشار اليها اعتبارا من التاريخ الآتى بيانه بحسب الأحوال :

١ - ١٩٨٠/٥/٤ بالنسبة للحالات المنصوص عليها في البنود من ١٠ : ١ من المادة (١) التي ثبت فيها العجز قبل التاريخ المذكور •

٢ - تاريخ استحقاق المعاش بالنسبة للحالات المشار اليها في
البند السابق التى ثبت فيها المعجز اعجلرا من ١٩٨٠/٥/٤ •

٣ - أول الشهر التالى لتاريخ تقرير الجهة الطبية حاجة صاحب
المعاش للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر بالنسبة لمغير الحالات
المشار اليها فى البندين السابقين •

مادة ٨ - يعاد توقيع الكشف الطبى على صاحب المعاش المقرر له
الاعانة المشار اليها سنويا لتقرير مدى استمرار حاجته للمعاونة الدائمة
اليومية من شخص آخر وذلك بالنسبة للحالات التى ترى الهيئة العامة
للتأمين الصحى أن حاجتها للمعاونة اليومية قابلة للإنتهاء •

مادة ٩ - تقطع الاعانة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ تحقق
احدى الحالات الآتية •

١ - التحاق صاحب المعاش بأى عمل أو مزاولة أى مهنة •

٢ - زوال الحاجة الى المعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر
بناء على اخطار من الهيئة العامة للتأمين الصحى •

٣ - تاريخ اعادة الفحص فى حالة عدم تقدم صاحب المعاش
لاعادة توقيع الكشف الطبى عليه •

٤ - وفاة صاحب المعاش •

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١

بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور •

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة علمة باسم
بنك ناصر الاجتماعي •وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ •وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد
والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة •وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في
حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ •وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج
الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ •وعلى قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٠ •وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك
حديد مصر •

وعلى موافقة مجلس الوزراء •

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة •

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ الصادر في ١٢ فبراير ١٩٨١ .

قصر :

مادة ١ - يخفض مقابل الخدمات الآتية بالنسبة الموضحة قرين كل منها وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات العاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما :

١ - ٢٥٪ من القيمة الرسمية في تعريفه الموصلات بالسكك الحديدية بين المدن وتحمل الجهات الآتية بقيمة التخفيض المشار اليه .
(أ) الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة .

(ب) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم من العاملين بالقطاع العام والخاص .

(ج) الخزنة العامة بالنسبة لأصحاب المعاشات من العسكريين وعلى الجهات المشار اليها تخصيص المبلغ المناسب في موازنتها السنوية لمواجهة تكاليف هذا التخصيص .

٢ - ٥٠٪ من أسعار دخول المسارح ودور السينما والمتاحف الملكية للدولة .

٣ - ٥٠٪ من رسوم دخول الأسواق والمعارض التي تقيمها الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .

٤ - ٢٠٪ من نفقات الرحلات التي ينظمها القطاع العام داخل لجمهورية أو خارجها .

كما يمنح أصحاب المعاشات المشار اليهم التسهيلات التي يقررها لهم مجلس ادارة شركة مصر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطائرها •
ويقرلى بنك ناصر الاجتماعى منح أصحاب المعاشات أولويات بالنسبة للتيسيرات التي يقدمها •

مادة ٢ - يصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين التعليمات المنفذة لهذا القرار •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الاول سنة ١٤٠١ (٢٧ يناير سنة ١٩٨١) .

ملاحضا : في الحقوق الاضائية

(المواد من ١١٧ - ١٢٤)

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦

في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال
والمبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال (١)

وزيرة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط النظر في انقاص
المدة بين الاستبدالين الى سنة واحدة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد وشروط
وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال ؛

وعلى مذكرة رئيس الادارة المركزية لشئون مكتبنا المعروضة بتلخيص
١٧/١٢/١٩٨٦ ؛

قرر :

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عملية الاستبدال
بالنسبة للفئات الآتية :

١ - المؤمن عليهم من العاملين ببلجهاز الادارى للدواة والهيئات
العامة وأصحاب المعاشات منهم .

٢ - المعاطون بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
وأصحاب المعاشات منهم •

وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عملية الاستبدال بالنسبة
للمؤمن عليهم من العاملين بوحدات القطاعين العام والخاص وأصحاب
المعاشات منهم ، وذلك مع مراعاة حكم البند (٢) من الفقرة السابقة
بالنسبة لأصحاب المعاشات العسكرية الذين لم يطلبوا الضم •

ويكون للهيئة المختصة تكليف وحدات التأمينات بالجهاز الإداري
للدولة والهيئات العامة والقطاع العام بالقيام بعملية الاستبدال •

مادة ٢ - يحدد رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة في بداية كل
علم مالي جزء المعاش الجائز استبداله وذلك بمراعاة الاعتمادات المدرجة
للاستبدال في موازنة الهيئة وعدد حالات الاستبدال خلال السنة أشهر
الأخيرة من السنة المالية السابقة •

مادة ٣ - يشترط لقبول الاستبدال أن يكون طالب الاستبدال
صاحب معاش أو أن تكون منه اشتراك في التأمين تعطيه الحق في معاش
فيما لو انتهت خدمته بالاستقالة في تاريخ تقديم طلب الاستبدال وأن يكون
قد تم سداد جميع أقساط الاستبدال السابقة الواجبة الأداء في تاريخ
تقديم هذا الطلب وذلك بالإضافة الى باقى الشروط الأخرى المنصوص
عليها في المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

مادة ٤ - يقتصر الاستبدال على المعاشات المستحقة عن الأجر
الأساسي فقط دون المعاشات المستحقة عن الأجر المتغير •

مادة ٥ - مع مراعاة أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٣
من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه لا يجوز أن يقل أو يزيد كسر الجنيه
من الجزء المستبدل من المعاش عن خمسين قرشا •

مادة ٦ - يستبعد من المعاش أو الحق فيه عند تقدير جزء المعاش الذى يجوز استبداله ما يأتى :

(أ) أجزاء المعاش السابق استبدالها •

(ب) أية أقساط شهرية مستحقة على طالب الاستبدال للهيئة المختصة •

ويجوز لطالب الاستبدال أن يؤدى الى الهيئة المختصة القيمة الحالية لباقى أقساط الاستبدال والأقساط الأخرى المستحقة عليه دفعة واحدة في مقابل عدم استبعاد القسط الشهرى المستحق عليه من معاشه أو الحق فيه •

مادة ٧ - يحصر طلب الاستبدال على الاستمارة رقم (١١١) المرفق نموذجها ، ويقدم الطلب الى الجهة التى يعمل لديها طالب الاستبدال أو الجهة التى يصرف منها المعاش بحسب الأحوال ، على أنه بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص وأصحاب المعاشات منهم فتقدم طلبات الاستبدال الخاصة بهم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص •

وعلى الجهة التى يقدم اليها طلب الاستبدال أن تبين فى الطلب مقدار المعاش المستحق لطالب الاستبدال واذا كانت خدمته لم تنته بعد فيحسب المعاش المستحق له بافتراض انتهاء خدمته بالاستقالة فى تاريخ تقديم طلب الاستبدال وطلبه صرف المعاش فى هذا التاريخ ، وذلك تحت مسئولية تلك الجهة •

وتسلم طلبات الاستبدال الى الجهاز المختص لدى الهيئة المختصة أو ترسل اليه بكتاب موصى عليه ، وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاستبدال اليها •

مادة ٨ - على الجهاز المختص بالاستبدال قيد طلبات الاستبدال الواردة اليه في سجلات خاصة تعد لهذا الغرض ، على أن تتضمن البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ ورود الطلب •
 - ٢ - رقم مسلسل لقيد الطلب بالسجل وتاريخ القيد •
 - ٣ - اسم المؤمن عليه والجهة التي يعمل بها ورقم تأمينه وعنوانه أو اسم صاحب المعاش والجهة المستحق منها المعاش ورقم ربط المعاش وعنوانه •
 - ٤ - قيمة المعاش المستحق أو الافتراضى •
 - ٥ - المبلغ المستبدل من المعاش •
 - ٦ - مدة الاستبدال •
 - ٧ - بيانات عن أية استبدالات أخرى •
- وينشأ ملف لطالب الاستبدال يحمل رقم القيد بالسجل •

مادة ٩ - يحال طالبو الاستبدال الى الكشف الطبى بالجهة الطبية التى تجدها لهم الهيئة المختصة وفقا للنموذج رقم (١١٢) المرفق ، وذلك بحسب ترتيب قيدهم فى السجلات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وتحدد مواعيد الكشف الطبى وفقا لهذا الترتيب بمعرفة الجهة الطبية المشار اليها •

مادة ١٠ - يخطر طالب الاستبدال عن طريق الجهة الطبية المختصة بميعاد توقيع الكشف الطبى ، وذلك بكتاب موصى عليه ، وإذا تخلف عن الحضور فى الميعاد حفظ الطلب المتقدم منه •

ويجوز لرئيس الجهة الطبية المختصة التجاوز عن تخلف طالب الاستبدال عن موعد الكشف الطبى اذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب تبرره بشرط أن يتقدم بطلب خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذى كان مجدداً

للكشف الطبى موضعاً به تلك الأسباب ، وفى هذه الحالة يعاد أخطاره بمعامد
الكشف الطبى وفقاً للفقرة الأولى .

مادة ١١ - تحدد الجهة الطبية المختصة بصفة نهائية درجة صحة
الطالب على النموذج المشار إليه بالمادة (٩) من هذا القرار ، وتعيده
إلى الهيئة المختصة بكتاب موصى عليه أو تسلمه إليها .

ولا يتم الاستبدال إلا إذا كانت صحة الطالب جيدة أو متوسطة ،
وفى الحالة الأخيرة تزيد الجهة الطبية على سن الطالب عدداً من السنوات
بحسب حالته الصحية ، ويتخذ السن بعد هذه الزيادة أساساً لتحديد
رأسمال المعاش المستبدل ، مع الإخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن
الواردة فى الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى ، وإذا
قررت الجهة الطبية المختصة رداءه صحة الطالب يرفض طلبه ، ولا يجوز
تجديد الكشف الطبى قبل مضى سنة على الأقل من تاريخ هذا القرار .

وتظل نتيجة الكشف الطبى صالحة لاتعلم إجراءات الاستبدال لمدة
سنة من تاريخ صدور قرار الجهة الطبية المختصة .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة ، يحسب رأسمال
المعاش المستبدل على أساس الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين
الاجتماعى ، وفقاً لسن طالب الاستبدال فى تاريخ توقيع الكشف الطبى
عليه .

مادة ١٣ - يخطر طالب الاستبدال شخصياً أو بكتاب موصى عليه
بتقدير رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لإعلان قبوله هذا
التقدير ، وذلك بموجب الاستمارة رقم (١١٥) المرفق نموذجها .

مادة ١٤ - يكون قبول تقدير رأس المال المستبدل بالحدى الطرق
الآتية :

١ - التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة بقبول التقدير أمام الموظف المختص بالهيئة المختصة أو أمام الموظف المختص بجهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، وإذا كانت الهيئة المختصة هى التى تتولى عملية الاستبدال فيتمين على موظف جهاز التأمين الاجتماعى أن يرسل النموذج فور التوقيع عليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول الى الجهاز المختص بالاستبدال بالهيئة المختصة .

٢ - التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة والتصديق على توقيع طالب الاستبدال اداريا وتسليم النموذج الى الجهاز المختص بالاستبدال أو يرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ١٥ - اذا لم يرد وفقا لأحكام المادة السابقة اقرار قبول التقدير من الطالب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بذلك اعتبر متنازلا عن طلبه .

ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة لأسباب مبررة الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه بالفقرة السابقة ، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ ذلك الميعاد .

مادة ١٦ - يؤدى مبلغ الاستبدال الى الطالب اما نقدا من الخزينة التى تحددها الهيئة المختصة أو بموجب شيك يرسل اليه على عنوانه المبين بطلب الاستبدال ، وذلك بعد خصم قسط الاستبدال المستحق عن الشهر الذى تم فيه قبول تقدير رأس المال المستبدل بالكامل والشهرين التالين له ، فضلا عن قيمة الرسم المنصوص عليه بالمادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعى .

وعلى الجهاز المختص بالاستبدال اخطار الجهة التى يصرف منها

المستبدل أجره أو معاشه لاستقطاع القسط الشهري وفقا للنموذج
رقم (١١٦) المرفق •

مادة ١٧ - يقتطع قسط الاستبدال مقدما من الأجر أو المعاش
وتسقط أقساط الاستبدال بوفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش •

وعلى الجهاز المختص بمتابعة سداد الأقساط بالهيئة المختصة متابعة
تحصيل أقساط الاستبدال •

مادة ١٨ - لرئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة نخب العاملين اللزمين
لواجهة الأعباء الإضافية التي تتطلبها عمليات الاستبدال •

مادة ١٩ - يودع الرسم المشار اليه في المادة (١٦) في حساب
خاص بالهيئة المختصة تصرف من حصيلته مكفآت الأطباء والعاملين
بالجهة الطبية المختصة والعاملين بالهيئة المختصة والعاملين بأجهزة التأمينات
الذين تكلفهم الهيئة المختصة بإجراء عملية الاستبدال ، وذلك نظير
قيامهم بالأعمال الإضافية التي يؤدونها في عمليات الكشف الطبى والأعمال
الإدارية الأخرى التي تتطلبها عملية الاستبدال •

ويتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة وضع قواعد صرف
المكفآت المشار إليها •

مادة ٢٠ - يجوز للمستبدل في أى وقت أن يطلب وقف العمل
بالاستبدال وتحدد المبالغ الواجب ردها للهيئة المختصة لوقف العمل
بالاستبدال طبقا للجدول المرفق بهذا القرار وفقا لمن المستبدل في
تاريخ وقف العمل بالاستبدال والمدة المتبقية لانتهاء العمل بالاستبدال
ويقف تحصيل أقساط الاستبدال اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ
أداء المبالغ الواجب ردها •

٦٠٢ تأمينات إجتماعية

ملحة ٢١ - يلغى كل من القرارين رقمي ١٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليهما .

ملحة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به اعتبارا من تاريخ صدوره «

وزيرة التأمينات الاجتماعية والشؤون الاجتماعية

مكتورة / آمال عثمان

كيفية تقدير المعاش بفرض الاستقالة
وتقديم طلب صرف المعاش في تاريخ تقديم طلب الاستبدال

قرش جنيه

متوسط الأجر في السنتين الأخيرتين

يوم شهر سنة

المدة : —————

مدة اشتراك : —————

مدة سابقة : —————

القيمة التقديرية للمعاش = المدة × متوسط الأجر × المعامل —————

قرش جنيه

× × =

الخفض النسبي حسب السن وقت تقديم الطلب ووفقا للجدول

رقم ٨ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي =

أجزاء المعاش السابق استبدالها =

أقساط أخرى مستحقة على طالب الاستبدال =

صافي المعاش =

أعد بمعرفة روجع يعتمد / / ١٩

يستوفى هذا الجزء بالنسبة للمؤمن عليهم بالقطاع العام

المبلغ المطلوب استبداله في حدود القوانين والقرارات واللوائح
 والتعليقات المعمول بها ونوافق بمسقة محدثة على استبداله بهذا
 الجزء وقدره •

قرش جنيه

(فقط

وقد تم الارتباط لكم بمبلغ

قرش جنيه

(فقط

٦٤ تعليمات اجتماعية

وذلك قيمة رأس المال المقابل للجزء المطلوب استبداله وفقا
للبائانات الموضحة بهذا الطلب مع مراعاة موافقتنا باخطار الانشاء هذا
الارتباط في حالة ما اذا كانت نتيجة الكشف الطبى رديئة،،

تحريرا في / / ١٩ مديبر المكتب خاتم شعار الجمهورية

تعليمات

١ - يذكر الاسم من واقع شهادة الميلاد .

٢ - يوضح بيان الجهة التابع لها الطالب بالتفصيل أو الجهة
أو الوحدة الحسابية التي تتولى صرف أجر طالب الاستبدال أو معاشه ،
أو الجهة التي تتولى خصم قسط الاستبدال من الأجر في حالة اتمام
الاستبدال. .

٣ - يقدم هذا الطلب الى الجهة التي يعمل بها طالب الاستبدال
أو الجهة التي يصرف منها المعاش بحسب الأحوال ، على أنه بالنسبة
للعموم عليهم العاملين بالقطاع الخاص وأصحاب المعاشات منهم فتقدم
طلبات الاستبدال الخاصة بهم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
المختص .

ثبوتات اجتماعية ١٠٥

نموذج رقم (١١١)

الهيئة العامة : _____

منطقة : _____

مكتب : _____ ملف استبدال رقم : _____

طلب استبدال المعاش

بيانات تستوى بمعرفة طالب الاستبدال

شخصية

اسم طالب الاستبدال : _____ رقم البطاقة : _____

عائلية

الصفة (مؤمن عليه / صاحب معاش) _____

العنوان : _____

الجهة التي يصرف منها الأجر أو المعاش : _____

الرقم التأميني لطالب الاستبدال : _____

رقم ملف المعاش : _____

جزء المعاش المطلوب استبداله : _____

مدة الاستبدال (١٥ - ١٠ - ٥ سنوات) بالحروف : _____

تاريخ قبول آخر استبدال : _____

السيد / مدير _____

بعد التوقيع ،

أرجو الموافقة على استبدال المبلغ الموضح أعلاه من حقى في المعاش ، طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى والقرارات واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول في فائق الاحترام ،

تحريراً في / / ١٩

توقيع طالب الاستبدال

٣٦٦ تعليمات إجتماعية

بيانات تستوفى بمعرفة الجهة التي يقدم اليها الطلب

اسم الجهة التابع لها طالب الاستبدال : _____

رقم تأمين المنشأة : _____

عنوان الجهة التابع لها طالب الاستبدال : _____

اسم الوحدة الحسابية : _____ الرقم الكودي للتأمين والمعاشات : _____

اسم طالب الاستبدال : _____

تاريخ الميلاد : ١٩ / /

تاريخ دخول الخدمة : ١٩ / /

مدى الانتظام في سداد أقساط الاستبدال الواجبة الأداء حتى تاريخ

تقديم هذا الطلب : منتظم .. غير منتظم

قانون المعاشات المعمول به : _____

ومقدار عناق المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات أو المعاش يوم
تعيين الطالب بفرش الاستقالة ، وفقا للتقدير الموضح خلف الاستمارة
بالنسبة للمؤمن عليهم .

قرش جنيه

بيانات الاستبدالات السابقة (إن وجدت)

رقم الاستبدال	قيمة جزء المعاش المستبدل	مدة الاستبدال	تاريخ قبول التقدير

نقر نحن الموقعين أدناه وعلى مسئوليتنا أن البيانات الموضحة بهذه الاستمارة صحيحة ومطابقة للبيانات الواردة بهلف المؤمن عليه أو ملك المعاش الفرعى كما أن قيمة المعاش المبين بها تم تقديره على أساس قانون المعاشات المعامل به الطالب كما نقر بأنه قد تم تحصيل الأقساط الواجبة الأداء عن كافة الاستبدالات السابقة حتى تاريخ تقديم هذا الطلب .

توقيع المختص روجع بمعرفة يعتمد

المدير المسئول

خاتم شعار الجمهورية

١٩٨٨ تليفات اجتماعية

الهيئة العامة : _____
منطقة : _____
مكتب : _____

استمارة تحويل للكشف الطبي

ملف استبدال رقم : _____
اسم طالب الاستبدال : _____
الرقم التأميني لطالب الاستبدال : _____
رقم ملف المعاش : _____
العنوان : _____ محافظة : _____
السيد الدكتور / مدير _____

تخية طيبة وبعد ،،

نرجو تحديد جلسة لتوقيع الكشف الطبي على طالب الاستبدال
بمالية واخطاره بالميعاد بموجب خطاب موسى عليه على عنوانه ، وتوقيع
الكشف الطبي عليه بعد التحقق من شخصيته من واقع بطلقة الحالة
المدنية (شخصية أو عائلية أو البطاقة العسكرية بحسب الأحوال) وذلك
لتحديد حالته الصحية (جيدة / متوسطة / رديئة) وموافقتنا بالنتيجة
بعد مراجعتها ، وفيما يلي بيانات حالة الطالب :

تاريخ الميلاد : / / ١٩

تاريخ آخر كشف طبي : / / ١٩

نتيجة الكشف الطبي السابق :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير المختص

تحريرا في / / ١٩

تقرير الجهة الطبية

بتاريخ / / ١٩ انعقدت لجنة الكشف الطبي برئاسة السيد
الدكتور /

وتم توقيع الكشف الطبي على السيد /

قسم	شخصية أو عسكرية
بطاقة	رقم
معلقة	معلقة
مركز	مركز

محافظة / وتاريخ ميلاده / / ١٩

وتبين أن صحته من نوع (١)

يوم شهر سنة
وعمره بالإضافة سنة إلى عمر الطالب (٢)

تحريراً في / / ١٩ توقيع لجنة الكشف

١ - يوضح الأمراض المصاب بها الطالب اذا كانت صحته متوسطة
أو رديئة .

٢ - يذكر عدد السنوات الواجب اضافتها الى سن الطالب اذا
كانت صحته متوسطة .

يعادل أصل هذا النموذج الى الجهة الصادر منها وهي :

الهيئة العامة : _____ نموذج رقم (١١٥)
 مكتب : _____ يحرر من أصل ومصورة
 منطقة : _____

أخطار تقدير قيمة الاستبدال

ملف الاستبدال رقم : _____
 السيد / _____ وصفته (مؤمن عليه / صاحب معاش) رقم : _____
 وعنوانه : _____

تحية طيبة وبعد ،،
 بالاشارة الى طلب الاستبدال المقدم منكم بتاريخ / / ١٩
 قرش جنيه

نحيطكم علما بأنه قد تمت الموافقة على استبدال مبلغ
 (فقط) شهريا لمدة ()
 سنة بما يعادل رأس مال قدره فقط
 وذلك وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي والقرارات واللوائح
 والتعليمات المعمول بها .

وفي حالة موافقتكم على تلك التقديرات نرجو اعتماد اقرار قبول
 التقدير باحدى الطرق المبينة خلفه .

وفي حالة عدم الحضور أو عدم ورود الاقرار الى الهيئة خلال ثلاثة
 اشهر من تاريخه يعتبر ذلك تنازلا منكم عن طلب الاستبدال .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير المختص _____

تمريفا في / / ١٩

تنبيه : يرجى الرجوع للتعليمات الموضحة خلفه قبل اعتماد الاقرار .

اقرار قبول التقدير

أقر أنا _____ الموقع أدناه بأننى أقبل تقدير رأس المال المستبدل المبين عاليه مقابل خصم القسط مقدما من مرتبى أو معاشى الشهرى لمدة (_____) سنة اعتبارا من تاريخ توقيع الاقرار ، على أن يخصم من رأس المال المستبدل الأقساط المستحقة عن الشهر الذى تم فيه قبول تقدير رأس المال المستبدل بالكامل والشهرين التاليين له على أن يصرف المبلغ المستحق لى بشيك على عنوانى .

تحريرا فى / / ١٩

توقيع طالب الاستبدال

اعتماد الادارى للاقرار	اعتماد الاقرار بمكتب الهيئة أو جهاز التأمين الاجتماعى
نقر نحن الموقعين ادناه ان التوقيع عاليه صحيح وصادر من : _____ السيد / _____ الاسم _____ التوقيع _____ الاسم _____ التوقيع الموقعان على هذا من العاملين الدائمين ، ولا يقل مرتب كل منهما عن أربعين جنيها شهريا . رئيس المصلحة	حضر السيد / _____ ووقع أمامى بقبول التقدير ، بعد التحقق من شخصيته بموجب بطاقة عائلية / شخصية أو عسكرية رقم _____ صادرة من مركز _____ محافظة _____ بتاريخ / / ١٩ تحررا فى / / ١٩ توقيع المختص
تحررا فى / / ١٩ ختم شعار الجمهورية	

(تعليمات)

يكون اعتماد الاقرار بلحدى الطرق التالية :

١ - الحضور شخصيا لمكتب الهيئة المختص أو لجهاز التأمين والتوقيع أمام الموظف المختص •

٢ - اعتماد الاقرار اداريا بما يفيد التصديق على توقيع طالب الاستبدال ، وذلك من اثنين من العاملين الدائمين بالدولة لا يقل مرتب كل منهما عن أربعين جنيها شهريا ، على أن تعتمد شهادتهما من رئيس الجهة ويختم الاقرار بخاتم شعار الجمهورية •

٣ - يسلم الاخطار فور التوقيع عليه أمام الموظف المختص أو فور اعتماده اداريا لمكتب الهيئة المختص أو لجهاز التأمين الاجتماعى أو أو يرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول •

الهيئة العامة :	_____	نموذج رقم (١١٦)
منطقة :	_____	يحرر من أصل وعدة صور
مكتب :	_____	وفقا لما تقتضى به التعليمات : _____

اخطار تحصيل أقساط الاستبدال

السيد / _____ ملف استبدال رقم _____
تحية طيبة ،

نرجو الاحاطة أنه قد تمت اجراءات صرف رأس مال الاستبدال للسيد / _____ ويراعى تحصيل قسط الاستبدال وسداده للهيئة ، وفقا للبيانات التالية مع التأشير بسجلات واستمارات الخدمة وسجلات الأجور بهذه البيانات ، وذلك قبل حفظه بملف المؤمن عليه لديكم أو ملف المعاش الذرى •

اسم المستبدل رقم الوحد : —————

الرقم التأمينى لطالب الاستبدال : —————

رقم ملف المعاش : —————

رقم الربط : —————

النوع : ————— تاريخ الميلاد : ١٩ / /

قانون المعاشات المعامل به :

قرش جنيه

قيمة المعاش الشهرى المستبدل : — —

الحالة الصحية (جيدة - متوسطة)

يوم شهر سنة

السن حسب قرار اللجنة الطبية : — — — — — بزيادة قدرها
(— —) سنة .

قرش جنيه

قيمة رس المال المستبدل (المقدر طبقا للجدول رقم ٧) — —
(فقط — —) .

تاريخ قبول التقدير : ١٩ / /

قرش جنيه

قيمة جزء المعاش المستبدل (القسط الشهرى) — — — — — (فقط — —)

مدة الاستبدال : — — — — — اجمالى قيمة الأقساط = القسط الشهرى ×

اجمالى عدد الأقساط عن مدة الاستبدال

قرش جنيه

ما تم خصمه من أقساط من رأس المال المستبدل بمعرفة الجهة التى قامت
بالاستبدال = رصيد القرض الواجب خصمه بمعرفة الجهة =

لجر
تاريخ بدء خصم القسط بمعرفة الوحدة من شهر
معلن

المستحق الصرف أو شهر سنة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في / / ١٩

المدير المختص

صورة مرسله للسيد /

رجاء التكرم بالاحاطة والتبنيه بمتابعة المداد شهريا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام “

المدير المختص

جدول رقم (١)

بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل بالاستبدال
بالنسبة لكل جنيه من المئات الشهرى المستبدل

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال						السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال	
٥	٤	٣	٢	١			
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه		
٥٣ ٢٠٠	٤٣ ٦٠٠	٣٣ ٥٠٠	٢٢ ٩٠٠	١١ ٧٠٠	٤٠		
٥٣ ٢٥٠	٤٣ ٦٠٠	٣٣ ٥٠٠	٢٢ ٩٠٠	١١ ٧٠٠	٤١		
٥٣ ٢٠٠	٤٣ ٦٠٠	٣٣ ٥٠٠	٢٢ ٩٠٠	١١ ٧٠٠	٤٢		
٥٣ ١٥٠	٤٣ ٥٥٠	٣٣ ٤٥٠	٢٢ ٩٠٠	١١ ٧٠٠	٤٣		
٥٣ ١٠٠	٤٣ ٥٠٠	٣٣ ٤٠٠	٢٢ ٩٠٠	١١ ٧٠٠	٤٤		
٥٣ ٥٠	٤٣ ٤٥٠	٣٣ ٤٠٠	٢٢ ٨٥٠	١١ ٧٠٠	٤٥		
٥٢ ٩٥٠	٤٣ ٤٠٠	٣٣ ٤٠٠	٢٢ ٨٠٠	١١ ٧٠٠	٤٦		
٥٢ ٨٥٠	٤٣ ٣٥٠	٣٣ ٣٥٠	٢٢ ٨٠٠	١١ ٧٠٠	٤٧		
٥٢ ٧٥٠	٤٣ ٣٠٠	٣٣ ٣٠٠	٢٢ ٨٠٠	١١ ٧٠٠	٤٨		
٥٢ ٦٥٠	٤٣ ٢٥٠	٣٣ ٢٠٠	٢٢ ٨٠٠	١١ ٧٠٠	٤٩		
٥٢ ٥٥٠	٤٣ ٢٠٠	٣٣ ٢٠٠	٢٢ ٨٠٠	١١ ٧٠٠	٥٠		
٥٢ ٤٥٠	٤٣ ١٠٠	٣٣ ٢٥٠	٢٢ ٧٥٠	١١ ٧٠٠	٥١		
٥٢ ٣٠٠	٤٣ —	٣٣ ٢٠٠	٢٢ ٧٠٠	١١ ٧٠٠	٥٢		
٥٢ ١٥٠	٤٢ ٩٠٠	٣٣ ١٥٠	٢٢ ٧٠٠	١١ ٧٠٠	٥٣		

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال						السنة في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
٥	٤	٣	٢	١		
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه		
٥٢ —	٤٢ ٨٠٠	٣٣ ١٠٠	٢٢ ٧٠٠	١١ ٧٠٠		٥٤
٥١ ٨٠٠	٤٢ ٦٥٠	٣٣ —	٢٢ ٦٥٠	١١ ٧٠٠		٥٥
٥١ ٦٠٠	٤٢ ٥٠٠	٣٢ ٩٠٠	٢٢ ٦٠٠	١١ ٧٠٠		٥٦
٥١ ٣٥٠	٤٢ ٣٥٠	٣٢ ٨٠٠	٢٢ ٥٠٠	١١ ٦٥٠		٥٧
٥١ ١٠٠	٤٢ ٢٠٠	٣٢ ٧٠٠	٢٢ ٥٠٠	١١ ٦٠٠		٥٨
٥٠ ٨٠٠	٤٢ ٥٠٠	٣٢ ٦٠٠	٢٢ ٤٥٠	١١ ٦٠٠		٥٩
٥٠ ٥٠٠	٤١ ٩٠٠	٣٢ ٥٠٠	٢٢ ٤٠٠	١١ ٦٠٠		٦٠
٥٠ ١٥٠	٤١ ٦٥٠	٣٢ ٤٠٠	٢٢ ٣٥٠	١١ ٦٠٠		٦١
٤٩ ٨٠٠	٤١ ٤٠٠	٣٢ ٣٠٠	٢٢ ٣٠٠	١١ ٦٠٠		٦٢
٤٩ ٣٥٠	٤١ ١٠٠	٣٢ ١٠٠	٢٢ ٢٥٠	١١ ٥٥٠		٦٣
٤٨ ٩٠٠	٤٠ ٨٠٠	٣١ ٩٠٠	٢٢ ٢٠٠	١١ ٥٠٠		٦٤
٤٨ ٤٠٠	٤٠ ٤٠٠	٣١ ٧٠٠	٢٢ ١٠٠	١١ ٥٠٠		٦٥
٤٧ ٩٠٠	٤٠ ١٠٠	٣١ ٥٠٠	٢٢ —	١١ ٥٠٠		٦٦
٤٧ ٣٠٠	٣٩ ٧٠٠	٣١ ٢٥٠	٢١ ٩٠٠	١١ ٤٥٠		٦٧
٤٦ ٧٠٠	٣٩ ٣٠٠	٣١ —	٢١ ٨٠٠	١١ ٤٠٠		٦٨
٤٦ —	٣٨ ٨٥٠	٣٠ ٧٥٠	٢١ ٦٥٠	١١ ٤٠٠		٦٩
٤٥ ٣٠٠	٣٨ ٤٠٠	٣٠ ٥٠٠	٢١ ٥٠٠	١١ ٤٠٠		٧٠

(تاييج) جدول رقم (١)

بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل بالاستبدال
بالقسمة لكل جنيه من المعاش الشهري المستبدل

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	
١٤ ٨٠٠	٨٧ ٣٠٠	٧٩ ٤٠٠	٧١ ١٠٠	٦٢ ٤٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٠
١٤ ٦٠٠	٨٧ ١٥٠	٧٩ ٢٠٠	٧١ ٥٠	٦٢ ٢٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤١
١٤ ٤٠٠	٨٧ —	٧٩ ٢٠٠	٧١ —	٦٢ ٢٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٢
١٤ ٦٠٠	٨٦ ٨٥٠	٧٩ ١٠٠	٧٠ ١٠٠	٦٢ ٢٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٣
١٤ —	٨٦ ٧٠٠	٧٩ —	٧٠ ٨٠٠	٦٢ ٢٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٤
١٣ ٧٠٠	٨٦ ٤٥٠	٧٨ ٨٠٠	٧٠ ٦٥٠	٦٢ ١٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٥
١٣ ٤٠٠	٨٦ ٢٠٠	٧٨ ٦٠٠	٧٠ ٥٠٠	٦٢ —	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٦
١٣ ١٠٠	٨٥ ١٥٠	٧٨ ٤٠٠	٧٠ ٣٥٠	٦١ ٨٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٧
١٢ ٨٠٠	٨٥ ٧٠٠	٧٨ ٢٠٠	٧٠ ٢٠٠	٦١ ٧٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٨
١٢ ٤٠٠	٨٥ ٣٥٠	٧٧ ١٠٠	٧٠ —	٦١ ٥٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٤٩
١١ ٩٠٠	٨٥ —	٧٧ ٦٠٠	٦٩ ٨٠٠	٦١ ٤٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥٠
١١ ٤٠٠	٨٤ ٥٥٠	٧٧ ٢٥٠	٦٩ ٥٥٠	٦١ ٢٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥١
١٠ ٨٠٠	٨٤ ١٠٠	٧٦ ١٠٠	٦٩ ٣٠٠	٦١ ١٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥٢
١٠ ٢٠٠	٨٣ ٦٠٠	٧٦ ٥٠٠	٦٨ ١٥٠	٦٠ ٨٥٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥٣
٨٩ ٥٠٠	٨٣ ١٠٠	٧٦ ١٠٠	٦٨ ٦٠٠	٦٠ ٦٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥٤
٨٨ ٨٠٠	٨٢ ٤٥٠	٧٥ ٦٠٠	٦٨ ٢٠٠	٦٠ ٣٠٠	٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	٥٥

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										المسئولية تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	
٨٨	٨١	٧٥	٦٧	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٥٦
٨٧	٨١	٧٤	٦٧	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٥٧
٨٦	٨٠	٧٢	٦٦	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٥٨
٨٥	٧٩	٧٢	٦٦	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٥٩
٨٤	٧٨	٧٢	٦٥	٦٠	٥٨	٥٤	٥٠	٤٦	٤٢	٦٠
٨٣	٧٧	٧١	٦٥	٦٠	٥٨	٥٤	٥٠	٤٦	٤٢	٦١
٨٢	٧٦	٧٠	٦٤	٦٠	٥٧	٥٣	٤٩	٤٥	٤١	٦٢
٨١	٧٥	٦٩	٦٣	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٣
٨٠	٧٤	٦٨	٦٢	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٤
٧٩	٧٣	٦٧	٦١	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٥
٧٨	٧٢	٦٦	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٦
٧٧	٧١	٦٥	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٧
٧٦	٧٠	٦٤	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٨
٧٥	٦٩	٦٣	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٦٩
٧٤	٦٨	٦٢	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٠
٧٣	٦٧	٦١	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧١
٧٢	٦٦	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٢
٧١	٦٥	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٣
٧٠	٦٤	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٤
٦٩	٦٣	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٥
٦٨	٦٢	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٦
٦٧	٦١	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٧
٦٦	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٨
٦٥	٥٩	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٧٩
٦٤	٥٨	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٠
٦٣	٥٧	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨١
٦٢	٥٦	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٢
٦١	٥٥	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٣
٦٠	٥٤	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٤
٥٩	٥٣	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٥
٥٨	٥٢	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٦
٥٧	٥١	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٧
٥٦	٥٠	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٨
٥٥	٤٩	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٨٩
٥٤	٤٨	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٠
٥٣	٤٧	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩١
٥٢	٤٦	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٢
٥١	٤٥	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٣
٥٠	٤٤	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٤
٤٩	٤٣	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٥
٤٨	٤٢	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٦
٤٧	٤١	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٧
٤٦	٤٠	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٨
٤٥	٣٩	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	٩٩
٤٤	٣٨	٦٠	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٤٨	٤٤	٤٠	١٠٠

(تابع) جدول رقم (١)

بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل بالاستبدال
بالنسبة لكل جنيه من المعائن الشهرى المستبدل

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١٥		١٤		١٣		١٢		١١		
مليم / جنيه		مليم / جنيه		مليم / جنيه		مليم / جنيه		مليم / جنيه		
١٢٦	٦٠٠	١٢٠	٩٠٠	١١٤	٩٠٠	١٠٨	٦٥٠	١٠١	٨٠٠	٤٠
١٢٦	١٠٠	١٢٠	٥٥٠	١١٤	٦٠٠	١٠٨	٣٠٠	١٠١	٦٠٠	٤١
١٢٥	٦٠٠	١٢٠	٢٠٠	١١٤	٣٠٠	١٠٨	—	١٠١	٤٠٠	٤٢
١٢٥	١٠٠	١١٩	٧٥٠	١١٣	٦٥٠	١٠٧	٧٠٠	١٠١	١٥٠	٤٣
١٢٤	٦٠٠	١١٩	٢٠٠	١١٣	٦٠٠	١٠٧	٤٠٠	١٠٠	٩٠٠	٤٤
١٢٤	١٠٠	١١٨	٧٥٠	١١٣	١٠٠	١٠٧	—	١٠٠	٥٥٠	٤٥
١٢٣	٥٠٠	١١٨	٢٠٠	١١٢	٦٠٠	١٠٦	٦٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٦
١٢٢	٧٠٠	١١٧	٥٥٠	١١٢	—	١٠٦	١٠٠	٩٩	٨٠٠	٤٧
١٢١	٩٠٠	١١٦	٩٠٠	١١١	٤٠٠	١٠٥	٦٠٠	٩٩	٤٠٠	٤٨
١٢١	—	١١٦	٥٠	١١٠	٧٧٠	١٠٥	—	٩٨	٩٠٠	٤٩
١٢٠	—	١١٥	٢٠٠	١١٠	—	١٠٤	٤٠٠	٩٨	٤٠٠	٥٠
١١٨	٩٠٠	١١٤	١٥٠	١٠٩	١٠٠	١٠٣	٦٥٠	٩٧	٧٥٠	٥١
١١٧	٧٠٠	١١٣	١٠٠	١٠٨	٢٠٠	١٠٢	٩٠٠	٩٧	١٠٠	٥٢
١١٦	٤٠٠	١١٢	٩٠٠	١٠٧	١٥٠	١٠١	٩٥٠	٩٦	٢٠٠	٥٣
١١٤	٩٠٠	١١٠	٧٠٠	١٠٦	١٠٠	١٠١	—	٩٥	—	٥٤

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السنة في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١٥		١٤		١٣		١٢		١١		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١١٣	٢٠٠	١٠٩	٢٥٠	١٠٤	٨٥٠	٩٩	٩٠٠	٩٤	٦٠٠	٥٥
١١١	٦٠٠	١٠٧	٨٠٠	١٠٣	٦٠٠	٩٨	٨٠٠	٩٣	٧٠٠	٥٦
١٠٩	٨٠٠	١٠٦	١٥٠	١٠٢	١٠٠	٩٧	٥٥٠	٩٢	٦٠٠	٥٧
١٠٧	٩٠٠	١٠٤	٥٠٠	١٠٠	٦٠٠	٩٦	٢٠٠	٩١	٥٠٠	٥٨
١٠٥	٨٠٠	١٠٢	٥٥٠	٩٨	٩٠٠	٩٤	٨٠٠	٩٠	٢٠٠	٥٩
١٠٣	٦٠٠	١٠٠	٦٠٠	٩٧	٢٠٠	٩٣	٢٠٠	٨٨	٩٠٠	٦٠
١٠١	٢٠٠	٩٨	٤٠٠	٩٥	٢٥٠	٨٩	٨٠٠	٨٧	٤٠٠	٦١
٩٨	٨٠٠	٩٦	٢٠٠	٩٣	٢٠٠	٩١	٥٥٠	٨٥	٩٠٠	٦٢
٩٦	١٠٠	٩٣	٧٥٠	٩١	٥٠٠	٨٧	٨٥٠	٨٤	١٥٠	٦٣
٩٣	٤٠٠	٩١	٢٠٠	٨٨	٨٠٠	٨٥	٩٠٠	٨٢	٤٠٠	٦٤
٩٠	٥٠٠	٨٨	٦٠٠	٨٦	٢٥٠	٨٣	٦٥٠	٨٠	٤٥٠	٦٥
٨٧	٦٠٠	٨٥	٩٠٠	٨٣	٩٠٠	٨١	٤٠٠	٧٨	٥٠٠	٦٦
٨٤	٦٠٠	٨٣	١٠٠	٨١	٢٠٠	٧٩	٥٠٠	٧٦	٢٥٠	٦٧
٨١	٦٠٠	٨٠	٢٠٠	٧٨	٧٠٠	٧٦	٧٠٠	٧٤	٢٠٠	٦٨
٧٨	٦٠٠	٧٧	٤٥٠	٧٦	٥٠٠	٧٤	٢٥٠	٧٢	—	٦٩
٧٥	٦٠٠	٧٤	٦٠٠	٧٣	٤٧٠	٧١	٨٠٠	٦٩	٨٠٠	٧٠

ملاحظات :

١ - يتحدد سن المستبدل وقت وقف العمل بالاستبدال بالسنة التي تم على أساسها حساب رأس المال المقابل للمعاش المستبدل مضاعفا إليها عدد السنوات الكاملة للقفضية من تاريخ بدء العمل بالاستبدال حتى تاريخ وقف العمل به .

٢ - تحدد المدة المتبقية لوقف العمل بالاستبدال بقسمة عدد الدفعات الشهرية الواجب تحصيلها من تاريخ وقف العمل بالاستبدال حتى تاريخ انتهاء بحثه الأصلية على (١٢) .

٣ - لحساب المبلغ المقابل لمدة تتضمن كسرا من السنة تتبع طريق النسبة والتناسب بين المدة الصحيحة التي تقع بينها المدة المطلوبة .

سابقا - في الأحكام العامة والأحكام الانتقالية والوقفية

(المواد من ١٢٥ - ١٧٧)

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠

في شأن التأمين على العاملين بنشاط النقل البرى لدى أصحاب

الأعمال في القطاع الخاص^(١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون
المروء ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن طريقة تحديد
أجور العمال الاداريين في الملكيات الزراعية الذين يتقاضون أجورهم في
صورة استغلال قطعة أرض زراعية وكذلك أجور بعض العاملين في النقل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأحكام
والشروط الخاصة بطوابع لتأمين الاجتماعى ؛

وعلى قرار الهيئة العامة للتأمين الصحى بتفويض المجالس الطبية
في اثبات حالات عجز العاملين بنشاط النقل في القطاع الخاص ؛

وعلى معضد الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٠ بوزارة التأمينات
بين ممثلى وزارة التأمينات والادارة العامة للمرور والهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية والرقابة العامة للنقل البرى ؛

(١) الواقع المضرة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٢١٨ .

وفيهاء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة •
وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٠ ؛

قصر :

الباب الأول

مجال التطبيق وأجر الاشتراك

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على السائقين العاملين في القطاع الخاص الحاصلين على رخص قيادة مهنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه •

كما تسرى أحكام هذا القرار على التابعين العاملين على سيارات النقل في القطاع الخاص •

مادة ٢ - يكون أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي للمؤمن عليهم المشار إليهم في المادة السابقة وفقا للآتي :

- (أ) سائق حاصل على رخصة قيادة درجة أولى
- ٥٠ جنيها شهريا
 - (ب) سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثانية
 - ٤٠ جنيها شهريا
 - (ج) سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثالثة
 - ٣٠ جنيها شهريا
 - (د) تباع
 - ٢٠ جنيها شهريا

الباب الثاني

إجراءات الاشتراك وأداء اشتراكات التأمين الاجتماعي

مادة ٣ - على كل عامل من الفئات المنصوص عليها في المادة (١)

أن يستخدم الى مكتب السيارات المختص بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يقع في دائرته محل اقامة العامل لطبيب قيده في سجل عمال النقل ويحرر طلب القيد على الاستمارة التي تعدها الهيئة المذكورة لهذا الغرض • وتصرف هذه الاستمارة بدون مقابل •

مادة ٤ — على المؤمن عليه أن يقدم عند طلب القيد المستند الدال على تاريخ ميلاده •

مادة ٥ — على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تعطى لكل عامل مسجل لديها وفقا للمادة (٣) بطاقة تأمين دون مقابل ، وتتولى الهيئة اعداد نموذج البطاقة المشار اليها •

وتسرى بطاقة التأمين لمدة رخصة القيادة بالنسبة للسائق ولمدة سنتين بالنسبة للتباع •

وعند انتهاء مدة البطاقة يطمى المؤمن عليه بطاقة أخرى لعدد مماثلة • وتفرق البطاقات التي انتهت مدتها بعطف التأمين الاجتماعي بعد مراجعتها والاعتداد بها •

مادة ٦ — يؤدى المؤمن عليه حصته في نظام التأمين الاجتماعي عن طريق الطوابع الرسمية التي تصدرها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقا لأحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه •

ويعاد النظر في نماذج الطوابع المشار اليها كل خمس سنوات •

مادة ٧ — على المؤمن عليه أن يحافظ على بطاقة التأمين الخاصة به وأن يتولى لصق طابع التأمين الاجتماعي شهريا في المكان الخاص به ويتمتع بتقديم هذه البطاقة الى مكتب السيارات المشار اليه في المادة (٣) مستوفاة لطوابع التأمين الاجتماعي الواجب لصقها بها في الحالات الآتية :

(أ) عند انتهاء مدة البطاقة •

(ب) عند طلب تعديل درجة رخصة القيادة •

ويحصل المؤمن عليه في هاتين الحالتين على بطاقة تأمين جديدة •

(ج) عند استحقاق صرف أى من الحقوق التأمينية •

(د) عند طلب الاطلاع على البطاقة على أن يخطر المؤمن عليه بذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول •

مادة ٨ — على مكتب السيارات المختص اعطاء المؤمن عليه شهادة تفيد سدادده لحصته في اشتراكات التأمين الاجتماعى في الحالتين الآتيتين :

(١) عند انتهاء مدة رخصة القيادة وطلب تجديدها •

(ب) عند طلب تعديل درجة رخصة القيادة •

كما يمنح المؤمن عليه الذى يتقدم لأول مرة للحصول على رخصة قيادة شهادة تفيد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

مادة ٩ — تحدد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعى المطلوبة من أصحاب كل نوع من أنواع السيارات في القطاع الخاص على أساس الأجر الناتج من قسمة مجموع أجور اشتراك كل فئة من فئات العاملين المشار اليهم بالمادة (٢) المسجلين لدى الهيئة في شهر يناير من كل سنة على عدد السيارات المرخص لهم بقيادتها •

مادة ١٠ — تسدد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعى نقداً ومقدماً عن المدة المطلوب عنها رخصة السيارة وتؤدي هذه الاشتراكات الى مكتب السيارات المختص •

وعلى المكتب المذكور أن يعطى صاحب السيارة شهادة تدل على سدادده حصته في اشتراكات التأمين •

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ١١ — على إدارات وأجهزة المرور أن تعلق إصدار أو تجديد أو تعديل درجة الرخص الخاصة بالسائقين العاملين في نشاط النقل في القطاع الخاص أو إصدار أو تجديد رخص تسير السيارات بهذا القطاع على تقديم طالبها الشهادة المنصوص عليها في المادتين (٨)، (١٠) •

مادة ١٢ — يعتبر التباع تاركا لمهنته إذا انتهت مدة بطاقته التأمينية ولم يتقدم الى مكتب السيارات المختص للحصول على بطاقة جديدة ، ما لم يقرر عكس ذلك •

مادة ١٣ — تختص المجالس الطبية بإثبات حالات المعجز بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يسرى في شأنهم أحكام هذا القرار •

ويستثنى المؤمن عليهم المذكورون من شرط عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل في مجال تطبيق البند (٣) من المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

مادة ١٤ — تصدر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ هذا القرار •

مادة ١٥ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ١٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ •

صدر في ١٠ شوال سنة ١٤٠٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

(م ٤٠ — موسوعة مصر ج ٩)

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٠

في شأن القواعد والاجراءات الخاصة بالتأمين على العاملين
في صناعة الطوب (١)

وزير التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات
اداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءات التي يتعين على أجهزة التأمين
الاجتماعي اتباعها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحكام التي
تتبع في صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للمقاولات المشككة
بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٦ بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٥ ؛
وبناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٠ ؛

قرار :

الباب الأول

في مجال التطبيق وقواعد حساب أجر الاشتراك

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار في شأن العاملين في صناعة الطوب الموضحة حرفهم بالجدول المرافق .

مادة ٢ - يكون حساب الأجور التي تؤدي على أساسها اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين في صناعة الطوب على أساس تحديد أجر العمالة لكل وحدة انتاجية قدرها ١٠٠٠ (ألف) طوبة بواقع ثلاثة جنيهات للوحدة .

مادة ٣ - يتحدد حجم الانتاج بمصانع الطوب وفقا للأسس الآتية :

١ - تتخذ مساحة مفرش الطوب أساسا لحساب معدلات الانتاج ويعتبر الفدان ومساحته ٣٣٠٠ متر مربع تقريبا هو الوحدة القياسية .

٢ - تتحدد مساحة المفرش بموجب مستند رسمي وإذا لم يكن محدد المساحة رسميا فتقدر بواقع ٥٠٪ من المساحة الرسمية للمصنع .

ويعتبر الرجوع الى الجهات المختصة لتحديد مساحة المفرش أو المصنع اذا لم تكن مساحة أى منهما محددة رسميا .

٣ - تقدر انتاجية المفرش مساحة فدان واحد بمليونى طوبة سنويا .

مادة ٤ - يكون أجر الاشتراك اليومي في نظام التأمين الاجتماعي للعاملين المشار اليهم وفقا لما هو موضح قرين كل مهنة بالجدول المرافق .

مادة ٥ - على مكتب الهيئة المختص تحرير قرار ربط الاشتراك الشهري الواجب على صاحب العمل أدائه عن العاملين لديه في صناعة الطوب محسوباً وفقاً للقواعد المنصوص عليها بهذا القرار وبتحديد قرار الربط بحساب صاحب العمل الجارى .

الباب الثانى

الاجراءات الخاصة بالتسجيل والاشتراك عن عمال صناعة الطوب

في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

مادة ٦ - على كل عامل من عمال صناعة الطوب من بين الفئات المنصوص عليها في هذا القرار أن يتقدم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص الذى يقع في دائرته محل العمل بطلب لقيده في سجل التأمين المعد لدى الهيئة لهذا الغرض محرراً من أصل وثلاث صور على الاستمارة (رقم ١ صناعة طوب) المرفق نموذجها ^(١) .

ويرفق بالطلب المستند الرسمى الدال على تاريخ الميلاد أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص .

مادة ٧ - على مكتب الهيئة المختص تلقى طلبات القيد ومراجعة بياناتها وتسجيلها في السجلات المعدة لهذا الغرض .

وعلى ذلك المكتب صرف بطاقات تأمين لهؤلاء العاملين وفقاً للنموذج الذى تعده الهيئة مبيناً بها أرقام التأمين الخاصة بهم وتسليمها إليهم فور تلقى طلبات القيد .

مادة ٨ - يتمتع على أصحاب الأعمال استخدام أى من العاملين

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

المختص عليهم في هذا القرار قبل تسجيله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للاجراءات المقدمة .

مادة ٩ - اذا كان للعامل مدة خدمة سابقة قبل العمل بهذا القرار ومقرر عنها الاستمارة رقم (١) تأمينات قطى مكتب الهيئة المختص ادراج بيانات هذه المدة بالبطاقة التأمينية الخاصة بالمؤمن عليه .

الباب الثالث

تحديد واثبات مدد العمالة

مادة ١٠ - على صاحب العمل موافاة مكتب الهيئة المختص ببيان شهري بأسماء العاملين لديه من الفئات المنصوص عليها في هذا القرار محررا من أصل وثلاث صور على الاستمارة رقم (٢ صتاعة طوب) المرفق نموذجا^(١) وذلك خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى للشهر المقدم عنه البيان .

وعلى المكتب مراجعة تلك الاستمارات عند ورودها ثم تسجيلها في السجلات المعدة لذلك .

مادة ١١ - على كل صاحب عمل يستخدم أى من العاملين المنصوص عليهم بهذا القرار أن يثبت مدد عمله في البطاقة التأمينية الخاصة به وفي حالة تراخى صاحب العمل في اتخاذ ذلك الاجراء يتعين على المؤمن عليه الالتجاء الى مكتب الهيئة المختص لاثبات مدد عمله الفعلية من واقع الكشوف الشهرية المقدمة من صاحب العمل .

وعلى المؤمن عليه تسليم هذه البطاقة عند انتهاء صفحاتها الى مكتب الهيئة المختص لاستفراج بطاقة جديدة بنفس الرقم يثبت بها

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

اجمالى مدد العمالة المقيدة بالبطاقة المنتهية وتسجل البطاقات الجديدة
فى سجل خاص يعد لهذا الغرض .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من أول الشهر التالى لتاريخ نشره وعلى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ٨ ذى القعدة سنة ١٤٠٠ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٨٠) .

جدول بتحديد اجور الحرف المختلفة للمعلمين بصناعة الطوب

الاجر اليومى	حرفة المعلم
١	١. عامل رس - عامل سيكنة - عامل حريق ٥٠٠
٢	٢. عامل ضريبة - عامل مناولة - عامل خروج طوب احمر - نزال - سكك ٢٥٠
٣	٣. عامل خلاط زاما - عامل خلاط مياه - عامل خلى - عامل تحميل طوب ١
٤	٤. عامل توضيب - عامل فسيل - عامل جر ٧٠٠ -

قرار وزير التأمينات

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١

في شأن التأمين على عمال المخازن في القطاع الخاص^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون
المعمل ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادخار للعاملين ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن قرار
اجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءات التي يتعين على
أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن اجراءات
التأمين على عمال المخازن البلدية وتحديد طريقة حساب الأجر الذي
تؤدى على أسسه اشتراكات التأمين الاجتماعي ؛

وعلى محضر الاجتماع المنعقد في ٨/٦/١٩٨٠ بشأن الاتفاق على
تكلفة انتاج الخبز وتنظيم انتاجه وتداوله ؛

وعلى توجيهات وزير العولة للتموين والتجارة الداخلية رقم (٤)
لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٣٠/٦/١٩٨٠ الى وحدات الوزارة الفرعية
المعول به اعتبارا من ٧/٧/١٩٨٠ ؛

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١ - المجلد ٢٤٤ .

وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ١٣/٩/١٩٨١ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ / / ١٩٨١ ؛

قرر :

الباب الاول

مجال التطبيق وأجر الاشتراك

وطريقة حساب الاشتراكات وكيفية ادائها

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على العاملين بالمخابز التي تنتج الخبز الشامي أو البلدي بالقطاع الخاص .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤) تحدد طريقة حساب الأجر الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات في نظام التأمين الاجتماعي للعمال الفنيين والاداريين بالمخابز المشار اليها على أساس وحدة انتاج مقدارها جوال دقيق زنة مائة كيلو جرام وبمتوسط انتاج يرمى للعامل قدره ثمانية أجولة .

واستنادا الى معدل الانتاج المشار اليه يكرن أجر الاشتراك اليومي للعمال المشار اليهم على النحو التالي :

اولا - العمالة الفنية :

٥٠٠	٢	طليم جنيه
٢٥٠	١	مساعد غران
٥٠٠	٢	خياط أو رئيس معجن

١	٢٥٠	عجان أو زميل
١	٢٥٠	طواحي أو محلاتي

ثانيا - العمالة الادارية :

٢	٥٠٠	وكيل أو رئيس ودية
٢	٥٠٠	كاتب
٢	٥٠٠	سجلجي أو جرار
٢	٥٠٠	موزع

والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تعديل مسميات العمالة المشار اليها تبعا للمسميات المعمول بها في محافظات الجمهورية وذلك بعد الرجوع الى وزارة التأمين *

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥) تتحدد حصتا صاحب العمل والمؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي عدا الاشتراك المنصوص عليه في البند رقم (٩) من المادة (١٧) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بواقع ٤٤٧ مليما عن كل جوال دقيق زنة مائة كيلو جرام يصرف لأصحاب المخابز *

وتلتزم الهيئة العامة للسلع التموينية بسداد حصة الاشتراكات المشار اليها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الميعاد المحدد بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه (١) *

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الجهة التي تلتزم بالبالغ الإضافية في حالة تحصيل اشتراكات التامين الاجتماعي لبعض الجهات *

الجزء الثاني

مستندات اثبات مدد اشتراك المؤمن عليهم

مادة ٤ - يصدر مكتب التأمينات الاجتماعية المختص ببطاقة اشتراك لكل عامل وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وعلى صاحب العمل أن يثبت مدد اشتغال العامل بهذه البطاقة من واقع البيانات الموجودة لديه .

وعلى العامل أن يحتفظ بالبطاقة المشار اليها ويقدمها لصاحب العمل شهريا لاثبات مدد عمله عليها ، وتستخدم البطاقة ذاتها فى حالة انتقال العامل لمخبر آخر .

وتصدر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التعليمات الخاصة باصدار البطاقة المشار اليها ووسائل تداولها ومراجعتها دوريا .

مادة ٥ - يعنى أصحاب المخازن الذين يستخدمون عمالا يسرى بشأنهم هذا القرار من امسك سجل لتقيد الأجور وفقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٩٧٧/٢٠٨ المشار اليه .

ويتم حصر ومراجعة مدد تشغيل العاملين المذكورين وفقا لما هو ثابت ببطاقات اشتراكهم بعد مطابقتها على المستندات الموجودة بمكتب تشغيل عمال المخازن أو بملف التأمين الاجتماعى الخاص بكل عامل الموجود بمكتب التأمينات المختص بحسب الأحوال .

مادة ٦ - على المكتب الفرعى لتشغيل عمال المخازن أن يوضح على احدى نسخ عقد العمل الذى يحرر بالنسبة لكل عامل اسم صاحب العمل السابق وعنوانه وتاريخ انتهاء خدمة العامل لديه ويوافق مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بتلك النسخة خلال ثلاثة ايام على الأكثر من تاريخ تحرير العقد .

ويتعين على مكتب التأمينات الاجتماعية المختص ايداع نسخة العقد المشار اليه بملف العامل لديه .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٧ - تصدر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التعليمات وتعد الاستمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٨ - يلغى أحكام القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الرقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/٧ .

تحريرا في ٣ ذى الحجة سنة ١٤٠١ . (اول اكتوبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية

رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢

بشان التأمين على عمال المقاولات

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل اللجنة الفنية الدائمة للمقاولات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بتأمين إصابات العمل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد واجراءات أداء تصميل الاشتراكات والاجراءات التي يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣ على توصيات اللجنة الوزارية للخدمات بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١٠/٣١ بشأن المذكرة المعروضة من وزارة التأمينات الخاصة بأحكام الرقابة على عملية التأمين الفعلي للمواطنين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي ؛

وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٥ ؛

قرر :

الباب الأول

في مجال التطبيق وأجر الاشتراك

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على عمال المقاولات الموضحة منهم في الجدول رقم (١) المرافق الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات أيًا كانت مدة العمل .

مادة ٢ - يكون أجر الاشتراك الذي تؤدي على أساسه حصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القرار وفقا للجدول رقم (٢) المرافق .

مادة ٣ - يكون حساب الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة

صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي في عمليات المقاولات التي تسرى في شأنها أحكام هذا القرار على أساس نسبة مئوية تحدد وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات المختلفة الداخلة في المقارنة بعد استبعاد قيمة المعدات والتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة لتجهيز التي تمثل جزءاً من مكونات وأصول المشروع محل المقارنة وتكلفة الخبرة الأجنبية •

مادة ٤ - يعتمد في تحديد القيمة الاجمالية لمجموع العمليات الداخلة في المقارنة على الترخيص الصادر من الجهات المختصة أو العقد أو أمر التشغيل أو المقاييس المعتمدة بحسب الأحوال ، وتراجع هذه القيمة على ختامى الأعمال •

الباب الثاني

في إجراءات الاشتراك وأداء الاشتراكات

الفصل الأول

إجراءات الاشتراك

مادة ٥ - على كل عامل من العمال الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القرار أن يقدم لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يقع في مجال اختصاصه محل إقامته بطلب الاشتراك في نظام التأمين على عمال المقاولات ، ويحرر الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض •

مادة ٦ - يجب على العامل أن يرفق بطلب الاشتراك صورة ضوئية من بطاقة حالته المدنية موضحاً بها تاريخ الميلاد والمهنة ، كما يرفق بالطلب للشهادة الصادرة من الجهة المختصة بتحديد درجة مهارته •

ويقوم مكتب الهيئة بمطابقة صورة البطاقة على البطاقة الأصلية ويوقع عليها بما يفيد المطابقة •

مادة ٧ - على الهيئة أن تمنح لكل مؤمن عليه بطاقة تأمين .

وتسرى بطاقة التأمين لمدة سنة ، وعند انتهاء مدتها يمنح المؤمن عليه بطاقة أخرى لمدة مماثلة .

وعلى المؤمن عليه تسليم البطاقة للهيئة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء مدتها ، وفي حالة تقديمها بعد انتهاء هذه المدة يبدأ العمل بالبطاقة الجديدة اعتباراً من تاريخ تسليم البطاقة المنتهية ، وتعتبر المدة بين تاريخ انتهاء البطاقة الأولى وتاريخ بدء العمل بالبطاقة الجديدة مدة توقف عن ممارسة العمل .

الفصل الثاني

في إجراءات أداء الاشتراكات من المؤمن عليهم
وثبات مدد الاشتراك في التأمين

مادة ٨ - يؤدي المؤمن عليه حصته في نظام التأمين الاجتماعي عن طريق الطابع الرسمية التي تصدرها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

ويعاد النظر في نماذج الطابع المشار إليها كل خمس سنوات .

مادة ٩ - على المؤمن عليه أن يحافظ على بطاقة التأمين الخاصة به وأن يتولى لصق طابع التأمين الاجتماعي عن كل شهر من أشهر اشتغاله .

مادة ١٠ - يلتزم المؤمن عليه بالتردد على مكتب الهيئة الذي يقع في نطاقه مكان القاطنة لاثبات مدد اشتغاله في بطاقة التأمين في المواعيد التي تصدرها الهيئة .

ويقوم مكتب الهيئة بإثبات مدد اشتغال المؤمن عليه في البطاقة من واقع ملف المقاوله ويسقط حق المؤمن عليه في إثبات مدة الاشتغال اذا تخلف عن الموعد المحدد له ما لم يستخدم بأسباب مبررة تقبلها الهيئة .

مادة ١١ - يتعين على المؤمن عليه تقديم بطاقة التأمين الاجتماعى الى الهيئة مستوفاة طوابع التأمين الاجتماعى الواجب لصقها في الحالات الآتية :

- (أ) عند انتهاء مدة البطاقة .
- (ب) عند استحقاق صرف أى من الحقوق التأمينية .
- (ج) عند الخروج من نطاق تطبيق هذا النظام .

الفصل الثالث

في إجراءات تحصيل الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل

مادة ١٢ - على المقاول اخطار مكتب الهيئة الذى يقع في دائرته محل المقاوله عن كل مقاوله يقوم بتنفيذها قبل البدء في التنفيذ وبكل تنوير يطرأ على حجم المقاوله .

ويوضح بالاخطار اسمه وعنوانه ومكان المقاوله والقيمة الاجمالية لها أو قيمة التنوير حسب الأحوال .

مادة ١٣ - يجب على كل من يسند أعمالا الى مقاول أن يخطر الهيئة بذلك قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل .

كما يجب عليه اخطار الهيئة بكل تنوير يطرأ على حجم المقاوله وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ حدوث التنوير .

ويوضح بالآخطار اسمه وعنوانه واسم المقاول وعنوانه ورقم اشتراكه بالهيئة ومكان المقابلة والقيمة الاجمالية لها أو قيمة التغيير بحسب الأحوال .

ويكون مسند الأعمال متضامنا مع المقاول الذى عهد اليه بالتنفيذ فى الوفاء بالالتزامات المستحقة للهيئة فى حالة عدم قيامه بالآخطار المشار اليه أو فى حالة عدم شمول الآخطار للبيانات المذكورة فى المادة السابقة .

مادة ١٤ - يلتزم مسند المقابلة اذا كان من وحدات الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو من وحدات القطاع العام بخضم قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعى محسوبة وفقا للمادة رقم (٣) من قيمة الأعمال المنفذة عند سداد كل دفعة .

وتسدد هذه الاشتراكات بموجب الاستمارة المعدة لهذا الغرض الى مكتب الهيئة المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صرف كل مبلغ للمقاول .

وتعلق صرف الدفعة النهائية على تقديم الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة عن المقابلة .

ويسرى حكم هذه المادة فى شأن مسند المقابلة من القطاع الخاص اذا كان المقاول غير مشترك عن نفسه بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

الباب الثالث

عمليات المقاولات المستثناة من مجال التطبيق

مادة ١٥ - لا تسرى أحكام هذا القرار فى شأن عمليات المقاولات الآتية :

(م ١) - موسوعة مصر ج ٩

١ - العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع الماسم بنفسها .

٢ - العمليات الخاصة بالتصنيع والتركيب اذا كانت تتم بالكامل بمعالجة دائمة مؤمن عليها .

٣ - عمليات التوريد أو التآجير اذا اقتصر دور المورد أو المؤجر بمقتضى عقد التوريد أو الايجار على مجرد التوريد أو تقديم الشيء، محل الايجار .

ويشترط فى العمليات المشار اليها أن تشترك الجهة القائمة بالتنفيذ عن العمال القائمين بالعمل لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً لقواعد الاشتراك المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

٤ - عمليات المباني التي لا تتجاوز تكلفتها الاجمالية ٣٠٠٠ جنيه بشرط ألا يدخل فى البناء عنصر الخرسانة المسلحة .

٥ - عمليات دور العبادة التي لا تتجاوز تكلفتها الاجمالية ٥٠٠٠ جنيه وذلك بشرط أن يكون قد تم تنفيذها بالجهود الذاتية .

مادة ١٦ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢) اذا تبين للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وجرد عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها فى عمليات المقاولات المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ من المادة (١٥) التزمت الجهة باداء الاشتراكات على أساس نسب الأجور التي تحددها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٢٠) .

ويتمتع على هذه الجهات المسندة اخطار مكتب الهيئة المختص بعمليات المقاولات التي تقوم بتنفيذها وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين (١٢) ، (١٣) .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ١٧ - يشترط لحساب مدد الاشتراك الموضحة ببطاقة تأمين المؤمن عليه أن يقوم باستيفاء الطوابع المستحقة عنها وأن يتم اعتمادها من الهيئة وفقا للمادة ٩٠ .

مادة ١٨ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢) لا يعتد بتعديل درجة مهارة المؤمن عليه الا من تاريخ العمل بالبطاقة التالية ولا يعتد بتعديل درجة المهارة بعد بلوغ المؤمن عليه سن الخاصة والخمسين .

مادة ١٩ - في تنفيذ احكام هذا القرار يعتبر الشخص الذي يقوم لحساب نفسه بأحد الأعمال المنصوص عليها في الجدول رقم (٣) المرافق في حكم المأول .

مادة ٢٠ - تشكل لجنة فنية للمقاولات برئاسة أحد رؤساء الادارات المركزية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعضوية كل من :

— أحد مديري العموم بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

— ممثلى لوحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام والقطاعات المختصة ، ويتم تحديد صفاتهم في كل اجتماع تبعا للموضوعات محل العرض على اللجنة .

وتحدد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سجلا خاصا تسجل به بيانات ممثلى الجهات المشار اليها .

ويكون للجنة امانة سر تتبّع رئيس قطاع الشؤون الفنية بالهيئة .

ويحدد رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اعضاء اللجنة من العاملين بالهيئة وأعضاء امانتها وقواعد الاختيار من

بين مملى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ومقابل حضور اجتماعات اللجنة .

مادة ٢١ - يتحدد اختصاص اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة فيما يلى :

(أ) تحديد نسب العمالة فى العمليات التى لم ترد ضمن الجدول رقم (٣) المرافق وتضاف هذه العمليات ونسبها الى الجدول المشار اليه وتعتبر جزءا منه ، ولا يسرى هذا الحكم على النسب المحددة وفقا للمادة (١٦) (١) .

(ب) البت فى العمليات التى يثور بشأنها خلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن .

(ج) اقتراح اضافة من أخرى الى المهن المنصوص عليها فى الجدول رقم (١) المرافق .

(د) النظر فى الموضوعات التى ترى الهيئة احوالها الى اللجنة .

ويعتمد وزير التأمينات قرارات اللجنة الصادرة فى الحالات المنصوص عليها فى البند (أ) ويعتمد رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باقى قرارات اللجنة .

مادة ٢٢ - تحدد القيمة الاجمالية للمقابلة المحددة بعملة أجنبية على أساس سعر الصرف المعلن فى وقت ابرام العقد .

مادة ٢٣ - على الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات القطاعين العام والخاص أن تطبق للتعامل مع المتاولين أو المؤمن عليهم على تقديمهم للشهادات والبطاقات الدالة على اشتراكهم بالهيئة .

(١) الفقرة الثانية من البند (١) من المادة ٢١ معقولة بقرار وزيرة التالينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ (الوقتح المصرية فى ١٩٨٣/٢/٨ - العدد ٢٤) .

مادة ٢٤ — على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اعداد نماذج البطاقات والاستمارات والسجلات واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار .

مادة ٢٥ — يحل هذا القرار محل القرارات الصادرة في شأن تنظيم التأمين على عمال المقاولات ويلغى كل نص يخالف احكامه .

مادة ٢٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٣ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يعمل بأحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ وقواعد حساب نسب الأجور والنسب المنصوص عليها في الجدول رقم (٣) المرافق اعتبارا من تاريخ نشر هذا القرار مع مراعاة سريان هذه الأحكام في شأن الحالات الآتية :

١ — أجزاء المقالة التي لم ينته تنفيذها حتى تاريخ نشر هذا القرار (١) .

٢ — الأعمال والمقاولات التي انتهى تنفيذها قبل تاريخ نشره اذا كانت حتى هذا التاريخ محل خلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن أو كانت الهيئة لم تنته من تحديد مستحقاتها قبل أصحاب الشأن .

(١) البند ١٤ من المادة ٢٦ مستبدل بقرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٨ — العدد ٣٤) .

جدول رقم (١) بيان المهن الرئيسية

— نجار	— سائق معدات ميكانيكية
— حداد	— بيط
— براد	— عامل خرصنة
— كهربائي	— عامل حفر آبار
— سباك صحي	— عامل قطع ونحت
— لحام	— عامل تركيبات واصلاح وصيانة
— نقاش	— عامل زجاج
— بناء	— عامل تشغيل مكينات ومعدات
— عامل وضع طبقت عازلة	— عامل عادي

تحدد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الأعمال التي تندرج تحت
المهن المشار إليها .

جدول رقم (٢) بتحديد أجر

اشترك المؤمن عليهم (١)

مستوى المهارة	أجر الاشتراك اليومي
عامل مستوى أول	٣ مليون جنيه
عامل مستوى ثاني	٢ مليون جنيه
عامل مستوى ثالث أو مبتدئ	١ مليون جنيه

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢
(الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٨ - العدد ٣٤) ونص في البند أولا من المادة
الثانية منه على الآتى :

« يستبدل بالكلمات الآتية من الجدول رقم (٢) العبارة الموضحة قرين
كل منها :

١ - تلتزم الجهات المختصة بتحديد مستوى المهارة بالمسميات الواردة في الجدول •

٢ - يتحدد أجر العامل طبقا لمستوى درجة مهارته •

٣ - يجوز للعامل طلب تعديل أجر اشتراكه الى الأجر الأعلى التالي بشرط أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الأقل مدة لا تقل عن خمس سنوات •

المبارة

مستوى أول

مستوى ثنى

مستوى ثالث

الكلية

باهر

فنى

عالى

والملاحظين ٢ ، ٢. مضامين البنود ثلثا من المادة الثالثة من ذات القرار .

جدول رقم (٢) بتحديد نسب الأجور (١)

١ - أعمال التشييد والبناء

أولا - المباني العامة المخصصة للمرافق العامة :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
١٠٪	١ - المباني العامة الضخمة باستعمال المعدات الميكانيكية الثقيلة
١٢٪	مثل : المصانع - المستشفيات - الفنادق .
	٢ - المباني العامة المتوسطة باستعمال المعدات الخفيفة .
	مثل : المخازن - المدارس - المحطات وما في مستواها .

ثانيا - المباني السكنية :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
٨٪	١ - المباني السكنية سابقة التجهيز وأيضا التي تقام بطريقة الاتفاق المعدنية
١٢٪	٢ - مباني سكنية لوكنس تطبيقية باستعمال المعدات الثقيلة
١٥٪	٣ - مباني سكنية اقتصادية تقليدية باستعمال المعدات
١٨٪	٤ - مباني سكنية شعبية تشييد عمال
٢٠٪	٥ - مباني خفيفة غير سكنية
	مثل أسوار - قواطع والأعمال المشابهة .

(١) صدر قرار وزيرة التليفات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢،
 (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٨ - العدد ٣٤) ونص في البند ثانيا من المادة
 الفنية منه على أن « يستبدل بكلمة (قطاع) التي تحدد بنود الجدول رقم (٢)
 كلمة (أعمال) » .

ثالثا - الأعمال غير المتكاملة أى المتعلقة بأحد بنود العملية :

نسبة الأجور	أعمال غير متكاملة - توريد ومصنعية
٪٦٠	١ - الأعمال الترابية تشغيل عمال : مثل : حفر - ردم - تسوية - هدم
٪٢٠	٢ - الأعمال الترابية تشغيل معدات مثل : حفر - ردم - تسوية - هدم
٪١٠	٣ - أساليب ميكانيكية
٪١٠	٤ - جسات ميكانيكية
٪١٤	٥ - خرسانة مسلحة
٪١٠	٦ - خرسانة عادية
٪١٧	٧ - أعمال البناء
٪١٠	٨ - أعمال الطبقات المازلة بأنواعها
٪٤٠	٩ - أعمال الأبيض
٪٢٠	١٠ - أعمال البلاط والكسوات
٪٢٠	١١ - الأعمال الصحية
٪٢٠	١٢ - أعمال الكهرباء
	١٣ - أعمال الدهانات :
٪٤٠	(أ) يدوى
٪٢٠	(ب) معدات
٪١٥	١٤ - أعمال التجارة
٪١٥	١٥ - أعمال معدنية وكريتال
	١٦ - أعمال شبكات التغذية والصرف :
٪٢٥	(أ) مع توريد المواسير
٪٤٥	(ب) بدون توريد المواسير

رابعا - أعمال المصنعات والتركيبات :

نسبة الأجور	أعمال المصنعات والتركيبات
٪٦٥	أعمال المصنعات والتركيبات بدون توريد

٢ - أعمال الري

نسبة الاجور	أعمال متكاملة - توريد ومضنية
	١ - أعمال ترابية لتطهير أو ترميم أو توسيع وإنشاء القرع والمصارف وأعمال نزع الحشائش :
%٦٠	(أ) يدوى
%٢٠	(ب) معدات
%٢٥	٢ - أعمال التزكيات بالأحجار للجسور والبيارات ..
	٣ - أعمال إنشاء شبكات الصرف المغطى :
%٢٠	(أ) يدوى مع توريد المواسير
%٢٠	(ب) معدات مع توريد المواسير
	٤ - أعمال إنشاء شبكات الصرف الصحى المغطى :
%٤٥	(أ) بدون توريد المواسير يدوى
%٣٠	(ب) بدون توريد المواسير معدات
	٥ - أعمال السنتار المعدنية :
%١٠	(أ) توريد ودق
%٣٠	(ب) دق فقط بدون توريد السنتار
%٢٥	٦ - أعمال صناعية على مجارى الري والصرف لإنشاء أقسام ومصبات وحجوزات وهدارات وسحارات وبدالات
%١٠	٧ - أعمال إنشاء الكبارى الملاحية بالقنطرة والاهوسة ..
	٨ - عمليات دق الأبهر الأرتوازية باستخدام المعد والحقن :
%٢٥	(أ) مع توريد المواسير
%٥٠	(ب) بدون توريد المواسير
%١٠	٩ - عمليات دق الأبهر باستخدام المعدات الميكانيكية

٢ - أعمال الطرق البرية والمائية

أولا - أعمال متكاملة لتوريد ومصنعية :

نسبة الاجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
	١ - الأعمال القرابية :
٪٦٠	(أ) تشفيل عمل
٪١٠	(ب) تشفيل معدات ثقيلة
	٢ - أعمال تكسير الأحجار :
٪٦٠	(أ) تشفيل عمل
٪٢٠	(ب) تشفيل كسارات
	٣ - إنشاء ورصف الطرق :
	(أ) إنشاء طبقة الأساس :
٪١٥	معدات
٪٤٠	يدوى
	(ب) أعمال إنشاء طبقات الرصف الاسفلتية :
٪١٥	معدات
٪٤٠	يدوى
	(ج) أعمال إنشاء طبقات الرصف الاسفلتية :
٪٢٠	معدات
٪٤٠	يدوى
	٤ - الأعمال الصناعية :
٪٢٥	(أ) بوابخ وكبارى صغيرة
٪٢٠	(ب) كبارى على النيل والمجارى المائية
٪٢٠	٥ - إنشاء علامات إرشادية على الطرق

٦٤٢ تليفات إحصائية

ثانياً - مصنعات فقط :

نسبة الأجور	أعمال مصنعات فقط
	١ - مصنعات إنشاء ورصف الطرق :
٢٥%	(أ) معدات ثقيلة
٥٠%	(ب) يدوى

٤ - أعمال الميكانيكا والكهرباء

أولاً - عمليات الميكانيكا :

نسبة الأجور	عمليات الميكانيكا - توريد وتركيب
٢٥%	توريد وتركيب الآلات الميكانيكية .. مثل : محطات المياه والصرف - محطات توليد الكهرباء والمحولات. بأنواعها - آلات ومعدات الصانع .

ثانياً - عمليات الكهرباء :

نسبة الأجور	عمليات الكهرباء - توريد وتركيب
٣٠%	توريد وتركيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونية مثل : الحاسبات الإلكترونية - تكييف الهواء المركزى المساعد الأجهزة الطبية - المستشفيات .

• — أعمال النقل

أولاً — توريد ونقل مواد البناء :

نسبة الأجور	مبليات توريد ونقل مواد البناء
٪ ١٠	١ — الرمل والأترية
٪ ٧	٢ — الزلط أو ترية زلطية
٪ ٧	٣ — أحجار بأنواعها

ثانياً — النقل بالسيارات :

نسبة الأجور	مبليات نقل وتحميل وتفريغ
٪ ١٠	— النقل والتحميل والتفريغ تشغيل عمال
٪ ٧	— النقل والتحميل والتفريغ تشغيل أونكس

ثالثاً — التحميل والتفريغ :

نسبة الأجور	مبليات التحميل والتفريغ فقط
	١ — تحميل وتفريغ — تمرز — تبريغ — تصيف — شباله :
٪ ٦٥	(أ) تشغيل عمال
٪ ٢٠	(ب) تشغيل بالمعدات

ملاحظات (١) :

١ — تقتصر نسب الأجور الواردة بالجدول على العمالة المصرية المؤقتة المحددة منها بالجدول رقم (١) المرافق •

(١) البند رقم (٤) من ملاحظات الجدول رقم (٢) مستبدل بالبند ٧٠٦ مضاعف بالمائة التلقية من قرار وزيرة التليينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ (الوقت المصرية في ١٩٨٢/٢/٨ — العدد ٢٤) .

٢ - في مجال اثبات طريقة تنفيذ أعمال المبنى سابقة التجهيز وتلك التي تقام بطريقة الإنفاق المعدنية يشترط النص عليها في العقد إذا كانت الجهة المسندة من وحدات الجهاز الإداري للدولة أو شركات القطاع العام العاملة في مجال المقاولات وتتم المداينة بمعرفة اللجنة الفنية للمقاولات إذا لم ينص في العقد على ذلك أو كانت الجهة المسندة من القطاع الخاص

٤ (١) - يقتصر استبعاد المكونات التي تمثل جزءا من أصول المشروع من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات المختلفة الداخلة في المقولة على عمليات المقاولات الآتى بيانها :

(أ) أعمال التشييد والبناء المنصوص عليها في البندين (أولا)

و (ثانيا)

(ب) أعمال تلمى

(ج) أعمال الطرق البرية والمائية المنصوص عليها في البند (أولا)

(د) أعمال الميكانيكا والكهرباء

ويقصد بالمكونات المشار إليها ما يلى :

المعدات : الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية ، ولا يدخل فيها الآلات المستخدمة في انجاز المقولة .

التوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز : المقاولات كاملة الصنع التي تؤدي الفرض منها بذاتها وتلحق بالمشروع لخصمه .

تكلفة الخبرة الأجنبية : قيمة ما ينفق على المشروع من أبحاث ودراسات تجرى تحت إشراف معرفة بيوت الخبرة الأجنبية وتكلفة تدريب العمالة المصرية بخبرة أجنبية .

(١) البند رقم (٤) من ملاحظات الجدول رقم (٣) مستبدل والبندين ٦ ، ٧ مضانان بالمادة الثانية من قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ (الوقف المصرية في ١٩٨٢/٢/٨ - العدد ٢٤) .

ويشترط لاستبعاد المكونات المشار إليها من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات المختلفة الداخلة في المقابلة توافر الشروط الآتية :

(أ) أن يكون المشروع (المقابلة) متكاملًا (تسليم مفتاح) •

(ب) أن تكون قيمة المكونات المشار إليها محددة بمقد المقابلة •

٥ — نسب العمالة الواردة بجداول توريد مواد البناء خاصة بعمليات التوريد فقط دون المصنوعات •

٦ — تسرى نسب الأجرور الواردة بعمليات التشييد والبناء (أعمال غير متكاملة) على عمليات الترميمات والصيانة والتحسينات وذلك تبعاً لطبيعة كل بند من بنود العملية •

٧ — يقتصر حكم البند (٢) من المادة (١٥) على عمليات التصنيع والتركيب التي لم ترد بشأنها نسب أجرور بهذا الجدول •

قرار وزيرة التأمينات
رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥
بتحديد الجهة التي تلتزم بالمبالغ الإضافية
في حالة اسناد تحميل اشتراكات التأمين الاجتماعي
لبعض الجهات^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين على عمال المخازن والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين على عمال المقاولات ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن سريلان أحكام المرض على عمال المخازن البلدية والشامية من القطاع الخاص بجميع محافظات الجمهورية ؛

وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٥ ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٥ ؛

(١) الوثائق المصرية في ١٠/٧/١٩٨٥ - العدد ١٥٨ .

قسم :

مادة ١ - يلتزم الهيئة العامة للسلع التموينية بأداء المبالغ المستحقة لديها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أجولة الدقيق المنصرفة الى أصحاب المخازن بالقطاع الخالص في أول الشهر التالي للشهر الذي تم خلاله صرف حصة الأجولة الى صاحب العمل .

كما يلتزم مسند المقاول بأداء ما تم خصمه من مستحقات المقاول لديه لصالح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في أول الشهر التالي لخصم هذه المستحقات .

وفي حالة التأخير في الأداء تلتزم كل من الجهات المشار إليها بأن تؤدي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغا اضافيا بنسبة ١٪ شهريا من قيمة المبلغ الواجب أدائه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد ، وتعفى من أداء هذا المبلغ الاضافي اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء .

كما تلتزم بأداء مبلغ اضافي آخر بنسبة ٥٠٪ من رصيد المبالغ المشار اليها التي لم تؤدها للهيئة خلال كل سنة مالية على حدة .

مادة ٢ - تسرى احكام هذا القرار في شأن المبالغ المشار اليها في المادة السابقة المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل تاريخ العمل بهذا القرار لدى الجهات المذكورة وذلك اذا لم يتم السداد للهيئة خلال شهر من التاريخ المشار اليه .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥)
ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ صدوره فيما عدا الفقرة الأخيرة من المدة الأولى فيعمل بها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٦ .

صدر في ١٩٨٥/٥/١٥ .

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥

بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعى بالتقيد
الأجنبى وسعر التحويل ومواعيد الأناء وأجر الاشتراك
عن مدد الأعارة الخارجية بدون أجر ومدد الاجازة
الخاصة للعمل بالخارج^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون
التأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون
التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ بتحديد نوع
العملات الأجنبية وسعر التحويل ومواعيد أداء الاشتراكات عن مدد
الاعارة الخارجية بدون أجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد قواعد
حساب مبالغ الادخار والمدة التى تصب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة
الاشتراك المستحق عنها المكافأة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد
حساب احتياطي المعاش عن الأجر المصوب بالانتاج أو بالمعولة أو
بالهوبة وعن البدلات والمدة التى تصب مقابل هذا الاحتياطي ضمن
مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن

تشكيل غرفة لتحديد الملاوة التى تضاف الى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التامينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعى بالنقد الأجنبى وسعر التصويل ومواعيد الأداء وأجر الاشتراك عن مدد الاعارة الخارجية بدون أجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج ؛

وعلى موافقة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٥ بأن تتم الحاسبة على النقد الأجنبى بالنسبة لاشتراكات التأمين الاجتماعى للمصريين العاملين فى الخارج بالسعر المميز ؛

وعلى توجيه رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٥ بعدم تجديد الاعارة الخارجية بدون أجر أو الاجازة الخاصة للعمل بالخارج الا بعد أداء اشتراكات التأمين الاجتماعى بالعملة الأجنبية ؛ وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١/١٢/١٩٨٥ ؛

قـرر :

مادة ١ - يكون أداء الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج باحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعر من البنك المركزى المصرى •

وتؤدى الاشتراكات للهيئة المختصة بواسطة البنك الذى تحدده أو أحد فروع أو مراسليه وذلك باحدى وسائل الدفع الآتية :

(أ) التحريلات بالعملة الأجنبية •

(ب) أوراق النقد الأجنبى أو شيكات مصرفية أو سياحية أو شيكات مقبولة الدفع •

(ج) المبالغ المضمومة من الحسابات الصرة المفتوحة بالنقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة •

ويجوز بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في بلد مبرم بينه وبين مصر اتفاق أو ترتيبات دفع ثنائية سداد الاشتراكات بتحويلات عن طريق الحساب المفتوح في الاطر المقرر لتسوية المدفوعات عن هذا الغرض في الاتفاق الثنائي •

مادة ٢ - تتم المحاسبة بالنقد الأجنبي طبقا للأسعار الصرف الملونة في مجمع البنوك المعتمدة مضافا اليها العلوة المقررة بمعرفة الغرفة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وذلك في تاريخ السداد •

مادة ٣ - تتحدد الاشتراكات التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن المدد المشار اليها وفقا لما يأتي :

(أ) حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة •

(ب) النسبة التي تغطي التعويض عن العجز المستديم والوفاة في تأمين اصابات العمل •

(ج) اشتراكات تأمين البطالة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المتنعين بأحكامه •

مادة ٤ - تحسب الاشتراكات المنصوص عليها في المادة الثالثة على أساس أجر المؤمن عليه بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم اعارته أو حصوله على اجازة خاصة •

وتحدد طريقة حساب أجر الاشتراك المتخير عن فترة الاعارة أو الاجازة على أساس ما كان يستحقه من هذا الأجر بافتراض مباشرته

لعمله بجهة عمله الأصلية ، وإذا كان بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو بمستوى أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه لعناصر بمتوسط ما استحقه منها خلال السنة السابقة على الاعارة أو الاجازة أو مدة اشتراكه في التأمين عن هذا الأجر ان قلت عن ذلك •

مادة ٥ - يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن مدة الاعارة أو الاجازة في المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات عن الأجر الأساسي بافتراض عدم قيامه بالاعارة أو الاجازة •

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخره في السداد بأداء المبالغ الاضافية الآتية :

(أ) ١/ شهرين من مجوع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد •

(ب) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤديها خلال سنة الاعارة أو الاجازة ، ولا يستحق هذا المبلغ اذا عاد المؤمن عليه الى عمله قبل انتهاء السنة الأولى للاعارة أو الاجازة •

ويعنى المؤمن عليه من أداء المبالغ الاضافية في حالة السداد خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الاعارة أو الاجازة وتكون مهلة الاعفاء بالنسبة لآخر سنة ستة أشهر من تاريخ انتهاء الاعارة أو الاجازة •

مادة ٦ - اذا كان المؤمن عليه في اعارة أو اجازة في تاريخ العمل بهذا القرار فيلتزم بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عن مدة الاعارة أو الاجازة السابقة على التاريخ المشار اليه في تاريخ بدء أول سنة اعارة أو اجازة تالية لتاريخ العمل بهذا القرار ، وفي حالة عدم

تجديد الاعارة أو الاجازة يلتزم المؤمن عليه بأداء هذه المبالغ في تاريخ انتهائها .

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخره في السداد بأداء المبالغ الإضافية الآتية :

(أ) ١٪ من رصيد الاشتراكات والإقساط المستحقة عليه عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

(ب) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه .

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية اذا قام بالسداد خلال المواعيد المحددة للاعفاء المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة وذلك بحسب الأحوال .

مادة ٧ - اذا كان المؤمن عليه قد انتهت اعارته أو اجازته قبل تاريخ العمل بهذا القرار ولم يقم بسداد الاشتراكات والإقساط المستحقة عليه كلها أو بعضها حتى التاريخ المشار اليه فيلتزم بإدائها مضافا اليها المبالغ الإضافية الآتية :

١ - اذا كانت الاعارة أو الاجازة قد انتهت في ظل العمل بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فتتحدد المبالغ الإضافية وفقا لما يأتي :

(أ) ٦٪ سنويا عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ انتهاء الاعارة أو الاجازة حتى نهاية شهر بدء العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

(ب) ١٪ شهريا عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وحتى نهاية شهر السداد .

(ج) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه .

٢ - إذا كانت الاعارة أو الاجازة قد انتهت في ظل العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فتتحدد المبالغ الإضافية وفقا لما يأتي :

(١) ١/ شهريا عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ انتهاء الاعارة أو الاجازة حتى نهاية شهر السداد .

(ب) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه ، ولا يستحق هذا المبلغ إذا كان المؤمن عليه قد عاد الى عمله قبل انتهاء السنة الأولى للاعارة أو الاجازة .

ويعفى المؤمن عليه من المبلغ الاضافى المستحق بواقع ٥٠٪ إذا قام بالسداد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٨ - في حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للاعفاء من المبالغ الاضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الاعارة أو الاجازة ، يعفى المستحقون عنه من المبالغ الاضافية إذا قاموا بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة .

مادة ٩ - تسدد المبالغ الاضافية بذات العملة والكيفية التى تسدد بها الاشتراكات والإقساط .

مادة ١٠ - في حالة عدم قيام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والإقساط المستحقة عليه حتى انتهاء المهلة المحددة للاعفاء من المبالغ الاضافية ، يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافا اليها المبالغ الاضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار اليها للهيئة المختصة في المواعيد الدورية اعتبارا من أجر الشهر التالى لانتهاء مهلة الاعفاء .

مادة ١١ - إذا كان المؤمن عليه في اعارة أو اجازة في تاريخ العمل بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيلتزم بأداء الفرق بين

مستحقته في نظام الادخار المحسوبة وفقاً للقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على أساس كامل مدة الاشتراك في هذا النظام بما فيها مدة الاعارة أو الاجازة حتى ٣١/٣/١٩٨٤ وبين مستحقته عن مدة اشتراكه في هذا النظام مستبعداً منها مدة الاعارة أو الاجازة التي لم يسدد عنها الاشتراك في نظام الادخار حتى التاريخ المذكور .

مادة ١٢ - استثناء من أحكام المادة (٥) من القرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، يتحدد أجر حساب المدة التي تصب بمبلغ احتياطي المعاش عن الأجور المحسوبة بالانتاج أو بالمعملة أو بالوهمية أو بالبدلات بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين باعارة خارجية أو باجازة للعمل بالخارج في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه بالمتوسط الشهري لأجر المؤمن عليه المتغير الذي تسدد على أساسه الاشتراكات خلال سنة تبدأ من تاريخ عودته للعمل أو مدة اشتراكه عن الأجر المتغير التي تبدأ من هذا التاريخ ان قلت عن سنة وذلك بما لا يقل عن الأجر المتغير الذي أدت على أساسه اشتراكات السنة الأخيرة من مدة الاعارة أو الاجازة .

مادة ١٣ - تعتبر في حكم الاعارة أو الاجازة للعمل في الخارج الحالات الآتية :

١ - مدد الاعارة أو الاجازة الخاصة التي تقضى بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية اذا كان المؤمن عليه يتقاضى أجره بالكامل بالعملة الأجنبية .

٢ - حالة المؤمن عليه المرخص له باجازة خاصة لغير العمل اذا ما التحق بإحدى الجهات المنصوص عليها في البند (١) ويتقاضى أجره بالكامل بالعملة الأجنبية أو التحق بعمل خارج البلاد وأقر صاحب العمل مبدأ عمله وذلك من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة ١٤ - يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة الاعفاء من المبلغ الإضافي المحدد بواقع ٥٠٪ في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا القرار لأسباب مبررة وكان الأداء بالعملة الأجنبية ، وفي هذه الحالة يرد ما تم خصمه من أقساط مقابل الاشتراكات ومبالغها الإضافية .

مادة ١٥ - على الهيئة المختصة اصدار التعليمات واعداد الاستمارات والنماذج التي تكفل تنفيذ هذا القرار .

مادة ١٦ - يحل هذا القرار محل القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به اعتبارا من تاريخ صدوره ،

صدر في ١٩٨٥/١٢/١ .

قرار وزير التأمينات

رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن قواعد واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات
والاجراءات التي يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد واجراءات تحصيل
وأداء الاشتراكات والاجراءات التي يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعي
اتباعها ؛

وبناء على ما رتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الاول

في اجراءات تنفيذ قانون التأمين الاجتماعي الواجب على أجهزة

التأمين الاجتماعي اتباعها

مادة ١ - على جهاز التأمين الاجتماعي بيوحدات الجهاز الاداري
للدولة والمهيات العامة والقطاع العام القيام بالاجراءات الآتية :

١ - اعداد الكموف والبيانات والاختبارات والاستثمارات والنماذج

(١) الوقتاع المصرية في ٥ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٥٤ .

وامساك السجلات والدفاتر والملفات التى يتطلبها تنفيذ القانون والاحتفاظ بها (١) .

٢ - استيفاء الاستثمارات الخاصة بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٣ - استيفاء الاستثمارات الخاصة بتحديد وأداء الاشتراكات والأقساط وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة واتخاذ اجراءات سدائها .

٤ - اعداد الاستثمارات الخاصة بحساب المبلغ المستحقة لحساب أو الاشتراك عن المدد التى يجوز حسابها أو الاشتراك عنها ، ومدد الاعارة الخارجية والأجازات الخاصة والدراسية بدون أجر ومكافآت نهاية الخدمة وفروقتها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والاستثمارات الخاصة بالاستبدال وغيرها .

٥ - اتخاذ اجراءات شرف تمويل الأجر ونفقات الانتقال المقررة للمؤمن عليهم المصابين والمرضى .

وكذلك صرف المعاشات والتعويضات والحقوق التأمينية الأخرى ومبالغ الادخار للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم نيابة عن الهيئة المختصة .

٦ - انشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بالمؤمن عليهم .

٧ - تلقى المكاتبات والمناقصات التى توجهها الهيئة المختصة والمعمل مع أجهزة صاحب المعمل الأخرى على تنفيذ ما جاء بها وموافاة الهيئة المذكورة بالرد المطلوب .

(١) لم تنشر الأخطار والاستثمارات والنتائج المرفقة للقرار اعلاه بنشرها بالوقائع المصرية .

مادة ٢ - يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العاملة للتأمينات الاجتماعية أو من ينييه الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بأن يتولى جهاز التأمين الاجتماعي المنشأ بها ذات الإجراءات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا بلغ عدد العاملين بالمنشأة ٥٠٠ عاملاً على الأقل أو إذا أخذت المنشأة شكل الشركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم .

مادة ٣ - على صاحب العمل أن يتخذ كافة الإجراءات التي تكفل التنسيق الكامل بين جهاز التأمين الاجتماعي والأجهزة الأخرى المعنية وعلى الأخص أجهزة الأجور وشئون الأفراد وكذا أجهزة العلاقات العامة والأمن الصناعي والخدمات الاجتماعية .

مادة ٤ - يجوز لأصحاب الأعمال بعد موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة أو من ينييه أن يقوموا بأنفسهم بطبع الاستثمارات والسجلات التي يتطلبها تنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعي في حدود الكمية اللازمة لهم ، و يجوز لصاحب العمل في جميع الأحوال تحميل المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عهما بمقابل هذه الاستثمارات .

الباب الثاني

إجراءات الاشتراك وقواعد تحصيل الاشتراكات

الفصل الأول

إجراءات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الأعمال

في القطاعين العام والخاص

مادة ٥ - على كل صاحب عمل بالقطاعين العام والخاص تسري عليه أحكام قانون التأمين الاجتماعي أن يتقدم للتأمين على العاملين لديه إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

ويجوز أن تعتبر وحدات القطاع العام في علاقتها مع الهيئة كصاحب عمل واحد مهما كان عدد فروعها •

كما يجوز في حالة تعدد الوحدات الحسابية التي لها بالنسبة لفرع أو أكثر من فروع صاحب العمل صلاحيات مراجعة كشوف الأجور وصرفها وقيدتها بالدفاتر الحسابية وسداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وصرف المزايا التأمينية أن تعتبر كل وحدة حسابية كصاحب عمل مستقل •

وفي حالة تعدد فروع صاحب العمل بالقطاع الخاص تعتبر الفروع التي تقع في نطاق اختصاص قسم أو مركز أو بندر شرطة أو وحدة إدارية كصاحب عمل مستقل وفقاً للتقسيم الجغرافي لمكاتب الهيئة المختصة •

مادة ٦ - على صاحب العمل أن يتقدم إلى مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب الاشتراك في الهيئة محرراً من خمس نسخ على الاستمارة رقم (٢) المرفق نموذجا موضحا بها البيانات الوافية عن العاملين لديه في تاريخ بدء استخدامهم •

ويجب أن يرفق بطلب الاشتراك المشار إليه المستندات الآتية :

١ - ثلاث نسخ من نموذج توقيع صاحب العمل أو الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستثمارات التي تقدم للهيئة معتمدا بخاتم المنشأة على أن يتم التوقيع بالنسبة لأصطب الأعمال بالقطاع الخاص أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤشر بما يفيد أن التوقيع قد تم أمامه •

وبالنسبة لمن لا يوقعون بامضائهم من أصحاب الأعمال أو الأشخاص المسؤولين لديهم فيتمتع عليهم اعداد اختتام خاصة يختمون بها على نموذج التوقيع في المكان المحدد لهذا الغرض مع أخذ بصمة الإبهام

الأيمن لصاحب العمل أو المسئول لديه أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤثر بما يفيد بأن بصمته الختم والابهام الأيمن قد تمت أمامه .

وفي جميع الأحوال يلتزم صاحب العمل دائماً بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسئولين على المحررات والمكتوبات والاستمارات الخاصة بتنفيذ القانون .

ويتم اثبات نماذج التوقيعات أو الاختتام المشار إليها على البطاقة التي تعدها الهيئة لهذا الغرض .

٢ - المستند الذي يثبت بدء نشاط صاحب العمل كمستند الشركة أو قرار انشائها وعقد الايجار وأمر التشغيل وأمر التوريد والترخيص الصادر بالنشاط والمستندات الدالة على صفة صاحب العمل في غير المنشآت الفردية أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل بمعرفة المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة .

٣ - الاستمارة رقم (١) الخاصة بالاحطار عن اشتراك عامل بالهيئة المرفق نموذجها من أصل وثلاثة صور والمستند الرسمي الدال على تاريخ الميلاد أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص .

٤ - الاستمارة رقم ١١ الخاصة بالاحطار عن الاشتراك في تأمين أصابات العمل المرفق نموذجها من أصل وثلاث صور بالنسبة للعامل المتخرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيني بدون أجر والعامل الخاضعين لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مرفقا بها مستند الميلاد والعقد المبرم مع العامل أو المستند المثبت لنوع العمل .

مادة ٧ - على مكتب الهيئة المختص أن يعيد الى صاحب العمل احد صور استمارة طلب الاشتراك موضحا بها رقم اشتراك صاحب العمل ورقم التأمين الثابت لكل مؤمن عليه لم يسبق حصوله على هذا الرقم وذلك بعد تسجيل بيانات الاستمارات في السجلات المعدة لهذا الغرض .

وعلى المكتب المذكور أن يوافي الوحدات النقلية التي يتم تحديدها بالاتفاق مع النقابات العامة بصورة من الاستمارة المشار اليها المقدمة من أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص وكذا صورة من الاستمارة المشار اليها بالمادة (١١) من هذا القرار على أن توقع صور الاستمارات من مدير مكتب الهيئة المختص أو من يقوم مقامه وتفتح بخاتم شمس الجمهورية .

مادة ٨ - على الجهاز المختص لدى صاحب العمل بالقطاع العام عند تعيين عمال جدد أن يتخذ الاجراءات التي تكفل موافاة جهاز التأمين الاجتماعي بنسخة من قرار تعيين كل عامل في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التعيين .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أن يحرر بيانا شهريا للعاملين الجدد ويقدمه الى مكتب الهيئة المختص على النموذج رقم (١٣) المرفق من ثلاث نسخ خلال الشهر التالي لالتحاق هؤلاء العمال .

وعلى المكتب المشار اليه أن يعيد الى صاحب العمل صورة من هذه الاستمارة موضحا بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

مادة ٩ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص بمجرد التصاق أي عامل لديه أن يوافي مكتب الهيئة المختص خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ إلحاق العامل بالاستمارة رقم (١) الخاصة باشتراك عامل بالهيئة من أصل وثلاث صور مرفقا بها المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد

العمل أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة الحقة بعد مطابقتها
على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من
الاستمارة موضحاً بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

وفي الأحوال التي يتعذر فيها على صاحب العمل إرفاق المستند الدال
على الميلاد بالاستمارة المشار إليها فعلى المكتب قبول تلك الاستمارة
على أن يتعهد صاحب العمل بإرسال هذا المستند في موعد لا يتجاوز
شهر من تاريخ التقدم بالاستمارة المذكورة .

وعلى المكتب متابعة صاحب العمل لموافاته بهذا المستند .

مادة ١٠ - على صاحب العمل بالقطاعين العام والخاص أن يوافق
مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق عمال
متدربين أو تلاميذ صناعيين أو طلاب مشغولين في مشروعات التشغيل
الصيفي لديه بالاستمارة رقم (١١) الخاصة بالاختصار عن الاشتراك في
تأمين أصابات العمل من أصل وثلاث صور .

كما يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بتقديم هذه الاستمارة
بالتسوية للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨
سنة في الموعد المنصوص عليه بالفقرة السابقة .

ويرفق بالاستمارة المذكورة مستند الميلاد أو صورة فوتوغرافية
منه أو من بطاقة الحالة الحقة بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك
من الموظف المختص والمقدّم المبرم مع المؤمن عليه من الفئات المشار
إليها أو المستند المثبت لنوع العمل .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من
الاستمارة موضحاً بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

مادة ١١ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق مكتب الهيئة المختص بالاستثمار رقم (٦) المرفق نموذجها من أصل وثلاث صورة في حالات انتهاء خدمة العامل وذلك في خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع المصنف للطلاب أو بلوغ سن المؤمن عليه الثامنة عشرة .

كما يلتزم صاحب العمل بالقطاع العام بتقديم الاستثمار (٦) في الحالات التي تنتهي فيها مدة التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع المصنف وفي حالة انتهاء خدمة العامل قبل بلوغه سن التساعد بغير الوفاة أو المعز المنهي للخدمة ، ويكون ذلك خلال الموعد المشار اليه بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ - تستوفى الاستثمار رقم (١١) عن المؤمن عليه الذي يستمر في خدمة صاحب العمل بعد بلوغه سن الستين وأوقف انتعاشه بأحكام تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي .

ويتبع في تحرير الاستثمار المشار اليها وتقديمها ذات الاجراءات المنصوص عليها بالمادة (١٠) من هذا القرار .

مادة ١٣ - يتعين على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق مكتب الهيئة المختص في موعد يتجاوز آخر يناير من كل عام ببيان التعديلات التي طرأت على العاملين لديه وأجورهم على الاستثمار رقم (٢) محررا من أصل وثلاث صور .

مادة ١٤ - على صاحب العمل عند انشاء فرع جديد تابع له أن يخطر مكتب الهيئة المختص بذلك وعليه كذلك أن يخطر المكتب المشار

التيه بأي تغيير يطرأ على نوع النشاط الذي يزاوله أو أي تغيير في عناوين أماكن العمل وذلك بكتاب موصى عليه بلمن الوصول خلال الخمسة عشر يوماً الأولى لوقوع التغيير .

مادة ١٥ - على صاحب العمل أن يخطر مكتب الهيئة المختص فوراً بكل تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدالها بغيرها ، والا كان مسئولاً عما يقع نتيجة للتخلف عن الأخطار أو التراخي في تقديمه .

مادة ١٦ - على مكتب الهيئة المختص تسجيل أصحاب الأعمال في سجلات تنشأ لهذا الغرض واعطائهم أرقام اشتراك متتابعة .

وعلى مكتب الهيئة المختص اعطاء أرقام للعاملين الموجودين في خدمة أصحاب الأعمال وقت الاشتراك وكذلك العاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك بعد تقديمهم في سجلات تعد لهذا الغرض .

وفي جميع الأحوال تكون أرقام العاملين ثابتة طوال مدة اشتراكهم في التأمين ولو كانت لدى أكثر من صاحب عمل ولا يجوز اعطاء عامل جديد رقماً سبق اعطاؤه لمعامل ترك الخدمة لأي سبب من الأسباب .

ويجب على المكتب للشار إليه أن يوافق أصحاب الأعمال بالأرقام الخاصة بهم والبطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين لديه وفقاً للنموذج رقم (٧) المرفق مبيناً بها الأرقام الخاصة بهم .

وكذلك البطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين الذين نقل منهم عن التأمينية مشرة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطبائير المستقلين في مشروعات التشغيل الصنفي وفقاً للنموذج رقم (٨) المرفق .

مادة ١٧ - على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أن يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم الاشتراك الخاص بكل صاحب عمل أو مؤمن عليه يتعلق بموضوع المكاتبه وعلى المؤمن عليه أن يتقدم ببطاقته التأمينية وذلك عند كل طلب وعليه كذلك أن يقدمها الى كل صاحب عمل يلتحق بالعمل لديه ويستردها بعد الاطلاع عليها ، وعلى المؤمن عليه أن يحتفظ ببطاقته في حالة جيدة بصفة مستديمة والا يدخل أية تعديلات عليها .

مادة ١٨ - في حالة اندماج احدى المنشآت في منشأة أخرى يتعين على المنشأة الدامجة موافاة الهيئة المختصة بصورة معتمدة من قرار الاندماج في موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ صدوره ويجب أن يرفق بصورة القرار نموذج من توقيع الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات واستيفاء واعتماد البيانات والاستمارات التي تقدم للهيئة في ظل الوضع الجديد للمنشأة وتعتبر في حكم المنشأة الدامجة المنشأة التي تجمع بين منشأتين أو أكثر .

مادة ١٩ - اذا كانت المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقعان في دائرة مكتب واحد من مكاتب الهيئة فتتخذ الاجراءات الآتية :

١ - على المنشأة الدامجة أن توافي مكتب الهيئة بنسختين معتمدين من قرار الاندماج مع بيان أسماء وأرقام جميع العاملين بالمنشأة المندمجة في تاريخ الاندماج من أصل وصورة موضحا قرين كل منهم الاجر الشهري الذي يجري عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الاقتساط المستحقة عليها للهيئة ان وجبت وعليها كذلك أن تقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ الاندماج وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المنشأة الدامجة وبتضامنها في الوفاء بهذه الالتزامات .

٢ - على صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة أن يوافي مكتب الهيئة المختص بالاستمارة رقم (٢) بالنسبة للقطاع الخاص . للنموذج

رقم (١٣) بالنسبة للقطاع العام يطلب الاشتراك عن الشهر الذى تم فيه الادماج شاملة لكافة العاملين بها ومن بينهم عمال الشركة أو المنشأة المتدمجة .

٣ - على مكتب الهيئة المختص أن يخلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع به نسختى قرار الادماج مرفقا بهما أصل وصورة بيان العاملين المشار اليهما في البند (١) .

٤ - يحتفظ صاحب العمل بالمنشأة الدامجة برقمه الاصلى وعلى مكتب الهيئة المختص أن يؤشر برقمه على كل من ملفات العاملين بالمنشأة المتدمجة موضحا قرين الرقم تاريخ الادماج .
وإذا كانت كل من المنشأة المتدمجة والمنشأة الدامجة تقع في دائرة مكتبين مختلفين فيكتفى بتعديل الاسم القانونى للمنشأة المتدمجة على أن تبقى كل من المنشأتين كصاحب عمل مستقل وذلك دون الاخلال بأحكام المادة (٥) من هذا القرار .

الفصل الثانى

قواعد تعديل الاشتراكات

مادة ٢٥ - تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر وذلك ومراعاة أن الاستقطاعات من الاجور بسبب الجزاء الادارى أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير لا تعتبر تخفيضا للاجر. ويتعين تعديل الاشتراكات على أساس الاجر الاجمالى دون تخفيض .

وتستحق الاشتراكات عن مدة الوقف عن العمل احتياطيا أو بقسوة القانون على أساس الأجر المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون

الاخلال بسداد الاشتراكات المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الاجر اذا تقرر صرفه اليه أو رد الاشتراكات السابق سدادها عن مدة الايقاف اذا ما تقرر فصل المؤمن عليه بأثر رجعي من تاريخ الايقاف .

ولا تؤدي أية اشتراكات عن مدد الغياب التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجرا .

مادة ٢١ - لا تستحق الاشتراكات بالنسبة لمن يتقاضى أجرا شهريا يزيد على ٢٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما الا على أساس هذا القدر . وبالنسبة لمن يتجاوز أجره هذا القدر في بعض شهور السنة ويقل عنه في البعض الآخر فتؤدي الاشتراكات على أساس الأجر المستحق شهريا على أن تجرى تسوية في نهاية كل سنة ميلادية بحيث لا يستحق للهيئة المختصة أية اشتراكات عن الاجر الذي يجاوز ٢٥٠٠ ج سنويا .

مادة ٢٢ - تصب حصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا لأحكام المادة (١٦٣) من قانون التأمين الاجتماعي على أساس الاجر الشهري الاخير للمؤمن عليه اذا قام صاحب العمل بانهاء خدمته عند بلوغه سن الستين أو بمسدها بدلا من استبقائه بالعمل لحين استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، وتسد هذه المبالغ الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الاحوال ويلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المذكورة في أول الشهر التالي لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وفي حالة التأخير في الاداء يستحق ريع الاستثمار والمبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادتين (١٢٩ و ١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٢٣ - تصب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الاعمال في القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالمستندات الآتية :

١ - الاستمارة رقم (١) الخاصة بالاخطار عن اشتراك العامل في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن تكون موقعة من كل من صاحب العمل والمعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة .

٢ - الاستمارة رقم (٢) الخاصة بطلب الاشتراك والمتضمنة البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية وبينان التعديلات التي طرأت على عدد العمال وأجورهم بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل .

٣ - الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاخطار عن انتهاء خدمة العامل بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل والمعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة ويرفق بها سند إنهاء خدمته أو صورة منه . فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعماله وأجورهم بموجب الاستمارات المشار إليها في المواعيد المحددة لذلك حسب الاشتراكات الواجبة الاداء على أساس آخر بيان تقدم منه للهيئة وذلك الى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التي يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحديد حجم التزام صاحب العمل .

مادة ٢٤ - تتم تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات في النماذج المعدة لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفي العلاقة (للعامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل على النماذج المشار إليها على أن يؤشر المفتش تفصيلا ويوضح مصادر البيانات التي أتي بها بالنماذج .

• ويجوز للهيئة كذلك أن تعتمد في تحرياتها على البيانات والمعلومات التي تضمنتها تقارير اللجان التي تشكل لهذا الغرض .

وفي حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول اثبات علاقة العمل فيمكن الاستعانة بمكاتب علاقات العمل لتحقيق هذا النزاع وإذا كان النزاع حول الاجر يجوز للهيئة أن تسترشد بأجر المثل في ضوء مستويات الاجور التي تحددها اللجان الفنية ما لم يقدم صاحب العمل دليلاً على عكسها .

مادة ٢٥ - إذا كان المؤمن عليه في إجازة خاصة بدون أجر فيكون أداء اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة له وفقاً للآتي :

تأمين المرض : يلتزم بأداء حصته وحصّة صاحب العمل التي تغطي العلاج والرعاية الطبية إذا كانت الإجازة ستقضى داخل البلاد .

تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء : يلتزم بأداء حصته وحصّة صاحب العمل إذا رغب في حساب مدة الإجازة ضمن مدة اشتراكه في التأمين .

تأمين البطالة : يلتزم بأداء حصّة صاحب العمل إذا رغب في حساب مدة الإجازة ضمن مدة اشتراكه في التأمين .

تأمين إصابات العمل : يعفى من أداء الاشتراك الخاص بهذا التأمين .

مادة ٢٦ - لا يعتبر في حكم القرض المبالغ التي يؤديها أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة (١٣٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي .

ولا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه وفاء للمبالغ

٦٨٠ تليفت اجتماعية

المشار إليها ولغيرها من المبالغ التي يكون قد اقتترضها منه أكثر من ١٠٪
من هذا الاجر •

كما لا يجوز لصاحب العمل اقتضاء أية غائدة عن تلك المبالغ •

الفصل الثالث

في اجراءات اداء الاشتراكات وتوريدها

مادة ٢٧ - على الاجهزة المختصة ب وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام اعداد سجلات وقوائم لاجور المؤمن عليهم تتضمن حقول خاصة للاجور التي يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات والاجور الخاضعة لنظام الادخار وحصة كل من صاحب العمل والمؤمن عليه من اشتراكات وادخار واقساط أخرى مستحقة للهيئة المختصة •

مادة ٢٨ - على الاجهزة المشار اليها بالمادة السابقة اعداد حوافظ باجمالى الاشتراكات والاقساط المستحقة على النموذج رقم (٢٣) المرفق من أصل وصورة بالنسبة لكل من قوائم صرف الاجور تتضمن البيانات الآتية :

١ - اجمالى الاجور المستحقة للعاملين مع بيان اجمالى الاجور التي يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حدة •

٢ - بيان كل من اجمالى حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليهم في الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حدة •

٣ - جملة الاجور الخاضعة لنظام الادخار وجملة اشتراكات الادخار •

٤ - الأقساط الخاصة والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة مع بيان مفرداتها ، (كأقساط المدة السابقة وأقساط الاستبدال والأقساط المستحقة عن مدد الاجازات الخاصة والاجازات التراسمية بدون أجر وغيرها) •

مادة ٢٩ - على جهاز التأمين الاجتماعى تجميع أصل الحوافظ المشار إليها بالمادة السابقة والتحقق من أن مجموع الاشتراكات والمبالغ الأخرى الواردة بالحوافظ مطابقة لما هو وارد بقوائم الأجور وتمثل المبالغ المستحقة للهيئة المختصة قانونا والاحتفاظ لديه بهذه الحوافظ بعد تسجيل الاشتراكات والأقساط المستحقة في سجل قيد اجمالى الاشتراكات والأقساط المعدة لهذا الغرض •

مادة ٣٠ - على جهاز التأمين الاجتماعى تجميع اجمالى البيانات الواردة بالحوافظ المنصوص عليها بالمادة (٢٨) في حافظة واحدة يستوفى بها البيانات الخاصة بالسداد •

وتحرر الحافظة المشار إليها من أصل وصورتين ويرسل الأصل والصورة الأولى يرافقهما مستند السداد بعد اتخاذ اجراءات استصداره الى الهيئة المختصة وتحفظ الصورة الثانية بجهاز التأمين الاجتماعى •

مادة ٣١ - على أجهزة الصابنات أو الشئون المالية بالجهات المشار اليها بالمادة (٢٣) من هذا القرار أن تخصص حقول (فئات) بالسجلات الحاسبية لاجمالى الأجور التى تخضع لحكم اقتطاع الاشتراكات والأقساط الخاصة المقتطعة من أجور المؤمن عليهم وحصة صاحب العمل في الاشتراكات على أن يفرد كذلك حسابا خاصا للهيئة المختصة يثبت به الاشتراكات والأقساط وما تم سداده منها •

مادة ٣٢ - على صاحب العمل بالقطاع موافاة مكتب الهيئة المختصة في نهاية السنة المالية بشهادة متعددة من المدير المالى للمنشأة على النموذج

المرفق توضيح به جملة الأجور المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات صاحب العمل والعاملين لديه المؤداة لحساب الهيئة مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا القرار ويجب أن تتضمن الشهادة اقاراراً من المدير المالي بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجر تشمل كل ما صرف للعاملين باعتباره أجراً وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٢٢ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يمسك سجلاً لتقيد أجور العاملين لديه متضمناً البيانات الأساسية التي تتطلبها عملية تحديد الاشتراكات وتحصيلها ، وعلى الأخص البيانات الآتية :

- ١ - اسم العامل ورقم تأميته .
- ٢ - تاريخ ميلاد العامل .
- ٣ - التأشير شهرياً بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر .
- ٤ - قيمة القسط المستحق على المؤمن عليه نظير حساب أو الاشتراك عن مدة سابقة أو استبدال أو خلافه وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط .
- ٥ - الملاحظات التي تتعلق بإيقاف تحصيل الأقساط وإعادة اقتطاعها .

مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعي يكون للمفتشين الحسابيين الذين تقدمهم الهيئة المختصة حق فحص المستندات والدفاتر الحسابية والإطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من إجراءات .

مادة ٢٥ - يكون وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المختصة بموجب اشتراكات ومطعون الوفاء الاشتراكات بحالة مبرجة أو نقداً بالنسيئة

٦٨٣ لوائح اجتماعية

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تكون الشيكات مقبولة الدفع بالنسبة للقطاع الخاص .

ويتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المذكورة وفقا لما يلي :

١ - تاريخ تسليم الشيك أو الحوالة البزيرية إذا تم السداد بموجبها إلى الهيئة .

٢ - تاريخ ائصال الدفع في حالة توريد المبلغ نقدا لخزينة الهيئة ،

٣ - تاريخ التسجيل إذا أرسل مستند السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٣٦ - على أجهزة الهيئة المختصة أن تقيد أولا بأول ما يرد إليها من شيكات أو حوالات بريدية أو نقدية بالسجلات المدة لذلك على أن توضح بها تاريخ تسليم الشيك أو الحوالة أو تاريخ ائصال الدفع - أو تاريخ التسجيل إذا كان مستند السداد قد ورد بالبريد المرصى عليه والرقم الموضح على مستند السداد وقيمة المبالغ المسددة واسم صاحبه العمل ورقمه بالهيئة . وعلى الأجهزة المذكورة أن تودع في نفس يوم ورود أو الموعد المحدد باللائحة المالية للهيئة المختصة ما يرد إليها من شيكات وحوالات ونقود في حساب الهيئة لدى جهات الإيداع المختصة .

مادة ٣٧ - يكون سداد الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بعد استيفاء إفن التحصيل رقم (١٠) المرافق نموذجيه .

مادة ٣٨ - تؤدي مكافأة نهاية الخدمة وفروقها بالنسبة لمن تستحق عنهم من المؤمن عليهم بالقطاعين العام والخاص على الاستمارة رقم (١٠) المرفق نموذجها التي تحرر من أصل وصورتين ويرسل الأصل وصورته متما مرفقا به مستند السداد إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

المختص على أن يؤثر على الاستمارة وصورها برقم مستند السداد وتاريخ إرساله للهيئة .

الباب الثالث

الفصل الأول

في إجراءات الاشتراك من بعض المدد

مادة ٣٩ - يحرم طلب تعديل نسبة حساب مدد الاشتراك المحسوبة في المعاش بواقع $\frac{1}{100}$ طبقاً لأحكام المادة (٣٣) من قانون التأمين الاجتماعي على الاستمارة رقم (٢٧) المرفق نموذجها .

ويحرم طلب الاشتراك عن المدد غير المحسوبة في تأمين الشيفوخة والمعجز والوفاء ، تنفيذاً لأحكام المادة (٣٤) من القانون المشار إليه على الاستمارة رقم (٢٨) المرفق نموذجها .

وفي جميع الأحوال يحرم الطلب من أصل وصورتين بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ويقدم الى جهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل ، ومن أصل وثلاث صور بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ويقدم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

مادة ٤٠ - على الجهة التي تقدم اليها الطلب وفقاً لأحكام المادة السابقة أن تقوم بقيد الطلبات بالسجل المعد لذلك وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من هذا القرار ومراجعة بيانات الطلب من واقع ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه والتأكد من توافر الشروط الواجب توافرها في المدد المطلوب تعديل نسبة حسابها أو الاشتراك عنها وتقدير المبالغ المطلوبة نظير حساب أو الاشتراك لهذه المدد واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إخطار المؤمن عليه لتحديد المدة التي يرغب في تعديل نسبة حسابها أو الاشتراك عنها وكيفية أداء تكلفتها واقتطاع الأقساط والتأمين بها في السجلات وفقاً لأحكام الفصل الثاني من هذا الباب .

تعليمات إجتماعية ١٨٥

ولا يعتبر المؤمن عليه ملتزماً بطلب الاشتراك أو الضم المقدم منه إلا بعد توقيعه على اقرار الرغبة في الاشتراك .

مادة ٤١ - في حالة تقديم الطلب الى جهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل يقوم هذا الجهاز بحفظ أصل الطلب بملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه وإرسال الصورتين الى الجهة المختصة بمراجعة الطلب بالهيئة المختصة .

وعلى الجهة المشار اليها الاحتفاظ بصور من الطلب لديها وإرسال الصورة الثانية الى جهاز التأمين الاجتماعي مؤشراً عليها بما يفيد المراجعة .

مادة ٤٢ - في حالة تقديم الطلب الى مكتب الهيئة العامة للتأمين الاجتماعية المختص يقوم هذا المكتب بحفظ أصل الطلب بملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه وإرسال صورة الى صاحب العمل وصورتين الى الجهة المختصة بمراجعة الطلب بالهيئة المذكورة .

وعلى الجهة المذكورة الاحتفاظ باحدى هاتين الصورتين لديها وإعادة الأخرى الى المكتب المشار اليه مؤشراً عليها بما يفيد المراجعة .

مادة ٤٣ - على جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الأحوال اعداد سجل أو بطاقات لقيد طلبات المدد المطلوب حسابها أو الاشتراك عنها والأنحطاط المستحقة عنها بحيث يشمل على الأخص البيانات الآتية :

١ - رقم مسلسل لقيد الطلب في سجل وتاريخ القيد .

٢ - تاريخ تحرير الطلب وتاريخ وروده .

٣ - اسم المؤمن عليه بلكامل ورقم التأمين .

٤ - تاريخ الميلاد .

٥ - المدة التي تم حسابها أو الاشتراك عنها ونوعها وكيفية أداء تكلفتها .

٦ - قيمة القسط الشهري الواجب اقتطاعه .

٧ - تاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايته .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعى والجهاز المختص بمتابعة تحصيل الأقساط بالهيئة المختصة أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالفصل الثانى من هذا الباب .

مادة ٤٤ - مع مراعاة حكم المادة ٢٥ من هذا القرار للمؤمن عليه أن يبدى رغبته فى كيفية أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الاجازة الخاصة بالاجازة الدراسية بدون أجر قبل بدء مدة الاجازة ، فإذا لم يبد المؤمن عليه الرغبة المشار إليها فله أن يؤدى هذه المبالغ كلها أو بعضها دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاجازة أو بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٦) أو (٧) المرفق بقرنونات التأمين الاجتماعى .

وفى حالة اختيار الأداء دفعة واحدة وفوات السنة دون أداء المبلغ المطلوب تقسيط المبالغ المطلوبة وفقا للجدول الذى يعطى المؤمن عليه مدة تبسيط أطول من الجدولين المشار إليهما بالفقرة السابقة وذلك مع مراعاة توافر الشروط المنصوص عليها بالمادة (٥٤) من هذا القرار فى حالة التقسيط وفقا للجدول رقم (٧) وينبذ فى اقتطاع أول قسط اعتبارا من أجر أول شهر تال لانقضاء فترة السنة .

مادة ٤٥ - يتم تحديد الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه عن المدد المشار إليها بالمادة السابقة بموجب استمارة التقدير رقم (٢٤) المرفق نموذجها وعلى أساس أجر اشتراك المؤمن عليه بالكامل لدى جهة صاحب العمل خلال المدد المشار إليها . وتحرر هذه الاستمارة من أصل وصورتين وترسل الى الجهاز المختص بالهيئة المختصة فى موعد إقباضه

نهاية الشهر التالي للشهر الذي عاد فيه العامل للعمل * وعلى الجهاز المختص الاحتفاظ بصورة استمارة التقدير المشار إليها وموافاة صاحب العمل بصورة مؤشرا عليها بما يفيد المراجعة ويحفظ الأصل بملف التأمين الاجتماعي *

مادة ٤٦ - يلتزم المؤمن عليه بأداء حصته وحصة صاحب العمل والاشتراكات المستحقة عن مدة الاعارة الخارجية ومدة الاجازة الفاصلة بدون أجر للعامل بالخارج التي قضيت خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ حتى ١٩٧٧/٨/٣١ *

ويكون أدله المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة بالعملة المحلية وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادتين (٤٤) و (٤٥) على أن يتحدد تاريخ بدء سنة الأدلة من تاريخ العمل بهذا القرار *

مادة ٤٧ - في حالة اعارة المؤمن عليه الى جهة داخل الجمهورية تتولى الجهة المعار إليها المسائل خصم حصة المؤمن عليه واشتراكات الادخار واقتطاع المدة السابقة والاستبدال وخلافه من أجره وتوريدها شهريا مع حصة صاحب العمل الى الجهة المعار منها العامل في مدة لا تتجاوز الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه تلك الاشتراكات *

ويلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات والاقتطاع والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة عن المؤمن عليه المشار في المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات دون تطبيق ذلك على وجود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة انتظام تلك الجهة في السداد *

ويلتزم صاحب العمل الأصلي اذا كان المؤمن عليه المعار بالخارج يتقاضى أجره منه بسداد الاشتراكات المشار إليها والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة في المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات

ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في هذه الحالة حمته في الاشتراكات .

مادة ٤٨ - يلتزم صاحب العمل الذي كان يسرى بشأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ بأداء حمته في الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازات الخاصة والاجازات الدراسية والبعثات العلمية والاعارة للخارجية بدين أجر حتى ١٩٧٥/٨/٣١ دفعة واحدة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار .

كما يلتزم باخطار المؤمن عليه الذي بدأت مدة اجازته المشار اليها ومازالت مستمرة بعد هذا التاريخ وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار بما يتحمله من اشتراكات عن هذه المدة ، ويكون الاخطار بكتاب مرسى عليه على عنوانه داخل الجمهورية أو خارجها .

وعلى المؤمن عليه تحديد رغبته في أداء المبالغ المطلوبة منه عن المدة المشار اليها اما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية خلال مدة تساري المدة المشار اليها أو ضعفها أو تاريخ بلوغ من السنتين أي التاريخين أسبق أو الانتظار حتى انتهاء مدة الاجازة أو الاعارة وأداء الحصة المذكورة مع ما يلتزم به من اشتراكات عن المدة من ١٩٧٥/٩/١ حتى ١٩٧٧/٨/٣١ ويكون أداء المبالغ في هذه الحالة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادة (٤٦) من هذا القرار .

ويكون اداء رغبة المؤمن عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره .

مادة ٤٩ - على صاحب العمل اعداد سجل لتقيد جميع البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم المعارين اعارة داخلية والخارجية في اجازات خاصة أو اجازات دراسية بدون أجر .

ويضمن عليه ايداع كافة القرارات والمستندات الخاصة بالمحدد المشار اليها بملف التأمين الاجتماعي .

مادة ٥٠ - يلتزم صاحب العمل بحصته وحصته المؤمن عليه في الاشتراكات المقررة طبقا لقانون التأمين الاجتماعي عن مدة الفصل في حالة حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقا للمادة (٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي .

وتؤدى المبالغ المستحقة على صاحب العمل دفعة واحدة في الموعد المحدد لأداء الاشتراكات المستحقة عن الشهر الذي يعود فيه المؤمن عليه للعمل .

مادة ٥١ - يكون رد التعويض أو المعاشات التي صرفت للمؤمن عليه الذي ألغى أو سحب قرار فصله بالطريق التأديبي وفقا للمادة (٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي بعد استيفاء النموذج رقم (٢٩) المرفق صورته .

وللمؤمن عليه الذي فصل بغير الطريق التأديبي أن يرد التعويض الذي صرف اليه طبقا للمادة (٤٣) من القانون المشار اليه بمعد استيفاء النموذج رقم (٣٠) المرفق صورته .

مادة ٥٢ - على المؤمن عليه المهاجر الذي عاد للإقامة بالبلاد نهائيا والتحق بعمل يخفضه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي خلال سنتين من تاريخ الهجرة أن يستوفى النموذج رقم (٣١) المرفق صورته لرد التعويض السابق صرفه .

مادة ٥٣ - يحرر النموذج المشار اليه بالمواد (٥١ و ٥٢ و ٥٣) من أصل وصورتين بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ويقدم الى جهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل .

ويحرر النموذج من أصل وثلاث صور بالنسبة للمؤمن عليهم

٦٩٠ تليفات اجتماعية

العاملين بالقطاع الخاص ، ويتبع بشأنه ذات الاجراءات المنصوص عليها
بالمواد (٤١ و ٤٢) من هذا القرار .

مادة ٥٤ - سيكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدد
أو الاشتراك عن مدد اما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها
أو الاشتراك عنها أو على أقساط باحدى الطريقتين الآتيتين :

١ - للمدة المتبقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين وتحسب الأقساط
في هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي
وفي حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

وتسقط الأقساط المستحقة في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش لانتهاه
الخدمة بسبب المعجز .

٢ - بطريق الاستبدال لمدة ٥ سنوات أو ١٠ سنوات أو ١٥ سنة
وفقا للجدول رقم (٧) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي ، ويراعى في هذه
الحالة توافر الشروط الآتية :

(أ) أن تجاوز مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا اليها
المدة المطلوب الاشتراك عنها ١٩ سنة أو ٩ سنوات بالنسبة
لمن مدت له الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد أو استمر بالخدمة
تطبيقا للمادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي .

(ب) ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى
للمعاش مضافا اليه الاعانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧
لسنة ١٩٧٧ .

(ج) أن يكون قد مضى على آخر استبدال نقدي إجراء ، أو لسداد
مبالغ عليه للهيئة المختصة - مدة سنة على الأقل .

(د) عدم تجاوز المؤمن عليه سن الخامسة والستين ، وفي حساب
السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

وتحصل الأقساط ابتداء من أجز الشهر التالى لتاريخ توقيعه على اقرار الرغبة فى الاشتراك .

مادة ٥٥ - فى الأحوال التى يتم فيها إسقاط الأقساط لوفاة المؤمن عليه أو استحقاقه المعاش لانتهاه خدمته بسبب المعجز ، يقتصر ذلك على الأقساط المستحقة اعتبارا من تاريخ الوفاة أو ثبوت المعجز دون الأقساط المؤجل سدادها عن المدد التى لا يستحق عنها المؤمن عليه أجرا ، ويخضع القسط كاملا من معاش المؤمن عليه الى حين استيفاء هذه الأقساط أو من مستحقات المستحقين عنه فى حالة وفاته بنسبة المنصرف من أنصبتهم بما لا يتجاوز الربع .

مادة ٥٦ - على صاحب العمل أن يقتطع من أجور المؤمن عليهم الأقساط والمبالغ المستحقة عليهم ، وأن يوردها الى الهيئة المختصة مع الاشتراكات الشهرية وفى المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالاستمارة رقم (١٨) الخاصة بتحصيل الأقساط وذلك وفقا للأحكام المنصوص عليها بالفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القرار .

الفصل الثانى

متابعة أداء الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم

مادة ٥٧ - على جهاز الأجور أو الجهة المنوط بها صرف الأجور لدى صاحب العمل أن تؤثر فى سجلات أو بطلقات الأجور لديها بالبيانات الخاصة بتاريخ بدء المدد المشار اليها فى الفصل الأول من هذا الباب والتاريخ المقرر لانتهائها وكذلك البيانات الخاصة باقتطاع جميع الأقساط المستحقة على المؤمن عليه للهيئة المختصة وعلى الأخص قيمة القسط الشهرى وتاريخ بداية ونهاية مدة التسيط وأية تعديلات تطرأ على قيمة الأقساط وأسباب التعديل واخطار جهاز التأمين الاجتماعى ان وجد بالبيانات المشار اليها بموجب حوافظ اجمالى الاشتراكات والأقساط المنصوص عليها فى المادة (٢٨) من هذا القرار .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة وتسجيلها بالسجل أو البطاقات المعدة لهذا الغرض مع التأشير بأى تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط وإعادة تحصيلها .

كما يتعين عليه أن يجرى فى نهاية كل شهر مطابقة إجمالى الأقساط المقتطعة من وقع الحوافظ المشار إليها بعد قيدها بسجل إجمالى الاشتراكات والأقساط على قيمة الأقساط الواجب تحصيلها وفى حالة وجود خلاف فيجب موافاة الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة بسبب هذا الخلاف على الاستمارة الخاصة بتحصيل الأقساط .

كما يجب فى الأحوال التى يتبين فيها أن هذا الخلاف يعود الى نقل المؤمن عليه من جهة الى أخرى أن يخطر الجهة المنقول إليها لمتابعة تحصيل الأقساط المستحقة .

مادة ٥٨ - على جهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص حسب الأحوال أن يعد سجلا لقيد الأقساط الخاصة يتضمن على الأخص البيانات الآتية :

- ١ - اسم المؤمن عليه ورقمه .
 - ٢ - تاريخ بدء مدة الإجازة أو الاعارة ونهايتها .
 - ٣ - جميع الأقساط الشهرية المستحقة على المؤمن عليه وبيان المدد المستحق عنها ونوعها .
 - ٤ - الاجراء الذى تم فى شأن أداء المبالغ المستحقة .
 - ٥ - قيمة القسط الشهرى .
 - ٦ - تاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها .
- مع التأشير بالسجل بأية تعديلات تطرأ على قيمة الأقساط وأسباب التعديل .

مادة ٥٩ - على جهاز التأمين الاجتماعي في الحالات التي يتم فيها سداد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه بالتقسيم أن يخطر الجهاز المختص بصرف الأجور بقيمة القسط الشهري الواجب اقتطاعه من العامل وتاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها •

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يقوم بهذا الاخطار بالنسبة للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص •

مادة ٦٠ - على صاحب العمل أن يقتطع من أجور المؤمن عليهم الأقساط المستحقة عليهم وأن يوردها الى الهيئة المختصة مع الاشتراكات الشهرية في المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالاستمارة رقم (١٨) الخاصة بتحصيل الأقساط المرفق نموذجا ، وتحرر هذه الاستمارة من أصل وثلاث صور ويرسل الأصل وصورتين مع استمارة سداد اجمالي الاشتراكات الشهرية الى الهيئة المختصة وتحفظ الصورة الأخرى لدى صاحب العمل •

على أنه بالنسبة لصاحب العمل بالقطاع الخاص فتحدد الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم لديه مع الاشتراكات الدورية بموجب اذن التحصيل المشار اليه بالمادة (٣٧) من هذا القرار •

مادة ٦١ - لا يستحق القسط عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق اذا لم يكن كاملا ويستحق كاملا عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب عمل جديد •

مادة ٦٢ - في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل الوفاء ببلقي الأقساط يتعين على جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يؤثر في النموذج الخاص بالبيانات الأساسية للمؤمن عليه بقيمة القسط الشهري المستحق والمدة المتبقية للتقسيم واجمالي المبالغ المتبقية على المؤمن عليه حتى يمكن اقتطاعها من

أجره عند التحاقه لدى صاحب عمل آخر أو خصمها من مستحقته لدى الهيئة في الحدود الجائزة قانونا .

مادة ٦٣ - على جهاز الأجور أو الجهة المنوط بها صرف الأجر لدى صاحب العمل أن توافي جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص حسب الأحوال ببيان شامل من نسختين يتضمن أسماء المؤمن عليهم الذين يقتطع من أجورهم أقساط بقيمة القسط الشهري الواجب، ~~للقسط~~ ونوعه خلال سنة كاملة قادمة وذلك في شهر أبريل من كل عام والأقساط التي أوقف سدادها وسبب الوقف .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة المختص مطابقة تلك الكشوف على الاستمارة الخاصة بتحصيل الأقساط .

وترسل نسخة من الكشف الى الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة وتحفظ نسخة بجهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة المختص .

وعلى الجهاز المختص بمتابعة السداد أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة بموجب السجل المد لهذا الغرض مع التأشير بأى تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط أو إعادة تحصيلها أو سبب ذلك .

مادة ٦٤ - يلغى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

مادة ٦٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزارة التأمينات الاجتماعية

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠

في شأن الأحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعي^(١)

وزارة التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل ؛

ومناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يصدر مجلس إدارة الهيئة المختصة طوابع سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي تسمى « طوابع التأمين الاجتماعي » وتحدد قيمتها وفئاتها ونماذجها بقرار منه ، وتعتبر في حكم النقود في مجال الأغراض التي صدرت من أجلها .

وتتصل الهيئة المصدرة لها نفقات إصدارها .

مادة ٢ - تتولى الهيئة العامة المصدرة بيع الطوابع المشار إليها ويجوز لها أن تعهد بذلك لجهات أخرى بالشروط والأوضاع التي يقررها مجلس إدارتها .

مادة ٣ - على الجهات التي يسند إليها بيع الطوابع أن تخطر الهيئة المصدرة بما يتم بيعه من طوابع وتوريد قيمها وذلك كل شهرين .

(١) الواقع المصرية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٢١٨ .

مادة ٤ - تصرف الطوابيع من المخازن بموجب إذن صرف وتعتبر عهدة شخصية تتبع في شأنها أحكام اللوائح المالية للهيئة العامة المصدرة لها .

مادة ٥ - يجب التأمين على أمناء مخازن الطوابيع وأصحاب المهد الشخصية لدى صندوق التأمين على أصحاب المهد ولا يجوز تسليم هذه الطوابيع الى عامل غير مؤمن عليه .

مادة ٦ - يجب على المسئول عن عهدة الطوابيع في حالة حدوث أى فقد أو تلف لها ابلاغ الأمر الى رؤسائه لاتخاذ الاجراءات اللازمة والتحرى عن سبب الفقد وتشكيل لجنة لجرد العهدة وحصر الطوابيع المفقودة .

وعلى السلطة المختصة - بعد اجراء التحقيق اللازم - ابلاغ النيابة العامة اذا كان في الأمر شبهة جريمة .

مادة ٧ - تسلك الهيئة العامة المصدرة مجموعة دفترية مالية لتسجيل حركة الطوابيع بأنواعها من حيث عددها وقيمتها وفئاتها .

مادة ٨ - يعاد النظر في نماذج الطوابيع المعمول بها على فترات دورية يحددها القرار الصادر باستخدامها .

وتتن الهيئة العامة المصدرة عن مواعيد انتهاء مفعول الطوابيع القديمة وبدء استعمال الطوابيع الجديدة على أن تترك فترة كافية يحددها مجلس ادارة الهيئة لاستهلاك الطوابيع التى يتقرر استبدالها .

مادة ٩ - يتم الاعتماد بطوابيع التأمين الاجتماعى الملصقة على بطاقات التأمين باستعمال اختتام معينة أو آلات تثقيب خاصة تعدها الهيئة المصدرة لهذا الغرض بحيث تصبح الطوابيع غير صالحة لاعادة

استعمالها وذلك عند استلام بطلقت التأمين بعد انتهاء مدة العمل بها أو بسبب استحقاق صرف الحقوق التأمينية .

ويثبت تاريخ الاعتداد بالطوابع بواسطة الأختام أو الآلات المشار إليها .

مادة ١٠ - لا يعتد بالطوابع الملصقة على بطاقة التأمين الاجتماعى اذا وجد بها أى كسح أو تلف .

مادة ١١ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

صدر فى ١٠ شوال سنة ١٤٠٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

قرار وزيرة التأمينات

رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٧

في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص

عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ (١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الادارة المركزية لشئون مكتبنا بتاريخ / / ١٩٨٧ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تتحدد حالات الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وفقا لما ياتي :

(١) الوقف المصري - الممدد ٢٤٧ في ١٩٨٧/١١/١ .

(أ) الحالات التى يتبين فيها سوء الحالة المالية للمنشأة فى الفترة السابقة على الانتظام فى أداء الاشتراكات •

(ب) الحالات التى لم تكن الأوضاع التأمينية فيها قد استقرت من حيث الخضوع لأحكام القانون أو من حيث تحديد أجر الاشتراك •

(ج) حالات الظروف القاهرة والحوادث المفاجئة أو أية أسباب قوية أخرى تحول دون السداد فى المواعيد القانونية •

(المادة الثانية)

يشترط لتنفاذ الاعفاء المشار اليه بالمادة السابقة أن يقوم صاحب العمل بسداد أصل المبالغ المستحقة والمبالغ الإضافية الواردة بالمادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعى دفعة واحدة أو بالتقسيط كما يشترط الانتظام فى سداد الاشتراكات المستحقة اعتباراً من تاريخ الاعفاء •

ويعتبر الاعفاء كان لم يكن إذا لم ينتظم صاحب العمل فى أداء الاشتراكات والأقساط المستحقة فى موعدها دون مبرر •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

وزير

التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

مكتوبة / أمال عثمان

قرار وزيرة التأمينات

رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧

في شأن التفويض في الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص

عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ (١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكينا بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣٠ ؛

قرر :

المادة الأولى : يفوض رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة في الاعفاء من المبالغ الإضافية المستحقة على صاحب العمل وفقا لحكم

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ١/١١/١٩٨٧ .

تأمينات اجتماعية ٧٠١

المادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وذلك في الحالات التي تجاوز فيها هذه المبالغ عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

ويفوض نائب رئيس مجلس الإدارة المختص في الاعفاء في الحالات التي لا تجاوز فيها هذه المبالغ عشرة آلاف جنيه .

وتقوم الهيئة المختصة بعرض الحالات التي تجاوز فيها المبالغ الإضافية عشرون ألف جنيه على الوزارة بمذكرة مشفوعة برأى الهيئة فيها .

المادة الثانية - تعتمد قرارات الاعفاءات الصادرة من رئيس إدارة الهيئة المختصة خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه وحتى تاريخ العمل بهذا القرار .

ويفوض رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة في اعتماد قرارات الاعفاء الصادرة من مديري المناطق خلال الفترة المشار اليها .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره “

وزيرة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية
مكتوبة / أمال عثمان

قرار وزير التأمينات

رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦

في شأن الشروط والأوضاع الخاصة بتقسيط المبالغ

المستحقة للهيئة المختصة على صاحب العمل (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادتين ١٤٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ - يجوز للهيئة المختصة بتقسيط المبالغ المستحقة لها على
أصحاب الأعمال ، بشرط أن تتخذ في شأن هذه المبالغ اجراءات الحجز
الاداري ضد صاحب العمل الملزم بأدائها ، أو أن يقدم صاحب
العمل الى الهيئة خطاب ضمان غير معلق على شرط وصادرا من أحد
البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ .

ولا يحول قيام صاحب العمل بسداد الأقساط المقررة في مواعيدها
دون حق الهيئة في توقيع حجز تكميلي على ما قد يستجد له من أموال
تفي بكامل مستحقاتها نتيجة للتحريرات التي تجريها في هذا الشأن .

ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة الموافقة على التقسيط دون
اتخاذ اجراءات الحجز الاداري أو تقديم خطاب ضمان ، اذا وجد ضمان
آخر تقبله الهيئة .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٦٢ .

مادة ٢ - يكون لـ مدير مكتب الهيئة المخصص تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل على أقساط شهرية متساوية القيمة لمدة لا تتجاوز مدة التخلف أو التأخير عن أدائها ويتم حساب مدة التقسيط اعتباراً من أول الشهر التالي لاختار صاحب العمل بقرار التقسيط .

ولـ مدير عام الهيئة المختصة او من يفوضه الحق في تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل في حدود مثلي عدد سنوات التخلف او التأخير عن ادائها ولرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة او من يفوضه الحق في تقسيط المبالغ المشار اليها لمدة تزيد على مثلي عدد سنوات التخلف او التأخير ، اذا كانت هناك - في الحالين - اسباب قوية تبرر ذلك .

مادة ٣ - لا يخل قرار التقسيط باستحقاق الهيئة المختصة لفوائد التأخير يواقع ١/٦٪ على الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد وفقاً لأحكام المادة ١٢٩ من قانون التأمين الإجتماعي .

مادة ٤ - يجوز إلغاء قرار التقسيط اذا ما توافرت أسباب موجبة لذلك ، كما يتمين إلغاء القرار في حالات الإفلاس والتصفية والهجرة والمخادرة النهائية للبلاد والتنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل بناء على طلب دائن آخر ، سواء كان الحجز اداريا أو قضائيا ، اذا كان من شأن هذا التنفيذ تعريض مستحقات الهيئة وضماناتها للضياع .

وتعتبر الأقساط التي لم يتم سدادها وتلك التي لم يجل موعد سدادها واجبة والإداء فور إلغاء قرار التقسيط وتتخذ إجراءات تحصيلها جبرا أو المطالبة بقيمة خطاب الضمان .

وتتصبب الفوائد في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة على صاحب العمل .

٧٠٤ تليينات اجتماعية

مادة ٥ - يجوز تقسيط باقى المبالغ المستحقة على صاحب العمل اذا زالت الأسباب التى دعت الى الغاء قرار التقسيط ، وذلك على أقساط لا تتجاوز المدة المتبقية وفقا لقرار التقسيط الملئى .

مادة ٦ - لا تخل قواعد التقسيط الواردة بهذا القرار بحق صاحب العمل فى الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على دفعات فى مدة تقل عن مدة التقسيط .

وتحسب الفوائد فى هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة عليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،،

تحريرا: فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦) .

قرار وزيرة التأمينات
رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦
في شأن شهادات التأمين^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
 بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـسـرـت :

مادة ١ — تمنح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صاحب العمل في
 في القطاع الخاص الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة وفقا
 للنموذج رقم (١٩) المرفق .

وفي حالة تعدد فروع المنشأة الخاصة بصاحب عمل واحد تتمح
 الهيئة شهادة لكل فرع أو أكثر يقع في نطاق اختصاص قسم شرطة واحد .

ويسرى مفعول الشهادة للمدة المحددة بها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

تحريرا في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦) .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ — العدد ٢٦٢ .

شهادة تأمين

رقم _____

تطبيقا لأحكام المادة ١٤٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

تشهد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن صاحب العمل

السيد / _____ وعنوانه _____

ونوع نشاطه _____ مشترك بالهيئة برقم _____
وذلك عن :

١ - العاملين لديه البالغ عددهم _____
المعملية

٢ - العاملين بـ _____ المسندة من _____
المقولة

ومقرها بـ _____ وطبيعتها _____

٣ - العاملين على السيارة رقم _____ ونوعها _____ ورقم التماسية _____

وهم السيد _____ ومهنته _____ ورقم التأمين _____

و _____

٤ - العاملين على مركب الصيد رقم _____ درجة _____

المصدر لها الترخيص رقم _____ ملزم جزيه

وقد سعد الاشتراك المستحق للهيئة وقدره _____

فقط _____

بالإيصال رقم _____ بتاريخ / / ١٩ وذلك عن المدة

من / / ١٩ إلى / / ١٩ وتعتبر هذا الشهادة سارية

المفعول لمدة _____ تنتهي في / / ١٩

خاتم شعار الجمهورية

اعد بمعرفة روجع يعتمد

١٩ / / ١٩ / /

قرار وزيرة التأمينات
رقم ١٣١ لسنة ١٩٨١
باصدار قواعد وجداول القيمة الراسمالية للزيادة في المعاشات
التي تلتزم باداتها الخزنة العامة لصندوقى التأمين
الاجتماعى وقواعد ادائها^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على
أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
للمعاملين المصريين فى الخارج ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض
أحكام قوانين التأمين الاجتماعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ بربط موازنة الهيئة العامة
للتأمين والمعاشات للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨١ بربط موازنة الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ ؛

وعلى موافقة وزير المالية ؛

وعلى مذكرة وكيل أول الوزارة ؛

قـرر :

مادة ١ - تقدر وفقا للجداول المرفقة القيمة الرأسمية لمبالغ أجزاء المعاشات والزيادات والاعانات المضافة الى المعاشات التى تلترم الخزانة العامة بأدائها الى صندوقى التأمين الاجتماعى المنشأين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والى الحسابات المخصصة بصندوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للقانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما •

وتحسب القيمة المشار اليها بحسب الحالة التى يتم تسوية المعاش على أساسها وتبعا لسن المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق صرف المعاش •

مادة ٢ - يسرى حكم المادة (١) فى شأن المعاشات التى يقع تاريخ بدء استحقاق صرفها اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ •

مادة ٣ - يفرد بحسابات كل من هيئتى التأمين الاجتماعى حساب مستقل يخصم عليه بمبالغ القيمة الرأسمية المشار اليها وبمبالغ الزيادة فى باقى الحقوق التأمينية التى تلترم بها الخزانة العامة •

وتتم المطالبة شهريا بالقيمة النقدية للمبالغ التى قامت بصرفها كل من هيئتى التأمين الاجتماعى من المبالغ المشار اليها وعلى وزارة المالية أداء هذه القيمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المطالبة بها •

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة (٣) تكون القيمة النقدية التى تلترم الخزانة العامة بأدائها شهريا خلال السنة المالية ١٩٨٢/٨١ فى

حدود — من الاعتمادات المدرجة بموازنة هيئتى التأمين الاجتماعى عن ١٢.

السنة المشار اليها •

مادة • - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية «

صدر فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠١ هـ ٣١ أغسطس سنة ١٩٨١ .

جدول رقم (١)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد
مستحق في حالات طلب صرف المعاش لغير المعجز والوفاء

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
جنيه		جنيه	
١٨٧	٥١	٢٢٢	٣٥
١٨٥	٥٢	٢٢٠	٣٦
١٨٢	٥٣	٢١٨	٣٧
١٧٩	٥٤	٢١٦	٣٨
١٧٦	٥٥	٢١٤	٣٩
١٧٣	٥٦	٢١٢	٤٠
١٧٠	٥٧	٢١٠	٤١
١٦٨	٥٨	٢٠٨	٤٢
١٦٦	٥٩	٢٠٥	٤٣
١٦٣	٦٠	٢٠٣	٤٤
١٦٠	٦١	٢٠١	٤٥
١٥٧	٦٢	١٩٩	٤٦
١٥٤	٦٣	١٩٧	٤٧
١٥١	٦٤	١٩٥	٤٨
١٤٨	٦٥	١٩٢	٤٩
		١٨٩	٥٠

ملحوظة :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)

القيمة الرأسمالية للمعاش شهري قدره جنيه واحد
مستحق في حالة طلب صرف المعاش لثبوت المجز

القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	القيمة الرأسمالية للمعاش	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
جنيه		جنيه	حتى ٢٥
١٨٠	٤٦	٢١١	٢٦
١٧٨	٤٧	٢١٠	٢٧
١٧٧	٤٨	٢٠٩	٢٨
١٧٥	٤٩	٢٠٨	٢٩
١٧٣	٥٠	٢٠٧	٣٠
١٧١	٥١	٢٠٦	٣١
١٦٩	٥٢	٢٠٤	٣٢
١٦٧	٥٣	٢٠٢	٣٣
١٦٤	٥٤	٢٠١	٣٤
١٦١	٥٥	٢٠٠	٣٥
١٥٩	٥٦	١٩٩	٣٦
١٥٧	٥٧	١٩٧	٣٧
١٥٥	٥٨	١٩٥	٣٨
١٥٣	٥٩	١٩٤	٣٩
١٥٠	٦٠	١٩٣	٤٠
١٤٧	٦١	١٩٢	٤١
١٤٥	٦٢	١٩٠	٤٢
١٤٢	٦٣	١٨٨	٤٣
١٤١	٦٤	١٨٦	٤٤
١٣٩	٦٥	١٨٤	٤٥
		١٨٢	

ملحوظة :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جسول رقم (٢)

القية الراسمالية لملش شهرى قدره جنيه واحد
مستحق فى حالة طلب صرف الملش للوفاة

القية الراسمالية للملش	السن فى تاريخ استحقاق صرف الملش	القية الراسمالية للملش	السن فى تاريخ استحقاق صرف الملش
جنيه		جنيه	حتى ٢٥
١٧٤	٤٦	٢٠٠	٢٦
١٧٢	٤٧	١٩٩	٢٧
١٧٠	٤٨	١٩٨	٢٨
١٦٨	٤٩	١٩٧	٢٩
١٦٦	٥٠	١٩٦	٣٠
١٦٤	٥١	١٩٥	٣١
١٦٢	٥٢	١٩٤	٣٢
١٦٠	٥٣	١٩٣	٣٣
١٥٨	٥٤	١٩٢	٣٤
١٥٦	٥٥	١٩١	٣٥
١٥٤	٥٦	١٩٠	٣٦
١٥٠	٥٧	١٨٩	٣٧
١٤٨	٥٨	١٨٨	٣٨
١٤٦	٥٩	١٨٧	٣٩
١٤٤	٦٠	١٨٦	٤٠
١٤١	٦١	١٨٥	٤١
١٣٩	٦٢	١٨٤	٤٢
١٣٧	٦٣	١٨١	٤٣
١٣٥	٦٤	١٧٩	٤٤
١٣٣	٦٥	١٧٧	٤٥
		١٧٦	

ملصوقة :

فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

قرار وزيرة التأمينات

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧

في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية (١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ؛

وبناء على ما اقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الاول

ملف التأمين الاجتماعي

مادة ١ - على صاحب العمل انشاء ملف خاص بالتأمين الاجتماعي لكل مؤمن عليه واستيفائه أولا بأول بحيث يتضمن المستندات الآتية (٢) :

(١) المستندات التي تستوفى عند بدء الخدمة :

١ - قرار التعيين أو بيان معتمد بتاريخ بدء الخدمة أو نسخة من عقد العمل .

٢ - استمارة اخطار باشتراك عامل بالنسبة للمؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص والعاملين بالقطاع العام الذين سبق تقديم الاستمارة المشار اليها عنهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(١) الموقع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٥٥ .

(٢) لم تشر نصوص المستندات المرافقة للقرار اكتفاء بشرحها في اللوائح المصرية .

٣- مستند الميلاد مع مراعاة أحكام المادة (٦) •

٤ ، ٥ - نسخة من الاستمارة الخاصة بتحديد المستفيدين من التعويض الإضافي والادخار ومنحة الوفاة في حالة تحريرها •

٦ - استمارة النظام الخاص بشأن تنفيذ القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لمن خضع لأحكام هذا القانون من المؤمن عليهم الذين كانوا معلمين بقوانين التأمينات الاجتماعية السابقة •

٧ - الاستمارة الخاصة بطلب المؤمن عليه الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في تأمين المرض بعد انتهاء خدمته واستحقاقه معاشا •

ولا يجوز العدول عن الرغبة المشار إليها لأي سبب من الأسباب (١) •

٨- الاستمارة رقم (١ ع) (٢) •

(ب) المستندات التي تستوفى خلال الخدمة :

١ - صحيفة البيانات الأساسية رقم ١٢٠ المرفق نموذجها على أن أن تستوفى بياناتها أولا بأول •

٢ - بيان تدرج أجور الاشتراكات وما يطرأ عليها من تعديلات نتيجة العلاوات أو الترقيات أو غير ذلك •

٣ - الاستثمارات الخاصة بحساب أو الاشتراك عن مدد الخدمة التي يجوز حسابها أو الاشتراك عنها •

(١) البند رقم ٧ من المادة الأولى بقرة (١) مضاب بقرار وزير التأمينات رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ٢٩/٣/١٩٨١ - العدد ٧٢ تلعب) .

(٢) البند رقم ٨ من المادة الأولى بقرة (١) مضاب بقرار وزير التأمينات رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ٢٨/١/١٩٦٦ - العدد ٢٤٣) .

٤ - الاستمارات الخاصة بتحديد الأقساط عن مدد الاعارة الخارجية والاجازات الخاصة والاجازات الدراسية بدون أجر .

٥ - القرارات الخاصة بالاعارات والاجازات الخاصة بدون أجر والاجازات الدراسية بدون أجر والبعثات الطمعية .

٦ - بيان معتمد من الجهة المختصة بالمدد التي تقضى أية قرانين أو قرارات أخرى بإضافتها الى مدد الاشتراك في للتأمين .

٧ - الاستمارات الخاصة بالاستبدال .

٨ - صور الاخطار عن وقوع اصابة العمل (بلاغ الاصابة) .

٩ - صورة محضر الشرطة المحرر عن اصابة العمل أو محضر التحقيق الادارى بحسب الأحوال .

١٠ - التقرير الطبى الأولى عن حالة المصاب والاطار بانتهاء العلاج .

١١ - شهادة تقدير المعجز الجزئى المستقيم الطبيعى أو الناتج عن اصابه عمل .

١٢ - الصور التنفيذية للأحكام المصادرة بالنفقات الشرعية وطلبات تنفيذها والتأثير على كل حكم بالمبالغ التي صرفت بمقتضاء »

ويراعى بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص أن تودع المستندات المبينة بالبند ٨ ، ٩ ، ١٠ بملف التأمين الاجتماعى لدى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

(ج) المستندات التي تستوفى عند انتهاء الخدمة :

١ - صورة معتمدة من قرار انتهاء الخدمة أو من القرار الجمهورى الصادر بالفصل .

٢ - شهادة تقدير المعجز . الكامل الطبيعى أو النتائج عن أصابة
المعمل .

٣ - الاستمارة الخاصة بالاخطار عن انتهاء الخدمة بالنسبة للمؤمن
عليه من العاملين بالقطاع الخاص وبالنسبة للعاملين بالقطاع العام الذين
تنتهى خدمتهم بالفصل .

٤ - الاستمارة الخاصة بتقدير وأداء مكافآت نهاية الخدمة وفروقاتها
إن تستحق عنهم من المؤمن عليهم بالقطاعات العام والخاص .

٥ - قرار اللجنة المشار إليها بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه .

٦ - ما يفيد سداد حصة صاحب المعمل في اشتراكات تأمين
الشيخوخة والمعجز والوفاء عند انتهاء خدمة المؤمن عليه بعد سن الستين
بدلاً من استبقائه بالمعمل لاستكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق معاش
الشيخوخة .

٧ - النماذج الخاصة بتقدير وتسوية مستحقات المؤمن عليه وتوزيعها
على المستحقين .

٨ - المستندات المتعلقة بتقدير وصرف مبالغ الادخار .

٩ - أية مستندات أخرى يقتضى الأمر ضمها الى ملف التأمين
الاجتماعى ويكون من شأنها تحديد مستحقات المؤمن عليه لدى الهيئة
المختصة .

ويراعى أن تودع المستندات المبينة بالبنود ٢ و ٥ و ٧ و ٨ بملف
التأمين الاجتماعى لدى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص
بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص .

كما يراعى تغطية جميع المستندات المشار إليها على غلاف الملف مع
اثبات تواريخها وأرقامها .

مادة ٢ - ينشأ بمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص ملف خاص بالتأمين الاجتماعي بالنسبة لكل مؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص تودع به أصول النماذج والاستمارات المبينة بالمادة السابقة .

مادة ٣ - على صاحب العمل موافاة الهيئة المختصة بملف التأمين الاجتماعي مشتملا على المستندات المبينة بالمادة (١) وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الخدمة مع مراعاة أحكام المادتين ٤٨ ، ٥٠ ، على أن يرفق بالملف المستندات المقدمة من المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم لصرف المستحقات وذلك بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

مادة ٤ - على صاحب العمل في حالة تعيين أحد العاملين الجدد بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ممن لهم مدة اشتراك سابقة بأحد الصندوقين أن يطلب من الجهة المختصة موافاته بملف التأمين الاجتماعي الخاص بهذا العامل ويتعين عليه إرفاق المستندات المتعلقة بمدة خدمته لديه بالملف المذكور .

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص في حالة الالتحاق أحد العاملين بالقطاع الخاص ممن له مدة اشتراك لدى صاحب عمل سابق يقع في دائرة اختصاص مكتب آخر أو لدى الصندوق الآخر أن يطلب من الجهة المختصة موافاته بملف العامل لديه .

ويتبع نفس الاجراء في حالة اخطار صاحب العمل لمكتب الهيئة المختص بنقل عامل الى فرع من فروع يقع في دائرة اختصاص مكتب آخر .

مادة ٥ - اذا تأخر صرف مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه نتيجة لعدم استيفاء صاحب العمل المستحقات المشار اليها

بالمادة (١) أو لعدم ارسال ملف التأمين الاجتماعى الى الهيئة المختصة فى الموعد المحدد لذلك ترجع الهيئة المختصة على صاحب العمل بقيمة المبالغ الاضافية التى التزمت بصرفها للمؤمن عليه أو المستحقين عنه نظير التأخير فى الصرف وفقا لأحكام المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعى .

الباب الثانى

اجراءات اثبات السن والعجز وعدم وجود عمل آخر

فى حالات العجز الجزئى المستديم المنهى للخدمة

مادة ٦ - يكون اثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو البطاقة الشخصية أو الماثلية أو جواز السفر أو صورة فوتوغرافية من أيهما على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص .

على أنه بالنسبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمقطاع العام يعتمد بالنسبة لهم فى تقدير كافة مستحقاتهم على السن الذى أعتد به صاحب العمل فى التعيين أو انتهاء الخدمة وذلك دون الاخلال بحكم المادة ٥٥ .

مادة ٧ - تثبت حالات العجز المشار اليها فى هذا القرار بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى على النموذج رقم (١٠٢) المرفق .

مادة ٨ - يثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئى المستديم بقرار من اللجنة المنصوص عليها بالبنـد (٣) من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٩ - لا يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب المعز الجزئي المستعيم إلا اعتباراً من تاريخ قرار اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بعدم وجود عمل آخر له .

كما لا يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المؤمن عليه إذا قررت هذه اللجنة وجود عمل آخر والا التزم بأداء أجره حتى تاريخ التحاقه بعمل آخر .

ويلتزم المؤمن عليه لاستحقاقه الأجر بقميد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص والتردد على المكتب المذكور في المواعيد المحددة ، وفي حالة رفض صاحب العمل أداء الأجر تصدر الهيئة المختصة قراراً بالزامه بأداء الأجر ويكرن هذا القرار بمثابة سند تنفيذي ، ويحرر القرار على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض .

الباب الثالث

إجراءات تعيين المستفيدين من مبلغ التعويض الإضافي ومنحة الوفاة

الفصل الأول

إجراءات تعيين المستفيدين من مبلغ التعويض الإضافي

مادة ١٠ - إذا رغب المؤمن عليه في تعيين المستفيدين الذين يصرف لهم مبلغ التعويض الإضافي فيبدى رغبته بموجب الاستمارة رقم ١٠٥ المرفق نموذجها .

وتحرر الاستمارة المشار إليها من نسختين إذا كان المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، وتحرر الاستمارة من ثلاث نسخ إذا كان المؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص .

ويراعى في تحريرها ما يأتى :

(أ) أن يكتب أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر صفتهم ودرجة قرابتهم للمؤمن عليه ان وجدت ونسبة ما يخص كل منهم في الخانات المخصصة لذلك بالاستمارة ويراعى عدم تجاوز النسب الواحد الصحيح •

(ب) أن يوقع المؤمن عليه بنفسه على الاستمارة كما يوقع عليها صاحب العمل أو من ينوبه بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه وتختتم بخاتم الجهة التى يتبعها — ان وجد — ويجب أن تكون هذه التوقيعات مزيلة بالتاريخ •

(ج) أن تحرر جميع بيانات الاستمارة ونسخها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح مع مراعاة عدم وجود شطب أو كشط أو محو أو تحشير •

ولا تعتبر الاستمارة صحيحة ما لم تكن مستوفاة طبقا للشروط والأوضاع سالفه الذكر •

مادة ١١ — مع مراعاة أحكام المادة (١٣) على الجهة التى يتبعها المؤمن عليه اذا كان من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام حفظ نسخة من الاستمارة في مظهر مطلق بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه وتسلم نسخة من الاستمارة الى المؤمن عليه أو ترسل اليه على عنوانه الموضح بالاستمارة وذلك بكتاب وصى عليه مع علم الوصول •

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فيتم ارسال نسخ الاستمارة الثلاث الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص لتقيدها بالسجلات ثم ترسل نسخة من الاستمارة الى صاحب العمل لحفظها في مظهر مطلق بملف العامل لديه وترسل نسخة الى المؤمن عليه على عنوانه

الموضح بالاستمارة ويكون ارسال النسخ من الهيئة واليها بكتاب موسى عليه مع علم الوصول وتحفظ النسخة الثالثة في مظروف مطلق بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه لدى مكتب الهيئة المختص .

مادة ١٢ - تعد سجلات خاصة لقيد الرغبات من واقع استمارات تعيين المستفيدين بعد مراجعة البيانات الواردة بها وذلك لدى الجهات التى يتبعها المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الادارى للحركة والهيئات العامة والقطاع العام ، كما تعد سجلات خاصة بذلك لدى مكاتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص وتعد بطاقة أبجدية لكل صاحب استمارة يوضح بها اسم ورقم قيد الاستمارة فى السجل وتاريخ الميلاد وتواريخ التعديلات ان وجدت ويراعى عند نقل ملف المؤمن عليه من مكتب الى آخر أن تنقل البطاقة الأبجدية الى المكتب الآخر .

مادة ١٣ - يجب أن تشمل السجلات المشار اليها بالمادة السابقة على البيانات الآتية :

- (أ) تاريخ تحرير الاستمارة بالسجل وتاريخ القيد .
- (ب) رقم مسلسل لقيد الاستمارة بالسجل وتاريخ القيد .
- (ج) اسم المؤمن عليه ورقم التأمين .
- (د) تاريخ الميلاد .
- (هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وصفتهم ودرجة قرابتهم له - ان وجدت - ونسبة ما يخص كل منهم من مبلغ التعويض الاضافى .
- (و) بيان بما اذا كان المؤمن عليه قد عدل رغبته ويثبت بهذا البيان إلغاء الاستمارة السابقة ورقم قيد الاستمارة الجديدة وتاريخها .

ويكون إرسال نسخ الاستثمارات الى صاحب العمل أو الى المؤمن عليه أو تسليمها اليه طبقا لنص المادة (١١) وذلك بعد قيدها بالسجل المذكور واثبات رقم القيد وتاريخه عليها وختمها بخاتم الجهة التي قامت بالقيد .

مادة ١٤ - يجوز لصاحب المعاش تعيين المستفيدين الذين يصرف لهم مبلغ التعويض الإضافي وتحديد ما يستحقه كل منهم في هذا المبلغ بموجب الاستثمار رقم ١٠٥ المشار اليها .

وتحرر هذه الاستثمارة من نسختين بالماداد السائلة أو الجاف بخط واضح مع مراعاة عدم وجود كشط أو محو أو شطب أو تحشير .
ولا يجوز قبولها ما لم تكن مستوفاة .

وتعتمد الاستثمارة المشار اليها اداريا بما يفيد صحة توقيع صاحب المعاش واثبات تاريخها ، أو تعتمد من الموظف المختص بجهة ربط المعاش أو بجهة صرف المعاش على أن تختم في الحالة الأخيرة بخاتم جهة الصرف وترسل الى الجهة المختصة بخطاب موصى عليه يعلم وصول .

وتحفظ نسخة بملف المعاش في مظاروف مغلق وترسل نسخة الى صاحب المعاش بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعد قيدها بالسجل الذي يعد لهذا الغرض طبقا للمادة السابقة لقيد رغبات أصحاب المعاشات واثبات رقم القيد وتاريخه عليها وختمها بخاتم الجهة التي قامت بالقيد .

مادة ١٥ - يتم حفظ الاستثمارات رقم (٦) تأمين ومعاشات ورقم (٨) تأمينات اجتماعية السابق تقديمها من المؤمن عليهم لتحديد المستفيدين من مبلغ التعويض الإضافي في مظاروف مغلق بملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه وقيد الرغبات الواردة بها في للسجل

المنصوص عليه بالمادة (١٣) ويكون ارسال نسخ الاستمارات الى صاحب العمل أو الى المؤمن عليه أو تسليمها اليه طبقا لنص المادة (١١) بعد قيدها بالسجل المذكور واثبات رقم القيد وتاريخه وختمها بخاتم الجهة التي قامت بالقيد .

مادة ١٦ - يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش تعديل رغبته في تعيين المستفيدين عنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمواد السابقة ويصير تحرير الاستمارة الجديدة واطتام إجراءات قيدها بالسجلات الغاء للاستمارة السابقة .

مادة ١٧ - تعتبر البيانات الواردة في الاستمارات والسجلات المشار اليها بالمواد السابقة سرية ولا يجوز لغير الموظف المختص الاطلاع عليها ، كما لا يجوز اعطاء مستخرج منها .

مادة ١٨ - اذا اتضح بعد وفاة المؤمن عليه صاحب المعاش أن الصفة التي يحددها بالاستمارة كشرط لاستحقاق التعويض الإضافي لأي من المستفيدين قد تخلفت أو أن أحد المستفيدين الواردة أسمائهم بالاستمارة قد توفي قبل وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يوزع النصيب الذي كان مستحقا لهذا المستفيد على الورثة الشرعيين للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بما فيهم من يكون اسمه قد ورد بالاستمارة كاستفيد فيصرف له نصيبه المحدد بها بالإضافة الى حصته في النصيب الموزع بصفته وريثا شرعيا .

مادة ١٩ - اذا كان مبلغ التعويض الإضافي سيتم توزيعه على الورثة الشرعيين فيراعى في حالة وجود حمل مستكن أن يجنب له أكبر النصيب باعتباراه ذكرا واحدا أو أنثى واحدة بحسب الأحوال ، على أن يملك التوزيع بعد انفصاله .

الفصل الثانى

اجراءات تعيين المستفيدين فى منحة الوفاة

مادة ٢٠ - يجوز للمؤمن عليه أن يحدد من تصرف له منحة الوفاة وذلك بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجها وتحرر من نسختين مع مراعاة عدم وجود كسب أو محو أو شطب أو تحشير بها وتحرر جميع بياناتها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح ولا يجزى قبولها ما لم تكن مستوفاة .

وتعتمد هذه الاستمارة من صاحب العمل أو من ينييه بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه وأثبت التاريخ مع ختمها بخاتم الجهة التى يتبعها ان وجد وتحفظ نسخة من الاستمارة فى مظهر معلق بملف الخدمة وتسلم نسخة للمؤمن عليه وترسل اليه على عنوانه الموضح بالاستمارة بكتاب مرضى عليه مع علم الوصول بعد قيدها بالسجل وأثبتات رقم القيد وتاريخه عليها .

مادة ٢١ - يجوز لصاحب المعاش أن يحدد من تصرف له المنحة وذلك وفقا للاجراءات المشار اليها بالمادة السابقة على أن تعتمد الاستمارة اداريا بما يفيد صحة توقيع صاحب المعاش وأثبت تاريخها أو تعتمد من الموظف المختص بجهة ربط المعاش ، أو بجهة صرف المعاش على أن تختم فى الحالة الأخيرة بخاتم جهة الصرف وترسل الى الهيئة المختصة بخطاب مرمى عليه مع علم الوصول ، وتحفظ نسخة بملف المعاش فى مظهر معلق وترسل نسخة الى صاحب المعاش بكتاب مرضى عليه مع علم الوصول بعد قيدها بالسجل وأثبتات رقم القيد وتاريخه عليها وختمها بخاتم الهيئة المختصة .

مادة ٢٢ - يتم حفظ الاقرارات والاستمارات المقدمة قبل العمل بهذا الاقرار بتحديد من تصرف لهم منحة الوفاة فى مظهر معلق بملف

التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه وقيد الرغبت الواردة بها فى السجل المنصوص عليه بالمادة (٢٤) •

مادة ٢٣ — يجوز للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش تغيير رغبته فى تحديد من تصرف اليه منحة الوفاة على أن تتبع فى هذه الحالة الاجراءات المشار اليها بالمادتين السابقتين ويعتبر تحرير الاستمارة الجديدة واتمام اجراءات قيدها بالسجلات الغاء للاستمارة السابقة •

مادة ٢٤ — تعد سجلات لقيد رغبات تحديد المستفيدين فى منحة الوفاة من واقع الاستثمارات المشار اليها بالمواد السابقة بعد مراجعة البيانات الواردة بها وذلك لدى أصحاب الأعمال بالنسبة للمؤمن عليهم ولدى الهيئة المختصة بالنسبة لأصحاب المعاشات على أن تشمل هذه السجلات على البيانات الآتية :

- (أ) تاريخ تحرير الاستمارة وتاريخ ورودها •
- (ب) رقم مسلسل لقيد الاستمارة وتاريخ القيد •
- (ج) اسم المؤمن عليه أو صاحب المعاش وعنوانه ورقم ربط المعاش وجهة الصرف •
- (د) اسم الشخص المحدد بالاستمارة للصرف فى حالة الوفاة وعنوان سكنه ومحل عمله أن وجد •
- (هـ) بيان بما اذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد عدل رغبته ويثبت بهذا البيان الغاء الاستمارة السابقة ورقم قيد الاستمارة الجديدة وتاريخها •

كما تعد بطلقة أبجدية لكل صاحب استمارة من أصحاب المعاشات لدى الهيئة المختصة يوضح بها اسمه ورقم قيد الاستمارة فى السجل وتواريخ التعديلات إن وجدت •

مادة ٢٥ - تعتبر البيانات الواردة بالاستثمارات المشار اليها بالمواد السابقة والسجلات الخاصة بها سرية ولا يجوز لغير الموظف المختص الاطلاع عليها كما لا يجوز اعطاء مستخرج منها .

الباب الرابع

الاجراءات والاحكام التي تتبع في حالة فقد المؤمن عليه

أو صاحب المعاش

مادة ٣٦ - في تطبيق أحكام هذا القرار تثبت حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش بإبلاغ المستحقين قسم الشرطة المختص على أن يثبت بالمحضر تاريخ الفقد وظروفه بالتفصيل .

وتحدد المستندات المطلوبة لصرف اعانة الفقد وفقا لما يأتي :

(أ) المستندات المطلوبة لصرف معاش الوفاة والمشار اليها بالمادة (٢٨) فيما عدا شهادة الوفاة .

(ب) صورة رسمية من محضر الشرطة المحرر عن الفقد .

(ج) شهادة ادارية على أن تعتمد من قسم الشرطة المختص بأن المفقود لم يعثر عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الفقد .

(د) شهادة معتمدة من جهة العمل التابع لها المؤمن عليه توضح تفصيليا نوع العمل الذي كان يؤديه وفقد أثناءه وذلك اذا كان الفقد أثناء تأدية العمل .

مادة ٣٧ - يعتبر صحيحا ما صرف من اعانة الفقد الى المستحقين عن المؤمن عليه المفقود اذا عثر عليه حيا وذلك اذا ثبت من تحقيق السلطات المختصة أن الفقد كان لسبب خارج عن ارادته كحقد الذاكرة

أو الجنون أو الأسر أو غير ذلك من الحالات التي لا يستطيع فيها المفقود إخطار صاحب العمل أو أسرته بمكانه وتعتبر ديناً عليه في غير هذه الحالات ويتعين على الهيئة المختصة اقتضاؤه منه وفقاً للإجراءات المخولة لها قانوناً دون إخلال بمساعلته جنائياً إذا كان لذلك مقتضى .

كما يعتبر صحيحاً ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين عن صاحب المعاش إذا عثر عليه حياً في حالات القوة القاهرة المشار إليها في الفقرة السابقة وتعتبر ديناً عليه في غير هذه الحالات وتخصم من قيمة المعاش المستحقة له ويؤدى إليه الفرق إن وجد وذلك بشرط أن يقدم صاحب المعاش اقراراً موثقاً عليه منه بصحة ما صرف من معاشات إلى المستحقين عنه وإلا اعتبرت هذه المبالغ ديناً عليهم يتعين على الهيئة المختصة اقتضاؤه منهم دون إخلال بمساعلتهم جنائياً إذا كان لذلك مقتضى ولا يجوز صرف المعاشات المستحقة لصاحب المعاش في هذه الحالة عن فترة الفقد والتي صرفت إلى المستحقين عنه إلا بعد استردادها من الأشخاص الذين صرفت لهم .

الباب الخامس

المستندات المطلوبة لصرف الحقوق التأمينية

واحكام خاصة لصرف المعاشات

الفصل الأول

المستندات المطلوبة من المؤمن عليه أو المستفيدين عنه

أولاً عن صاحب المعاش

مادة ٢٨ - تحدد المستندات المطلوبة من المؤمن عليه أو المستفيدين عنه أو عن صاحب المعاش لصرف المعاش المستحق بالتطبيق لأحكام قانون التأمين الاجتماعى وفقاً لما يأتى :

١ - في حالات استحقاق معاش الشيخوخة أو معاش المعجز المستديم تقدم الاستمارة رقم (١٠٩) المرفق نموذجها مستوفاة •

٢ - في حالات استحقاق المعاش بسبب الوفاة تقدم الاستمارة رقم (١١٩) المرفق نموذجها مستوفاة مرفقا بها ما يلي :

(أ) شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها أو ملخص شهادة الوفاة المختوم بختم الجمهورية •

(ب) شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم تثبت التحاق مستحق المعاش من الأولاد أو الاخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها •

(ج) الشهادة الدالة على الحصول على مؤهل نهائي لا يتجاوز البكالوريوس أو الليسانس وذلك بالنسبة للأولاد والاخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين في تاريخ وفاة المورث ولم يلتحقوا بعمل أو لم يزاولوا مهنة ولم يبلغوا سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلين المذكورين والرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأعلى •

مادة ٢٩ - يصرف مبلغ التعويض الاضافي بذات المستندات المقدمة لصرف معاش المعجز أو الوفاة ويعتمد على الاعلام الشرعي لتوزيع هذا المبلغ على الورثة الشرعيين في حالة تقديمه بدلا من بيان الورثة الوارد باستمارة طلب الصرف •

مادة ٣٠ - يقدم طلب صرف منحة الوفاة من الاشخاص المعينين بالاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجها وفي حالة عدم تعيين أحد لصرف المنحة يقدم الطلب من المستحقين قائلونا أو من ولي شئون القصر بصحب

الأحوال وتثبت صفة الأخير بشهادة إدارية ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها أو ملخص شهادة الوفاة المختوم بخاتم الجمهورية في حالة عدم سبق تقديمها مع طلب صرف مصاريف الجنازة .

وفي حالة وفاة الشخص المعين بالاستمارة يقدم بالإضافة إلى المستندات السابقة شهادة وفاته أو مستخرج رسمي منها .

مادة ٣١ - يقدم طلب صرف نفقات الجنازة من أرملة صاحب المعاش فإذا لم توجد يقدم الطلب من أرشد أولاده أو من أى شخص يثبت قبامه بصرف هذه النفقات ، ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها أو ملخص شهادة الوفاة أو ترخيص الدفن المختوم بأى منهما بخاتم الجمهورية ويشترط أن يكون طلب الصرف معتمدا إداريا في الحالات التي تؤدي فيها نفقات الجنازة إلى الأرملة أو لا أرشد الأولاد .

مادة ٣٢ - (البند رقم ١١ مضاف بقرار وزير التأمينات رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨) يقدم طلب صرف تمويض الدفعة الواحدة على الاستمارة رقم (١٠٩) المرفق نموذجا ، على أن تقدم مع الطلب الاستمارة رقم (١١٩) المرفق نموذجا وذلك في حالة استحقاق التمويض بسبب الوفاة ويرفق بطلب الصرف المستندات المبينة في كل حالة من الحالات الآتية :

١ - في حالة هجرة المؤمن عليه المصرى ، يرفق بطلب الصرف صورة فوتوغرافية من تأشيرة مصلحة ووثائق السفر بالموافقة على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص بجهة الصرف .

٢ - في حالة مغادرة الأجنبى للبلاد نهائيا يرفق بطلب الصرف صورة فوتوغرافية من تأشيرة المغادرة النهائية أو تأشيرة الرحيل أو تأشيرة مهلة السفر الصادرة من مصلحة ووثائق السفر أو ما يفيد انتهاء مدة الإقامة المؤقتة دون تجديدها وذلك بشهادة من مصلحة ووثائق السفر

وتتطلب صور هذه الشهادة على الاصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص بجهة الصرف .

وبالنسبة للمؤمن عليهم من الليبيين أو السوريين يرفق بطلب الصرف شهادة من السلطة المختصة برعاية شئونهم في جمهورية مصر العربية تفيد أن المؤمن عليه سيفادر البلاد للإقامة نهائيا في بلده الأصلي ويصدق على هذه الشهادة من وزارة الخارجية المصرية أو مديرية الأمن المصرية المختصة .

٣ - في حالة اشتغال المؤمن عليه الأجنبي بالخارج بصفة دائمة يرفق بطلب الصرف صورة عقد العمل غير محدد المدة في الخارج أو شهادة تفيد اشتغاله في الخارج لحساب نفسه على أن تكون هذه المستندات محررة باللغة العربية أو مترجمة ترجمة رسمية الى هذه اللغة ويصدق عليها من السفارة أو القنصلية المصرية في الخارج وتعتمد من وزارة الخارجية .

٤ - في حالة التحاق المؤمن عليه الأجنبي بالبعثة الدبلوماسية بسفارة أو قنصلية دولته في جمهورية مصر العربية يرفق بطلب الصرف شهادة تفيد ذلك من وزارة الخارجية المصرية .

٥ - في حالة الحكم نهائيا على المؤمن عليه بالسجن لمدة عشر سنوات فأكثر أو للمدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل يرفق بطلب الصرف شهادة من مصلحة السجون تفيد بيان مدة السجن مع توكيد من المؤمن عليه ومعتمد من مأمور السجن الموجود به بتحديد الشخص الذي يصرف اليه مبلغ التعويض كما يجوز له أن يتقدم بطلب معتمد على النحو السابق لحجز مستحقته لدى الهيئة المختصة لحين انتهاء مدة السجن .

٦ - في حالة ما اذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه أيا كانت المدة عجز مستديم يتمتع من مزاولة العمل يرفق بطلب الصرف شهادة

طبية صادرة من السلطة المختصة بمصلحة السجون تفيد عجزه المستقيم الذى يمنعه من مزاولة العمل على أن تحال هذه الشهادة الى الهيئة العامة للتأمين الصحى لأعتمادها وتحرير شهادة اثبات المعجز على النموذج رقم (١٠٢) المرفق نموذجه قبل الصرف ، كما يرفق بطلب الصرف التحويل أو الطلب المشار اليه بالمادة السابقة .

٧ - فى حالة انتظام المؤمن عليه المسيحى فى سلك الرهبنة يرفق بطلب الصرف شهادة من الجهة الدينية المختصة على أن تعتمد من الجهة الادارية المختصة .

٨ - فى حالة التحاق المؤمن عليه فى احدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى يشترط لصرف التعويض له توافر الشروط والقواعد والأوضاع الآتية :

(أ) أن يكون بالجهة التى التحق بها المؤمن عليه نظام للمعاشات يتضمن مزايا لا تقل عن المزايا المقررة بقانون التأمين الاجتماعى ويسمح بضم مدد الخدمة السابقة .

(ب) أن توافق ادارة النظام المنصوص عليه بالبند السابق على استخدام قيمة التعويض المستحق للمؤمن عليه وفقا لقانون التأمين الاجتماعى فى اداء تكاليف ضم المدد السابقة فى نظامها .

٩ - فى حالة المعجز الكامل بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء الخدمة يحال المؤمن عليه الذى يتقدم بطلب الصرف لهذا السبب الى الهيئة العامة للتأمين الصحى للتحقق من ثبوت المعجز الكامل مع ارفاق شهادة ثبوت المعجز بملف التأمين الاجتماعى لدى الهيئة المختصة .

١٠ - فى حالة وفاة المؤمن عليه بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء

الخدمة يرفق بطلب صرف التصويض شهادة وفاة المؤمن عليه أو مستخرج رسمي منها .

١١ — بالنسبة للمؤمن عليها المتروجة أو المطلقة أو المتزوجة أو كانت تبالغ سن الواحدة والخصمين فأكثر في تاريخ طلب الصرف ترفق المستندات الآتية ببيانها بطلب الصرف بحسب الأحوال :

- وثيقة الزواج بالنسبة للمتروجة .
- اشهاد الطلاق بالنسبة للمطلقة .

— شهادة وفاة الزوج وشهادة ادارية تفيد أن المتوفى كان زوجا لها أو وثيقة الزواج بالنسبة للأرملة .

الفصل الثاني

احكام خاصة بصرف المعاشات

مادة ٣٣ — تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر الى والدتهم دون حاجة الى صدور قرار وصلية فاذا لم توجد فيتم الصرف الى الولي الشرعي فاذا لم يوجد أحد منهما فتصرف الى متولى شئون القصر الذي تثبت صفته ودرجة قرابته لهم ان وجدت بشهادة ادارية على أنه اذا قديم للهيئة المختصة قرارا بتعيينه وصيا فيتم الصرف اليه بدون هذه الشهادة .

واذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر على ٤٠٠ جنيه فيتمتع التأثير على الشيكات المستخرجة بالقدر الزائد عن هذا الحد بعدم الصرف الا بعد الحصول على اذن من نيابة الأحوال الشخصية .

وفي جميع الأحوال تلتزم جهات الصرف بأن تخطر نيابة الأحوال الشخصية المختصة بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة واسم من تصرف اليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فاذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش

أو تلك المجالح لشخص آخر فعلى جهة الصرف اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ ذلك القرار اعتبارا من معاش الشهر التالى لاطار الجهة بالقرار .

مادة ٢٤ - يتبع فى صرف المعاش إنشاء وجود صاحبه فى السجن أحد الاجرائين الآتيين :

١ - أن يصرف المعاش الى متولى شئون الأسرة أو الى أحد أفرادها الذى يحدده صاحب المعاش وذلك باقرار منه يعتمد مأمور السجن الموجود به .

٢ - أن يودع بالحساب الجارى باسم صاحب المعاش فى أحد البنوك بناء على طلب منه وموافقة البنك واعتماد مأمور السجن ويستمر الصرف وفقا للاجراءات المتقدمة ما لم يتم تعيين قيم فتتخذ الاجراءات الخاصة بصرف المعاش اليه اعتبارا من معاش الشهر التالى لتاريخ تقديم قرار القوامة .

مادة ٢٥ - على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره اخطار الجهة المختصة بصرف المعاش بكل ما من شأنه أن يؤدى الى إيقاف صرف المعاش كله أو بعضه أو قطعه وفقا لأحكام القانون بمجرد حدوث سبب الأيقاف أو القطع وعلى الأخص فى الأحوال الآتية :

(أ) وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .

(ب) زواج المستحق .

(ج) الالتحاق بأى عمل أو الاشتغال بأى مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح مع ذكر تاريخ الالتحاق أو مباشرة المهنة والجهة التى يعمل بها ومقدار الدخل من هذا العمل وأى تعديل يطرأ عليه فى كل حالة وقيمة ما يخصم منه من ضرائب واشتراكات تأمين .

(د) استحقاق معاش لمر من الخزنة العامة أو الصندوق الملتزم بالمعاش أو الصندوق الآخر مع بيان جهة الاستحقاق وقيمة المعاش .

وفي جميع هذه الأحوال يلزم تقديم المستند الدال على وجود سبب الإيقاف أو القطع .

ويتعين الامتناع عن صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق سبب إيقاف أو قطع المعاش فيها عدا حالة الوفاة قبل صرف المعاش فيمتنع الصرف فيها اعتباراً من أول الشهر الذي وقعت فيه الوفاة وذلك دون إخلال بحالات الجمع بين المعاشات أو المعاش والدخل المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٣٦ — (مستبدلة بالقرار ٥ لسنة ١٩٨٧) على من يتولى صرف المعاش أن يقدم الى جهة الصرف المختصة خلال شهر يناير من كل ثلاث سنوات تبدأ من شهر يناير سنة ١٩٨٧ اقراراً منه على الاستثمار رقم (١١٠) المرفق نموذجها لاثبات مدى استمرار استيفاء شروط استحقاق المعاش ويتم التوقيع على هذه الاستثمارات من أصحاب الشأن أمام جهات الصرف بعد التثبت من شخصياتهم وصفاتهم ودون الحاجة لاعتمادها ادارياً .

وبالنسبة للمحولة معاشاتهم على البنوك يقدم الاقرار المشار اليه في يناير من كل عام ويكتفى بالتصديق على توقيعاتهم من البنك .
وعلى جهات الصرف اعادة الاقرارات المشار اليها في موعد أقصاه شهر ابريل من السنة المقرر فيها تقديم الاقرار .

ويوقف صرف المعاش لمن يتخلف عن تقديم الاستثمارات في الموعد المحدد ويعاد الصرف بعد تقديمها اذا كان صاحب المعاش ما زال مستوفياً لشروط استحقاق المعاش .

مادة ٣٧ - على كل من يصرف معاشا أن يذكر رقم الملف ورقم ربط المعاش الوارد باخطار ربط المعاش والجهة التي يصرف منها معاشا في جميع المكاتبات التي يوجهها الى الجهة المترمة بصرف المعاش كما يجب على هؤلاء اخطار الهيئة بكل تعديل في محال اقامتهم .

مادة ٣٨ - يجب على الأبناء أو الاخوة الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا الى الجهة المترمة بصرف المعاش شهادة من احدى جهات التعليم التي لا تتجاوز التعليم العالي أو الجامعي بقيدهم بها .

كما يتعين على الأبناء أو الاخوة الذكور عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا طلبا الى الهيئة المختصة لاستمرار صرف المعاش اذا كان الابن أو الأخ عاجزا عن الكسب على أن تثبت حالة العجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي أو اذا حصل على المؤهل النهائي المخصوص عليه قانونا ولم يلتحق بعمل .

مادة ٣٩ - في حالة وجود حمل مستكن يصاد توزيع المعاش باعتباره مستحقا للمعاش من أول الشهر التالي لتاريخ انفصاله حيا ، ويكون ذلك بناء على طلب مرفقا به شهادة ميلاد الطفل أو صورة فوتوغرافية منها تمتد من الموظف المختص بالهيئة المختصة .

مادة ٤٠ - على المستحقات اللاتي يطلقن أو يترملن بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش التقدم بطلب لمنحهن معاشا جديدا أو لاعادة صرف المعاش السابق قطعه مرفقا به شهادة وفاة الزوج أو وثيقة الطلاق منه أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الإكسل والتوقيع بما يفيد اجراء المطابقة بمعرفة الموظف المختص بجهة الصرف على أن ترفق بشهادة وفاة الزوج شهادة ادارية تفيد أن المتوفى كان زوجا لها أو وثيقة الزواج أو صورتها .

كما تقدم الأرملة التي قطع معاشها بسبب زواجها اذا طلقت أو

٧٢٥ تعليمات اجتماعية

ترملت بذات المستندات المشار اليها بالفقرة السابقة بالاضافة الى شهادة ادارية تفيد عدم استحقاقها لاي معاش عن الزوج الاخير .

وعلى الابن أو الأخ اذا عجز عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه صاحب المعاش أن يتقدم بطلب لمنحه معاشا جديدا أو لاعادة صرف معاشه السابق قطعه على أن تثبت حالة المعجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

وفي جميع الأحوال يربط المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

وعلى الابن أو الأخ الذى لم يبلغ السادسة والعشرين اذا وقف صرف أجره خلال فترة التجنيد الالتزامية وكان المعاش المستحق له لم يرد على باقى المستحقين بعد قطعه ، أن يتقدم بطلب لاعادة صرف معاشه السابق على أن يرفق بطلبه شهادة من القوات المسلحة ببيان مدة التجنيد الالتزامية .

مادة ٤١ - على الجهة المقترمة بالمصرف أن تطلب بالمبالغ التى تصرف بغير وجه حق من الصندوق نتيجة تقديم بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن الاخطار عن البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المختصة وعلى الأخص البيانات الخاصة بايقاف المعاش أو قطعه .

ويجوز لمدير عام الهيئة أو من ينوبه اعطاء مهلة لسداد هذه المبالغ أو تقسيطها وذلك كله دون الاخلال بابلاغ النيابة العامة اذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٤٢ - اذا حدث اختلاف غير جوهري فى اسم من يتولى صرف المعاش فى البطاقة الشخصية أو العائلية عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد أو بدون بكشوف المصرف وجب عليه أن يتقدم بشهادة ادارية تثبت أن الاسمين لشخص واحد .

أما اذا كان الاختلاف جوهريا فيجب عليه اتباع القواعد العامة لتغيير الاسم .

مادة ٤٣ - في حالة تعيين نوصى أو متولى شئون القصر أو قيم أو ولى أو وكيل جديد يصرف المعاش لأصحاب الشأن الجدد اعتباراً من معاش الشهر التالى للشهر الذى قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ ويستمر صرف معاشات القصر في حالة بلوغهم سن الرشد الى من كان يصرف اليه المعاش ما لم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش باسمه .

مادة ٤٤ - تصرف النفقة التى تخصم من المعاشات دورياً الى مستحقيها الى أن تنتهى مدتها أو تثبت وفاة المحكوم عليه بها ، ولا يعلق صرف النفقة على صرف المعاش ولا يجوز خصم قيمتها من حقوق المستحقين عنه حتى في حالة وجود متجدد للنفقة الا من البالغ التى تعتبر تركة وتخصم في هذه الحالة يكملها .

وعلى مستحقى النفقة الامتناع عن صرفها فور علمهم بوفاة المحكوم عليه بها ويؤخذ عليهم اقراراً بذلك عند بدء الصرف لهم .

مادة ٤٥ - في حالة مغادرة صاحب المعاش أو المستحقين أراضي الجمهورية للاقامة بالخارج بصفة مستمرة لمدة تجاوز سنة يجب اخطار الجهة المختصة بالصرف بذلك على أن يتضمن الاخطار التاريخ المحدد للسفر واسم الجهة التى سيقوم بها وعنوانه فيها .

مادة ٤٥ مكرراً - (مضافة بقرار وزير التأمينات رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨) يجوز قبول صورة فوتوغرافية لأى مستند من المستندات المشار اليها في الباب الخامس من هذا القرار وفي هذه الحالة يتم مطابقتها على الأصل والتوقيع بما يفيد اجراء المطابقة بمعرفة الموظف المختص بجهة الصرف أو اعتماد الصورة الفوتوغرافية إدارياً ، ولا يسرى هذا الحكم على المستندات الورقية بهذا القرار .

الباب السادس

إجراءات تسوية وصرف المستحقات المترتبة بصرفها الهيئة المختصة

الفصل الأول

إجراءات تحديد المستحقات وصرافها

مادة ٤٦ - تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف المعاشات والتعويضات والمبالغ المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي وقانون الادخار والأحكام المنصوص عليها في هذا القرار وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص والمستحقين عنهم .

وتقوم وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام بصرف الحقوق المشار إليها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بها والمستحقين عنهم وذلك بصفة مؤقتة نيابة عن الهيئة المختصة وفقا للإجراءات المنصوص عليها بهذا الباب .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينييه الترخيص لأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص في صرف الحقوق المشار إليها وفقا لذات الإجراءات وذلك إذا أخذت المنشأة شكل الشركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم أو إذا بلغ عدد العاملين بها ٥٠٠ عامل على الأقل .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تتولى الهيئة المختصة صرف المعاشات للمستحقين عن أصحاب المعاشات ومنحة الوفاة ومصاريف الجنائز وفقا للأحكام لقانون التأمين الاجتماعي والأحكام المنصوص عليها بهذا القرار .

مادة ٤٧ - يلتزم صاحب العمل بضرف مبالغ الميزة الأفضل الملتزم بأدائها عند انتهاء خدمة المؤمن عليه وفقا لأحكام المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي وفي حالة وفاة المؤمن عليه توزع هذه المبالغ بأكملها على مستحقي المعاش وذلك بنسبة أنصبتهم في المعاش ولو كانت انصبتهم تقل عن الواحد الصحيح أو على الورثة الشرعيين في حالة عدم توافر شروط استحقاق المعاش في أي من ورثة المؤمن عليه .

ويتولى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص صرف مبالغ الميزة الأفضل التي سبق أداؤها للهيئة لصاحب المؤمن عليهم ممن انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ مضافا إليها ريع الاستمرار عند استحقاق المعاش أو التعويض ، ويتم صرف هذه المبالغ الى المؤمن عليه أو توزيعها في حالة وفاته طبقا لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ٤٨ - يستخدم أصحاب الأعمال المشار اليهم في المادة ٤٦ ذات النماذج التي تستخدمها الهيئة المختصة في تقدير المبالغ المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي وقانون الادخار وتوزيعها على المستحقين مع مراعاة التوقيع عليها ممن قاموا بإجراء التقدير .

مادة ٤٩ - على أجهزة شئون العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام في حالة حدوث احدى الوقائع المنية للخدمة ارسال اخطار بذلك الى جهاز التأمين الاجتماعي في اليوم التالي لابلاغ شئون العاملين بالواقعة دون تطبيق ذلك على صدور قرار انتهاء الخدمة ويعتبر هذا الاخطار مستندا مؤقتا لتسوية وصرف المستحقات المقررة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الى حين صدور قرار انتهاء الخدمة واستيفاء مستحقات الصرف .

مادة ٥٠ - على صاحب العمل في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة أن يخطر المستحقين عنه بالمستحقات اللازم استيفائها لصرف المستحقات .

مادة ٥١ - مع مراعاة أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ على أصحاب الأعمال المشار إليهم في المادة ٤٦ من هذا القرار صرف معاشات الشيفوخة المستحقة لعمالهم وذلك عن الفترة من تاريخ الاستحقاق حتى الشهر الذي يتم فيه الصرف فعلاً والإشهر الثالث التالية له .

مادة ٥٢ - يتم صرف المعاشات المستحقة عن الأشهر المشار إليها بالمادة السابقة بموجب شيكات باسم صاحب الشأن وغير قابلة للتحويل يستحق كل منها في تاريخ استحقاق المعاش عن كل شهر وذلك مع مراعاة خصم المبالغ الآتية :

١ - الأقساط المستحقة للهيئة المختصة كأقساط حساب أو الاشتراك عن المدد السابقة وأقساط مدد الاعارة خارج الجمهورية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة أو للدراسة بدون أجر وأقساط الاستبدال .

٢ - الديون الأخرى للهيئة المختصة أو دين النفقة أو كليهما بما لا يجاوز الربع وعند التراجع يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الثمن ويخصص الباقي للوفاء بدين الهيئة المختصة ، ويؤدى دين النفقة لمستحقيها في تواريخ استحقاق المعاشات .

ويراعى في تحديد القدر الجائر خصمه من المعاش وفقاً لحكم الفقرة السابقة استبعاد الأقساط المشار إليها بالبند (١) .

وتجرى التسوية مع الهيئة المختصة بقيمة المعاش المنصرف .

مادة ٥٣ - صرف النفقة الشرعية الى مستحقيها طبقاً لأحكام المادة السابقة مع التأثير على الصورة التنفيذية للحكم الصادر بما يفيد قيمة ما تم صرفه منها وتاريخ الصرف مع بيان قيمة المتجدد من النفقة حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

ويراعى استيفاء متجدد النفقة من مبالغ الادخار التي تستحق للمؤمن

عليه في الحدود الجائزة قانونا مع التأشير بذلك على الصورة التنفيذية للمحكم .

وعلى صاحب العمل أن يستوفى من مستحقي النفقة طلبا بتحديد جهة الصرف التي يرغبون في صرف النفقة منها عن طريق الهيئة المختصة ويرفق هذا الطلب والصورة التنفيذية لحكم النفقة بملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه .

مادة ٥٤ - تسرى في شأن اجراءات وأحكام صرف معاشات المعجز المنهى للخدمة والوفاء ذات اجراءات أحكام صرف معاشات الشيفوخة مع خصم ديون الهيئة المختصة المستحقة على المؤمن عليه من مستحقات المستحقين عنه سواء في المعاش أو التعويض الاضافي أو الادخار في الحدود المقررة قانونا مع مراعاة الأحكام الخاصة بسقوط الأقساط المستحقة للهيئة المختصة في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش في حالة انتهاء الخدمة بسبب المعجز وفقا لحكم المادة ١١٤ من قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٥٥ - مع مراعاة حكم المادة السابقة على أصحاب الأعمال المشار اليهم في المادة ٤٦ صرف قيمة التعويض الاضافي والادخار .

في حالة تعذر تحديد سن المؤمن عليه الذي يتوفى أثناء الخدمة من العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وذلك لعدم وجود مستند رسمي يثبت عليه في تحديد السن وفقا لنص المادة (٦) يقدر مبلغ التعويض الاضافي المستحق على أساس النسبة المنصوص عليها في الجدول رقم (٥) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المنظر لبلوغ سن التقاعد ولا تضاف المدة الافتراضية المشار اليها بالمادة ٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الى مدة اشتراكه في التأمين بافتراض بلوغه هذا السن وذلك الى أن يقدم مستند رسمي يثبت تاريخ ميلاد آخر تسوى المستحقات على أساسه .

مادة ٥٦ - على أصحاب الأعمال المشار اليهم في المادة ٤٦؛ في الحالات التي يتخلف فيها عجز جزئي مستديم ناتج عن اصابة عمل مع الاستمرار في الخدمة، صرف المعاش عن الشهر الذي تتوافر فيه شروط الاستحقاق والأشهر الثلاثة التالية له أو مبلغ تعريض الدفعة الواحدة اذا كانت درجة العجز تقل عن ٣٥٪ .

مادة ٥٧ - تسرى الأحكام المتعلقة بصرف النفقات الشرعية في شأن النفقات المستحقة على ذوى معاشات العجز الطبيعي أو الناتج عن اصابة عمل ممن تنتهي خدمتهم مع مراعاة خصم متجعد النفقة من مبلغ التعويض الإضافي والادخار في الحدود الجائزة قانونا .

مادة ٥٨ - على أصحاب الأعمال المشار اليهم في المادة ٤٦ صرف قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق في تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة في حالة استحقاقه لأحد المؤمن عليهم بعد خصم المبالغ الآتية :

١ - القيمة الحالية للاقساط المشار اليها بالمادة (٥٢) والمستحقة للهيئة المختصة وتخصم بالكامل أيا كان مقدارها .

٢ - الديون المستحقة للهيئة المختصة أو النفقة الشرعية ومتجدها المستحق حتى تاريخ صرف التعويض أو كليهما في الحدود الجائزة قانونا مع مراعاة تحديد القدر الجائر الخصم في حدوده على ضوء قيمة التعويض بعد خصم القيمة الحالية للاقساط المشار اليها بالبند السابق .

كما يخصم ببقى القيمة الحالية للاقساط ان وجدت والديون المشار اليها بالبند (٢) من مبالغ الادخار في الحدود الجائزة قانونا .

مادة ٥٩ - يلتزم المستحقون باستيفاء بيانات نموذج طلب الصرف المد لهذا الغرض فإذا تمخر استيفاء بيانات بعضهم فيتم صرف النصيب المستحق لمن استوفيت بياناته بافتراض استحقاق المستحقين الذين لم يوقعوا على النموذج .

وعلى الهيئة المختصة بعد ورود ملف التأمين الاجتماعى اليها اخطار المستحقين الذين لم يوقعوا على النموذج بكتاب مرمى عليه لاستيفاء البيانات الخاصة بهم وتسوية المستحقات بصفة نهائية بعد استيفاء تلك البيانات .

مادة ٦٠ - اذا انتهت خدمة أحد المؤمن عليهم وكانت له مدة اشتراك لم تستوف بيانات ضمها يراعى ما يلى :

١ - تؤخذ مدة الاشتراك السابقة فى الاعتبار اذا كان من شأن مراعاتها استحقاق المؤمن عليه للمعاش .

٢ - فى حالة المعجز والوفاء يؤدى للمؤمن عليه أو المستحقين عنه معاش المعجز أو الوفاة بواقع ٦٥٪ أو على أساس مدة الاشتراك الثابتة لديه أيهما أفضل .

٣ - يؤدى تعويض الدفعة الواحدة المستحق عن مدة الاشتراك الثابتة لدى صاحب العمل اذا لم يكن من شأن مراعاة المدة التى لم تستوف بيانات ضمها استحقاق معاش .

وفى جميع الأحوال يلتزم صاحب العمل بأن يرفق بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه صورة الخطاب المرسل الى الهيئة المختصة لموافاته بالبيان المتعد لمدة الاشتراك السابقة .

وعلى الهيئة المختصة تحديد المبالغ المستحقة بصفة نهائية وصرف الدروق لذوى الشأن بعد استيفاء المستندات .

مادة ٦١ - تلتزم الهيئة المختصة باخطار صاحب الشأن بقيمة المعاش المستحق له بصفة نهائية وذلك بعد قيده بالسجلات المعدة لهذا الغرض ويرسل هذا الاخطار على النموذج رقم (١٠٦) المرفق قبل موعد أول صرفية دورية تتم بمعرفة الهيئة بوقت كاف .

الفصل الثاني

تسوية المستحقات التي تصرف نيابة عن الهيئة المختصة

مادة ٦٢ - على أجهزة التأمين الاجتماعى بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعى وفقا لأحكام المادة (١) وإرساله فور الصرف مباشرة الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مرفقا به اذن التسوية والصرف المعد لهذا الغرض من أصل وصورتين ، وعلى الهيئة مراجعة قيمة المبالغ المنصرفة وسدادها الى الجهات التي قامت بالصرف بمجرد ربط المعاشن أو التعويض بصفة نهائية .

مادة ٦٣ - يسترد أصحاب الأعمال المستحقات التي قبلوها بصرفها نيابة عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك عن طريق خصمها من الاشتراكات المستحقة وفقا لما يأتى :

١ - تعويضات الأجر فى الإصابة والمرضى فى حالة عدم تحمل صاحب العمل بها ويتم استرداد قيمتها من اشتراكات الشهر الذى ينتهى فيه العلاج .

٢ - مبالغ المعاشات والتعويضات والتعويض الإضافى والادخار ويتم خصمها من اشتراكات الشهر الذى يتم فيه الصرف عن طريق صاحب العمل .

ويرفق مع استمارة سداد الاشتراكات المعدة لهذا الغرض كشف تسوية يبين أصل الاشتراكات المستحقة للهيئة وإجمالي المبالغ التى تم صرفها والتي خصمت من الاشتراكات والباقي المسدد للهيئة وذلك وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ٦٤ - يلتزم أصحاب الأعمال المشار اليهم بالمادة السابقة باستيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعى وفقا لأحكام المادة (١) وإرفاق هذا الملف مع استمارة سداد اشتراكات الشهر الذى تم فيه أول صرف للمعاش أو الذى تم فيه صرف تعويض الدفعة الواحدة .

مادة ٦٥ - تعتبر المبالغ المخصومة من الاشتراكات بالقدر الذى يزيد على المبلغ المستحقة وفقا للقانون فى حكم الاشتراكات المتأخرة ويلتزم صاحب العمل برد قيمتها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مضافا اليها فوائد التأخير والمبالغ الاضافية المقررة وفقا لحكم المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٦٦ - على الهيئة المختصة مراجعة تسوية المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ، وغيرها من المبالغ المستحقة وفقا للقانون بمجرد ورود ملف التأمين الاجتماعى اليها مستوفيا وعليها اخطار صاحب الشأن فى حالة استحقاق المعاش بقيمة المعاش المستحق له وذلك وفقا لنص المادة ٦١ واعادة الملف الى صاحب العمل بعد التسوية النهائية اذا كان المؤمن عليه لا زال بالخدمة .

مادة ٦٧ - على المراقبة المختصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص حسب الأحوال اخطار صاحب العمل بقيمة المبالغ التى صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق وذلك لخصمها من أجر المؤمن عليه طبقا لنص المادة ١٥٨ من قانون التأمين الاجتماعى مع متابعة تحصيلها .

ويتبع فى شأن سداد ومتابعة تحصيل هذه المبالغ الاجراءات الخاصة بمتابعة أداء الإسطا المستحقة على المؤمن عليه .

مادة ٦٨ - يلغى قرار وزير التأمينات رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد وشروط وأوضاع استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة فى حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل فى احدى الجهات المستثناء من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٦٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويصدر به من تاريخ نشره .

قرار وزيرة التأمينات

رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦

في شأن الشروط والقواعد الخاصة بالتزام صاحب العمل

في القطاع الخاص بأداء مبلغ اضافي في حالات التأخير

في الاخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه (١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأداء مبلغ اضافي بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاشتراك المستحق عن الأجر الأساسي عن الشهر الأخير من مدة اشتراك المؤمن عليه عن كل شهر يتأخر فيه عن اخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بانتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستمارة رقم (٦) وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ ارسال الاستمارة الى الهيئة (٢) .

وفي حـسـب مدة التأخير المستحق عنها المبلغ الإضافي تحذف كسور .

(١) الوثائق المصرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

(٢) الفقرة الاولى من المادة الاولى محلة بالمادة الاولى من قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٦ وقد نص في مادته الثنية على أن يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ (الوثائق المصرية في ١/٢٢/١٩٨٦) .

الشهر ولا يستحق المبلغ الإضافي المشار إليه أو يقف استحقاقه إذا انتهى لدى صاحب العمل قصد التحايل لعدم الوفاء بمستحققات الهيئة كاملة أو نية التأخير للاضرار بحقوق المؤمن عليه ، وذلك في الحالات الآتية :

١ - إذا توردت استقالة الاخطار بانتهاء الخدمة في المواعيد المحددة دون استيفاء بعض بياناتها ، متى كان ثلغتها بها تاريخ انتهاء الخدمة .

٢ - إذا انتهت خدمة المؤمن عليه في تاريخ انتقال المنشأة الى الغير بالبيع أو الإيجار أو الادماج أو الوصية أو الهبة أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ، بشرط أن يقرر المؤمن عليه بصحة تاريخ انتهاء الخدمة .

٣ - إذا قام صاحب العمل بالتوقيع على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة في الحالات التي يتم تحريرها بمعرفة مفتش الهيئة ، أو إذا قام بالتوقيع على محضر لجنة فحص المنازعات أو على كشف الحصر المقرر بمعرفة مفتش الهيئة ، بشرط أن يتضمن المحضر أو كشف الحصر تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه أو إذا قام باخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بموجب خطاب .

ويقف استحقاق المبلغ الإضافي في هذه الحالات اعتباراً من تاريخ توقيع صاحب العمل على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة أو محضر لجنة فحص المنازعات أو كشف الحضر ، أو من تاريخ ورود خطاب صاحب العمل التضمن الاخطار بانتهاء الخدمة .

• إذا أشهر افلاس صاحب العمل أو ثبت للهيئة أن المنشأة قد صفت أو أغلقت أو حلت ، ويقف استحقاق المبلغ الإضافي بالنسبة لصاحب العمل اعتباراً من تاريخ إشهار الافلاس أو التصفية أو الإغلاق أو الحل .

٦ - اذا قدم صاحب العمل استمارة الإخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه ، وكانت خدمته قد انتهت في تاريخ سابق محدد بموجب حكم قضائي نهائى صادر في مواجهة الهيئة ، وفي هذه الحالة يقف استحقاق المبلغ الإضافى من تاريخ محور هذا الحكم .

مادة ٣ - لا تخل الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة بحقوق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في المطالبة بالمبالغ الإضافية المقررة في حالة تأخير صرف المستحقات ، أو بحق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الرجوع على صاحب العمل بقيمة المبالغ الإضافية التى التزمت بها طبقاً لنص المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

تحريرا في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

قرار وزير التأمينات

رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦

بشأن الزام العامل باخطار مكتب التأمينات

الاجتماعية المختص بالتحاقه بالعمل (*)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تنبع في صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١/٩/١٩٨٦ ؛

قرر :

مادة ١ - على العامل عند التحاقه بأى عمل بالقطاع الخاص اخطار مكتب الهيئة المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التحاقه بالاستمارة رقم (١ ع) المرفق نموذجا (*) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن المؤمن عليهم الموجودين بالخدمة ويتم الاخطار المشار اليه خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢ - تصاف الاستمارة رقم (١ ع) الى مستندات ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه والتي تستوفى عند بدء الخدمة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤٣ في ٢٨/١٠/١٩٨٦ .

(٢) لم ينشر النموذج ككتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

قرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦

في شأن الرقم التأميني الموحد (١)

وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛
وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
للمعاملين المصريين في الخارج ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
الشامل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام
التي تتبع في صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى المذكرة المروضة علينا بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣ ؛

تقرر :

مادة ١ - تختص الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتحديد الرقم
التأميني الموحد لكل من المتعاملين مع الهيئات والأجهزة التابعة لوزارة
التأمينات والشئون الاجتماعية .

مادة ٢ - يضاف بيان الرقم التأميني الموحد الى بيانات المستندات
المطلوبة للتعامل مع الجهات المشار اليها في المادة السابقة .

مادة ٢ - في حالة عدم سابقة حصول المواطن على الرقم التأميني الموحد يضاف نموذج طلب تسجيل مواطن المرفق صورته^(١) الى المستندات المطلوبة للتعامل مع الجهات المنصوص عليها في المادة السابقة ويرفق به شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو صورة فوتوغرافية من البطاقة العائلية أو الشخصية .

مادة ٤ - تصدر الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بطاقة بالرقم التأميني الموحد للمؤمن عليهم من العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وأصحاب المعاشات منهم والمستحقين عنهم .

وتصدر الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بطاقة بالرقم التأميني الموحد لباقي فئات المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم .

مادة ٥ - على صاحب الشأن تقديم البطاقة التأمينية للجهة المتعامل معها عند كل طلب وعليه كذلك أن يقدمها الى كل صاحب عمل يلتحق بالعمل لديه وأن يحتفظ بها في حالة جيدة بصفة مستديمة وألا يدخل عليها أية تعديلات .

مادة ٦ - على صاحب العمل ادراج الرقم التأميني الموحد على غلاف ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه .

مادة ٧ - على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين أن يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ قوانين التأمين الاجتماعي الرقم التأميني الموحد الخاص بصاحب الشأن .

مادة ٨ - تتولى الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع الجهات المنصوص عليها بالمادة (١) اصدار التعليمات الخاصة بإجراءات تسجيل المواطنين واصدار بطاقات الرقم التأميني الموحد وتسليمها الى أصحاب الشأن .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

(١) لم يرفق النموذج اكتماء بنشره في الوقائع المصرية .

قرار وزيرة التأمينات
رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦
في شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات (١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
 بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ - ينشأ بالمركز الرئيسي بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات
 ويكل منطقة اقليمية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة أو أكثر
 لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي
 تشكل على الوجه الآتي :

رئيسة - مدير الشؤون القانونية

أعضاء - مراقب علم الجهاز الفني المختص أو مدير البحوث
 - رئيس الجهاز المختص بالموضوع مطل المنازعة

كما يجوز للهيئة العامة للتأمين والمعاشات انشاء لجان مماثلة بالمناطق
 التابعة لها .

ويضم لعضوية اللجنة المختصة مندوب عن كل من منطقة العمل
 للجنة وال نقابة العامة التي ينتمي اليها المؤمن عليه صاحب موضوع

النزاع وذلك اذا كانت المنازعة ناشئة بسبب رفض طلب صرف تعويض البطالة أو وقف صرف هذا التعويض قبل انتهاء فترة الاستحقاق (١) .

مادة ٢ - لصاحب الشأن أن يتقدم الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الى منطقة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختصة بطلب عرض النزاع على اللجنة المشار اليها بالمادة (١) من هذا القرار خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ استلامه الاخطار المحدد لحقوقه لدى الهيئة المختصة أو بالمبالغ المستحقة عليه أو من تاريخ رفض اعتراضه على حساب المستحقات وفقا لأحكام المادة (١٢٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

ويسلم الطلب بموجب إيصال أو يرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول مرفقا به كافة الأوراق والمستندات التى تؤيد اعتراضه . ولا يترتب على الطلب المقدم من صاحب العمل توقفه عن سداد الالتزامات المستحقة عليه للهيئة المختصة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى فى المواعيد المحددة لذلك .

مادة ٣ - على الجهة التى تقدم اليها الطلب وفقا لأحكام المادة السابقة أن تقوم بقيد الطلبات بسجلات تعد لديها لهذا الغرض على أن تشمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ ورود الطلب .
- ٢ - رقم مسلسل لقيد الطلب بالسجل وتاريخ القيد .
- ٣ - اسم مقدم الطلب وصفته ورقم اشتراكه أو رقم معاشه بحسب الأحوال وعنوانه .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بقرار وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية فى ١٢/٣/١٩٧٩ - العدد ٥٩) .

٥ - قرار اللجنة *

٤ - موضوع المنازعة بإيجاز *

٦ - تاريخ ورقم ابلاغ مقدم الطلب بقرار اللجنة *

وعلى الجهة المذكورة تسليم الطلبات الى اللجنة فور ورودها *

مادة ٤ - على اللجنة اخطار صاحب الشأن قبل الميعاد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول لحضور اجتماع اللجنة وتقديم ما قد يكون لديه من مستندات أخرى وإبداء وجهة نظره في النزاع *

ويكون لصاحب الشأن أن يحضر جلسة المناقشة بنفسه أو من يوكله من المحامين أو المحاسبين كما يجوز له أن يوكل زوجته أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية *

فإذا لم يحضر أى منهما في الميعاد المحدد يصاد اخطاره لحضور الجلسة التالية وذلك قبل موعد انعقادها بأسبوع على الأقل. فإذا تخلف عن حضور الاجتماع الثاني فللجنة أن تثبت في النزاع في غيبته *

مادة ٥ - تجتمع لجنة فحص المنازعات مرة على الأقل كل أسبوعين في مقر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو في منطقة الهيئة المختصة وتحدد كل لجنة أحد أيام الأسبوع ليكون موعدا دوريا لانعقادها ويجوز أن يستمر الاجتماع لأكثر من جلسة واحدة لنظر المنازعات التي تقدم اليها *

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها *

مادة ٦ - على رئيس الجهاز المختص بموضوع النزاع أن يعرض على اللجنة مذكرة مفصلة بموضوع النزاع تبين وجهة نظر الجهاز المشار اليه فيه مرفقا بها كافة الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع *

(م ٤٨ - موسوعة مصر ج ٩)

مادة ٧ - يصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويعد القرار من أصل وصورتين في كل منازعة ويوضح به موجز لموضوع المنازعة وملخص لما أبدى فيها من آراء وأسباب القرار وحيثياته وتاريخ صدوره ، ويوقع القرار من الأعضاء ويرفع الى مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو من يفوضه أو الى مدير المنطقة المختص بحسب الاحوال لاعتماده ، وينبغي البت في المنازعة خلال خمسة وأربعين يوما على الأكثر من تاريخ ورود الطلب الى الجهة المشار اليها بالمادة (٣) من هذا القرار .

ويكون قرار اللجنة بالنسبة للمنازعة في شأن حساب المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بناء على تحرياتها في حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل .

مادة ٨ - على اللجنة ابلاغ القرار الصادر في المنازعة الى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مع علم الوصول في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ اعتماد القرار .

مادة ٩ - تعدل المستحقات التي تم حسابها بناء على تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للمادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على ضوء قرار اللجنة .

ويجوز الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار والا أصبح للحساب نهائيا .

مادة ١٠ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة ان يرفع الى وزير التأمينات بيانا كل ثلاثة أشهر بعدد المنازعات التي عرضت على اللجان وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها والمقترحات الخاصة بإزالة أسبابها .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٦) .

قرار وزير التأمينات
رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢
بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي
تصرف منها (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام تتبع في صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد أوجه صرف حصة الرسم المرحل لصالح خاص بهيئتي التأمين الاجتماعي .

وعلى القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل .

وعلى موافقة مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

قرر :

أولا : جهات الصرف

مادة ١ - تصرف المعاشات من أى من الجهات الآتية تبعا لما تقرره والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

(أ) مناطق ومكاتب كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

(ب) الخزانة العامة بوزارة المالية •

(ج) خزائن مديريات الأمن •

(د) مكتب هيئة البريد •

(هـ) الحسابات الجارية بالبنوك وهيئة البريد •

(و) بنك ناصر الاجتماعى •

(ز) البنوك التجارية •

(ح) بنوك القرى •

(ط) جهات العمل بالنسبة للعاملين السابقين بها والمستحقين عنهم وذلك بالنسبة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والقطاع المملوك •

(ي) خزائن الضرائب العقارية بالمحافظات (١) •

(١) البند (ي) من المادة الأولى مضاف بالمادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٢ (الموقع المصرية فى ١٩٨٢/١٢/٥ - العدد ٢٧٦) وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١/٩/١٩٨٢ .

ثانياً : مواعيد صرف المعاشات ورد ما لم يصرف منها

مادة ٢ - لجهات الصرف أن تحدد تاريخ الصرف لكل صاحب معاش أو مستحق اعتباره من التاريخ المحدد فيما بعد وحتى نهاية شهر الاستحقاق :

(أ) المعاشات التي تسرى في شأنها أحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها اعتباراً من اليوم العاشر من كل شهر • كما تصرف اعتباراً من التاريخ المشار اليه معاشات فئات المؤمن عليهم وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والمستحقين عنهم •

(ب) معاشات المعاملين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ اعتباراً من اليوم العشرين من كل شهر •

مادة ٣ - تظل المعاشات المنصرفة من الجهات الموضحة فيما بعد صالحة للصرف عن طريقها للمدد المحددة قرين كل منها :

(أ) المعاشات التي تصرف عن طريق الخزانة العامة بوزارة المالية حتى اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لشهر الاستحقاق •

(ب) المعاشات التي تصرف عن طريق هيئة البريد وبنوك القرى حتى اليوم الخامس من الشهر التالي لشهر الاستحقاق •

(ج) المعاشات التي تصرف عن طريق خزائن مديريات الأمن لمدة الأربعة أشهر التالية لشهر الاستحقاق وذلك مع مراعاة قيدها بعد اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لشهر الاستحقاق بحساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية

وتصرف لمستحقيها اعتباراً من التاريخ المشار إليه خصماً على هذا الحساب .

(د) المعاشات التي تصرف عن طريق البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعي لمدة الثلاثة أشهر التالية لشهر الاستحقاق .

(هـ) المعاشات التي تصرف عن طريق جهات العمل لمدة الثلاثة أشهر التالية لشهر الاستحقاق ^(١) .

مادة ٤ - على جهات الصرف رد المعاشات التي لم تصرف لمستحقيها حتى نهاية المدد المشار إليها في المادة السابقة في موعد لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ انتهاء مدد صلاحية الصرف .

وعلى الهيئة المختصة صرف المعاشات المرتدة فور تقديم صاحب الشأن إليها بطلب مرفقاً به إخطار من جهة الصرف يفيد عدم سابقة صرف المعاشي .

مادة ٥ - تعتبر المعاشات التي تصرف عن طريق أيداعها بالحسابات الجارية في البنوك قد تم صرفها بمجرد أيداعها بالحساب الجاري لصاحب الشأن .

وتلتزم البنوك برد المعاشات التي أودعت بالحسابات الجارية بعد تاريخ وفاة صاحب الشأن .

ثالثاً : الرسوم التي تتقاضاها جهات الصرف

مادة ٦ - (معدلة بالقرارين ٣٣ لسنة ١٩٨٤ و ٤١ لسنة ١٩٨٧) يحدد الرسم الذي يتحمله صاحب الشأن مقابل صرف المعاشات ومبالغ

(١) البند هـ من المادة الثالثة مضاف بالمادة الأولى من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ (الموقع المصرية في ١٩٨٣/٦/٢ - العدد ١٤٣) وقد تضمن في المادة الثانية من هذا القرار على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٨٣/٥/١ .

تمويض الخدمة الواحدة والكلفة والتعويض الإضافي والمنع ونفقات الجنازة ومبالغ الميزة الأفضل بنسبة (١٪) من مجموع المعاش وما يصرف اليه من اعلات وأضافات وزيادات ومن كل من المبالغ المشار اليها وذلك بحد أقصى مقداره خمسون قرشا لكل رسم .

وفي حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذي يتحملونه عن الحد الأقصى المشار اليه .

وتؤدى نسبة (٧٥٪) من الرسم المشار اليه بما لا يتجاوز ٢٠ قرشا عن كل حالة الى البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد في حالة صرف المعاشات عن طريقها ويصرف نصف هذه النسبة الى العاملين القائمين بصرف المعاشات بتلك الجهات .

وتؤدى نسبة ٧٥٪ من الرسم الى البنوك وهيئة البريد في حالة صرف المعاشات عن طريقها .

ويرحل ما تم تحصيله من الرسم أو الباقي منه بصيب الاحوال الى حساب خاص بالجهات الآتية :

١ — الهيئة المختصة بالنسبة للرسوم التي تم تحصيلها من تلتزم هذه الهيئة بمعايشتهم .

ويتم التصرف في هذه الحصيللة وفقاً للقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

٢ — الوزارات والأجهزة والهيئات العامة بالنسبة للرسوم التي تحصلها أي منها ممن تلتزم بالصرف لهم وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وتخصص هذه الحصيللة لصالح العاملين القائمين بتنفيذ قوانين

التأمين الاجتماعى ويتم التصرف فيها وفقا للقرار الصادر طبقا للفقرة
الخامسة من المادة ١٦٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

ويراعى عدم إعادة خصم الرسم عند صرف المعاشات المتردة •

وفي حالة تسوية المعاشات المتردة لبنودها تحمل موازنة الهيئة
المختصة بالنسبة للمعاشات المترمة بها بقيمة الرسم •

رابعاً : شهادات استحقاق المعاش

مادة ٧ - (مستجدلة بالقرار ٦ لسنة ١٩٨٧) توافى جهات الصرف
بقرارات استحقاق المعاش عند صرف معاشات يناير من كل ثلاث سنرات
لتوزيعها على أصحاب المعاشات والمستحقين لاستيفائها والتوقيع عليها
أمام مندوبى جهات الصرف بعد التحقق من شخصياتهم وصفاتهم ، وفي
حالة تعذر التوقيع على الاقرار أمام مندوب جهة الصرف يتعين اعتماد
توقيع صاحب الشأن اداريا •

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تقدم الاقرارات المشار اليها
في يناير من كل عام اذا كان الصرف بمقتضى تركيل موثق من الشهر
المقارنى على أن يوقع الاقرار كل من الموكل والوكيل •

وعلى جهات الصرف إعادة الاقرارات المشار اليها في موعد أقصاه
شهر ابريل من السنة المقرر فيها تقديم الاقرار •

خامساً : التوكيلات

مادة ٨ - يجوز لجهات الصرف صرف المعاشات بمقتضى توكيل
ادارى يشهد بصحته اثنان من العاملين ويعتمد اداريا وذلك وفقا للاجراءات
التي يتم الاتفاق عليها بين الجهة المترمة بالمعاش وجهة الصرف ولدة
لا تتجاوز ثلاث مرات متصلة في السنة •

تعليمات اجتهابية ٢١١

وإذا تطلب الأمر استمرار الصرف بالتوكيل لمدة تتجاوز المدة المشار إليها فيتعين أن يكون التوكيل موثقاً في الشهر العقاري .

مادة ٩ - يحل هذا القرار محل القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه والمادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكامه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الرقنق المصرية ويعمل به اعتباراً من
١٩٨٢/٩/١ .

صدر في ٢١ شعبان سنة ١٤٠٢ (١٣ يونيو سنة ١٩٨٢) .

قرار وزير القوى العاملة والتدريب

رقم ١١ لسنة ١٩٧٦

بقواعد وأوضاع منح القروض لإنشاء مساكن للمؤمن عليهم
وفقا للمادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي (١)

وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ ؛

وعلى قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة
١٩٧٥ ؛

وعلى ما عرضه وكيل الوزارة المختص ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون استخدام أرصدة المبالغ التي يحتفظ بها أصحاب
الاعمال الذين كانوا مرتبطين حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات
أو مكافآت أو ادخار أفضل لمواجهة التزاماتهم بأداء قيمة الزيادة
النصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي
المشار اليه لنح قروض للمؤمن عليهم أصحاب الحق في تلك الزيادة لإنشاء
مساكن لهم وفقا للقواعد والأوضاع المحددة في هذا القرار .

وفي هذا القرار يطلق على الزيادة المذكورة عبارة « الميزة الأفضل » .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ - العدد ٦٨ .

مادة ٢ - يشترط غيمن يمنح القرض ما يأتى :

- ١ - أن يكون من المؤمن عليهم أصحاب الحق في الميزة الأفضل .
- ٢ - أن يكون عضوا في احدى الجمعيات التعاونية للاسكان .
- ٣ - أن يكون القرض من القرض انشاء مسكن له عن طريق الجمعية التعاونية للاسكان .

مادة ٣ - يكون منح القرض للمؤمن عليه في حدود قيمة المسكن المزمع انشاؤه وتملكه ورصيد الميزة الأفضل الخاص به في نهاية السنة المالية السابقة لطلب القرض أيهما أقل .

مادة ٤ - على أصحاب الأعمال في نهاية كل سنة مالية موافاة الجمعية التعاونية للاسكان التي يتمتع بمضويتها العمال ذور الحق في الميزة الأفضل بكشوف معتمدة مبين بها قيمة رصيد الميزة الأفضل الخاص بكل منهم .

مادة ٥ - يكون الاقتراض من رصيد الميزة الأفضل بطلب يقدمه المؤمن عليه الى الجمعية التي ينتمى اليها موضح به قيمة القرض المطلوب والقرض منه .

مادة ٦ - تقوم الجمعية بتجميع طلبات الاقتراض ودراستها على ضوء مشروعات الاسكان التي تقوم بها ، وبمسد التحقق من استيفائها للشروط المنصوص عليها في هذا القرار تعد كشوفا برغبات أصحابها بمن تقرر انشاء مساكن لهم ، وتخطر بها صاحب العمل مع بيان ما اذا كانت ظروف انشاء وتملك المسكن تستلزم الحصول على قيمة القرض دفعة واحدة أو على دفعات وذلك وفقا لمسير أعمال البناء والمواعيد المقررة لذلك .

مادة ٧ - يتولى صاحب العمل دراسة رغبات المقترضين فور تلقيه الكشوف التي أعدها الجمعية وذلك في ضوء حالته المالية ، ثم يخطر الجمعية بقراراته في هذا الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بتلك الكشوف .

وعليه بعد ذلك صرف قيمة القرض أو الدفعة الاولى منه الى الجمعية بعد حصوله على اقرار من العامل المقترض بالموافقة على قيمة القرض وصرفه الى الجمعية لتتولى هي عنه سداد تكاليف انشاء المسكن أو جزء منها •

مادة ٨ - لا يجوز للعامل الذى يحصل على قرض وفقا لأحكام هذا القرار أن يتصرف فى المسكن الذى استخدم القرض فى انشاءه وتملكه أو فى انشاء جزء منه بالبيع أو الرهن أو غير ذلك من التصرفات الا بعد سداد قيمة القرض أو خصمه من مبلغ الميزة الافضل الخاص به عند استحقاقه •

وعلى الجمعيات التعاونية للاسكان تضمين هذا الشرط عقود تملك المساكن لاعضاءها المستفيدين بقروض الميزة الافضل ومراعاة ذلك عند تسجيل تلك العقود •

مادة ٩ - تخضع قيمة قرض الميزة الافضل أو ما صرف منه من رصيد هذه الميزة عند توافر شروط استحقاقها للعامل أو المستحقين عنه وذلك ما لم يكن العامل قد قام بتسديدتها فى تاريخ سابق •

مادة ١٠ - لا تستحق لصاحب العمل أو للجمعية التعاونية أية فوائد عن قيمة القروض التى يحصل عليها المؤمن عليهم بالتطبيق لاحكام هذا القرار •

مادة ١١ - لا يخل حصول العامل على قرض طبقا لاحكام هذا القرار بحقه فى الحصول على قروض أخرى من الجمعية التعاونية التى يتمتع بمضيويتها طبقا لنظامها •

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويمثل به من تاريخ نشره •

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	إرادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس
الجزء التاسع

الصفحة	الموضوع
٣	تأهيلات اجتماعية ..
	القسم الأول - في قانون التأمين الاجتماعى وبعض التشريعات
٥	المنصلة به ..
٥	- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ..
	الباب الأول - نظم التأمين الاجتماعى ومجال
٩	تطبيقه والتعاريف ..
١٥	الباب الثانى - انشاء الصناديق وتمويلها وإدارتها
٢٢	الباب الثالث - تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة
٢٢	الفصل الأول - التمويل ..
٢٥	الفصل الثانى - المعاشات والتعويضات ..
	الفصل الثالث - قواعد حساب بعض مدد
٤٢	الاشتراك فى التأمين ..
	الفصل الرابع - قواعد معاملة المؤمن عليهم
٤٦	الذين كلفوا من أفراد القوات المسلحة ..
٥١	الفصل الخامس - الأحكام العامة ..
٥٧	الباب الرابع - فى تأمين أصابات العمل ..
٥٧	الفصل الأول - فى التمويل ..
٦٠	الفصل الثانى - فى العلاج والرعاية الطبية ..
٦٢	الفصل الثالث - فى الحقوق المالية ..
٦٨	الفصل الرابع - التحكم الطبى ..
٦٨	الفصل الخامس - أحكام عامة ..
٧٢	الباب الخامس - تأمين المرض ..
٧٢	الفصل الأول - التمويل ومجال التطبيق ..
٧٦	الفصل الثانى - الحقوق المالية للمريض ..
٧٨	الفصل الثالث - أحكام عامة ..

٧٩	الباب السادس - في إنشاء صندوق لعلاج الأمراض واصلات العمل وتبويله وإدارته واختصاصاته
٨٤	الباب السابع - في تأمين البطالة
٨٤	الفصل الأول - في التمويل ومجال التطبيق ..
٨٥	الفصل الثاني - في التعويضات
٨٩	الباب الثامن - في تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات
٩٢	الباب التاسع - في المستحقين وشروط استحقاقهم
١٠١	الباب العاشر - في الحقوق الإضافية
١٠١	الفصل الأول - في التعويض الإضافي
١٠٢	الفصل الثاني - في المنحة
١٠٤	الفصل الثالث - في مصاريف الجنائز
١٠٥	الفصل الرابع - في استبدال المعاش
١٠٦	الفصل الخامس - في حقوق المفقودين
١٠٧	الباب الحادي عشر - في الأحكام العامة
١٠٧	الفصل الأول - في قواعد حساب الاشتراكات
١١٧	الفصل الثاني - أحكام خاصة بـ اشتراكات المؤمن عليهم بالقطاع الخاص
١١٨	الفصل الثالث - في الاعفاء من الضرائب والرسوم
١٢٠	الفصل الرابع - مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المئزعة ..
١٢٣	الفصل الخامس - ضوابط التحصيل
١٢٧	الفصل السادس - في التزامات الخزانة العامة
١٢٩	الفصل السابع - أحكام متنوعة
١٣٧	الباب الثاني عشر - أحكام انتقالية ووقفية (١) ..
١٥٤	الباب الثالث عشر - في العقوبات

الصفحة	الموضوع
١٥٨	— الجدول رقم (١) الخاص بأمراض المهنة ..
١٦٧	— الجدول رقم (٢)
١٦٧	أولاً — بتقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي
١٦٩	ثانياً — في حالات فقد الإبصار
١٧٠	ثالثاً — في حالة فقد السمع
١٩٤	— الجدول رقم (٣) بتوزيع المعاش على المستحقين
١٩٨	— الجدول رقم (٤) بتحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك
٢٠٠	— الجدول رقم (٥) ببيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي
٢٠١	— الجدول رقم (٦) بتحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط
٢٠٥	— الجدول رقم (٧) برأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنيه واحد
٢٠٧	— الجدول رقم (٨) بنسب خفض المعاشات
٢٠٧	— الجدول رقم (٩) بتحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه (ملغى)
٢٠٨	— القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة ..
٢١٠	— قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد وإجراءات حساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش وتعويض الدفعة الواحدة
٢١٣	— القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن إضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة ووححدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات

- ٢١٥ - قرار وزير التأمينات رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن قواعد حساب الزيادة في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة نتيجة اضافة مدد الخدمة الاعتبارية المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨
- ٢٢٢ - المادة (٩) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير معاشات للعاملين السابقين بمنشآت القطاع الخاص التي آلت للدولة
- ٢٢٤ - قرار وزير التأمينات رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد واجراءات صرف المعاشات المقررة للعاملين السابقين بمنشآت القطاع الخاص التي آلت للدولة
- ٢٢٧ - قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد قواعد حساب مبالغ الادخال والمدة التي تحسب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة الاشتراك المستحق منها المكافأة
- ٢٣٣ - قرار وزير التأمينات الاجتماعية والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد حساب احتياطي المعاش من الأجر المحسوب بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات والمدة التي تحسب مقابل هذا الاحتياطي ضمن مدة الاشتراك من الأجر المتغير
- ٢٣٧ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات
- ٢٤٧ - القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي
- ٢٥٥ - القسم الثاني - في التأمين الاجتماعي على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم
- ٢٥٥ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم

الموضوع	الصفحة
— جدول رقم (١) بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات وقيمة الاشتراكات الشهرية	٢٧٩
— جدول رقم (٢) بنسب خفض المعاشات	٢٨٠
— جدول رقم (٣) ببيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي	٢٨١
— جدول رقم (٤) بتحديد المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة المطلوب ضمها	٢٨٢
— جدول رقم (٥) بالقسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط مبلغ ١٠٠ جنيه من مدة الخدمة المطلوب ضمها (الفى)	٢٨٣
— قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦	٢٨٤
القسم الثالث — في التأمين الإجتماعى للعاملين المصريين	
— فى الخارج	٢٩٢
— القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج	٢٩٢
— قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الإجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج	٣١٦
القسم الرابع — فى أنظمة التأمين الإجتماعى الخاص	
— البديلة	٣٣٦
— القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الإجتماعى الخاص البديلة	٣٣٦
— قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠	٣٤٦

الصفحة	الموضوع
٣٦٢	القسم الخامس - في نظام التأمين الاجتماعي الشامل
٣٦٢	— القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل
٣٧٨	— قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ بثلاثة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠
٣٩١	— قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن تصديق أولويات صرف معاش المدادات
٣٩٣	القسم السادس - في قوانين الرعاية العلاجية التأمينية
٣٩٣	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن الهيئة العامة للتأمين الصحي ومرومها للعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة الحطية والهيئات العامة والمؤسسات العامة
٣٩٩	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن الترخيص للهيئة العامة للتأمين الصحي بلاء خدمات طبية وصيدلية مقابل أجر
٤٠١	— القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم التعامل في أدوية الهيئة العامة للتأمين الصحي
٤٠٣	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تبعية المؤسسة الصحية العامة ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية ومرومها وعياداتها الخارجية وصيدلياتها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
٤٠٦	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٣٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء المجلس الأعلى للتأمين الصحي وتحديد اختصاصه
٤١١	— القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية

- ٤١٥ — قرار وزير الصحة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ باصدار
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ..
- ٤٢١ — قرار وزير الدولة للصحة رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٤
بشأن الحدود والمعدلات اللازم توافرها في النظم
العلاجية التي تقدمها الجهات للمبتسبين اليها ..
- القسم السابع - في زيادة المعاشات وفي المعاشات والمكافآت**
- ٤٢٧ **الاستثنائية وفي استبدال المعاشات** ..
- ٤٢٧ **(اولا) زيادة المعاشات** ..
- ٤٢٧ ١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض
احكام قانون التأمين الاجتياى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..
- ٤٢٨ ٢ - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتحسين
معاشات اصحاب المعاشات والمستحقين
- ٤٣١ ٣ - القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة
المعاشات ..
- ٤٣٦ ٤ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة
لاصحاب المعاشات والمستحقين ..
- ٤٣٩ ٥ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة
المعاشات ..
- ٤٤٢ ٦ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بزيادة
المعاشات ..
- ٤٤٤ ٧ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة
المعاشات ..
- ٤٤٦ **(ثانيا) المعاشات والمكافآت الاستثنائية** ..
- ٤٤٦ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤، في شأن منح
معاشات ومكافآت استثنائية ..

(ثالثاً) استبدال المعاشات ٤٥٠

- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات .. ٤٥٠
- قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ٤٥١

القسم الثامن — في القرارات الوزارية المنفذة لقوانين

التأمينات الاجتماعية ٤٥٤

أولاً — في نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه

- والمعاشات (المواد من ١ — ٥) ٤٥٤
- قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد الأرباح الزمنية والمستعمية التي تعتبر في حكم العجز الكامل ٤٥٤

- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ٤٥٨

- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن أجر الاشتراك المتغير .. ٤٦١
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ٤٦٢

- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل أصيلة على ٤٦٥

الصفحة

الموضوع

- ١٢٨ - قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم لسنة ١٩٨٠ بشأن لجان أثبتت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب المعجز الجزئي
- ٤٧١
- ١٩٧٧ - قرار وزير التأمينات رقم ١٤٦ لسنة بصدار جداول تقدير القيمة الراسمالية للمعاش التي يؤجها أحد صندوقى التأمينات الى الصندوق الآخر
- ٤٧٦
- ٥١٠ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديلة ونظام التأمين الاجتماعى العام
- ٤٨١
- ٦٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم لسنة ١٩٨٦ في شأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعى
- ٤٨٥
- ٥٩ - قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم لسنة ١٩٨٦ بتحديد الجهة الملتزمة بإداء المستحقات التأمينية في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعى ونصيب كل جهة في التمويض أو المعاش وتحديد القيمة الراسمالية للمعاش
- ٤٩٥
- ثالثا - في تأمين اصصبات العسل وتأمين المرض (م ٤٦ - ٨٩)
- ٥٠٠
- ٣١٠ - قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد اصصبات العمل
- ٥٠٠
- ١٤١ - قرار وزير الصحة رقم لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وأوضاع توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية
- ٥٠٧

الصفحة

الموضوع

- قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تحديد
مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه المصاب
أو المريض ٥٠٩
- قرار وزير الصحة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن الشروط والأوضاع الواجب توافرها
للتصريح لأصحاب الأعمال بتقديم الخدمات
الطبية للمؤمن عليهم في حالات الإصابة والمرض ٥١٣
- قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧
في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبى وتنظيم
عملها ٥١٧
- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٧
لسنة ١٩٨٠ بشأن إعفاء أصحاب العمل في
القطاع الخاص من أداء نسبة ١٪ من
حصته في اشتراكات تأمين المرض المخصصة
لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .. ٥٢١
- قرار وزير الصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١
بشأن سريان أحكام تأمين المرض على العاملين
بمنشآت القطاعين العام والخاص التي يصل
بها من (٥ - ٩٩) عمالا بجميع محافظات
الجمهورية ٥٢٢
- قرار وزير الدولة للصحة رقم ٥٥٣ لسنة
١٩٨٣ بشأن سريان أحكام تأمين المرض على
العاملين بشركات ومنشآت ومكاتب القطاعين
العام والخاص والتي يعمل بها من (١ - ٤)
عمالا بجميع محافظات الجمهورية .. ٥٢٤
- قرار وزير الصحة رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٤
بشأن سريان أحكام تأمين المرض على عمال
المخازن البلدية والشابية من القطاع الخاص
بجميع محافظات الجمهورية .. ٥٢٦

الصفحة

الموضوع

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١
بشأن انتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية
الطبية ٥٢٨
- قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية
رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد انتفاع
الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية ٥٣٠
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة
١٩٨١ بشأن انتفاع أسر المؤمن عليهم
وأصحاب المعاشات من مواطني محافظة
الاسكندرية بحق العلاج والرعاية الطبية ٥٣٤
- قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٠٤ لسنة
١٩٨١ بالقواعد التنظيمية لانتفاع أسر المؤمن
عليهم وأصحاب المعاشات بالعلاج والرعاية
الطبية ٥٣٩
- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٢
لسنة ١٩٨٥ بشأن اجراءات طلب انتفاع
صاحب المعاش بأحكام العلاج والرعاية الطبية
عند تقديم طلب صرف المعاش ٥٤٢
- قرار وزير الصحة رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤
بشأن تحديد الأمراض المزمنة التي يمنح عنها
المريض اجازة استشفائية بلجر ككل أو يمنح
عنها تعويض يعادل أجره كإبلا طوال مدة
مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته ٥٤٦
- قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥
بشأن قواعد تنفيذ تأمين المرض والإصابة
والإخطار بوقتهاء العلاج والعجز المتخلف
ونسيته وبيان أيام التوقف عن العلاج في حالات
الإصابة والمرض ٥٥٢
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين
الصحي رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن انتفاع
المؤمن عليهم بمزايا العلاج والرعاية الطبية

- خارج نطاق المدن والمحافظات التي يعملون بها ٥٥٦
- قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمة الطبية التأهيلية ٥٦٣
- قرار وزير التأهيلات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وأوضاع الفحص الطبي الدوري للمعلمين المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية ٥٧١
- رابعاً — في تأمين البطالة (المواد من ٩٠ — ٩٨) ٥٧٧
- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن مواعيد تردد المؤمن عليهم المتعطلين ٥٧٧
- قرار وزير التأهيلات رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن بحث النزاع على سبب انتهاء الخدمة ٥٧٩
- قرار وزيرة التأهيلات رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ بالأحكام الخاصة بتأمين ضد البطالة ٥٨٢
- خامساً — في تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات (المواد من ٩٩ — ١٠٣ مكرر) ٥٨٩
- قرار وزيرة التأهيلات الاجتماعية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠ في شأن قواعد واجراءات صرف اعانة المعجز لأصحاب معاش المعجز الكابل المستقيم ٥٨٩
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١ بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات ٥٩٣
- سادساً — في الحقوق الانشائية (المواد من ١١٧ — ١٢٤) ٥٩٦
- قرار وزيرة التأهيلات الاجتماعية والشئون الاجتماعية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها قبل ابتداء العمل بالاستبدال ٥٩٦

الصفحة	الموضوع
٦٢١	سايما - في الأحكام المالية والأحكام الانتقالية والوقعية (المواد من ١٢٥ - ١٧٧)
٦٢١	- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن التأمين على العاملين بنشاط النقل البري لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص
٦٢٦	- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٠ في شأن القواعد والإجراءات الخاصة بالتأمين على العاملين في صناعة الطوب
٦٣٢	- قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين على عمال المخبز في القطاع الخاص
٦٣٦	- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين على عمال المقاولات
٦٩٥	- قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأحكام والشروط الخاصة بطوابع التأمين الاجتماعي
٦٩٨	- قرار وزيرة التأمينات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالفقرة ١٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
٧٠٠	- قرار وزيرة التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ في شأن التفويض في الاعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالفقرة ١٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
٧٠٢	- قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن الشروط والأوضاع الخاصة بتقسيم المبالغ المستحقة للهيئة المختصة على صاحب العمل

الموضوع	الصفحة
— قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦	٧٠٥
في شأن شهادات التأمين	٧٠٥
— قرار وزيرة التأمينات رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١.	
بإصدار قواعد وجدول القيمة الراسمالية	
للزيادة في المعاشات التي تلتزم بإدائها الخزانة	
العالية لصندوقى التأمين الاجتماعى وقواعد	
إدائها	٧٠٧
— قرار وزيرة التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧	
في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المزايا	
التأمينية	٧١٢
— قرار وزيرة التأمينات رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٦	
في شأن الشروط والقواعد الخاصة بالترام	
صاحب العمل في القطاع الخاص بإداء مبلغ	
إضافى في حالات التأخير في الاخطار بقتضاء	
خدمة المؤمن عليه	٧٤٥
— قرار وزير التأمينات رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦	
بشأن إلزام الملل باخطار مكتب التأمينات	
الاجتماعية المختص بالتحقق بالعمل	٧٤٨
— قرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون	
الاجتماعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن الرقم	
التأمينى الموحد	٧٤٩
— قرار وزيرة التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦	
في شأن تشكيل واجراءات عمل لجان فحص	
المنزعات	٧٥١
— قرار وزير التأمينات رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢	
بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات	
والجبهات التي تصرف منها	٧٥٥
— قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١١	
لسنة ١٩٧٦ بقواعد وأوضاع منح القروض	
لإنشاء مساكن للمؤمن عليهم وفقا للمادة ١٦٢	
من قانون التأمين الاجتماعى	٧٦٢
التعديلات التشريعية للموضوع	٧٦٥
فهرس الجزء التاسع	٧٦٩

المؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى مرانملت - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - اصلاح زراعى - تالينات اجتماعية - حجز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - ميل بالقطاع العام - ايجار الاماكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
 - (أ) العدد الأول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ علم ١٩٨٠ .
 - (ب) العدد الأول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ علم ١٩٨٠ .
 - (ج) العدد الأول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) العدد الأول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

١٣ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تتعين موضوعى لكافة التشريعات المصولة بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - الصلغة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل باذن الله - معدلة ونفا لأخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومعلتا عليها بأهم وأحدث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها محكمة النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- **الجزء الأول :** يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المبنى .
- **الجزء الثانى :** يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الإثبات ، قانون المرافعات .
- **الجزء الثالث :** يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- **الجزء الرابع :** يضم تشريعات : آثار ومناخف ، أجهلئب ، اجتماعات ومظاهرات وتجهر ، أحداث ، اأزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .
- **الجزء الخامس :** يضم تشريعات : اذاعة وتلفزيون ، أزره ، استثمار المال العربى والأجنبى ، استثمار الاراضى ، اسكن ، أسلحة وفخائر ومفرتمت .
- **الجزء السادس :** يضم تشريعات : اأشاء ضائعة ، اصلاح زراعى ، أعياد ومواسم ، أمن الدولة ، أموال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : أموال مصادرة ، أوسبة واتواط مدنية ، إيجار الأياكن ، باعة متجولون ، بترول وثروة مدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تأميم ، تأمين .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات التأمين الاجتماعية .



رقم الإيداع ٦٦٧٧ لسنة ١٩٨٧
General Organization of the Alexandria Library

مطابع منجل العرب

